القبيلــة والــدورة الــعصبيــة: قــراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي

د. المختار الهراس

شـعبـة الفلسفـة والاجتمـاع وعلـم النفس ـ قسـم الاجتمـاع كـليـة الآداب والعلـوم الانسـانيـة ـ الـربـاط ـ المغـرب.

إن الـرجوع الى ابن خلـدون في سياق السعي الـراهن إلى اعادة النظـر في مفهـوم القبيلـة وتحديد طبيعة البنية القبلية في الفترة ما قبل الـرأسماليـة، يبدو للـوهلة الأولى مـوقفاً تـاريخياً لا يتعدى نطاق التذكير بأحد أهم المعالم التي عرفتها الحياة الثقافية المغاربية في العصـور الوسطى، باعتبار أن النسق النظـري لابن خلدون هـو من جهة، نتـاج لما قـام به المؤلف من استقـراءات في التاريخ العربي الإسلامي القروسطي، ومن جهة أخرى نتاج للاحتكاك بانعكاسـات أحداث القـرن الرابع عشر الميلادي، لمعاينتها وللمشاركة في بعضها، باعتبار كـذلك أن النمـوذج الخلدوني افتقـد الكثير من شموليته فيما تلا من فترات وحقب، بخاصة لمّـا استولى الأتـراك على تـونس والجزائـر، وأصبحت السلطة السياسية في المغرب ـ ابتداءً من السعديين ـ من اختصاص الشرفاء.

لكن، وعلى الرغم من المسافة التي تفصلنـا في الوقت الحـاضر عن التجربـة التاريخيـة التي ارتبط بها النموذج الخلدوني، على الرغم من التعديلات التي طرأت عليه، فلا ينبغي أن تكـون هذه المعطيات الجديـدة مدعـاة لاهمالـه أو إسقاطـه من دائرة نقـاشاتنـا الراهنـة. ذلك أنـه، إذا كان النموذج النظري قد تُجووز تاريخياً ولم يعـد يتسم بصلاحيـة تفسير أو استجـلاء وقائـع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن مثل هـذا الحكم لا ينطبق مع ذلـك على بعض عنـاصره ومفاهيمـه التي لم تفقد إلى ذلـك الحين صلتهـا بالسـيرورات القبليـة، ولا حتى في اللحظـة الراهنـة نفسها، حيث إن الـرموز والقيم البـدوية التي تحـدث عنها ابن خلـدون مازالت متوغلة في أغوار النفوس ومؤثرة فيما يصدر عن الانسان المعاصر من مواقف وأنماط السلوك.

ثم إذا كانت الإشكالية المحورية المطروحة حالياً بخصوص الهيـاكل القبليـة في فترة مـا قبل الاستعمار تتعلق بمدى استعدادها أو قابليتها لمسايرة مقتضيات التغير الاجتماعي. فإنه لمن شأن ملاحظات ابن خلدون في هذا المجال وتصوراته أن تجيب نسبياً عن جـانب من هذا التسـاؤل. مما يبرر في نظرنا ضرورة التعرض واستمرار الاهتمام،في إطار تساؤلاتنا الراهنة، بما قدمه ابن خلدون من إسهامات وما خلص إليه من استنتاجات على مستوى تحديد طبيعة الهيكل القبلي.

الأسس الأولية لظهور المجموعة القبلية

قبل أن يتحدث ابن خلدون عن الفعالية التاريخية للعصبية ودورها في هدم الدول وبنائها عمد، باديء ذي بدء، إلى التساؤل حول طبيعة الأسس التي ترتكز عليها ونوعية الروابط القبلية التي تشكل منطلقاً لديناميتها. ورجوعه هذا إلى القاعدة الأولى وإلى الرابط الأساسي ما بين أطراف المجموعة المتلاحمة أدى به إلى طرح مسألة النسب: هل يشكل دائماً وفي كل الأحوال رابطة دموية حقيقية أم أنه يتحدد أيضاً بفعل التساكن والتحالف ما بين الأفراد والجماعات؟ جواب ابن خلدون هو أن النسب القريب والواضح هو أساساً الصلة التي تجمع ما بين «ذوي القربى وأهل الأرحام»: أما النسب الذي يجمع ما بين أعضاء قبيلة أو بطن من بطونها، فإنه لا يعدو أن يكون معطى وهمياً لا يصمد أمام وقائع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش المكاني. فهو نسب رمزي واسع يشمل، إضافة الى الصلة القرابية، شتى أشكال التحالف والولاء والانتماء. ومن ثم، فإنه يشكل الإطار الحقيقي للحياة القبلية[١]. ومعنى هذا أن القبيلة، بالنسبة إلى ابن خلدون، لا تتحدد فقط بما قد يجمع بين أعضائها من روابط الدم، أو بكونها جماعة متحدرة عن جد أول أو متفرعة عن أحد أبنائه، بل تتحدد في الوقت نفسه بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية لها هي أيضاً وزنها في رسم معالم الكيان الواحد، على اعتبار أن النسب الظاهر، إن وُجد فعلاً، يظل غير مكتمل طالما لم تعززه عناصر الألفة والتعامل الطويل، وطالما لم يكتسب الفرد عادات وأعراف القبيلة، ولم يتبلور لديه الوعي بوجود مصلحة عامة ومشتركة تشده إلى بقية أعضاء جماعته؛ وقد يصبح أحياناً غير ذي جدوى لما تقتضي الظروف الاستعاضة عنه بعلاقات الحلف والتعاضد والتعايش في الاستجابة لمستلزمات التلاحم الجماعي، فينتفي النسب القريب حينئذ كرابطة فعلية، لتظل ثماره ووظائفه وحدها الضمانة الأساسية لاستمرار النسب: «اعلم انه من البين أن بعضاً من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقرابة إليهم أو حلف أو ولاء أو ألفرار من قومه بجناية أصابها، فيدعي بنسب هؤلاء ويعدُّ منهم في ثمراته [...] وإذا وُجدت ثمرات النسب فكأنه وجد، لأنه لا معنى لكونه من هؤلاء ومن هؤلاء إلّا جريان أحكامهم عليه وكأنه التحم بهم...»[٢]. على أنه يتيسر أحياناً لصلات النسب أن تظل واضحة صريحة. هذا هو مثلاً ما يلاحظه ابن خلدون بالنسبة الى العرب المقيمين في القفار. فلكونهم اعتادوا الإقامة والعيش في مواطنهم تلك، ولكون الجماعات الأخرى البعيدة عنهم لا تجد ما يجذبها الى العيش في بيئتهم، فإن أنسابهم بسبب ذلك تظل نقية واضحة. غير أن انتقالهم اللاحق الى الأرياف والحواضر، إذْ يفرض الاختلاط على أنسابهم، فإنه يؤدي في الوقت نفسه إلى اندثار العصبيات المرتبطة بها، بل أبعد من ذلك، إلى تلاشي الكيانات القبلية نفسها[٣].

ولعل أبرز وأحق ما يستدعي تكتل أعضاء القبيلة وتوحدهم هو توافرهم على أرض جماعية، إلى جانب ملكيتهم العائلية، لذا، كانت حماية هذه الملكية الجماعية والدفاع عنها ضد مهاجميها من مرتكزات الحياة القبلية، مادام الحرص عليها لا يخص أفراداً دون الآخرين بقدر ما هو مسؤولية الجميع.

ومما يذكي أيضاً الإحساس بالانصهار ضمن المجموعة القبلية ويعزز تلاحمها الداخلي،

---

(١) أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة** (مطبعة مصطفى محمد)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

الخطر الخارجي الذي قد يتهدد استمرار وجود الكيان القبلي، سواء أكان ناجماً عن عصبية زاحفة أم عن تدخل سلطة مركزية. فعلاقات القرابة والتحالف التي توحد فيما بين أعضاء القبيلة الواحدة، تؤدي في الوقت نفسه إلى إقامة الفواصل بين المجموعات القبلية، والتي تأخذ في كثير من الأحيان شكل التضارب والتنافس الحاد على الموارد ومصادر العيش، مما يضفي على الحياة القبلية طابع الصراع الدائم والمستمر.

أشكال التمايز الاجتماعي

إن الوحدة القبلية لم تكن مع ذلك تحول دون ظهور المعالم الأولية للامساواة بين جموع السكان، وأرستقراطية محلية آخذة في توسيع مدى تميزها عن الجماعة، وإن كانت المسافة الفاصلة بين هاتين الفئتين لا تتشكل في مرحلة أولى ضمن علاقات قوة سياسية أو اقتصادية، وإنما استناداً بالدرجة الأولى إلى ما يسديه المجتمع البدوي من تقدير واعتبار لكل ما له علاقة بشرف النسب ونبل المولد، أو بما يمجدُهُ من خصال وخلال حميدة.

ثم إذا كان سكان البوادي يختصون بالعمل في الفلاحة وفي تربية المواشي دون غيرها من الأعمال اللهم إلاّ بعض الصنائع البسيطة والمحدودة، ولا يتعدون في إنتاجهم ما يلبي حاجاتهم الضرورية لقصورهم وعجزهم عن ذلك، فإن سكان الحواضر والأمصار، إذْ يعملون على وجه الخصوص في التجارة والصنائع، فإنهم يتجاوزون تحقيق الضروري من المعاش إلى الاستجابة للحاجات الكمالية التي تقتضيها أذواق الحياة الحضرية وعوائدها. هذا التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكل من البدو والحضر يرجع، في نظر ابن خلدون، إلى «اختلاف نحلتهم من المعاش» [٤]، أي إلى اختلاف طرق العمل والإنتاج المعتمدة لدى كل منهم. ومعنى هذا أن التمايز الاجتماعي لا يستند إلى اعتبارات نسبية وأخلاقية فقط، وإنما إلى ما قد يظهر بين الجماعات من تفاوت في الإنتاج ودرجة تقسيم العمل أيضاً. على أن الموقع الاجتماعي المكتسب بفعل الثروة الاقتصادية لا يمكنه، في نظر ابن خلدون، أن يضمن استمراره استناداً الى وسائله الخاصة فقط. صحيح أن التجارة والصنائع وامتلاك الأراضي والعقارات توصل صاحبها أحياناً إلى أعلى مراتب البذخ والرفاهية، إلاّ أنّها من ناحية أخرى تظل معرّضة للضياع والانتهاك ما لم تستنجد بأصحاب الجاه ممن لهم صلات وثيقة بالحكام: «.. فلا بد.. لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تذود عنه وجاهٍ ينسحبُ عليه من ذي قرابة للملك.. أو عصبية يتحاماها السلطان فيستظل بظلها ويرتع في أمنها من طوارق التعدي..»[٥]. والملاحظة نفسها يبديها ابن خلدون بخصوص التاجر: «.. فلا بد له (التاجر) من جاهٍ يدَرِعُ به يوقع له الهيبة عند الباعة ويحمل الحكام على إنصافه من معامليه..»[٦]. ومعنى هذا أن قمة التراتب الاجتماعي تتمثل في أصحاب الجاه. فهم، قبل غيرهم، يقررون مصير المجتمع بما فيه الفئات الأيسر حالاً والأوفر ثروة. أما هؤلاء الأخيرين، إذا كانوا يستطيعون أحياناً الحفاظ على ما اكتسبوه من مداخيل وممتلكات، فلا يتيسر لهم ذلك بعيداً عن أعين البيروقراطية وخارج مراقبتها، بل يظلون باستمرار تحت رحمة ما يمكن أن تصدره بشأنهم من قرارات. هنا يكمن أحد أسرار فشل التحول الرأسمالي في هذه المجتمعات.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

ومن الواضح لدى ابن خلدون أن التحولات التي تلحق الوحدة العصبية الأولى، إذْ تفرز المُلْك كسلطة عليا متميزة، فإنّها في الوقت نفسه تفرز الجاه كمقياس جديد للتراتب الاجتماعي[٧]. فتضحى الرتبة الاجتماعية حينئذ رهينة بالموقع الذي يحتله الأفراد بين الملك كتعبير أسمى عن الجاه والأفراد العاديين الذين لا قدرة لهم لا على نفع الآخرين ولا على الإضرار بهم. وإذْ يسْعى الناس عموماً إلى خدمة صاحب الجاه، لما قد يمنحه إياهم من حماية أو مساعدة عند الاحتياج، فإن انتفاعه هذا يؤدي به في وقت وجيز إلى احتلال المراتب الاجتماعية العليا: «.. ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه [...] والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغني لاقرب وقت ويزداد مع الأيام يساراً وثروة..»[٨]. على أن الجاه لا يتحدد في كل الأحوال بالانتماء إلى/أو بالصلة المعقودة مع الدوائر الحاكمة، ذلك أن المكانة الرمزية والدينية، في نظر ابن خلدون، يمكن أن تكون هي أيضاً مصدراً للجاه بكل ما يرتبط به من اكتساب للثروة واحتلال لأعلى المواقع في السلم الاجتماعي: «.. إنا نجد كثيراً من الفقهاء وأهل الدين والعبادة إذا اشتهروا حسن الظن بهم واعتقد الجمهور معاملة الله في إرْفادهم فأخلص الناس في إعانتهم على أحوال دنياهم والاعتمال في مصالحهم وأسرعت إليهم الثروة وأصبحوا مياسير من غير مال مقتنى إلّا ما يحصل لهم من قيم الأعمال التي وقعت المعونة بها من الناس لهم، رأينا من ذلك أعداداً في الأمصار والمدن وفي البدو يسعى لهم الناس في الفلح والتجر وكلٌّ هُوَ قاعد بمنزله لا يبرح من مكانه فينمو ماله ويعظم كسبه...»[٩]. وإذا كان التمايز الاجتماعي في مرحلة ما قبل الملك لا يصل إلى حد ممارسة القهر والتعسف، أو يعمد إلى تغليب الاعتبارات الشخصية والمصالح الفئوية فيظل على العموم منحصراً في نطاق معنوي وموظفاً في خدمة الجماعة ككل،فإن ما كان يختفي وراءه من استعداد للتطور نحو المزيد من التفاوت الاجتماعي شكل خطراً حقيقياً وتهديداً مباشراً لدى استمرار الكيان القبلي. وإذا كان هذا التهديد، بالنسبة الى أغلب القبائل، قد بقي عادة ضمن الحدود المشار إليها آنفاً، فإن القبائل ذات العصبية حوّلته، لما ارتقت إلى مستوى تأسيس الدولة، إلى انشطار حاد بين فئة حاكمة ومستبدة وجموع من التابعين والمرؤوسين.

سيرورة العصبية

إن التمييز بين قبائل ذات عصبية وقبائل غير متوافرة على عصبية من فعل ابن خلدون نفسه. لقد لاحظ إيف لاكوست في هذا الإطار أن العصبية ـ وليس نمط الحياة ـ هي المقياس الذي حدا بابن خلدون إلى التحدث، في نطاق العمران البدوي، عن صنفين من القبائل: قبائل خاضعة ومنقادة وضعيفة التلاحم، وبالتالي فاقدة لقوة العصبية ومنفعلة بالتاريخ؛ ثم قبائل قائدة، مسيطرة وشديدة الاندماج، وبالتالي ذات عصبية، فاعلة في التاريخ ومحركة للتطور المجتمعي[١٠].

---

(٧) عبد السلام الشدادي في مناقشته لمفهوم الجاه لدى ابن خلدون، ركز بصفة خاصة على مدلوله السياسي واعتبره في هذا السياق وثيقة الصلة بالملك، بل اعتبر أن الملك والجاه وجهان للسلطة المركزية نفسها، على أساس انه، إذا كانت، الأخيرة هذه تتأسس كملك فإنها تعمل كجاه. انظر: Abdelslam Cheddedi, «Le Système du pouvoir en Islam d'aprés Ibn Kheldoun,» *Annales Economics, Sociétés, Civilizations (E.S.C.)*, vol. 25, nos. 3-4 (mai-août 1980), pp. 536; 537, et 540.

إلّا أنه عند حديثه عن الوظيفة التراتبية للجاه كما هي واردة لدى ابن خلدون اشار فقط إلى الجاه السياسي دون الجاه الناجم عن الصيت الديني والسمعة الرمزية، إلى الجاه المستمد من أعلى دون الجاه المدعم من أسفل بفعل ثقة الناس وتبركهم بمن يشخص في نظرهم مشاعرهم الدينية، رغم ما لهذا الأخير كذلك من وظيفة تراتبية.

(٨) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٨٩.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) ايف لاكوست، **العلامة ابن خلدون** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤)، ص ١٤٥.

لكن ماذا يعني ابن خلدون بالعصبية؟ العصبية لدى ابن خلدون كما حددها محمد عابد الجابري: «رابطة اجتماعية ـ سيكولوجية، شعورية ولا شعورية معاً، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد: كأفراد أو كجماعة»[١١]. وهي رابطة يعثر عليها ابن خلدون لدى القبائل التي تمكنت من الحفاظ على استقلالها فقط: «إن المذلة والانقياد كاسران لسورة العصبية وشدتها»[١٢]؛ ثم أيضاً لدى القبائل التي حافظ أعضاؤها على درجة عليا من الملازمة فيما بينهم، بما يترتب عنها من توثيق الروابط النسبية وترسيخ الانتماء إلى القبيلة. ومعنى ذلك أن العصبية تضعف في كل القبائل التي تعرضت لآثار الحروب والكوارث والهجرات الكبرى، في كل القبائل التي فرض عليها التشتت والاختلاط بالجماعات الأخرى.

وإذا كان النسب هو اللحمة الأساسية التي تشد أبناء العصبية إلى بعضهم البعض، فإن الموالي والمصطنعين بإمكانهم هم أيْضاً أن يصبحوا مشاركين في نسب العصبية، ويكتسبوا عضويتها وينعموا بدورهم بما تقتضيه من تعاضد وتناصر، شريطة أن يقدموا على الانخراط فيها في فترة ما قبل تأسيس الدولة وظهور الملك: «إن المقصود في العصبية من المدافعة والمغالبة إنما يتم بالنسب لأجل التناصر في ذوي الأرحام والقربى والتخاذل في الأجانب والبعداء.. والولاية والمخالطة بالرق أو بالحلف تتنزل منزلة ذلك [...] فإذا كانت هذه الولاية بين القبيل وبين أوليائهم قبل حصول الملك لهم كانت عروقها أوشج وعقائدها أصح ونسبها أصرح [...] وإذا اصطنعوهم بعد الملك كانت مرتبة المُلك مميزة للسيد عن المولى ولأهل القِرابة عن أهل الولاية والاصطناع.. فتتميز حالتهم ويتنزلون منزلة الأجانب ويكون الالتحام بينهم أضعف والتناصر لذلك أبعد...»[١٣].

ويؤكد ابن خلدون كذلك على الارتباط الوثيق ما بين العصبية من جهة، ثم خشونة الحياة القبلية وقساوتها من جهة أخرى، إنه لمن شأن هذه الظروف أن تعزز لدى البدوي الطباع البدائية وأخلاق البأس والشدة، وذلك على عكس الحياة الحضرية التي تفسد العصبية وتفككها بسبب ما يتوافر في نطاقها من أسباب الرقة والنعيم.

ومما يزيد في نظر ابن خلدون من قوة العصبية ويرفع من حدتها تعرض القبيلة المتميزة بالخصائص الآنفة الذكر الى مخاطر عدوان خارجي، آنذاك يزداد تلاحمها متانة وتنتفي بداخلها كل أشكال التعارض، وتعطى الأولوية لتوحيد الجهود أمام تحرشات الخصم الخارجي. وبعد أن كانت العصبية «شعوراً كامناً» تصبح في ظروف المواجهة «شعوراً فاعلاً»، ذا قدرة على التحريك والتعبئة الجماعية[١٤].

وكلما انضاف العامل الديني الى قوة العصبية[١٥]، وتضافرت دواعي اصلاح المفاسد وتقويم

---

(١١) محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**، ط ٢ (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢)، ص ٢٥٤.

(١٢) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٤١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(١٤) الجابري، المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

(١٥) اشار علي الوردي إلى المشكلة التي واجهها ابن خلدون عندما اضطر الى معالجة العلاقة بين الدين والعصبية، باعتبار أن الشرع الاسلامي استقبح العصبية واعتبرها من جملة البقايا المذمومة للعصر الجاهلي ونهى الناس بالتالي عن العمل بمستلزماتها. ثم بين كيف حاول ابن خلدون حلها، لا بالحديث المجرد عن العصبية وانما بالرجوع إلى الكيفية التي تُوظف بها وبالتركيز على مدى تعارض أو تطابق نشاطها مع مقتضيات لم شتات المسلمين وتوحيد كلمتهم. ومعنى هذا أن العصبية تتنافى مع الشرع فقط لمّا تؤدي الى تقسيم أو تفتيت المجتمع الواحد. أما =

البدع الى صلابة الدفاع عن الذات أو فرض السيطرة، كلما تلاشت الانقسامات الداخلية واكتسبت العصبية قوة أكبر أمام خصومها: «... التغلب إنما يكون بالعصبية واتفاقُ الأهواء على المطالبة وجمعُ القلوب وتأليفُها إنما يكون بمعونة من الله في إقامة دينه... وسره أن القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا حصل التنافس وفشا الخلاف وإذا انصرفت إلى الحق ورفضت الدنيا والباطل وأقبلت على الله اتحدت وِجْهتها فذهب التنافس وقل الخلاف وحُسن التعاون والتعاضد...

... والسبب في ذلك.. أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية وتفرد الوِجهة إلى الحق... واعتبر ذلك إذا حالت صبغة الدين وفسدت كيف ينتقض الأمر ويصير الغلب على نسبة العصبية وحدها دون زيادة الدين فتغلِبُ الدولة من كان تحت يدها من العصائب المكافئة لها أو الزائدة القوة عليها الذين غلبتهم بمضاعفة الدين لقوتها ولو كانوا أكثر عصبية منها وأشد بداوة..»[١٦].

فإذا كانت العصبية تميز وتفرق فإن الدين يجمع ويؤلف. صحيح أن العصبية توحد ما بين المنتمين إليها من أبنائها، إلّا أنها، إذْ تفعل ذلك، فإنها في الوقت ذاته تضع الحواجز الفاصلة لها عن العصبيات الأخرى. أما الوحدة التي تقيمها الايديولوجية الدينية، فإنها تتخطى الحدود والفواصل العصبية وتطرح نفسها كإطار عقائدي موحد يسعى إلى تجاوز كل أشكال التطاحن والتنازع العصبي. لذا، كان التلاحم العصبي المعضد بالمشاعر الدينية أوسع وأشمل، وبالتالي أقوى وأقدر على المواجهة من مجرد عصبية مكتفية بذاتها. تلك هي في نظر ابن خلدون المساهمة الأساسية التي يعزز بها الدين قوة العصبية.

أما افتراض أن الروابط الدينية لوحدها قادرة على ضمان التغلب والانتصار على الخصم، فهذا هو ما لا يقبله ابن خلدون، على أساس أن الأنبياء أنفسهم لجأوا إبان نشر دعوتهم، إلى استمالة العصبيات والعشائر[١٧]. فالدعوة الدينية، إذا كانت تشكل بالنسبة الى العصبية قوة تضاف إلى قوتها الخاصة ساعة السعي إلى تقويض ركائز عصبية منهارة، فإنها قاصرة لوحدها، في نظر ابن خلدون، عن إنجاز مهام التغيير الاجتماعي والتاريخي. إن العامل الديني لا يمكنه أن يؤثر. إذاً فيما هو سياسي إلّا عبْر قنوات سياسية[١٨]؛ وحتى لو اكتست صيغة التغيير صبغة دينية،

= عندما تؤدي الى ما يعاكس ذلك من النتائج فإنها تلتقي آنذاك مع اغراض وغايات الشريعة الدينية. انظر: علي الوردي، **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته: محاضرات** ([القاهرة]: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية،١٩٦٢)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(١٦) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(١٨) من الترابط الحاصل ما بين الاسلام وقوة العصبية استخلص عبد القادر جغلول تأويلاً مفاده أن تحليل ابن خلدون في هذا المجال يتسم: «بسببية متعالية على العمران». لكن إذا أخذنا باعتبارنا أن ابن خلدون لا يتحدث عموماً عن عقيدة خالصة وانما عن مشاعر دينية تقوى أو تضعف بحسب ما يحيط بها من ظروف الخشونة أو النعيم، وبحسب ما إذا كانت العصبية في طورها التصاعدي أم في طور انحدارها وانهيارها، ادركنا آنذاك أن العلاقة التي أقامها جغلول في تأويله اعلاه هي ربما علاقة معكوسة على الأقل فيما يخص ما يتحقق فعلاً في الواقع التاريخي حيث يتضح أن الحركة السياسية المدعمة بدعوة دينية، مهما ادعت رجوعها إلى الحق وتشبثها بالإسلام الصحيح، فإنها لا تكاد في الأطوار التالية لسيرورة تأسيس الدولة، تتخلى عن مواقفها الأولى تحت تأثير عوامل التحلل في الحياة المدينية، فتصبح المشاعر الدينية من جراء ذلك تابعة لأطوار الدورة العصبية. انظر: عبد القادر جغلول، **الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ترجمة فيصل عباس، ط ٣ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ٦١ ـ ٦٢.

فإن القوى السياسية تظل هي القادرة وحدها على إخراجها إلى حيز الوجود وترجمتها إلى واقع ملموس[١٩]. صحيح أن قوة العقيدة تمنح أصحابها تلاحماً شعورياً شديداً، غير أن مفعولها الإصلاحي أو التغييري لن يتحقق إلّا إذا انطلقت على أساس تلاحم اجتماعي وسياسي سابق يعطي الأداة الضرورية لتحقيق الهدف المنشود. ومعنى هذا أن الديني، من وجهة نظر ابن خلدون، يعمل في سياق السياسي، وأن الأولوية في كل سيرورة تغييرية، للفعالية التاريخية والسياسية[٢٠].

وإذا كانت تلك هي عموماً الشروط الضرورية لظهور عصبية قوية، فإن نسبة قليلة من القبائل هي التي انفردت بها كقبائل قائدة وتميزت بها عن باقي القبائل الضعيفة والمغلوبة[٢١]. فنجدها تزحف باتجاه جيرانها محاولة إدراجهم ضمن دائرة نفوذها، بفعل حوافز ومحددات اقتصادية تعبر عن نفسها وفق صيغ اجتماعية وسياسية طاغية: «إن القبيل الواحد وإن كانت فيه بيوتات متفرقة وعصبيات متعددة فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها واحدة كبرى [...] ثم إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها، فإن كافأتها أو مانعتها كانوا أقتالاً وأنظاراً ولكل واحدة منهما التغلب على حوزتها وقومها... وإن غلبتها واستتبعتها التحمت بها أيضا وزادت قوة في التغلب إلى قوتها وطلبت غاية من التغلب والتحكم أعلى من الغاية الأولى وأبعد وهكذا دائماً حتى تكافىء بقوتها قوة الدولة في هرمها ولم يكن لها ممانع من أولياء الدولة أهل العصبيات استولت عليها وانتزعت الأمر من يدها وصار الملك أجمع لها»[٢٢]. أي أن العصبية الغالبة تستمر في استتباع القبائل المنهزمة إلى حيث توقفها قوتها الذاتية، وإن هي تمكنت بذلك من تشكيل قوة تعادل أو تفوق قوة الدولة، إن هي أدركت هاته الأخيرة في طور انحدارها، فإن الظرف يكون آنذاك مواتياً أمامها للاستحواذ على زمام الملك، فتأخذ مكان الدولة المنهارة وتستقر بالمدينة، وبهذا تكون قد نهضت بمهمة تاريخية. وضمن هذا السياق أشار اروين روزنتال إلى كون العصبية تشكل بحق «القوة المحركة لصيرورة الدولة»[٢٣]. وحتى لا يظل حديثنا عن العصبية ناقصاً، بمعنى مقصوراً على العصبية الدينية والعصبية القبلية فقط، يتحتم أن نشير أيضاً إلى العصبية المدينية التي تتسم في نظر ابن خلدون بمواصفات مماثلة إلى حد ما لتلك التي تسود في البوادي؛ أقول إنه يلزم أن نشير اليها كلها، لتكتمل الصورة من جهة، وليزداد اتضاح مفهوم العصبية في أذهاننا من جهة أخرى، على الرغم من أن الحيز الأوسع والأكبر كان من نصيب العصبية القبلية[٢٤]، وأن عصبية أهل الأمصار لم ترق من حيث فعاليتها التاريخية إلى مستوى الاستجابة لما كان ينتظره منها ابن خلدون من حماية للدولة وصمود في وجه مناوئيها من البدو: «وأهلُ الأمصار كثير منهم ملتحمون بالصُّهْر يجذُبُ بعضهم بعضاً إلى أن يكونوا لحْماً وقرابةً قرابةً وتجد بينهم من العداوة والصداقة ما

---

(١٩) علي اوملیل، «ابن خلدون والتجاوز الممكن،» في: **أعمال ندوة ابن خلدون** (الرباط: كلية الآداب والعلوم الانسانية، ١٩٧٩)، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٢٠) Georges Labica, «Esquisse d'une Sociologie de la religion chez Ibn Khaldoun,» *La Pensée*, no. 123 (Octobre 1965), pp. 6 et 23.

(٢١) علي اوملیل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون** (بيروت: دار الانماء العربي، [د.ت.])، ص ١٤٧.

(٢٢) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢٣) **لاكوست، العلامة ابن خلدون**، ص ١٢٧.

(٢٤) معن زيادة، «منطلقات جديدة لدراسة فلسفة ابن خلدون السياسية،» **الحياة الثقافية** (تونس)، العدد ٩ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص ١٩٦.

يكون بين القبائل والعشائر فيفترقون شيعاً وعصائب»[٢٥].

ومما يفسر هذا التشابه هو أن عصبية الأمصار هي إلى حد ما امتداد لعصبية القبائل، والانقسامات الداخلية الناجمة عن اختلاف المصالح بما يترتب عنها من تحالفات وتكتلات ظاهرة مشتركة بين المدن والبوادي. هذا إضافة الى أن المخاطر الخارجية التي تستدعي تكون العصبيات وتلاحمها ليست وقفاً على طرف منهما دون الآخر.

البدو والحضر

إذا كان التحليل الخلدوني لا يقيم حواجز فاصلة بين جهاز الدولة من جهة، والقبائل ذات العصبية من جهة أخرى، فإنه لا يعود جائزاً الاقتصار على الربط ما بين المدينة والجهاز الإداري للدولة فقط. صحيح أن الجهاز قائم بالدرجة الأولى وسط سكان الحواضر، ولكنه بالتأكيد نشأ أصلاً كنتاج للدينامية القبلية وامتداد لسيادة عصبية ما.

وإذا كان ابن خلدون من ناحية قد أبرز عموماً السيطرة التي يمارسها سكان المدينة على سكان البادية: «إن القبائل التي تسكن الأرياف تعاني من هيْمنة سكان الحواضر [...] إن السكان الذين يقيمون بشكل مستمر في بلد مباح.. لا يستطيعون التخلص من جوار الحضر عليهم أن يعملوا من أجل الحضر»[٢٦]، فإنه لم يتغافل من ناحية أخرى عن ضعف الحضريين وعجزهم عن النهوض بمهمة الدفاع عن أنفسهم «والحضري بما قد فقد من خلق الإنسان بالترف والنعيم في قهر التأديب فهو بذلك عيال على الحامية التي تدافع عنه»[٢٧]، ولا عن كون المبادرة التاريخية توجد أساساً بين أيدي نخبة متميزة من سكان القبائل[٢٨]. وعلى هذا الأساس، إذا كانت السيطرة الاقتصادية للحضريين على البدو قائمة بصفة دائمة ومستمرة، بحكم افتقار هؤلاء الأخيرين إلى الأدوات والوسائل الضرورية لمزاولة صنائعهم، وبحكم أن النقود التي يحتاجون اليها متوافرة أساساً في المدينة لدى التاجر أو رجل السلطة: «إن عمران البادية ناقص من عمران الحواضر والأمصار لأن الأمور الضرورية في العمران ليس كلها موجودة لأهل البدو وإنما توجد لديهم في مواطنهم أمور الفلح وموادها معدومة ومعظمها الصنائع فلا توجد لديهم في الكلية من نجار وخياط وحداد وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلح وغيره وكذا الدنانير والدراهم مفقودة لديهم... إلّا أن حاجتهم إلى الأمصار في الضروري وحاجة أهل الأمصار إليهم في الحاجّي والكمالي فهم محتاجون إلى الأمصار بطبيعة

---

(٢٥) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٧٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

(٢٨) إذا كان محمد عزيز الحبابي قد أوّل مؤاخذات وتهجمات ابن خلدون على الحضر، لا باعتبارها إدانة نهائية، وإنما «استشارة لهم للنهوض من سباتهم» فقط، الشيء الذي يعني أن ابن خلدون لم يكن قد فقد الأمل بعد في أن يحقق سكان الحواضر حلمه بتأسيس دولة قوية تصمد أمام تحرشات البدو. انظر:

Mohammed Aziz Lahbabi, *Ibn Khaldûn* (Paris: Ed. Seghers, 1968), p. 96.

فإن محمد القبلي، من خلال قراءته للنص الخلدوني، يترك لدينا انطباع وكأن ابن خلدون فقد الأمل في أن يصبح سكان الحواضر عناصر فاعلة في التاريخ، فلم يكن بالتالي في حاجة لأن يستفزهم أو يستثيرهم على تغيير أحوالهم ومواقفهم، بل على خلاف ذلك عمد الى اهمالهم وأبعادهم من بؤرة اهتمامه، وتعامل معهم على أنهم «مجتمع ثانوي ذيلي مبني للمجهول» ضحية تنفعل بالتاريخ أكثر مما تشارك في تغييره، وذلك في مقابل المجتمع البدوي كمجتمع حي دينامي وصانع للتاريخ. انظر: محمد القبلي، «مالم يرد في كتابات ابن خلدون،» في: **أعمال ندوة ابن خلدون**، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

وجودهم»[٢٩]، فإن السيطرة العسكرية على البدو لا تستتب، في نظر ابن خلدون، إلّا إبان مرحلة صعود الدولة واتساع دائرة قوتها ونفوذها، أي فقط خلال الطور الذي لا تكون فيه خاصيات البأس والخشونة قد انمحت بعد من الطباع، ولا يكون التفكك قد تسرب بعد إلى التلاحم العصبي.

أما عندما يستقر الحكم في المدينة وتشرع الأرستقراطية الحاكمة في حل روابط العصبية، وتتمكن قيم الحضارة وحاجياتها من الرسوخ في الأذواق وأنماط السلوك، يفقد الحضريون نتيجة لذلك القدرة على حماية ذواتهم وممتلكاتهم ويصبحون، تبعاً لذلك، في حالة احتياج لمن يحرسهم من البدو، ثم إذا ما بدأت الدولة تتضعضع، وأخذت أركانها في التلاشي والانهيار، فإن البدو لا يعودون حينئذ راضين ولا مقتصرين على ما يوفرونه للحضر من تحصين وحماية، بل ينتقلون إلى طور التأهب للاستيلاء على المدينة والاستحواذ على ثرواتها والاستعداد لأخذ مكان الدولة المنهارة. وعليه، فإذا كانت العلاقات الاقتصادية تنشأ عموماً لفائدة الحضريين، وإذا كانت أقل عُرضة للتأثر بأحوال الدولة وأطوارها، فإن العلاقات العسكرية، على خلاف ذلك، ترجح كفة البدو وتبرز تفوقهم، إضافة الى كونها شديدة الارتباط بمراحل الدورة الحضارية.

على أن الاختلاف والتباين القائمين بين البداوة والحضارة لا يكتسيان، كما لاحظ ناصيف نصار، طابع تناقض بسيط[٣٠]. فالبداوة لا تشكل كلًّا متجانساً تتعارض معها أو تقابلها الحضارة ككل متجانس. بل إن كلًّا من هذين الطرفين يتضمن في نطاق مستويات متفاوتة، منها ما يقرب الشقة بينهما، ومنها ما يضفي على تقابلهما صبغة تقاطب حاد. واستناداً الى تصنيف ابن خلدون، نجد أن المجتمع البدوي يحتوي على ثلاث فئات متباينة من حيث نمط عيشها: فهناك أولًا سكان الجبال، هناك ثانياً الشاوية أو المشتغلون بتربية الغنم والبقر والمعز، ويليهما الظعن الخلص أي المقتصرون في تحصيل معاشهم على تربية الإبل: «فمن كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن، وهؤلاء سكان المدر والقرى والجبال وهم عامة البربر والأعاجم: ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن في الأغلب لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم، فالتقلب في الأرض أصلح بهم ويسمون شاوية ومعناه القائمون على الشاء والبقر، ولا يبعدون في القفر لفقدان المسارح الطيبة [...]. وأما من كان معاشهم في الإبل فهم أكثر ظعناً وأبعد في القفر مجالًا [...] فكانوا لذلك أشد الناس توحشاً وينزلون من أهل الحواضر منزلة الوحش غير المقدور عليه والمفترس من الحيوان العجم، وهؤلاء هم العرب، وفي معناهم ظعون البربر وزناتة بالمغرب والأكراد والتركمان والترك بالمشرق. إلّا أن العرب أبعد نجعة وأشد بداوة، لأنهم مختصون بالقيام على الإبل فقط، وهؤلاء يقومون عليها وعلى الشياه والبقر معها»[٣١].

فأصناف المجتمع البدوي تتميز عن بعضها البعض بحسب الأساليب التي يعتمدها كل منها في تحصيل معاشه، وبحسب ما إذا كانت الجماعة تعتمد على الفلاحة والزرع، على تربية الماشية من أبقار وغنم ومعز، أم على تربية الإبل، لذا، فإن الجهات الجغرافية التي يعيش فيها كل صنف من هذه الأصناف هي أيضاً بدورها تختلف وتتباين ما بين مناطق فلاحية متوافرة على أسباب الاستقرار، ومناطق رعوية تشتمل على حد أدنى من الخصوبة، ثم مناطق صحراوية قاحلة تقتضي من سكانها التنقل والترحال المتواصل.

---

(٢٩) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٥٣.

(٣٠) ناصيف نصار، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون: تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيته ومعناه** (بيروت: دار الطليعة ١٩٨١).

(٣١) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

على أن ابن خلدون لم يكتف بوضع معالم المجموعات الاقتصادية والجغرافية، بل عمد، فوق ذلك، إلى محاولة تحديد ما يرتبط بأوضاعها من انعكاسات على مستوى علاقاتها بالمجتمع الحضري. فوجد أنه كلما كانت المجموعة القبلية موغلة في القفار، أو واقعة تحت وطأة الحرمان والاحتياج الشديد، كلما كان تلاحمها أقوى وعصبيتها أمتن، وازداد بالتالي «توحشها» في معاملة أهل المدن، أي أنه كلما قلت فعالية الروابط الاقتصادية، بفعل تشتتها وهزالتها، في ضمان وحدة الجماعة وتماسكها، كلما اشتدت أصرة الروابط النسبية والسياسية سواء للدفاع عن الذات، أم تمهيداً لاقتحام المدينة في محاولة للاستيلاء على خيراتها، وتقويض ركائز الدولة القائمة بها[٣٢].

والحضارة بدورها تتضمن عى الأقل مستويين: مستوى الإقامة في المدينة والعيش في أحضانها، ثم ما يليه، على سبيل الارتقاء الحضاري، من تبنّ لعوائد المدينة وأذواقها واستجادة صنائعها. لذا، فإن التعارض بين البدو والحضر لا يمكن أن يختزل إلى مجرد تقابل بسيط بين طرفين متماسكين، باعتبار أن العلاقات القائمة بينهما «شديدة التعقيد، تمر في الاتجاهين بدرجات وحالات متوسطة»[٣٣]، مما يستلزم الحذر، عند طرح ثنائية المجتمع البدوي والمجتمع الحضري، من الوقوع في منزلق التبسيط والاختزال، ويتم التغافل عن المكونات الداخلية لكلا الطرفين أو عن أبعاد التعارض ومداه. ولذلك فبدلاً من التحدث عن التناقض ما بين البداوة والحضارة، فإنه يجدر بنا، وفاء للنص الخلدوني ذاته، أن نفترض التنوع والتعدد وتفاوت المستويات في نطاق كل من

---

(٣٢) بخصوص مفهوم البدو لدى ابن خلدون لاحظ محسن مهدي أنه يرادف معنى البدائي وليس معنى الريفي أو المتنقل. انظر: Mohammed Talbi, *Ibn Khaldoun et l'histoire* (Tunis: Maison tunisienne e l'édi-ton, 1973), p. 54.

وبالفعل لما نَرْجع إلى النص الخلدوني نجده، في مرحلة أولى، يقيم تمييزاً واضحاً بين حياة الريف من جهة، ثم حياة التوحش والبداوة من جهة أخرى: «.. الجيل الواحد (من البدو) تختلف أحواله باختلاف الأعصار فكلما نزلوا الأرْياف وتفننوا النعيم وألفوا عوائد الخصب في المعاش والنعيم نقص من شجاعتهم بمقدار ما نقص من توحشهم وبداوتهم».. انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٣٨. إلاّ أنه من جهة أخرى يعتبر أن الخاصية الأساسية للمتوحشين من البدو تتمثل في عدم توفرهم على وطن قار ينتسبون إليه واضطرارهم تبعاً لذلك إلى التنقل والترحال: «فهؤلاء المتوحشون ليس لهم وطن يرتافون منه ولا بلد يجنحون إليه فنسبة الأقطار والمواطن إليهم على السواء فلهذا [...] لا يقفون عند حدود أفقهم بل يظفرون إلى الأقاليم البعيدة ويتغلبون على الأمم النائية». انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٥. وإذا كان العرب في نظر ابن خلدون متوحشون فلأنهم بالدرجة الأولى رحل لا نزوع لديهم نحو الاستقرار الذي به يستقيم العمران، ثم لكونهم يتميزون بعدم الانقياد لحكامهم ويخربون الأوطان التي يدخلونها. المصدر نفسه، ص ١٤٩.

انطلاقاً من هذه الاستشهادات يمكننا أن نستنتج أن البداوة، على خلاف ما ذهب إليه محسن مهدي، مرادفة لحياة الترحال. لكنها من ناحية أخرى، وهنا أيضاً نختلف مع محسن مهدي، غير مرادفة للنمط البدائي. صحيح أن ابن خلدون أبرز بعض المميزات المشتركة بين حياة كل من البدو والبدائيين، صحيح أن الإقامة في أرض صحراوية جرداء مع اعتماد الترحال والاقتصار على الرعي كنشاط اقتصادي يتعارض والتملك الخاص للأرض والموارد، ويضفي بالتالي على العلاقات الاجتماعية طابعاً مشتركياً تميزت به عموماً ما سمي بالمجتمعات البدائية. إلاّ أن هذه الأخيرة إذا كانت قد أصبحت في فترة من تاريخها ضحية استبداد دول التشكيلات الآسيوية، فإن البدو في شمال افريقيا شكلوا القوة الرئيسية في القضاء على الدول وتشييدها، بحيث أصبحت المدن والدول المقامة بها ضحيتها وليس العكس؛ كما أن محددات العيش في بيئة صحراوية والتلاحم النسبي الشديد ـ كرد فعل على التشتت الجغرافي ـ يتعارض إلى حد بعيد مع ما عرفته المجتمعات البدائية من انقسام إلى وحدات اجتماعية صغيرة نسبياً وذات صلات محدودة فيما بينها.

(٣٣) نصار، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون**، ص ٢٤٠.

المجتمع البدوي والمجتمع الحضري، وأن نحدد بالضبط الصفات المتعارضة في كل منهما، وأن نطرح التناقض في معناه الكامل بين «خشونة البداوة» و«رقة الحضارة»، مما يجعل هوية الطرفين المتناقضين أوضح، سواء من حيث السمة الطاغية على أساليب عيشها، أم من حيث موقعها الاجتماعي والسياسي. إن هذه الصيغة الخلدونية تستجيب إلى المقتضيات الآنفة الذكر، لكونها تحدد السمة الغالبة على طرف دون الآخر، ولكونها أيضاً تبرز مدى المسافة الشاسعة التي تفصل فيما بين قبائل ـ رحل بشكل رئيسي ـ موغلة في القفر و«التوحش»، وطبقة أرستقراطية بلغت أعلى درجات التفَنُّن والتشبع بقيم الحضارة وعوائدها[٣٤].

لكن ماذا يقصد ابن خلدون «بخشونة البداوة» وماذا يقصد «برقة الحضارة»؟

خشونة البداوة يعثر عليها ابن خلدون لدى «المنتحلين للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام»، لدى أولئك الذين يقتصرون على تحصيل «الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد» دونما السعي إلى تحصيل ما يزيد عليها من كماليات لفقدان الحاجة إليها وللعجز عن اكتسابها، ويجدها لدى من «يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة»، أو لدى من «يأوون إلى الغيران والكهوف ويتناولون طعامهم بعلاج أو بغير علاج البتة إلاّ ما مسته النار»[٣٥].

إن البدويين الذين تنطبق عليهم بشكل رئيسي صفة الخشونة هم أولئك الذين يقيمون في «الأرض الحرة التي لا تنبت زرعاً ولا عشباً [...] مثل أهل الحجاز وجنوب اليمن ومثل الملثمين من صنهاجة الساكنين بصحراء المغرب وأطراف الرمال فيما بين البربر والسودان [...] ومثل العرب أيضاً الجائلين في القفار»[٣٦].

أما رقة الحضارة فنتبينها من خلال «معالاة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تنجيدها»[٣٧]، من خلال «التفنن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله»[٣٨].

إن الحضريين ممن يتصفون بالرقة «القوا جنوبهم على مهاد الراحة والدعة وانغمسوا في النعيم والترف ووكلوا أمرهم في المدافعة عن أموالهم وأنفسهم إلى واليهم والحاكم الذي يسوسهم والحامية التي تولت حراستهم واستناموا إلى الأسوار التي تحوطهم [...] فهم غارون آمنون ألقوا السلاح وتوالت على ذلك منهم الأجيال وتنزلوا منزلة النساء والولدان الذين هم عيال على أبي مثواهم حتى صار ذلك خلقاً يتنزل منزلة الطبيعة»[٣٩].

ومع ذلك فإن الفوارق التي أبرزها ابن خلدون بين حياة البدو وحياة الحضر ليست حواجز فاصلة بين الطرفين، على أساس أن عجلة التاريخ تتحرك باستمرار، وفي سياق هذه الحركة يتم الانتقال من العمران البدوي إلى العمران الحضري، إما بفعل ميل «طبيعي» إلى تخطي الضروري من المعاش نحو الاكتساب التدريجي لأنماط جديدة من الترف والرفاه: «ولأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشىء عنه فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الانسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال

---

(٣٤) محمد عابد الجابري، **نحن والتراث**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٤٦٩.
(٣٥) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٢١.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٢٠.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٧٢.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

والترف إلاّ إذا كان الضروري حاصلاً. فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي»[٤٠]، إما بفعل سيرورة تاريخية شاملة تتمكن من خلالها عصبية غالبة من السيطرة على المدينة أو إقامة سلطتها على أنقاض الدولة المتلاشية.

العصبية والتاريخ المغلق

إن العصبية المنتصرة، لما يتم لها الاستيلاء على المدينة مقر الحكم المهزوم، وتشرع في تأسيس الدولة الجديدة، فإنها تبقى في بداية الأمر متشبثة بتلاحمها السابق، محافظة على الأشكال البدوية للتعامل ما بين الرئيس والمرؤوسين، والتي لم تكن تسمح بأي انزلاق نحو التعسف والقهر. فالحاكم في هذا الطور الأول «لا ينفرد دونهم (أبناء عصبيته) بشيء لأن ذلك هو مقتضى العصبية»[٤١]، وهم «ظهراؤه على شأنه وبهم يقارع الخارجين على دولته ومنهم من يقلد أعمال مملكته ووزارة دولته وجباية أمواله، لأنهم أعوانه على الغلب وشركاؤه في الأمر ومساهموه في سائر مهماته»[٤٢]، أي أن العصبية الغالبة تضمن، إلى حدود هذه المرحلة الأولى، استمرار المساواتية القبلية في كل ما يتعلق بتقلد المناصب أو توزيع الثروات، وتمتنع عن تبني أساليب الحياة الحضرية.

غير أنه في المرحلة التالية، لما تصل الدولة إلى أوْج قوتها وعظمتها يعتري التفكك رابطة العصبية، فتفقد شيئاً فشيئاً تماسكها البدائي، حيث يعمد الرئيس الى هدمها والإخلال بما تقتضيه من تكتل وتضامن، بعد أن استغل دعمها في استلام مقاليد الحكم، أي أن العصبية تصبح عرقلة أمام إرادة الرئيس ـ المتطلع إلى الملك ـ في إقرار الحكم المطلق بعد أن كانت قوته الدافعة[٤٣]. وبهذا يكتسب مفهوم العصبية طابعاً جدلياً واضحاً[٤٤]، إذْ من خلال سعيها إلى بناء الدولة وتأسيسها يحصل انقراضها وتلاشيها وفي سياق هذا التحول تتسع الهوة، داخل العصبية الغالبة، بين الحكام والمحكومين، فيكثر النزوع إلى الاستبداد والتحكم في الرقاب، ويفسح المجال أكثر فأكثر أمام الموالي والحلفاء الجدد[٤٥]، بدل قصر الاعتماد على المقربين من أبناء العصبية. ومع الاحتكاك المتزايد بحضارة المدينة، بما يرتبط بها من رقة ورفاه، تفقد العصبية خاصياتها البدوية

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٤٣) لاحظ عبد الأحد السبتي أن المجتمع الذي تتحدث عنه المقدمة لا يشكل كلاً متجانساً، بل هو في الواقع تمفصل بين «مجتمعات» متعددة تتمحور حول الملك، انطلاقاً من مواقع مختلفة ووفق أشكال متباينة فهناك القبيلة ـ الدولة، هناك النخبة الأندلسية التابعة لها وعموم السكان الحضريين، ثم هناك مرتزقتها الوافدون من القبائل المشرقية.

Abdelahad Sebti, «Aristocratie Citadine Pouvoir et discours Savant au Maroc pré-Colonial,» (These de 3ème cycle, Université de Paris VII, 1984), p. 42.

وعلى الرغم من التباين الذي كان يعتري أصل وتكوين هذه الفئات فقد كان المُلك يشكل نقطة الالتقاء فيما بينها وصلة وصل مؤقتة لاتلبث أن تتخطى مجرد تجسيد التعارض إلى الاسراع بعملية الانتقال من المجتمع البدوي إلى المجتمع الحضري. وإذا كانت العصبية تشكل القوة الرئيسية التي تمكن البدو من الانتصار على الحضر فإن المُلك يشكل «العنصر المحرك والحاسم في الانتقال مما هو بدوي إلى ما هو حضري».

انظر: Cheddadi, «Le Systéme du pouvoir en Islam d'aprés Ibn Kheldoun,» p. 538 and 542.

(٤٤) لاكوست، **العلامة ابن خلدون**، ص ١٤٩.

(٤٥) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٨٣.

وتأخذ في التحلل، وتضعف من جراء ذلك قدرتها على فرض إرادتها السياسية كسلطة مركزية، أو حتى للدفاع عن نفسها إزاء التهديدات الخارجية: «إن غاية العمران هي الحضارة والترف وأنه إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات، بل نقول إن الأخلاق الحاصلة من الحضارة والترف هي عين الفساد»(٤٦). وبالنظر إلى هذا الوهن الشامل، فإن العصبية المنهارة تصبح هي أيضاً بدورها معرضة للمصير نفسه الذي فرضته على سابقتها، ليس بفعل تفككها الداخلي فقط،وإنما أيضاً بفعل عزم عصبية جديدة على الحلول مكانها. هكذا تتضافر كل من العوامل الداخلية والخارجية في إتمام الدورة الحضارية لتعاد من جديد بالوتيرة نفسها تقريباً وضمن أشكال مماثلة.

ومن وجهة نظر مقارنة، اعتبر ابن خلدون أن إمكانية تحقق مثل هذه السيرورة تختلف بشكل ملحوظ حسب طبيعة التركيب الداخلي للمجتمعات. فبينما تحقق المجتمعات المشرقية قدراً عالياً من التجانس والوفاق، نجد أن بلدان شمال افريقيا، على خلاف ذلك، متركبة من أقوام وعصبيات متعددة، مما يجعلها، في نظر ابن خلدون، أكثر عرضة للاضطراب الاجتماعي والتوتر السياسي: «إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة، وذلك لاختلاف الآراء والأهواء، وإن كل رأي منها وهو عصبية تمانع دونها فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت وإن كانت ذات عصبية لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة»(٤٧). لذا، فإن عمر الدول لم يتجاوز في غالب الأحيان ثلاثة أجيال(٤٨)، كما أن الدولة لم تتمكن عموماً من أن تفرض بناها السياسية على القبائل التي بقيت على هامش السيرورة العصبية، والتي ظلت بسبب ذلك شديدة التماسك. أي أن العصبية القائدة لم تتمكن من إفراز نخبة سياسية مستقلة عن سندها القبلي، وباءت كل المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه بالفشل الذريع(٤٩). لذا، اكتسى تاريخ مجتمعات الشمال الافريقي آنذاك طابع تطور دائري. فبينما استمرت معظم القبائل في حالة سكون نسبي، عجزت القبائل القائدة، بفعل تناقضاتها الداخلية، عن الدفع بعجلة التاريخ إلى الأمام، فكان ما شهدناه، من خلال ابن خلدون، من دوران في حلقة مفرغة.

امتدادات التحليل الخلدوني وتباين التأويلات

ابن خلدون بين رواد النهضة وباحثي الفترة الاستعمارية

استناداً إلى آراء بعض الباحثين والدارسين لتاريخ ابن خلدون ومقدمته يمكن القول إن المؤلف المغاربي لم يشكل في أعماله امتداداً مباشراً لأعمال تاريخية سابقة، ولا مجرد تعميق أو تكميل لما تم إنجازه قبل عصره في مجالات ما يمكن تسميته حالياً بالعلوم الاجتماعية؛ كما أن ثمار أعماله وجهوده لم تجد بعد وفاته، وطيلة قرون تلت، أتباعاً ومريدين عرباً تتوافر فيهم الكفاءة اللازمة، لا لمجرد الاطلاع على بعض جوانبها، وإنما لتوظيفها في فهم سيرورة تاريخية بكاملها واستخلاص ما يترتب عن ذلك من عبر واستنتاجات(٥٠).

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٤٩) لاكوست، **العلامة ابن خلدون**، ص ١٦٥.

(٥٠) انظر: محمد المنوني، «نماذج من اهتمامات المؤلفين العرب،» في: **اعمال ندوة ابن خلدون**. وهذه الملاحظة وردت ايضاً لدى:

=

كان إذاً على أعمال المؤلف المغاربي أن تنتظر بداية النهضة العربية في القرن التاسع عشر وكذا شروع الأوروبيين في تنفيذ هجمتهم الاستعمارية في أكثر من منطقة عربية. حينئذ فقط، وفي إطار البحث عن أسباب الانحطاط والتأخر، بدأ المفكرون العرب يرجعون إلى النصوص الخلدونية وينقبون بين طياتها عسى أن يجدوا فيها أجوبة عن بعض تساؤلاتهم، واتجه المفكرون الأوروبيون من جهتهم، علاوة على ترجمة المقدمة، إلى محاولة البحث في نطاقها عن مشروعية يتم بواسطتها تبرير تدخلهم الاستعماري. وحيث إن المؤلفين العرب كانوا يعيشون آنذاك تمزقاً بين الرجوع إلى القيم والمكتسبات التراثية من جهة، وجاذبية الحضارة الأوروبية من جهة أخرى، فقد كان طبيعياً أن ينقسموا إلى فئتين رئيسيتين: فئة أولى تعاملت مع أعمال ابن خلدون انطلاقاً من تأثرها بالنماذج الاقتصادية والسياسية والثقافية الغربية؛ وفئة ثانية تبنت المنظور السلفي وحادت بذلك، من وجهة نظر مؤرخ الفكر، عن الطرح الخلدوني. من ضمن المجموعة الأولى يمكن أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر: الطهطاوي، خير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف. هؤلاء المفكرون، إذْ قبلوا بعض الملاحظات الخلدونية، فقد اعترضوا مع ذلك على أن يكون تاريخ مجتمعاتهم لايزال محكوماً عليه بالركود والأفول الحتمي. وعبر تأثرهم الواضح باطراد التقدم الاقتصادي في أوروبا وتقنين السلطة السياسية بها في اتجاه توسيع نطاق التشاور والمشاركة الشعبية، طرحوا إمكانية الإفلات ـ بالنسبة الى الدول والمجتمعات ـ من الضعف والفناء شريطة تجنب العوامل والظروف المؤدية إليهما[٥١]. فإذا كانوا قد تبنوا الطرح الخلدوني في بعض جوانبه الجزئية، فالملاحظ أنّهم رفضوه على مستوى إحدى قضاياه المركزية، مستندين في ذلك لا إلى التجربة التاريخية الفعلية لمجتمعاتهم، وإنما استلهاماً للتجربة الأوروبية[٥٢] وتعبيراً منهم عن تطلعات غير مدعمة إلى ذلك الحين بدينامية تاريخية عميقة ومتجذرة في البنى الاجتماعية.

المجموعة الثانية تبرز طبيعتها من خلال المقارنة التي عقدها أحمد عبدالسلام ما بين الأفغاني ومحمد عبده من جهة، وابن خلدون من جهة أخرى. فإذا كان هذا الأخير قد فسر ضعف الدول وقوتها بمدى ما ترتكز عليه من تلاحم أو تفكك عصبي، فإن رائدي الاتجاه السلفي في المشرق أرجعا صعود الدول وهبوطها إلى مدى تعلقها أو تخليها عن القيم الدينية، على أساس أنها عامل وحدة وتماسك، في حين أن العصبية القبلية عامل تفرقة وتشتيت، كما أكد على فعالية اللغة في توحيد الأمة ولمّ شتاتها. وإذا كانا قد أبرزا أيضاً ما يمكن أن ينجم عن البذخ والترف من تحلل أخلاقي وتفكك اجتماعي، فإن تركيزهما على عاملي اللغة والدين كمصدرين للتماسك الاجتماعي مقابل التلاحم الناجم عن العصبية القبلية جعلهما وابن خلدون متباينين في الطرح والتفسير[٥٣].

في فترة الحماية نجد منطلقات جديدة في التعامل مع النص الخلدوني، حيث إن قراءته في

Robert Brunschuig, *La Berbérie orientale sous les hafsides: Des Origines à la fin du XVème Siècle* = (Paris: Adrien, Maisonneuve, 1947), vol. 2, p. 391.

(٥١) فهمي جدعان، «ابن خلدون في الفكر العربي الحديث،» **الحياة الثقافية**، العدد ٩ (أيار/ مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.

(٥٢) Ahmed Abdelsalem, *Ibn Khaldoun et res Lecturs* (Paris: Presses Universsitaires de France, 1983), pp. 71 et73.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.

هذه المرة لن تتم استناداً إلى تجربة تاريخية يُراد الاقتداء بها، وإنما استناداً إلى أهداف ومرامي هيمنية واضحة. ضمن هذا السياق سيتم التأكيد في البداية ـ ولو بصفة ضمنية أحياناً ـ على أهمية وضرورة الرجوع إلى أعمال ابن خلدون، وذلك لما تثيره في قرائها من عجب ودهشة، بخاصة لما يجدون أن تحليلاتها تلتقي في كثير من الأحْيان مع التيارات الاجتماعية المعاصرة[٥٤] وأن مضامينها لم يتجاوزها بعد التطور التاريخي والاجتماعي لمجتمعات المغرب العربي[٥٥].

وفي مرحلة ثانية سيعمد بعض الباحثين إلى قراءة المقدمة من حيث تبدو في نظرهم أكثر استجابة لمقتضيات المشروع الاستعماري. ولعل أبرز مثال عن هذا السلوك الانتقائي الرجوع المتكرر إلى الفقرات التي خصصها ابن خلدون للحديث عن العلاقة ما بين العرب والبربر، واتخاذها أحياناً قاعدة ومنطلقاً لمؤلف بكامله[٥٦]. على أساس أنها قضية محورية إن لم نقل أهم قضية على الاطلاق.

إنهم يتشبثون بهذه النصوص، أو على الأصح بتأويل معين لها، لكونها تمنحهم، لما يتم تجريدها من سياقها التاريخي، إمكانية اثبات وتبرير ما يسمونه بالدور «التخريبي» الذي مارسه العرب على البربر. بل منهم من ذهب إلى حد القول بأن «تشاؤم» ابن خلدون يرجع في أصله إلى ما قام به العرب من هدم للحضارة وإسقاط للبربر في هاوية التدهور والانحطاط[٥٧].

وأحياناً نجد أنه حتى شخص ابن خلدون ذاته لم يسلم من التوظيف الايديولوجي والسياسي. فمن ملاحظة «خياناته المنهجية» للملوك والأمراء الذين عمل الى جانبهم والتحدث عن عدم استقراره وثباته على حال، يتم الانتقال، دونما أدنى تردد، إلى طرح هذه الخاصيات على أنّها لا تخص ابن خلدون فقط بقدر ما هي سمة طاغية على المجتمع والجنس اللذين ينتمي إليهما المؤلف. فتصبح حينذاك سمات التقلب والنزعة الفردية وعدم الوفاء ظواهر اجتماعية شاملة لا يفلت من ضغطها حتى ابن خلدون نفسه. والأخطر من هذا هو أنها تصبح عيوباً «غير قابلة للعلاج»، «سيكولوجية» و«أبدية» طالما أنها تستند، في نظر القائلين بها، إلى أساس «عرقي»[٥٨]. وحتى عندما يعمد أحدهم ممن يهتمون بإبن خلدون إلى مقارنة أعمالِهِ بإسهامات ماكيافيل، فلتبيان أن مهمة المفكر الغربي كانت أصعب لكونه اضطر إلى مجابهة المعوقات التي وضعتها في سبيله آنذاك الفلسفة المسيحية، بينما «وجد ابن خلدون الطريق خالية من كل العثرات»، مما جعل مهمته أسهل وأيسر[٥٩].

---

(٥٤) Stefano Colasio, «Contribution à l'étude d'Ibn Khaldoun,» *R.M.M,* vol. 24 (mars 1914), pp. 325-32b.

(٥٥) المؤرخ غوتييه يشير بوضوح إلى كون الأوصاف التي أوردها ابن خلدون ظلت تطابق تماماً خصائص مجتمعات المغرب العربي وهي تحت سيطرة نظام الحماية، ويبين أن التقسيمات الإثنية التي تحدث عنها هي نفسها التي ظلت قائمة ومستمرة، وأن تقسيم هذه المجتمعات إلى سهل وجبل وعرب وبربر هو من فعل ابن خلدون ذاته. انظر: E.F. Gautier, *Les Siècles Obscures du Maghreb* (Paris: Payot, 1927), p. 56.

(٥٦) Robert Montiagne, *La vie Sociale et la vie politique des berberés* (Paris: Editions du Comité de l'Africa Française, 1931), pp. 9-10.

(٥٧) Henri Terrasse, *Histoire du Maroc: des Origines à l'établissement du protectorat français* (Casablanca: Editions Atlantides, 1931), vol. 2, pp. 88 et 421.

(٥٨) Gautier, *Les Siècle Obscures du Maghreb,* p. 421.

(٥٩) Colasio, «Contribution à l'étude d'Ibn Khaldoun,» pp. 319-320.

واضح أن الغرض من مثل هذه المقارنة هو من جهة إبراز تفوق ماكيافيل الذي أسهم في تطور الفكر السياسي رغم معاكسة الظروف، ورغم ما تكبده من عناء في مواجهة عداء محيطه الثقافي، ومن جهة أخرى إبراز قوة الإرث الفلسفي الغربي مقابل «هزال» الإرث الفلسفي العربي والإسلامي الذي لم يرق في نظر صاحب هذه المقارنة إلى مستوى إعاقة تطور مغاير.

بعد هذه الأمثلة المقتضبة لا نعتقد أننا في حاجة إلى المزيد من التبيان والتوضيح للأبعاد السياسية والايديولوجية لهاته الأعمال وحسبنا بالتالي، كاستخلاص، أن نبرز أولاً أن الباحثين الآنفي الذكر انطلقوا، في مساءلتهم للنصوص الخلدونية، من مستلزمات تحقيق المشروع الاستعماري وتوطيد ركائزه في المجتمعات المغاربية. من هنا انتقاؤهم لبعض الفقرات دون الأخرى وتجزيئهم لوحدة النص الخلدوني مع تجريده من أرضيته التاريخية، بحيث تصبح عملية تأويله في نهاية المطاف مجرد تكييف له مع مقاصد ومرامي استعمارية. وحيث إن الإدارة الاستعمارية دخيلة على هذه المجتمعات، فقد جعلت من أعمال ابن خلدون، مفهومة ومؤولة بطريقة ما، مصدراً ثميناً لمشروعية وجودها وتزكية محلية وتاريخية لبعض ما أقامته من تنظيمات واختطته من سياسات.

والملاحظ ثانياً أن بعض باحثي فترة الحماية جعلوا من التحدث عن ابن خلدون مجرد وسيلة للطعن في تاريخ المجتمعات المغاربية والتنقيص من قيمة تراثها الفكري والحضاري، مما يبرر في نظرهم التدخل الاستعماري كشرط لبناء الدولة في هذه المجتمعات وإدخالها إلى مجال التاريخ بمعناه الحركي والدينامي.

هذه القراءة للنصوص الخلدونية فقدت جدواها مع انهيار النظام الاستعماري لتحل محلها قراءات ما بعد الاستقلال. القاسم المشترك بينها هو التساؤل من جهة عن الأسباب التي دفعت ابن خلدون إلى طرح التاريخ على شكل دائري مغلق، ومن جهة أخرى التساؤل عما إذا كانت مجتمعات المغرب العربي حالياً قد خرجت من دائرة الزمن الخلدوني. وعلى الرغم من اختلاف الأجوبة التي تم تقديمها في هذا الإطار، فالأكيد هو أن الأسئلة التي طُرحت نابعة من صميم الإشكالية التاريخية الراهنة.

ابن خلدون وقراءات ما بعد الاستقلال

إنه لمن الأهمية بمكان التساؤل عن الأسباب التي جعلت ابن خلدون يغلق باب التاريخ إذا صح التعبير، ويحصر مجراه ضمن مسار تكراري يعيد نفسه باستمرار، دونما أي تطلع إلى تطور من نمط جديد أو استشراف إلى المستقبل؛ إنه لمن المفيد لنا البحث عن العوامل التي حدت بإبن خلدون إلى عدم طرح التاريخ كتقدم مطرد وإلى الإعْراض عن أي تصور تفاؤلي بخصوص تطوره ومآله، ليس لفهم أحْوال المجتمعات المغاربية في القرون الوسطى فقط، وإنما أيضاً لفهم النسق الفكري للمؤلف ذاته. إن هذا التساؤل طُرح من لدن جل الباحثين الذين اتخذوا من أعمال ابن خلدون موضوعاً لدراستهم(٦٠)، إلّا أنهم لم يتفقوا بصدده على جواب واحد، وإن كان الميل السائد

---

(٦٠) باستثناء محمد عزيز الحبابي الذي اعتبر أن تشاؤم «ابن خلدون المزعوم لا يعدو أن يكون أزمة عارضة ليس لها أي أساس تاريخي تستند إليه. فما لاحظه ابن خلدون لا يشكل في نظره سيرورة تاريخية مغلقة أو دينامية =

لديهم قد اتجه الى إبراز تأثر المؤلف بوقائع عصره وأحداثه. فبينما عمد بعضهم الى إرجاع الدورة العصبية للكيفية التي يتصور بها الانسان البدوي علاقته بالزمن التاريخي[٦١]، نجد أن بعضهم الآخر قد أبرز بشكل خاص ما تحمله في طياتها من دلالات عن انسداد الأفق التاريخي وعدم توافر الشروط الكافية والضرورية لتغير البنى الاجتماعية[٦٢]. وبينما اقتصر بعضهم على إبراز تأثر ابن خلدون بالوقائع والظروف التاريخية التي واكبته، نجد أن الآخرين قد تخطوا هذا المستوى الى محاولة تحديد طبيعة المفاهيم والتصورات التي تشكلت منها البنية الفكرية للمؤلف[٦٣]. هذه المواقف المتباينة أحياناً والمتكاملة أحياناً أخرى توجد، في نظرنا، على درجات متفاوتة من حيث مدى استيعابها لطبيعة التحليل الخلدوني وحدوده. فإذا كان تأويل ناصيف نصار قد اتجه أساساً إلى ربط الدورة الحضارية كما تبلورت لدى ابن خلدون «بالتصور الكامن في أعماق صانعيها عن الزمن التاريخي»، إذا كان قد اعتبر ـ ولو بصفة ضمنية ـ أن ابن خلدون لم يفعل شيئاً آخر سوى أنه ترجم التصورات اللاواعية للإنسان البدوي، المتأثر في آن واحد بدورة الحياة البيولوجية ودورة الافلاك، ونقلها إلى مستوى التنظير والمعرفة العلمية. فإن مواقف وتأويلات الباحثين الآخرين، كالعروي والجابري ولاكوست والخطيبي...، على الرغم من اختلاف منطلقاتها وتلْويناتها فقد اتجهت عموماً إلى إبراز مدى إسْهام كل من العوامل الداخلية والخارجية في إعاقة التغير التاريخي والانطلاق نحو أشكال اجتماعية جديدة، وكذا ما كانت تتسم به آنذاك البنى الاجتماعية المغاربية من ركود نسبي وتقوقع على الذات، مما كان له الأثر البالغ في حصر فكر ابن خلدون ضمن نطاق الماضي والحاضر، وتوجيهه بالتالي الى عدم طرح قضية المستقبل[٦٤]. إن طرح ابن خلدون للتاريخ كسيرورة دائرية مغلقة يرجع، بالنسبة الى هؤلاء الباحثين، إلى تقلص احتمالات التحول الاجتماعي وانغلاق الأفق التاريخي[٦٥]، وكذا إلى قصور معرفي لديه فيما يخص التغيرات

= رتيبة تراوح في مكانها، بقدر ما هي، تجربة تاريخية جديدة تبعث الحياة في الهياكل التي أصابها الهرم وتجدد القيم والممارسات التي لحقها العياء. فإذا كانت نفس الأهداف تتكرر من تجربة تاريخية إلى أخرى، فإن الوسائل المستعملة والنتائج المحصل عليها تختلف حسب الأجيال والمناطق، وتضاف إلى ما تحقق من مكتسبات في مراحل سابقة، مما يضفي على الدينامية التاريخية طابعاً تراكمياً واضحاً ويجعلها بالتالي أقرب إلى التقدم التدريجي منها إلى الركود الاجتماعي أو «العود الابدي»». انظر: Lahbabi, *Ibn Khaldoun,* pp. 39; 95; 96; 97 et 98.

لا شك أن تجارب العصبيات المتلاحقة تتباين نسبياً في الطرق التي تتبعها لتحقيق أهدافها وكذا في مدى التوفيق الذي يكلل جهودها، غير أن هذا الاختلاف غير كافٍ في نظرنا لنفي دائرية التاريخ الخلدوني، طالما أن القوى الاجتماعية نفسها هي التي تتنازع السيطرة على الدولة عبر التجارب المتتالية، وأن الدولة تعجز في كل مرة عن الصمود في وجه تهجمات البدو، وأن القوى والعلاقات الإنتاجية لم تعرف التغير اللازم لتحقيق الانتقال إلى تشكيلة اجتماعية ذات مواصفات جديدة. وخلاصة القول إن الهم الرئيسي هنا لدى عزيز الحبابي هو الدفاع عن التاريخ وليس الحرص على إبراز حقيقة الموقف الخلدوني.

(٦١) نصار، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون**، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٦٢) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de Synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), vol. 1, pp. 59-60).

(٦٣) الجابري، **نحن والتراث**، ص ٤٧٤.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٧٣.

(٦٥) سالم حميش يركز بصفة خاصة على العوامل الاقتصادية التي حالت دون انتقال التاريخ المغربي الوسيط إلى أشكال اجتماعية جديدة ويبرز في هذا الإطار كيف أن الاقطاعي المغربي لم يكن يتجه إلى الإنتاج والاستغلال الفعلي والمباشر للأرض بقدر ما كان يكلف غيره بهذه المهام مكتفياً بتأجير الأرض واستخلاص الريع، وكيف أن المهام الاقتصادية آنذاك كانت متمحورة حول التجارة والاعتماد بالأساس على أدوار الوساطة دون السعي إلى توسيع نطاق =

التي اتضحت آنذاك معالمها الأولى في مجتمعات الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط[٦٦]، إضافة الى المفاهيم التي اكتسبت على يده قيمة تفسيرية كالطبع والطبيعة والقضاء والقدر، والتصورات التي لم تحد إطلاقاً عن الرجوع إلى المنْبع والنموذج الأول؛ فكان تاريخه تبعاً لذلك تدهوراً مستمراً ورجوعاً متكرراً إلى نقطة الانطلاق[٦٧]. أما تأويل الطرح الخلدوني باعتباره انعكاساً أو تعبيراً عن علاقة الانسان البدوي بالزمن الدائري، ففيه تغافل عن طبيعة الملابسات التاريخية التي أحاطت بالمؤلف وتجاهل لما قام به من استقراءات في تاريخ كل من المجتمعات المشرقية والمغاربية.

لقد استلهم ابن خلدون فلسفته التاريخية من الوقائع التي عايشها واطلع عليها، بكل ما كان يرتبط بها من مآزق وأزمات، فاستعرض علاقاتها المتشابكة وتفاعلاتها المعقدة ضمن رؤية نسقية شاملة، بحيث لم يعد من الممكن فهم الكيان القبلي بمعزل عن الاقتصاد والسياسة والدين والأخلاق، ولا فهم سيرورة الدولة، في ارتقائها وانحدارها دونما ربطها بسياق العلاقات الاقتصادية والسياسية، سواء منها القائمة بين البادية والمدنية أم السائدة داخل المدينة ذاتها، دونما إرجاعها إلى صلابة التماسك القبلي وما قد يصيب أسسه الدينية والأخلاقية، في خضم الحضارة، من تفكك وانحلال[٦٨]. وإذا كان دارسو ابن خلدون قد اتفقوا عموماً حول صدور أعمال المؤلف عن وقائع ومعطيات التاريخ الوسيط، فإنهم قد اختلفوا من ناحية أخرى عند تقدير مدى استمرار نجاعة وصلاحية التحليل الخلدوني فيما تلا من حقب وفترات.

إن ابن خلدون، بالنسبة إلى العروي، وقف عند حدود وصف وتحليل بنية تاريخية معينة دونما النفاذ إلى أسبابها العميقة وميكانزمات تكونها[٦٩]، ولذلك فهو مجرد مؤشر عن مرحلة تاريخية متأزمة. أما التعامل مع مؤلفه على أنه تفسير أو حل للمشاكل التي تميز بها عصره فغير جائز[٧٠]، على أساس أن النظام القبلي الذي جعل منه ابن خدون عاملاً محركاً للتاريخ وسبباً رئيسياً في إثارة الدورة الحضارية لا يعْدو أن يكون رد فعل على ظروف مستجدة، فلا يمكن بالتالي اتخاذه كأساس لتفسير ما عرفته المجتمعات المغاربية آنذاك من مد وجزر. لذا، فالقبيلة عوض أن تكون منطلقاً لتفسير سيرورة تاريخية معينة، ينبغي أن تكون هي ذاتها موضوعاً للتفسير، سواء من حيث ما

= الإنتاج والتحويل المثمر لمعطيات الطبيعة، وأن ثمار النشاط الاقتصادي لم تكن فوائدها تعم مجمل الفئات الاجتماعية بقدر ما ظلت مقتصرة على أبناء الدولة وصنائعها، وانها ايضاً لم تكن توظف إنتاجياً بقدر ما كانت تبذر وفق ما كان يسود في الوسط الحضري من حاجيات البذخ والرفاه. انظر: سالم حميش، **في نقد الحاجة إلى ماركس** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٦٦) Laroui, *L'Histoire du Maghreb*, p. 204.

(٦٧) عبد الكبير الخطيبي، «المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار،» **المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع**، العدد ٢، (١٩٧٥)، ص ١١.

(٦٨) هذه الرؤية النسقية يبرزها الراحل عزيز بلال مثلاً عندما يلاحظ أن ابن خلدون يعالج الظواهر الاقتصادية عبر علاقاتها بما هو اجتماعي وسياسي. انظر:

Abdel Aziz Belal, «Sur la pensée économique d'Ibn Khaldoun,» (En Hommage à A-Belal, B.E.S.M., 1984), pp. 28-29.

(٦٩) Laroui, *L'Histoire du Maghreb*, p. 206.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

تكتسبه من منعة وقوة أم من حيث ما يصيبها من أسباب الهلاك والانهيار[٧١].

وقد أشار إيف لاكوست في هذا الإطار الى الارتباط الوثيق الذي لوحظ باستمرار فيما بين صعود الدول والاستيلاء على طرق تجارة الذهب ومحطاتها الرئيسية[٧٢]. إلّا أن لاكوست لم يظل على موقفه هذا، إذْ سُرْعان ما تراجع عنه ، بعد ما خص له حيزاً واسعاً في مؤلفه إلى تبني التفسير الخلدوني[٧٣] بكل ما يتضمنه من إعطاء الأولوية للبنى القبلية الداخلية أمام التفسير المرتكز على إبراز دور العامل التجاري الخارجي في استثارة أو تجميد الحركية التاريخية. صحيح أنه لم يلغ فاعلية تجارة الذهب في تحديد المسار التاريخي لبلدان المغرب العربي، لكن صحيح أيضاً أن تأثيرها لا يتم في نظره إلّا بمقدار ما تسمح به مميزات الهياكل القبلية الداخلية. بل إن لاكوست ذهب إلى أبعد من ذلك حيث إنه لم يقتصر على الإقرار بصلاحية التفسير الخلدوني للعلاقات والديناميات القبلية في أشكالها ومضامينها الوسيطية، بقدر ما تعامل معه على أنه أيضاً تفسير لظاهرة التخلف ذاتها كما تبلورت في مطلع القرن العشرين، مما يفترض بالضرورة أن الهياكل القبلية التي درسها ابن خلدون حافظت على استمرارها إلى ما قبل الاستعمار مباشرة[٧٤].

هذا التباين في التعامل مع النتاج الخلدوني ناجم في نظرنا عن اختلاف في تصور طبيعة التفاعل ما بين الهيكل القبلي من جهة، والظروف المحيطة به من جهة أخرى. فبينما يؤكد العروي بخصوصه على ضرورة تغيره وتحوله استجابة لمقتضيات التكيف مع شروط اجتماعية وتاريخية مستجدة، نجد أن إيف لاكوست يركز على أن مجابهة البنية القبلية للتهديد الخارجي لا يزيدها إلّا مزيداً من التماسك والانغلاق. من هنا بالنسبة الى الأول استحالة استمرار صلاحية التحليل الخلدوني إلى ما بعد الحقبة التاريخية التي كان معاصراً لها، في مقابل إقرار الآخر ليس بفعاليته في فهم وتحليل أوضاع القرن التاسع عشر فقط، وإنما أيضاً في تبيان العوامل الاجتماعية التي جعلت المجتمعات المغاربية تقع حتماً تحت السيطرة الاستعمارية.

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف في تقدير مدى الامتداد الزمني للطرح الخلدوني فالأكيد لدينا حالياً هو أن ما نشهده في عصرنا من استعادة ابن خلدون، في خضم همومنا وتساؤلاتنا

---

(٧١) على أن عبد الله العروي، إذا كان قد رفض أن يكون الطرح الخلدوني تفسيراً لما حدث في القرن الرابع عشر وفي مطلع القرن العشرين، فإنه سلم مع ذلك، في مؤلف لاحق، باستمرار صلاحية بعض جوانب التحليل الخلدوني إلى حدود الوقت الراهن، واعتبر بالتالي أننا سنظل نقرأ لابن خلدون ونرجع الى مقدمته طالما أن مجتمعاتنا المعاصرة لم تتمكن بعد من تحقيق الخطوة الضرورية نحو تجاوز التناقضات التي تحدث عنها المؤلف المغاربي ما بين الترف والفضيلة والبداوة والحضارة والرئيس والمرؤوسين والعصبية المهاجِمة والعصبية المهاجَمة... سنظل مضطرين للبحث في نطاقها عما يفيدنا في حاضرنا «مادام المجتمع حلبة صراع وميدان التسلط والرهبة والأبهة»، ما دامت مجتمعاتنا المعاصرة ـ على غرار سابقاتها ـ تتقاسمها العصبيات والتي لا يبدو حالياً أن نهايتها قد أوشكت. انظر: عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ٧٥: ٧٦ و٧٧.

(٧٢) لاكوست، **العلامة ابن خلدون**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١١٥. وأشير هنا الى أن سالم حميش هو الذي لفت انتباهنا إلى التراجع الذي اتسم به موقف لاكوست وذلك في:

Ben SalemHimmich, «Pour en Finir avec le temps d'Ibn Khaldoun,» *Les Temps modernes*, (Octobre 1977), pp. 430-431.

(٧٤) لاكوست، المصدر نفسه، ص ٢٥١.

الراهنة، دليل في نظرنا على أن المؤلف لم يتجاوز بعد تاريخ المجتمعات المغاربية، دليل أيضاً على أننا لم ننته بعد من إنجاز المهام العلمية والتاريخية التي من شأنها وحدها تخليصنا من دائرة الزمن الخلدوني.

إن الرجوع إلى ابن خلدون يتم في القرن العشرين من لدن الباحثين المهتمين بدراسة الهياكل القبلية المغاربية، سواء منهم الماركسيون، أم الانقساميون وباحثو الفترة الاستعمارية، مما يعْني أن استعادة ابن خلدون، إذا كانت في بعض الأحيان بُرهاناً على صلته بالتاريخ الحديث والمعاصر فإنها لا تنْفي دائماً تكييف تصوراته مع خلفيات ومرامٍ لا تمت إليه بصلة □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية

مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي

فرهنك جلال — محمد عميرة — محمد مراكب

عبد القادر جفلاط — احمد ملكاوي — زكي فتاح

الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية(*)

رياض نجيب الريس

صحافي وناشر عربي ـ لندن.

أولاً: نهاية حقبة

تبدو شبه الجزيرة العربية على الخريطة وكأنها كتلة جغرافية متراصة من الارض العربية، متجانسة ومحددة المعالم، تفصلها عن القارتين الافريقية والآسيوية بحار طويلة وضيقة. ومما يؤكد هذه الصورة أن سكانها عرب يتكلمون لغة واحدة، ويتخذون من الاسلام ديناً مشتركاً، ويقاسون المناخ نفسه، وقد عاشوا على امتداد قرون من الزمن انماطاً معيشية متشابهة: اما كبدو رحّل يجوبون الصحراء ويعتمدون على قطعانهم من الأبل والغنم والماعز كوسيلة للعيش، أو كحضر مستقرين على السواحل يقتاتون من مردود الصيد والتجارة، او كمزارعين في المناطق الجبلية المتميزة باراضيها الأكثر خصوبة. ولو كان العالم أكثر انتظاماً وعدلاً، لشكل عرب الجزيرة العربية، دون عناء كبير، وحدة واحدة، ولكانت الصورة واضحة.

لكن لا الصورة واضحة ولا معالم الخريطة بهذه الدقة ولا العالم بهذا الانتظام ولا عرب الجزيرة بهذا الطموح. فشبه الجزيرة العربية التي تضم اليوم المملكة العربية السعودية ومعها سبعة بلدان اخرى، تعاني مجموعة احتقانات وتواجه عدة اخطار، أهمها أن حرباً اقليمية لاتزال مندلعة دون هوادة منذ أكثر من سبع سنوات بين دولتين من دول المنطقة، هما العراق وإيران. وكأن حرباً واحدة لا تكفي حتى لحقت بها في نيسان/ ابريل عام ١٩٨٦، حرب أهلية جديدة في بلد آخر من بلدانها، هي اليمن الديمقراطية. كل ذلك كان يحدث، في الوقت الذي تم فيه تفادي اندلاع صدام حدودي جديد (هو الثاني في أقل من أربع سنوات) بين بلدين آخرين من بلدان المنطقة، هما قطر والبحرين، خلال حزيران/ يونيو عام ١٩٨٦، وهو تفادٍ أدّى بصعوبة وعناء

(*) محاضرة بالانكليزية القيت في: ندوة مركز دراسات الخليج العربي تحت عنوان «القومية العربية والخليج،» جامعة اكستر ـ انكلترا، ١٠ ـ ١٢ تموز/ يوليو ١٩٨٦. وقام الكاتب بإعادة كتابتها بالعربية لنشرها في: **المستقبل العربي**.

كبيرين الى تجميد النزاع بدلاً من انهائه. إلا أن للصورة هذه، وللخريطة تلك، تاريخاً يدخلنا الى صلب الاحداث[1].

من المعروف أن الولاءات التقليدية في الجزيرة العربية هي دائما للزعامات القبلية والدينية. وإنها لاتزال أقوى وأعمق في كثير من الأحيان من الولاء لمفهوم الدولة، أو الوحدة، أو القومية العربية. وكان هذا يعود الى أن رياح التغيير لم تعصف ببنى المجتمع التقليدية والإقطاعية في الجزيرة العربية بالشكل نفسه الذي ساهمت فيه بتغيير وجه باقي انحاء الوطن العربي خلال العقود القليلة الماضية، وأثرت في مجرى احداثه الأساسية. إذ لم يكن للخليج العربي، والى عهد قريب، أية أهمية تذكر في شؤون الوطن العربي السياسية، أو أي دور كبير داخل المجتمع الدولي. فقبل أن يتحول النفط الى مسألة دولية حيوية ورئيسية، لم يلعب الخليج العربي طيلة عقود طويلة من الزمن أي دور حقيقي في الشؤون العالمية. وفي ظل الحماية البريطانية الذي فُرض على منطقة المحيط الهندي، ومن ضمنها الخليج العربي، قرابة قرنين من السلام والهدوء النسبي حيث عاشت مجموعة المشيخات القائمة هناك حياتها المعتادة من الفقر والنزاعات المحلية التي كانت تشتد أو تخبو بقدر نسبة التحريض البريطاني أو حجم الأحقاد القبلية.

أما مجموعة الأفكار والتيارات والعقائد التي كانت مؤهلة لإرباك هذا الوضع وازعاجه، كمبادىء الاستقلال والوحدة الديمقراطية والاشتراكية والمساواة، والتي كانت قد بدأت بالظهور في أنحاء مختلفة من الوطن العربي والشرق الأوسط عامة قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، فقد ظلت بعيدة عن هذه المشيخات ونائية الى حد كبير عن عقول وعواطف سكانها.

لم تبدأ حالة الهيجان الإجتماعي والسياسي التي كان قد شاعت في ارجاء مختلفة من الوطن العربي بالوصول الى منطقة الخليج والتأثير عليها بصورة جدية إلا في الخمسينات من هذا القرن. وكان من أهم العوامل التي ساهمت آنذاك في إثارة حالة الاضطراب في نقاط مختلفة من الوطن العربي، تزايد الثروات الناجمة عن النفط في الخليج، والاستجابة الجماهيرية للدعوات التي كان يطلقها من مصر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر الى الوحدة العربية، وذلك بتشجيع في كل مكان من صدى حركات التحرر الوطني التي كانت تقاتل ضد التبعية والاستعمار الأجنبي في ارجاء آسيا وافريقيا. وبدأت جرثومة الوعي السياسي والاجتماعي تتسرب الى مختلف انحاء شبه الجزيرة العربية الواسعة.

غالبا ما يكون التعميم صعباً، إن لم يكن مستحيلاً من الوجهة العملية عند الحديث عن التاريخ السياسي لساحل شبه الجزيرة العربية، نظراً للطابع المختلف الذي كانت تتسم به علاقات كل من المناطق التي يتشكل منها هذا الساحل مع بريطانيا التي كانت القوة الدولية الاستعمارية الرئيسية في هذا الجزء من الخريطة العربية آنذاك. فمن طرف كانت عدن، التي لا تتجاوز مساحتها أكثر من ٨٠ ميلاً مربعاً، مستعمرة بريطانية مباشرة، بينما كانت المناطق المحيطة بها والتي عُرفت منذ العام ١٩٦٣ بأسم «الجنوب العربي»، محميات تربطها اتفاقيات خاصة مع بريطانيا. وفي تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٦٧، منحت بريطانيا عدن ومعها محمياتها التي كانت تعرف بـ «اتحاد الجنوب العربي»، الاستقلال بعد حرب تحرير دموية خاضتها التنظيمات الوطنية المتعددة ضد بعضها البعض من جهة، وضد بريطانيا وحلفائها من الزعامات التقليدية الموالية لها من جهة اخرى. واسفر هذا الصراع عن قيام الدولة «الماركسية» الأولى والوحيدة حتى الآن في

---

(١) *The Economist*, (6 June 1970).

الوطن العربي، وهي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

أما على الطرف الآخر، فكانت سلطنة مسقط وعمان، التي كانت تصنف رسمياً كدولة مستقلة، إلا أنها كانت مرتبطة عملياً مع بريطانيا بمعاهدة واحدة تقضي بأن لا تتخلى عن أي جزء من اراضيها لطرف آخر إلا بعد الحصول على موافقة لندن بهذا الشأن. وفي آب/ أغسطس عام ١٩٧٠، تمت الاطاحة بسلطان مسقط وعمان، سعيد بن تيمور، بعد حكم دام ٣٨ عاماً، نجح خلالها في عزل بلاده تماماً عن العالم الخارجي، فظلت عُمان تنتمي الى القرون الوسطى أكثر من انتمائها الى القرن العشرين. ومع اختفاء سعيد بن تيمور عن المسرح وحلول ولده السلطان قابوس بن سعيد مكانه، أُشرعت أبواب عُمان فجأة للعالم الخارجي.

بين تأرجح هاتين الحالتين المختلفتين من العلاقات مع بريطانيا، كان هناك على صعيد آخر، الكويت، التي تمكنت بفضل ثروتها وتطورها السريع من أن تعلن استقلالها في شباط/ فبراير عام ١٩٦١. فبموجب ترتيب خاص جرى التوصل اليه ودياً مع بريطانيا، أنهت هذه الأخيرة نظام حمايتها للكويت، التي اصبحت بالتالي إمارة مستقلة ذات سيادة، تربطها معاهدة دفاعية مع بريطانيا. وكرست الكويت هذا الاستقلال بانضمامها فوراً الى جامعة الدول العربية والى هيئة الأمم المتحدة.

وسط هذه الحالات القصوى، كانت هنالك انماط اخرى من العلاقة مع بريطانيا ذات اشكال معينة ووليدة ظروف تاريخية خاصة، كتلك التي كانت تربط بين مجموعة من مشيخات الخليج وبين الحكومة البريطانية حددتها انواع مختلفة من المعاهدات والاتفاقيات. وكانت هذه المجموعة تتألف من البحرين، ومعها ثماني مشيخات عائلية تمتد على طول الساحل هي: قطر وأبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة. وكان بعضها يملك موارد نفطية، في حين كان البعض الآخر يطمح الى مثلها. ولهذه الاسباب فضلت مجموعة الأسر الحاكمة في الخليج أن لا تتحد، بل تسعى للاستمرار ككيانات «مستقلة» ومنفصلة عن بعضها الآخر، خوفاً من اقتسام الثروة النفطية مع غيرها ان وجدت، وطموحاً بالحصول عليها لوحدها عند إيجادها. وكان هذا الوضع يناسب بريطانيا حيث كانت كل هذه المشيخات تحت حمايتها، بمعنى أن بريطانيا كانت ملزمة، قبل النفط بزمن طويل، وبموجب معاهدات كمعاهدة السلام البحري، بالدفاع عنها ورعاية علاقتها الخارجية وشؤونها الأمنية. غير أن أياً من تلك المشيخات لم تكن مصنفة رسمياً «محمية»، حيث أن كلاً منها كانت تقوم بإدارة شؤونها المحلية بحد أدنى من التدخل البريطاني.

وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٨، أنهت بريطانيا كل هذه الترتيبات بينها وبين مشيخات الخليج العربي، عندما أعلن هارولد ويلسون، رئيس الحكومةالبريطانية آنذاك، أمام مجلس العموم أن بلاده تنوي الانسحاب من الخليج في نهاية العام ١٩٧١. امام هذا الوضع الناشىء وهذه السياسة البريطانية الجديدة والتي عرفت بـ«الانسحاب شرق السويس»، برزت ثلاثة احتمالات لإعادة تنظيم الخليج العربي ورسم خريطته السياسية:

الأول: إقامة إتحاد فيدرالي بين المشيخات التسع المعنية مباشرة بقرار الانسحاب البريطاني وهي: البحرين وقطر وابوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة - كبيرها وصغيرها، الغنية منها والفقيرة - على أن يكون هذا الاتحاد الفيدرالي قادراً على الوقوف في وجه أي مطامع توسعية قد تكون موجودة لدى الدول المجاورة في المنطقة. وتحديداً كان الخوف الواقعي من مطامع إيران، والخوف الوهمي من مطامع الإتحاد السوفياتي.

الثاني: أن تعلن كل من البحرين (المشيخة الأكبر من حيث عدد السكان) وقطر وابوظبي

(المشيخات الأكثر ثراء من حيث الدخل النفطي) استقلالها، بعد أن توقع معاهدات دفاعية مع دول صديقة كبريطانيا والولايات المتحدة، تتكفل بالحفاظ على أمنها في وجه الاطماع الخارجية. على أن توجد صيغة اتحادية ما للمشيخات الأخرى الصغيرة والفقيرة مستقبلاً.

الثالث: أن تملأ إيران الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني، اما عن طريق حماية ايرانية لبعض المشيخات كدبي، أو احتلال ايراني مباشر للبعض الآخر كالبحرين، مما يفتح الطريق امام تحقيق حلم ايران القديم بتحويل الخليج العربي الى «خليج فارسي»، بالفعل هذه المرة لا بالقول فحسب.

وكان من المنطقي أن تنصب الجهود كلها في البداية على تحقيق الاحتمال الأول. وكان من الواضح ايضا لأكثر العارفين باوضاع المنطقة بأن مهمة تشكيل اتحاد فيدرالي بين المشيخات المعنية لن تكون سهلة. إلا أن الجميع كان على اقتناع، ولو بصورة عفوية، بأن ذلك هو البديل الذي لابد منه، وبالتالي لابد من اختباره. ولما كانت البحرين الطرف الأكثر قلقا تجاه الدعاوى والطموحات الايرانية الاقليمية، فقد الحت وأصرت بأن تكون الخطوة الاساسية في الطريق الى الاتحاد المرجو، أن تقف كافة الاطراف الخليجية الاخرى الى جانبها وبوضوح في رفض الادعاءات الايرانية. وبقدر ما كانت البحرين تشعر بأن وقوف مجموعة المشيخات الخليجية معها كان يوفر لها بعض الحماية، فقد كانت هذه المشيخات تخشى الى حد بالغ ان يؤدي هكذا موقف الى إثارة استياء ايران الجارة القوية على الجانب الآخر من الخليج. وكان ذلك ينطبق بشكل خاص على دبي التي كان الايرانيون يشكلون العنصر الغالب من بين سكانها.

وما أن حل مطلع العام ١٩٧٠، حتى بدا واضحاً أن كل المقترحات الداعية الى إقامة اتحاد فيدرالي خليجي بين المشيخات التسع قد وصلت الى طريق مسدود، الى أن صرف نهائياً النظر عنها. غير أن الوضع لم يستمر كذلك طويلاً، إذ سرعان ما أدت مجموعة متغيرات سياسية داخل الخليج وخارجه الى تحويل الاحداث بشكل حاسم نحو الاحتمال الثاني. واسفر هذا الاحتمال عن إرساء أسس قيام ثلاثة كيانات خليجية مستقلة وذات سيادة معترف بها من قبل دول العالم، وهي: البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة بمشيخاتها السبع.

وكانت أهم المتغيرات التي ساهمت بالتوصل الى هذه الصيغ «الاستقلالية»، تخلي ايران عملياً، في نيسان/ ابريل عام ١٩٧٠، عن مطالبتها بالبحرين، وذلك بقبولها ما توصل اليه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (يوثانت في حينه) الذي أُرسل الى البحرين في مهمة لتقصي الحقائق عن وضع البحرين ورغبة شعبها في الحفاظ على عروبته. وأعلن المبعوث الخاص الايطالي وينسبير جيو شاردي ان البحرين هي قطر عربي وأن غالبية سكانه لا يرغبون بالتخلي عن هويتهم العربية. وبعد ذلك بشهرين سقطت حكومة هارولد ويلسون العمالية في الانتخابات النيابية العامة التي جرت في بريطانيا ذلك العام. ومع عودة حزب المحافظين الى الحكم، ظهر من جديد احتمال أن تقوم بريطانيا بإعادة النظر على الأقل في قرار انسحابها من الخليج قبل نهاية العام ١٩٧١.

إلا أن القرار البريطاني بالانسحاب ظل على حاله على الرغم من تغيير الحكومة، لكنه وفَّر لمنطقة الخليج فسحة التقاط انفاس شكلت بحد ذاتها وقتا كافيا من أجل البحث في بنية فيدرالية جديدة، أسفرت عن قيام دولة الامارات العربية المتحدة التي ضمت كلاً من ابوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، والتي انضمت اليها بعد عدة اشهر رأس الخيمة.

في الوقت نفسه تمكنت قطر والبحرين من الانتقال الى مرحلة الاستقلال بصورة سلمية في العام ١٩٧١. كما وفرت هذه الفسحة ظهور الدولة الحديثة في سلطنة عمان في الفترة نفسها.

وهكذا بدا من الواضح أن الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية قد رسمت باحكام ودقة، وبشكل يتعذر تعديله أو الغاؤه على الأقل لفترة طويلة من الزمن.

ثانياً: الخليج والقومية

إذا كانت القومية العربية قد وصلت اليوم الى طريق مسدود في الخليج العربي، فإنها بالأمس كانت سباقة الى فتح كل الطرق، بعد أن وصل مفهوم القومية الى الخليج متأخراً عن باقي الوطن العربي. فالمشاعر القومية كان قد بدأت بالتنامي في البحرين في وقت أبكر منه في مشيخات الخليج الاخرى. وكان هذا يعود بصورة رئيسية الى كون البحرين بدأت بانتاج النفط في العام ١٩٣٤، بينما لم يبدأ إنتاج النفط في سائر المناطق الخليجية الأخرى (باستثناء السعودية والكويت) حتى الستينات. وقد أدى إنتاج النفط الى نمط مختلف تماماً من الاقتصاد والمعيشة من حيث أنه فتح سبل الاتصال والتعارف، وشجع على نمو طبقة مثقفة ومدربة، عملت على تشكيل نواد وجمعيات، واصدار صحف ومطبوعات، في حين لم يكن لباقي الخليج أي من هذه الميزات.

ونتيجة لانتشار التعليم وما رافق ذلك من تطورات ذات علاقة بالنفط، تكونت في البحرين «انتلجنسيا» صغيرة لكن نشطة وفعالة. أما الطبقة العاملة، فكانت ذات وعي سياسي متقدم، كما كانت بدورها صغيرة ايضاً. وعلى الرغم من ذلك فقد قامت بدور مبكر في الحركة الوطنية يعود الى العام ١٩٤٧، حين اعلنت الاحزاب الاضراب وهاجمت مؤسسات شركة نفط البحرين (بابكو)، التي كانت امريكية الملكية، احتجاجاً منها على الدعم الامريكي لإسرائيل ضد العرب. وإثر إقامة دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨، دفعت المشاعر القومية المتأججة بالبحرينيين الى المشاركة في تظاهرات كبيرة احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين، وعجز الحكام العرب عن حماية الاراضي المقدسة[٢].

وأعطت مبادىء القومية العربية، بطموحاتها الكبيرة، دفعاً جديداً للمعارضة ضد الوجود البريطاني في البحرين، وللدعوة الى إقامة علاقات أوثق مع الاقطار العربية الاخرى. كما نشأ عن ذلك تطلع حماسي الى الوحدة العربية باعتبارها الهدف النهائي للنضال الشعبي. ومما ادى الى تفاقم حدة هذه المشاعر كان مطالبة ايران بالبحرين نفسها، وهي المطالبة التي كانت بحد ذاتها أحد الأسباب الرئيسية لظهور الحركة القومية وانتشارها في البحرين. ومما لا شك فيه أن المطالبة الايرانية بالبحرين التي شكلت تهديداً مستمراً لهوية سكان البحرين العربية، دفعتهم الى تبني مفاهيم القومية العربية والمناداة بالوحدة العربية بقدر ما زودتهم بوسيلة للتعبير عن اصرارهم على عروبتهم في مواجهة خطر الاحتلال الايراني.

وقد أدرك البحرينيون نتيجة لذلك، بخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن الاقتصاد النفطي واجراءات الرفاه الاجتماعي التي اتخذتها الحكومة آنذاك هي تطورات تقدمية، ولكنها محدودة. لذلك اهتموا ايضا بالمطالبة بأن يكون لهم رأي في أي قرار يتعلق بمستقبلهم السياسي. فكان لابد لهذه المطالب من أن تصطدم بتصميم البريطانيين على الاحتفاظ بسيطرتهم على البلاد. وفي العام ١٩٥٣ نشب اضطراب بين السنة والشيعة اللتين يتوزع بينهما شعب البحرين، فبدا لفترة من الزمن كما لو أن الصراعات العمالية مهددة بالتحلل والتحول الى صدامات طائفية. لكن قادة الطائفتين سارعوا آنذاك الى عقد اجتماع في قرية سنابس، أسفر عن تشكيل

---

(٢) ابراهيم خلف العبيدي، **تاريخ الحركة الوطنية في البحرين (١٩١٤ ـ ١٩٧١)** (بغداد، ١٩٧٣).

لجنة مشتركة دعت للوحدة الوطنية تحت شعار «لا سنة ولا شيعة في البحرين بعد اليوم».

وفي آذار/ مارس عام ١٩٥٦ شهد الوضع العربي تغيرات مهمة. فقد أدى قيام العاهل الاردني الملك الحسين بن طلال بطرد الجنرال البريطاني غلوب باشا، الذي كان يتولى حتى ذلك الوقت قيادة الجيش الاردني، الى وصول الكثير من البحرينيين الى قناعة مفادها أن خطوة مشابهة في البحرين سوف تكون في محلها، وبالتحديد طرد السير تشارلز بيلغرايف، المستشار البريطاني لدى حكومة البحرين. وفي هذه الاثناء، قام سلوين لويد، وزير الخارجية البريطاني، بزيارة قصيرة الى البحرين، فشكلت هذه الزيارة مناسبة لثورة جماهيرية عارمة نزل خلالها الى شوارع المنامة والمحرق عشرات الالوف من المتظاهرين هاتفين «سلوين، عد الى بلادك». وعندما عمدت الشرطة الى التصدي للمتظاهرين بالقوة استثار ذلك اضراباً شعبياً عاماً دخلت على اثره قيادة «لجنة الوحدة الوطنية» في مفاوضات مع الحكومة ساد بعدها هدوء نسبي في البلاد دام بضعة أشهر. غير أن سكان البحرين رفضوا قبول هذه الهدنة، فاندلعت في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦ تظاهرات جماهيرية ضخمة أخرى احتجاجاً على الغزو البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي المشترك للسويس في مصر. وفي هذه المرة، تصدت الحكومة بعنف، فالقت القبض على قادة «لجنة الوحدة الوطنية» وحاكمتهم، ونفت خمسة منهم الى جزيرة «سانت هيلينا» البريطانية.

وأندلعت موجة الاحتجاجات من جديد في العام ١٩٦٢، عندما أضرب معلمو المدارس الثانوية واعتقلوا. وفي العام ١٩٦٣ شاركت النساء في المعارضة العلنية لأول مرة، عندما تظاهرن تأييداً لاتفاقية الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وهي الاتفاقية التي انتهت الى الفشل فيما بعد.

وفي آذار/ مارس عام ١٩٦٥، توقف كل شيء في البحرين بفعل اضراب قام به عدد من عمال شركة النفط البحرينية (بابكو) احتجاجاً على طرد الشركة عدة مئات من عمال النفط. وسرعان ما تطور هذا الاضراب ليصبح اضراباً عاماً يدعمه الطلبة في المدارس الثانوية. وفي هذه الأثناء رفعت «جبهة القوى التقدمية»، التي كانت تضم الشيوعيين والبعثيين، مطالب تتخطى تلك التي رفعت في الاضطرابات بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ وتضمنت: إلغاء كافة قرارات الفصل والاعتراف بحق تشكيل نقابات، والسماح بعقد اجتماعات سياسية، والغاء حالة الطوارىء التي كانت قد فرضت منذ العام ١٩٥٦، واطلاق سراح كافة السجناء السياسيين، وطرد كافة الموظفين البريطانيين والاجانب. لكن الحكومة البحرينية لم تستجب لأي من هذه المطالب.

أثناء سنوات هذه الاحداث في البحرين، لم تكن مشيخات الخليج الاخرى قد مرت في تجربة تطور قومي شبيهة بالتجربة البحرينية. فقد كانت تجربة النفط والتعليم هذه أقصر مدة وأضعف تأثيراً. ولم يكن عدد سكان أي من هذه المشيخات يصل حتى الى نصف عدد سكان البحرين. وقد كان البلد الوحيد الذي يملك روابط تاريخية وتجارية مع العالم الخارجي، تشبه حتى ولو عن بعد روابط البحرين، هو دبي. ومع ذلك كان البلد الأول الذي طور النفط بعد البحرين هو قطر، الذي ارتفع انتاجه بسرعة ليفوق انتاج البحرين. وفي نيسان/ ابريل عام ١٩٦٣، نشبت انتفاضة شعبية في قطر، عندما اطلق ابن أخ للحاكم، هو عبد الرحمن بن محمد بن علي آل ثاني، النار على جماعة من القطريين سدت الطريق على سيارته وهي تحتفل باعلان اتفاقية الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق. وقد تشكلت على أثر هذه الاحداث في الدوحة جبهة وحدة وطنية، طالبت بفرض قيود على سلطة آل ثاني، وبوضع دستور للدولة، وإقامة مجلس تمثيلي. وكانت قوة الجبهة على اشدها في بلدة الخور على الطرف الشمالي لشبه الجزيرة القطرية، فأعرب بعض افراد العائلة

الحاكمة الأكثر ميلاً للتصدي للجماهير عن رغبتهم بقصف هذه البلدة، لكن الحكومة أثرت اتباع سياسة أكثر حذراً. إلا أنه في النهاية لم يتحقق أي من مطالب الجبهة، وأستمر حكم آل ثاني[٢].

وكانت العلاقة قد وصلت في الخليج، بمفهوم القومية العربية الأوسع إلى نقطة النضج في العام ١٩٥٦ بعد غزو بريطانيا وفرنسا واسرائيل للسويس، عندما لمحت السعودية والكويت بفرض نوع من الحظر النفطي على بريطانيا وفرنسا رداً على عدوانهما على مصر. لكن هذا الفعل ظل في حدود التلميح. ومهما كان هذا الحادث واهناً، إلا أنه كان أول موقف سياسي معلن تتخذه حكومتان خليجيتان نصرة لقضية عربية، بعدما أدرك شعب الخليج ككل، طبيعة العدوان الذي وقع على بلد عربي آخر من جانب قوتين استعماريتين بالتعاون مع اسرائيل. وسرعان ما أصبح نضال باقي العرب من أجل الاستقلال والتحرر من السيطرة الاجنبية، مثار إهتمام غالبية المتعلمين في الخليج.

لقد ظلت الطبقة المثقفة في الخليج ـ ولفترة طويلة ـ مشدودة على الدوام الى المشاعر القومية في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر، وتأثرت الى حد كبير بـ «المدرسة السورية» التي مثلها حزب البعث وحركة القوميين العرب، والتي نادت بوحدة الاقطار العربية. وقد أيقظ حزب البعث وحركة القوميين العرب الحماسة في النخبة الراديكالية في الخليج بنقاشات لا نهاية لها حول الوحدة والقومية عندما إتحدت مصر وسوريا في العام ١٩٥٨ لتشكلا الجمهورية العربية المتحدة. كما الهم الرئيس جمال عبد الناصر كرمز للنضال العربي ضد الاستعمار، جيلاً كاملاً من عرب الخليج طيلة أكثر من عشر سنوات، بضرورة محاربة بريطانيا التي كانت لاتزال تفرض حمايتها على الخليج من خلال تواجد عسكري مباشر لقواتها على أراضيه وفي مياهه وأجوائه.

وأرتفعت شعبية الرئيس عبد الناصر بسرعة في الكويت وأصبح عزيزاً على قلوب أهلها، عندما وقف بعد استقلالهم في عام ١٩٦١ ضد مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت على أساس انها جزء من العراق، ولا سيما عندما وافق على إرسال قوات تابعة للجامعة العربية لتحل محل القوات البريطانية التي أرسلت في وقت سابق الى الكويت بناء على طلب من حكومتها بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا. ولم يكن موقف الرئيس عبد الناصر هذا متأثراً بخشيته من ضياع استقلال الكويت، بل بسبب معارضته لطموحات عبد الكريم قاسم بأن يصبح قائداً للوطن العربي، وذلك ابان «الحرب العربية الباردة» في الستينات. فلا الايمان باستقلال الكويت ولا الخوف من التوسع العراقي كان أمراً يشغل بال عبد الناصر.

ومنذ ذلك الحين أخذ جمال عبد الناصر يشجع الكويت على لعب دور قيادي في الشؤون العربية، وعلى أن تصبح «الوسيط المؤتمن» في خلافات الوطن العربي. وقد أدّى ذلك الى تأمين مكانة للكويت على خريطة السياسة العربية طوال أكثر من عقدين من الزمن. وهنا ايضاً لم تكن سياسة جمال عبد الناصر تقوم على ايمانه أو اعجابه بالدبلوماسية الكويتية قدر ما كانت تقوم على رغبته في وضع بلد نفطي آخر مقابل السعودية، التي كانت قد تحولت في هذه الاثناء الى الخصم الرئيسي للسياسة المصرية في الوطن العربي. وقد أدت السياسة الناصرية هذه الى تحييد سلاح النفط في الحرب العربية الباردة.

وبينما كانت حركة القوميين العرب تنافس حزب البعث على ادعاء امتلاك التفسير الصحيح والسياسات الحقيقية المجسدة لمثل القومية العربية كافة، كانت هذه الحركة ناشطة بقوة في

---

(٣) Fred Halliday, *Arabia Without Sultans* (London: Penguin, 1974).

الكويت الى أن أصبح القوميون العرب هناك المنظمة السياسية الوحيدة المتماسكة على مستوى الخليج كله. وقد تمتع القوميون العرب بتمثيل في البرلمان الكويتي، كما كان لهم صوتهم في الصحافة وفي أوساط نخبة البلاد، يحميهم في ذلك دستور ليبرالي اعتمدته الكويت عند استقلالها. ولم يخف التعاطف الكويتي مع جمال عبد الناصر حتى خلال الحرب الجمهورية ـ الملكية في اليمن بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٧، عندما كانت مصر تقاتل من أجل إقامة نظام جمهوري ضد ملكية تدعمها وتمولها السعودية بقيادة الملك فيصل. وقد أعلن القوميون العرب في الكويت، وكذلك الطبقات المتعلمة والنخبة في الخليج عموماً، تأييدهم للجمهورية، كما عبروا عن دعمهم للرئيس عبد الناصر في الصراع على اليمن الديمقراطية عندما تنازع على ارضها القوميون المؤيدون للناصرية والمعادون لها. ولكنهم على الرغم من ذلك اجبروا البريطانيين على التخلي عن محميتهم واعلان استقلال اليمن الديمقراطية في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٦٧.

غير أن انهيار الوحدة المصرية ـ السورية في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦١ جاء ليحطم عملياً، بالنسبة لجماهير الخليج وكذلك بالنسبة لنخبته المتعلمة (التي كانت لاتزال قليلة العدد في أواخر الخمسينات)، فكرة حتمية الوحدة العربية ونبل اهداف القومية العربية ومناعتها، وليؤدي في الوقت نفسه الى ضمور الهالات التي كانت تجلل الكثيرين من السياسيين والمفكرين والكتاب السوريين والمصريين واللبنانيين والفلسطينيين، الذين نادوا لأجيال بمثل الوحدة العربية والقومية العربية. لكن أثر الصدمة كان ايجابيا الى حد ما، لأن أهل الخليج أدركوا للمرة الاولى أنه اذا كان التباين بين سوريا ومصر قد سبب فشل وحدتها، فإن تجانس خلفيتهم وتراثهم قد يمنح مستقبلاً الوحدة الخليجية فرصة أفضل وأكثر متانة. الى أن حلت بالوطن العربي في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ النكسة الناجمة عن نجاح اسرائيل بالحاق هزيمة ساحقة بكل من مصر وسوريا والاردن، فانتحبت الجموع في الكويت والبحرين علناً في الشوارع عندما عرض جمال عبد الناصر استقالته، وبدا واضحاً أن الرابطة العاطفية مع القومية العربية لاتزال أقوى من أي وقت مضى.

وقد شهد عام الهزيمة العربية كذلك ظهور حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية المستقلة ضد اسرائيل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد سبق للفلسطينيين ان لعبوا دوراً مهماً في التبشير بالقومية العربية في الخليج. فبعد هجرة العام ١٩٤٨، ذهب كثيرٌ من الفلسطينيين الى الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر وأبوظبي ودبي واستطاعوا إقامة جاليات كبيرة هناك، حيث عملوا كمعلمين ومربين ومدراء وموظفين. وقد نجح هؤلاء في جعل القضية الفلسطينية عنصراً رئيسياً في التفكير القومي العربي وأبقوها حية تشغل أذهان الناس. فأصبح تحرير فلسطين الهدف النهائي للعرب جميعاً، واعتبر الكثيرون أن الوحدة العربية هي الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف. وفي الخليج تمكن الفلسطينيون المنفيون من جعل الخليجيين يدركون أن هناك نضالاً أوسع مدى وأكثر أهمية من نضالهم للتخلص من البريطانيين، ـ الا وهو تحرير فلسطين، وساحة سياسية أوسع من بلدانهم الصغيرة ـ الا وهي الوحدة العربية الأشمل.

ودفع هذا الوعي المتنامي بصورة رئيسية حكومات الكويت والسعودية وقطر وابوظبي الى تقديم مساعدات مالية الى مصر وسوريا والاردن بعد حرب عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وفي الوقت ذاته كانت الحكومات الخليجية هذه بالطبع تبتاع بالمقابل استقرار انظمتها في وجه جيشان العواطف القومية نتيجة للهزيمة العربية.

عند ذلك المنعطف كان الرئيس عبد الناصر قد توفي في العام ١٩٧٠، بعد أن قدم لمجموعات المعارضين للأنظمة الخليجية ملاذاً في القاهرة طيلة سنوات عديدة، ووضع اذاعاته بخاصة اذاعة

«صوت العرب» الشهيرة تحت تصرف المعارضة الخليجية لتبث منها برامج خاصة الى أقطار الخليج، تطالب باسقاط الانظمة فيها.

لكن رياح التغيير، التي أتت الى البلدان الخليجية بالاستقلال والثراء، مكنت هذه الأنظمة من اجتذاب أشهر الاسماء في الحركات والاحزاب القومية العربية أيام ما قبل الاستقلال والثروة، الى صفوفها، فعينتهم وزراء ووكلاء وسفراء ومدراء. وحينئذ لم تعد القومية العربية هي الموجة الرائجة، كما كانت عليه طيلة عقد أو يزيد من الزمن.

ثالثاً: العروبة والقومية

إذا كانت خريطة شبه الجزيرة العربية لا توحي بوحدة ما، إلا أنها لابد وأن توحي بأن العرب أمة واحدة من خلال شيء اسمه العروبة. فالعروبة ليست بالشيء الجديد أو المرتبط بمفاهيم سياسية محددة بالنسبة للعرب، بل على العكس، فقد كانت العروبة موجودة على الدوام عبر العصور كشعور عاطفي عام، حتى من قبل ان يصاغ تعبير «القومية» أو يستخدم سياسياً.

وقد عبرت العروبة عن نفسها عبر التاريخ باشكال عدة: ثقافياً ولغوياً وشعرياً ودينياً وعاطفياً، بل وحتى قبلياً. ولا تزال الاشكال التي يتخذها الشعور العروبي في حياة العرب متعددة الى مالانهاية. ومع ذلك، فإنه ينبغي التمييز ما بين هذه الاشكال العامة من جهة، وبين مفهوم «القومية» المحدد الذي تبناه العرب في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، والذي كان ناجماً بالدرجة الاولى عن التأثر الايجابي المباشر بانماط التفكير الاوروبي التي كانت سائدة حينذاك. وقد تعمق الاحساس بالقومية في عقول العرب في ظل الحكم العثماني، ثم تعزز بشكل واضح خلال الاستعمارين البريطاني والفرنسي. وفي حين ظلت العروبة نوعاً من الهوية العاطفية الجامعة بشكل عام، تحولت القومية العربية الى ايديولوجيا محددة ذات عناصر مختلفة ومتنوعة تحددها اساساً طموحات سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية. لذلك اصبحت القومية قوة دافعة، باتت تهدد بهزّ العلاقات الداخلية الهادئة والمستقرة تقليدياً ضمن الاسلام (وهي علاقات يسلم بها غالبية العرب). وذلك لأن القومية نادت بفصل الدين عن الدولة، الأمر الذي يعد مرفوضاً من حيث المبدأ في الاسلام الذي يقوم اساساً على مفهوم انه دين ودولة معاً. اضف الى ذلك أن القومية تحولت الى مصدر تهديد في مناطق نفوذ القوى الاستعمارية الغربية ومصالحها في ارجاء عديدة من الوطن العربي. وبذلك اصبحت القومية العربية دافعاً جديداً للعروبة معبرة عن نفسها كحركة حيوية في الكثير من النضالات السياسية، بل انها اصبحت شرطاً لازماً لا غنى عنه كحاجة عصرية ماسة لحقبة عربية جديدة[٤].

ما هو، إذاً، محتوى القومية العربية؟

أية مثل وتقاليد مشتركة، بل أي تاريخ مشترك، وأية ثقافة وتراث وأساطير مشتركة، هي التي تربط ما بين اقطار وانحاء الوطن العربي؟

وهل هذه الاقطار والانحاء تشكل اطلاقاً ما يمكن اعتباره أمة واحدة، أم أن الروابط المشتركة التي تشدّ هؤلاء العرب الى بعضهم (والتي تتخطى الحدود السياسية والجغرافية

(٤) George Antonius, *The Arab Awakening* (London: Hamish Hamillton Ltd., 1983).

الراهنة) اقتصرت على اللغة وعلى مفاهيم دينية ـ اسلامية بدلاً من أن تقوم على فكرة الدولة القومية الواحدة والجامعة؟

ثم الم يكن كل قطر من هذه الاقطار العربية مؤلفاً في الواقع من قطرين أو أكثر، بسبب تعدد الانقسامات والفروقات الدينية والطائفية والقبلية، حيث لا تشارك في الحياة السياسية العامة سوى أقلية صغيرة جداً، بينما الغالبية العظمى من مواطنيها في منأى عن مثل هذه المشاركة، ولا تأبه بشيء لما يجري داخل أروقة السلطة وردهاتها في المدينة العاصمة؟

لقد صوّرت القومية العربية تقليدياً على أنها «مصدر طاقة ضخم كثيراً ما يكون غير قابل للضبط». وفي معظم الاحيان لم تكن القومية العربية مصاغة أو مؤطرة بوضوح، لا في شعارات ايديولوجية، ولا في برامج اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية مجسدة أو محددة. ومع ذلك، فقد كانت القوميةالعربية، ومازالت حتى الآن، خزاناً عاطفياً هائلاً يظل من الممكن الاستفادة من طاقاته واستخدامه تبعاً لنوعية القيادة التي تنجح في الاستحواذ على مخزون مشاعره.

في الواقع ان شكوكاً عدة أثيرت حول ما إذا كان من الممكن تعريف القومية العربية على أنها حركة قومية بالمعنى السياسي والايديولوجي المعتمد في الغرب، وحول ما اذا كان من المستطاع تسمية العاطفة العارمة التي تكمن خلف هذه الحركة في المجتمع العربي بأنها «قومية» فعلاً.

فالدولة، بمفهومها الاوروبي الغربي، هي نتاج تطور تاريخي وحصيلة شروط وأفكار لم يسبق وأن وجدت في الوطن العربي إطلاقاً. وتشتق الدول الديمقراطية الاوروبية والغربية مشروعيتها، من احترام مشترك يقره الجميع للحريات الفردية والاجتماعية وللقيم الديمقراطية، فيصبح هذا الاحترام أساس قيام الدولة وركيزتها المعنوية الاولى. غير أن هذه المتطلبات الشرطية المسبقة والضرورية كانت غائبة عن الوطن العربي ومازالت.

لذلك عندما وصل مفهوم القومية الى الوطن العربي، وصل دون أن تسبقه أو ترافقه، كما حدث في أوروبا مثلاً، النزعات الليبرالية والديمقراطية والانسانية. وقد كان هذا، ومازال الى حد بعيد، السبب وراء اكتساب القومية في الوطن العربي، في غالب الأحيان وحتى يومنا هذا، شكلاً هو أقرب الى الشوفينية والعدوانية العاطفية، لما ينطوي عليه هذا الشكل من معارضة لكل ما هو أجنبي، عوضاً أن تأتي القومية كتعبير عن شعور حقيقي وعقلاني بالوطنية. والقومية في الوطن العربي جاءت مختلفة تماماً عن الحركات الاوروبية الليبرالية الديمقراطية الوطنية التي سادت وانتشرت في القرن التاسع عشر. فقادتها ينتمون غالباً الى فئة المثقفين (الانتليجنسيا)، وليسوا من أفراد الطبقة العليا أو الحاكمة. وقد كان ومازال معظم هؤلاء القادة ومعاونيهم، سلطويين معادين للديمقراطية ولحرية الرأي والتعبير. وهنا يظهر شبه واضح بين هؤلاء، وبين كل من القادة الدينيين الاصوليين والماركسيين الذين ظهروا في الوطن العربي، والذين مالوا أيضاً الى الاعتقاد بأن الناس عاجزون عن حكم أنفسهم بأنفسهم، وبأن نخبة صغيرة ـ هي بالتحديد اما القيادة الدينية، أو الطليعة الماركسية المثقفة ـ هي وحدها المؤهلة للحكم، وهي التي يجب أن تستولي بالتالي على مقدرات السلطة من النخبة التقليدية القديمة(٥).

ومن الملاحظ أنه لم تكن هناك في الوطن العربي ردة فعل ايديولوجية ضد الديمقراطية البرلمانية. بل، على العكس، فقد حرص ديكتاتوريو أكثرية الاقطار العربية أيما حرص على الاحتفاظ

---

(٥) Walter Z. Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East* (London: Routledge and Kegan Paul, 1956).

قدر الامكان بقناع الحياة البرلمانية. وعندما كان ذلك يبدو صعباً أو مستحيلاً، فقد كان يتعهد هؤلاء القادة تقليدياً «بالعودة الى إطار المؤسسات الديمقراطية خلال أقرب وقت ممكن». وفي الوقت الذي شجبت فيه العناصر الناشطة والواعية سياسياً في الوطن العربي نظام التعدد الحزبي بنمطه الغربي، فإنها استمرت في اعتبار النظام البرلماني الشكل الشرعي الوحيد للتمثيل الحكومي. اما نظام الحزب الواحد فقد وقع في عثرات لا حد لها.

إن أسباب الوهن التي أضعفت القومية العربية متعددة، لكن لا شك في أن أحد أهم العوامل هو غياب روح النقد الذاتي والمسؤولية التي كانت على الدوام في التجارب العالمية الاخرى عامل تصحيح لا غنى عنه. فكثيراً ما اعتبر الاعتراف بالخطأ والاغلاط انتهاكاً يتاخم الخيانة. كذلك ذهب العرب الى الاقتناع بأن أي عيب أو نقص فيهم انما مرده في المقام الأول الى الامبريالية الغربية والعدوان الصهيوني، وليس لخطأ فيهم على الاطلاق. غير أن السبب الحقيقي يبقى طبعاً غياب تقليد حرية التعبير والديمقراطية. لذلك يسود شعور الاحباط لدى معظم الجماهير العربية تجاه الأنظمة القائمة، مما يدفعها الى الاعتقاد بأن الواجب الوطني يدعوها الى ضرورة احداث تغييرات جذرية فيها.

لقد فشل الحكام الاقطاعيون التقليديون في الوطن العربي. لكن الحركات الشعبية، والتي كانت الانتليجنسيا على رأسها في معظم الاحيان، لم تنجح هي الاخرى. لذلك كثيراً ما قادت هذه الظروف الى استيلاء الجيش على السلطة، وذلك تحت شعار الحيلولة في المطاف الاخير دون اندلاع الفوضى السياسية. فقد برهنت الجيوش المرة تلو الاخرى عن كونها المؤسسة التي تستمر في العمل والترابط عندما كانت المؤسسات الاخرى تنهار وتتقوض. وعلى الرغم من ذلك كان كادر ضباط الجيوش العربية، الذي كان يمكن ان يبرز منه اتاتورك عربي كمصطفى كمال، يعاني من خلل أساسي. ولم ينتج هذا الكادر في نهاية المطاف، سوى جمال عبد الناصر في الخمسينات الذي حاول ان يقوم بهذا الدور فلم يفلح. أما ما تبقى من قادة الانقلابات العسكرية العربية، من حسني الزعيم في سوريا، الى عبد الكريم قاسم في العراق، وغيرهما الكثير، فقد ثبت أن كلاً منهم، على الأقل من حيث المساهمة في تحقيق المثل القومية العربية، ليس أكثر من ضابط شبيه بجنرالات الطغم العسكرية المنتشرة في امريكا اللاتينية[٦].

ومن هنا يظهر في ضوء التجربة، بخاصة في الستينات والسبعينات، أن من المنطقي والممكن النظر الى مشاكل الوحدة العربية من منظور مختلف تماماً عما تعودنا عليه. فمهما كانت روابط الثقافة والعاطفة والتاريخ قوية، فإن الوحدة السياسية في الدولة القومية اليوم هي نتاج التربية الحديثة والاتصالات الجيدة والتحرر من التدخل الخارجي غير المبرر. كما انها كذلك هبة الزمن. واذا لم يكن أي من هذه الشروط متوافراً في الخمسينات والستينات أو السبعينات، فأنه من الواضح حتى الآن أن المصير نفسه سوف يتكرر في الثمانينات.

اذاً يبقى السؤال: هل فشلت القومية العربية كحركة؟ الجواب باختصار هو نعم، اذا نظر المرء الى حالة الوطن العربي اليوم، وإذا ما أدرك أن الأنظمة الموجودة في السلطة هي على العموم اما نتاج حركات تعادي مُثُل القومية والوحدة العربية، كما يتجلى ذلك في الكثير من الشعارات

---

(٦) Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East (1914 - 1956)* (London: Chatto and Windus, 1963).

المطروحة، أو نتاج زعامات عائلية وقبلية تقليدية موروثة منذ الحقبة الاستعمارية.

وقد فشلت القومية العربية كحركة جماهيرية في اقناع الحكام العرب أو ارغامهم بأنها ذات مثل ومبادىء تستحق العناء والتعب، وأهداف تستحق التحقيق. ذلك لأن الحكام انفسهم كانوا أكثر حرصاً على بناء انظمتهم في الداخل مما كانوا على المساهمة في تحقيق هدف قومي وحدوي عظيم، إذ لعب الحكام دوراً مركزياً في توفير شروط هزيمة الحركة القومية ذاتها. لكن من الممكن أن يكون الجواب أيضاً لا، اذا ادرك الحكام أن المحكومين لا يزالون يطمحون، بخاصة في زمن الهزيمة الوطنية والذل القومي، كما هو حال الوطن العربي اليوم، الى مبادىء القومية العربية ومثل الوحدة العربية الصحيحة. فليس لدى هؤلاء ما يخسرونه.

رابعاً: الاسلام والقومية

كانت احدى الظواهر المميزة في الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية أفول نجم القومية كتيار سياسي وجماهيري، وقد ترافق ذلك الى حد كبير مع انبعاث الاسلام كقوة ايديولوجية شعبية. وعلى خلاف ما كان الوضع عليه في الماضي، لم تعد القومية العربية بالنسبة لغالبية مثقفي الوطن العربي تلك القوة الحية التي كانتها قبلا، حيث احتل الاسلام مكانها كايديولوجية متحركة فعالة. ولا شك في أن الاسلام يلعب دوراً حيوياً بالغاً في حياة جماهير غالبية الاقطار العربية. غير أن الطابع السلطوي للمجتمع الاسلامي يسهل عادة الانتقال الى التنظيم الدكتاتوري الواحد.

ولا تزال التيارات المتقاطعة بين الاسلام والقومية موضع اهتمام حاسم. فقد كانت هذه التيارات مهمة طالما كانت الاكثرية العظمى من الناس تؤمن بالوحدة العربية، وطالما ظلت مُثُل القومية العربية ومبادئها القوة السياسية النشطة الوحيدة في حياتهم اليومية. غير أن ذلك لم يعد هو الحل بالنسبة لجزء كبير من الانتليجنسيا في الاقطار العربية، كما أن الجماهير العربية بشكل عام قد تخلت بدرجات متزايدة عن مُثُل القومية والوحدة، لمصلحة الحماسة الدينية.

ومهما يكن من أمر، فقد أصبحت المنطقة العربية، الآن والى حد كبير، أرضاً خصبة للسلفية الدينية، وبشكل يفوق غيرها بكثير. والنقطة الحاسمة في هذا المجال هي أن الاسلام قد تحول تدريجياً الى منافس جدي للقومية بكافة اشكالها في السباق على اكتساب تأييد وولاء النخب الموجودة والناشئة في اقطار الوطن العربي. وقد جاءت أول بوادر التغيير هذه مع الصعود الجديد والمتسارع في قوة ونفوذ الأصولية الاسلامية، وهي تيار اسلامي، سني وشيعي على حد سواء، يتسم بشكل خاص بتوجهاته المحافظة والمتزمتة. وقد اصبحت الاصولية الاسلامية قوة فعالة تدفع على الثورة والاضطراب في مختلف ارجاء الوطن العربي. وتحولت هذه الوجهة بالتالي، وبفضل ما تتمتع به من جاذبية سياسية وايديولوجية قوية من جهة، وبسبب الغموض الذي يحيط باحتمالات تطورها واتساع اطار نفوذها في المستقبل من جهة اخرى، مصدر قلق رئيسي للحكام في المنطقة العربية بأسرها. وهناك من الأسباب ما يدفع الى الافتراض بأنه اذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، فإن تجليات عنيفة اخرى لهذا الانبعاث الاسلامي ستظهر، وفي أقطار الخليج خصوصاً، خلال ما تبقى من القرن الحالي.

غير أن الظروف السائدة في الخليج تختلف بعض الشيء عن تلك التي أدت الى الثورة في ايران. ولعل من أهم نقاط التمايز في هذا المجال ان قادة دول الخليج مسلمون سنيون، كما أن

غالبية سكان هذه البلدان هم من السنة ايضا، وذلك على خلاف الوضع الايراني حيث أن كلاً من القيادة واكثرية السكان هم من المسلمين الشيعة. وهناك فروقات أساسية في الطريقة التي تنظر بها الطائفتان الى أمور حيوية عدة لعل أهمها من يجب ان يكوّن القيادة الدينية والسياسية، وذلك إضافة الى نظرة كل من الطائفتين وطريقة تعاملهما مع السلطات المدنية. فالزعامات الدينية السنية تتعاون عادة مع القيادة السياسية تعاوناً أوثق بكثير مما في حالة رجال الدين الشيعة الذين يعتبرون انفسهم تقليدياً معارضين للحكومات القائمة. والواقع أن الاسلام يشكل تاريخياً واسطة طبيعية للمعارضة وقناة لحركات الاحتجاج المحلية، يمكن من خلالها التعبير عن المظالم الدينية أو السياسية أو الاقتصادية التي قد يعاني منها الناس في أي مرحلة من المراحل. وليس هنالك من شك في أن حكام الخليج يعون تماماً أن الحكومة الايرانية ملتزمة بتصدير ثورتها الاسلامية الى الخارج. كما أن الملفت هنا أن الحالة الراديكالية في الاسلام، والتي يعبر عنها بصورة أساسية الزعيم الايراني آية الله خميني، ليست سوى ظاهرة واحدة من ظواهر عامة وأشمل تنطوي على العودة الى القيم والتقاليد والمفاهيم المحافظة في أرجاء الوطن العربي خلال السنوات الماضية. غير أن عدداً من السمات الهامة يميز راديكالية خميني بمفهومها المحدد، عن الحركة الأوسع والأشمل، ابرزها:

أولاً: ميل العقلية الشيعية الى التعصب السياسي واستخدام القوة، الى حد أكبر بكثير من ذلك الذي يميز التقليد السني الذي تعتنقه غالبية المسلمين والعرب.

ثانياً: كون النزعة القومية المتزمتة والمعادية للاجانب بحدة، والمتأصلة في ايران، غير موجودة بالدرجة ذاتها في الاقطار العربية.

ثالثاً: البنية التنظيمية (التراتبية) الواضحة المعالم والمحددة لتنظيم رجال الدين في ايران، حيث تمارس من خلالها مراتب متصاعدة من رجال الدين سلطة على المؤمنين تتناسب مع مرتبتها، هي أكثر تنظيماً وانضباطاً بكثير من تلك التي يعمل رجال الدين السنة من خلالها.

وقد يكون الامام الخميني محترماً بين المسلمين عامة خارج ايران لدفعه بقضية الاسلام الى الامام، رغم أن هناك من الشيعة من لا يعتبرونه زعيمهم الروحي. وفي حين ان «الاصولية» الثورية في الاقطار الاسلامية الاخرى أقل تشدداً مما هي في ايران، فإن هنالك مع ذلك قدر أكبر من التماسك داخل الاقليات الشيعية خارج ايران مما هو لدى الاكثرية السنية. فإضافة الى كون هذه الجاليات أقليات، فإنها كثيراً ما تكون ضحية تمييز اجتماعي واقتصادي. ومن شأن هذا أن يعطي مجالاً للتدخل الايراني، ولكن لا يعني بالضرورة إنتشار الرغبة بتقليد الثورة الايرانية. وفوق ذلك كله، فإن الحماسة التي يُجرى بها ترويج الدعوة الايرانية حالياً سوف تنخفض على الارجح بعد وفاة الخميني.

وكان ذلك ما حدث بالضبط للحركة القومية العربية الناصرية التي جسدها الرئيس جمال عبد الناصر، والتي انتشرت طوال ما يقارب عقدين من الزمن في ارجاء الوطن العربي بقدر كبير من الحماسة المتوقدة، قبل أن تخبو إثر غياب عبد الناصر، وهو الغياب الذي حرم تلك الحركة من مزايا القيادة والتصميم التي كان الزعيم المصري الراحل يعبر عنها. ومع ذلك، فإن الثورة الايرانية تشكل تحدياً لكافة الاقطار التي تقطنها أعداد ذات شأن من الشيعة، مثل العراق، والبحرين، ولبنان، والكويت، والسعودية (يتركزون في المنطقة الشرقية الحساسة فيها)[٧].

---

(٧) **حاليات** (مركز التوثيق والبحوث اللبناني)، السنة ٨، العدد ٣٥ (صيف ١٩٨٦).

وقد كان الايرانيون متورطين بصورة مباشرة في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في البحرين في كانون الاول/ سبتمبر ١٩٨١. فقد تلقى عدد من البحرينيين الشيعة (وهم من أصل عربي لا ايراني)، إضافة الى بعض السعوديين وغيرهم من العرب الخليجيين، تدريبات في ايران ومساعدات مختلفة في البحرين نفسها، وذلك ضمن مخطط كانوا يعملون على تنفيذه بهدف استثارة قلاقل كانوا يأملون أن تؤدي بدورها الى قلب نظام الحكم الاميري في البحرين وإقامة حكومة إسلامية ثورية مكانه. وقد استمر تدريب هؤلاء العناصر منذ ذلك الحين في ايران وكذلك في لبنان. ويبدو ان طهران تعتمد حالياً على بعض الاحزاب الاسلامية، لتحقيق اهدافها الاقليمية في المنطقة العربية. وفي المقابل، قام حكام الخليج باتخاذ خطوات لاستيعاب انبعاث التيارات الاسلامية الاصولية في المنطقة، فعمدوا الى التشدد في فرض قواعد السلوك الاسلامي واحكام الشريعة، «كما سعوا الى إزالة بعض المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي كانت الجاليات الشيعية في الخليج تعاني منها تاريخياً». وفي الوقت نفسه، عمل الخليجيون على تحسين أجهزتهم الأمنية والاستخبارية، وتم ابعاد الكثير من العناصر المشتبه فيها الى الخارج. وعلى الرغم من أنه ليس هناك من الدلائل ما يشير فعلا الى وجود شبكات إرهابية محددة المعالم والاهداف تعمل في الخليج، فإنه يظل من الممكن أن يكون هناك أفراد يعملون بتوجيه ودعم الحركة الاسلامية الاكثر نشاطاً وتنظيماً في لبنان، من أجل تعبئة الاصوليين من الشيعة والسنة الخليجيين ضد أنظمة الحكم في بلادهم.

وليس هناك من شك في أن حكام الخليج لايزالون ينظرون بعين الحذر الشديد الى التهديد الموجه اليهم نتيجة لانبعاث نمط من الاسلام أكثر تصلباً وراديكالية. فقد ركزت الد طورات التي شهدتها أماكن متعددة من الوطن العربي مؤخراً، وبالأخص في لبنان، الانتباه على الفوارق الدينية والسياسية والاقتصادية المختلفة بين السكان الخليجيين من السنة والشيعة. فهناك قلق حقيقي في المنطقة من أعمال عنف يرتكبها افراد من الخارج داخل البلدان الخليجية، مما قد يؤدي الى خلق جو من الشعور بعدم الاستقرار والافتقار الى الأمن، خاصة في الوقت نفسه الذي بدأ فيه الخليج ايضا بالمعاناة من الارتباك المالي والاقتصادي نتيجة لانخفاض اسعار النفط في العالم. ومن الممكن ان تؤدي الهجمات ضد الاهداف المرتبطة بالمصالح الغربية، أو التابعة لها، الى اطلاق مشاعر تعبير اكثر عنفاً وهيجانا ضد المظالم الدينية والقومية والسياسية والاقتصادية الكامنة لدى جماعات اخرى تشعر بانها مغبونة تاريخياً في المنطقة. كما أنه من غير المستبعد أن يؤدي السخط الاجتماعي العام، اذ يعبر عن نفسه علانية للمرة الأولى، الى تشجيع اكثرية سكان الخليج، ومع مرور الزمن، على القيام بنشاطات أكثر فاعلية ضد تقصير حكامهم واخطاء حكوماتهم.

وقد ساهمت الحرب العراقية ـ الايرانية المندلعة دون هوادة منذ العام ١٩٨٠ في دفع بلدان الخليج الى الادراك بصور متزايدة لاخطاء الاصولية الاسلامية الماثلة، إضافة الى التهديد الذي تشكله الطبيعة التوسعية للقومية الفارسية في ايران بالذات. غير أنه يظل من الممكن القول بأن الخطر الاكبر والاكثر مباشرة الذي يهدد انظمة اقطار الخليج العربية هو امكانية نجاح أي من العراق أو ايران باحراز نصر حاسم في الحرب، مع ما قد يستتبع ذلك من سيطرة سيستطيع الطرف المنتصر فرضها على سائر الاقطار الخليجية. وقد لا ترحب بلدان الخليج بنصر عسكري عراقي حاسم بقدر عدم ترحيبها بنصر ايراني مماثل، لأنها لاتزال تعتبر العراق، ضمنياً على الأقل، بلداً عربياً راديكالياً موالياً للسوفيات بصورة عامة، إضافة الى كونه مصدراً محتملاً للقلاقل والمشاكل الاقليمية. كما ان العراق لم يتخل بنظر هذه البلدان، حتى الآن، عن مطالبته بالكويت

كجزء من الاراضي العراقية. وبالرغم من سمة الاعتدال التي ميزت السياسات العراقية اقليمياً ودولياً منذ أواخر السبعينات، فإن حكام الخليج لا يخفون في مجالسهم الخاصة عدم اقتناعهم تماماً بحسن نوايا بغداد تجاه بلدان المنطقة العربية الاخرى على المدى الطويل. وبالطبع، فان احتمال تحقيق ايران للنصر يظل من وجهة النظر الخليجية احتمالاً مرعباً، بل وكارثياً. إذ تخشى هذه الحكومات أن يؤدي انتصار ايران الى تمكينها من فرض شروط سياسية واستراتيجية بالغة القسوة على جيرانها العرب في الخليج دون استثناء، اضافة الى ما سيشكله هذا النصر الايراني من دفع هائل لنفوذ التيارات الاسلامية الاصولية المعارضة لأنظمة الحكم التقليدية في المنطقة[٨].

ولا ريب في أن نصراً ايرانيا على العراق من شأنه ان يشجع المعارضة الاسلامية الاصولية في اقطار عربية اخرى، ليس في الخليج فحسب، بل وفي مناطق ابعد كمصر على سبيل المثال. كما انه يساهم في تفاقم حدة الصعوبات التي تواجهها دمشق في سعيها الهادف للتوصل الى تسوية للصراع المزمن في لبنان. اذ سيدفع ذلك الانتصار الايراني بالتيارات الأصولية المتطرفة (الشيعية خصوصاً والسنية الى حد أقل) العاملة في لبنان الى زيادة نشاطاتها واكتساب المزيد من النفوذ والقوة. اما في الخليج، باستثناء البحرين المعرضة للتهديدات الايرانية بشكل خاص، فإنه من غير المحتمل ان يكون النشاط التخريبي السري من الداخل وحده كافياً لتشكيل مصدر تهديد جدي على استقرار أي من الأنظمة التقليدية الحاكمة في المنطقة (بما في ذلك الكويت)، وذلك في الوقت الذي سيؤدي فيه نجاح ايران بتحقيق انتصار حاسم في حربها مع العراق الى بروز احتمالات تغيير جذرية في أوضاع المنطقة المستقبلية.

ولعله من الجدير هنا إضافة ملاحظة قصيرة الى القصة الطويلة، والشاقة، لهذه الحرب الدائرة دون نهاية منظورة. لقد وضع أفول نجم القومية العربية، كقوة توحيدية في المنطقة، الحرب العراقية ـ الايرانية في منظور مختلف الى حد كبير عن ذلك الذي كان يمكن ان تمثله لو انها نشبت في مرحلة سابقة. فبدلا من النظر الى الحرب على انها صراع بين قوميتين عمد حكام الخليج الى التركيز على العامل الطائفي فيها واعتبارها بمثابة تنافس ديني وايديولوجي بين السنة والشيعة. وقد عمل هؤلاء على تضخيم هذا العامل الديني في الداخل بينما سعوا في الوقت نفسه الى طمس طابع الحرب القومي في الخارج، ذلك انهم لم يريدوا لهذه الحرب أن تظهر على أنها صراع بين «قوميتين» خشية تسليط الضوء على الخلافات العربية ـ الايرانية التاريخية. وعوضاً عن ذلك، أصر الحكام في الخليج دوماً على أن الحرب هي بين دولتين مسلمتين «شقيقتين»، وبالتالي فإن روح الاسلام يجب ان تسود في نهاية المطاف.

خامساً: الديمقراطية والقومية

إن ادخال قدر من الديمقراطية على الانظمة التقليدية في غالبية اقطار الخليج أمر محتوم. فالتغييرات المطلوبة داخل الانظمة «الابوية» المحافظة في الخليج العربي لابد وان تتخذ مستقبلاً شكلاً أكثر تحرراً وليبرالية. والليبرالية لا تعني هنا الديمقراطية في المفهوم المتعارف عليه والممارس

---

(٨) Valerie York and Louis Turner, *European Interests and Gulf Oil* (London: Policy Studies Institute and Royal Institute of International Affairs, Gower, 1986).

في الدول الغربية. ومن الضروري التأكد أن الحكم البرلماني، أو ما وقع تحت هذا الاسم في بريطانيا في القرن الثامن عشر، وفي العديد من الدول الاوروبية الاخرى، بما فيها ايطاليا واسبانيا في القرن التاسع عشر، لا يختلف اختلافاً كبيراً عن الوضع الحالي في الوطن العربي. مع العلم ان الديمقراطية الغربية بشكلها الحالي ما هي الا انجاز حديث العهد تقريباً[٩].

كل هذا يعني أن على الانظمة في الخليج العربي أن تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتزايدة للطبقة المثقفة في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والمطالبة بحصة في مسؤولياته، ذلك لأن هذه النخبة تريد ان تستشار لا ان يُملى عليها. فالنخبة المثقفة، التي صُرف عليها ملايين الدولارات من خلال إقامة المدارس والجامعات واعطاء المنح الدراسية في الخارج، اصبحت تشكل الآن نسبة كبيرة من السكان. وقد نجحت الانظمة الخليجية خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة في اغراء هؤلاء المثقفين، باعطائهم حصة من مال النفط. اما وقد نضب المنجم تقريباً ولم يعد مفتوحاً ليغرف منه الكل، فإن هؤلاء المثقفين سيحاولون اثبات وجودهم ويطالبون بالاعتراف بهم.

ومن المؤكد أن مطالبة هذه الطبقة ـ النخبة بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي لا يعني انها تريد المشاركة في الحكم، وبالتالي لا تسعى لقلب نظام الحكم، بقدر ما تسعى لأن يعترف الحكم بوجودها على اساس انها تمثل جزءاً من الجسم السياسي الخليجي الذي له الحق في حرية الممارسة السياسية. كماانها لا تنافس الاسر الحاكمة ولا تهدد باستبدالها. لذلك لابد من ان تلجأ الانظمة، نتيجة لهذا الضغط الخفي، الى نظام اكثر «أبوية» تستنبط من خلاله نظاماً مختلفاً يعلن عن مشاركة جديدة لفئات المثقفين عبر قنوات تمكنها من استيعاب آراء وطاقات هذه النخبة.

غير ان هناك شعوراً واسع الانتشار بأن حكام الخليج، على الرغم من وعيهم لحاجة البقاء على اتصال-منتظم بكافة تيارات الرأي، وضرورة الانتقال التدريجي الى أشكال مناسبة من المشاركة الشعبية في الحكومة، لم يبذلوا جهداً كافياً ولم يقوموا الا بخطوات لا يأبه لها في أي من المضمارين.

لكن هناك استثناءات، فديمقراطية الكويت البرلمانية كانت دليل صحة وعافية سياسية، بل واحدة من ابرع الخطوات التي عبر عنها بُعد نظر آل الصباح، العائلة الكويتية الحاكمة. فقد أعطت للنظام الكويتي دفعة معنوية هائلة (وعلى الاخص بين شركائه في مجلس التعاون الخليجي) رغم اضطراب الوضع الأمني داخل الكويت ذاتها بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية.

وعندما علق الكويتيون ديمقراطيتهم البرلمانية مدة أربع سنوات لأسباب خاصة بالأمن القومي في بداية الحرب الاهلية اللبنانية في العام ١٩٧٥، اكتشفوا فيما بعد أن أمن الكويت القومي لم يتعزز، لكنها جسدت في المقابل السبق الدبلوماسي الذي كانت قد احرزته على جاراتها في الخليج. فأعيد مجلس الأمة في العام ١٩٨١ ليحقق الاسلاميون الاصوليون في الحال نجاحات في الانتخابات النيابية اللاحقة. اما نتائج انتخابات العام ١٩٨٥ فقد أظهرت أن الناخبين كانوا يشعرون بالاحباط تجاه سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، فكان المستفيد الرئيسي عدد من التقدميين والتكنوقراط وكتلة القوميين العرب السابقين بزعامة احمد الخطيب الذين كانوا قد اصيبوا بنكسة في الانتخابات السابقة على يد المسلمين الاصوليين.

وقد أدت التجربة البرلمانية في الكويت، بكل ما أثارته من سجالات ومشادات الى اشتداد ساعد الذين يعارضون حتى اشكالا محدودة من الديمقراطية في السعودية والبحرين وقطر

---

(٩) Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East.*

وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة. ففي السعودية مثلا يخشى الامراء المحافظون والقادة الدينيون ورؤساء القبائل ما سيعنيه خلق مجلس تمثيلي من تقليص لسلطاتهم، بقدر ما يخشون امكانية أن يحفز الاصلاح السياسي الناس للمطالبة بالانفتاح الاجتماعي الذي يستهجنونه.

وأثبت الخليجيون من معارضي التجربة البرلمانية ان الديمقراطية ليست بالضرورة عملية معدية. فعندما علقت الكويت الحياة النيابية وعطلت حرية الصحافة للمرة الثانية منذ الاستقلال، وعندما وضعت القبلية، ووضع الحكم العائلي، حداً لأية عملية تطور ديمقراطي طبيعي في الخليج، هلل كل هؤلاء لها.

إن حل مجلس الأمة في الكويت، وهي الهيئة الوحيدة المنتخبة في شبه الجزيرة العربية كلها، في ٣ تموز/ يوليو عام ١٩٨٦ وللمرة الثانية في عشر سنوات، قد اجهض تماماً أية تغييرات كان من الممكن أن يحدثها المواطنون المعتدلون المنفتحون في الخليج بوسائل مشروعة وديمقراطية. أما البديل للعملية الديمقراطية فلا يصعب تخيله فحسب، بل ان مضاعفاته لابد وأن تكون واضحة ايضا للخليجيين من دعاة وأد التجربة البرلمانية.

لقد ازال امير الكويت، بقراره حل البرلمان وتعليق ضمانات دستورية هامة كالحد من حرية الصحافة، كافة مظاهر الديمقراطية في بلاده. وهذا يعني أن الطريقة الذكية، التي لجأ اليها في الماضي ووصفت بأنها «خطوة بارعة عبر عنها بُعد نظر آل الصباح»، قد وصلت نهاية الطريق. فاحتمالات احياء البرلمان للمرة الثانية خلال بضع السنوات القادمة سيؤدي اما الى اضطرار العائلة الحاكمة في الكويت الى تسليم السلطات المحصورة فيها الى هيئة دستورية منتخبة لا «تستطيع حلها فيما بعد على هواها»، أو أن البرلمان الجديد سيكون مطواعا لا يملك لا وزناً ولا مصداقية. وفي الوقت الراهن تبدو حتى هذه الامكانية بعيدة التحقيق، إذ أن الامير علق القاعدة الدستورية التي تقضي باجراء انتخابات برلمانية خلال ٦٠ يوماً من حل مجلس الأمة.

أما الاسباب الرسمية التي سبقت تفسيراً لهذا العمل فلا علاقة لها بالاسباب الحقيقية. لكن نتيجته النهائية هي انه بعد ست سنوات من تشكيل مجلس التعاون الخليجي، امتثلت الكويت الآن لنهج الدول الاعضاء في المجلس وتساوت معها، إذ إن أياً منها لا يملك هيئة منتخبة او دستورا دائماً. ولم يترك الضغط المتعاظم في بلدان الخليج، بخاصة السعودية، للكويت خياراً في قبول قواعد اللعبة التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي. وبذلك سقط التميز الكويتي.

سوف يضع هذا الامتثال الكويت، مرة واحدة والى الأبد، في صف باقي حكومات الخليج. والأهم من ذلك أنه سيحرمها من أي هامش مناورة يمكنها من التملص من المطالب التي تفرضها السعودية بشكل خاص، بحجة عرض كل ما لا تريده الحكومة الكويتية امام البرلمان اولا. فلسوء الحظ، خسرت الحكومة الكويتية هذه الذريعة التي طالما تلاعبت بها ببراعة لتحافظ على قسط ولو ضئيل من القدرة على العمل المستقل خارج المظلة السعودية.

ولم تكن المشكلة التي أودت بالبرلمان الكويتي أنه اصطدم بالحكومة، وأخضع عدداً كبيراً من الوزراء لاستجوابات بالغة القسوة يوماً إثر يوم كاشفاً عدداً من العيوب الرئيسية وحاملاً أحد الوزراء على الاستقالة، قدر ما كانت ان مجلس الأمة الكويتي قد حمل نفسه على محمل الجد وآمن بمبادىء الديمقراطية الحقة كما يجب أن تمارسها كافة الدول الديمقراطية والدستورية. والواقع انه كانت لدى مجلس الأمة الكويتي من السلطة الحقيقية اكثر مما لبرلمانات عدة في ديمقراطيات عالمية أكثر رسوخاً. وقد أخافت هذه السابقة الحكومات الخليجية برمتها.

غير أن ما حدث في الكويت لن يغير شيئاً من حقيقة واقعة هي أن الطبقات المتوسطة في

الخليج، بمثقفيها وتجارها، ستستمر في المناداة باصلاح «حكم العائلة الواحدة» في كل قطر من اقطار مجلس التعاون الخليجي وادخال قدر من الليبرالية عليه. غير أن النتيجة المؤسفة لهذا الالحاح الشعبي الخليجي هو الخوف من الاصطدام بعناد الأنظمة واصرارها على تجاهل الانذارات الجلية الواضحة والتمسك بالسلطة المطلقة، مما سيدفع الكثيرين من افراد الانتليجنسيا الخليجية الى العمل السري، وهذا سيؤدي بدوره الى وصم نشاطاتهم بأنها تخريبية. وقد يخلق هذا وضعاً متفجراً جديداً تماماً، يذكر بالوضع الذي خبره الخليج خلال آخر ايام الحكم البريطاني.

ومن الطبيعي ان كل هذا قد افقد الامل في أن تستأنف البحرين في الوقت المناسب الديمقراطية البرلمانية التي أنشأتها لدى استقلالها في العام ١٩٧١. وقد لعبت هذه الديمقراطية ذاتها دوراً مهماً في اجبار الشاه على التخلي عن مطالبته بأن تكون البحرين جزءاً من إيران وفي تأكيد هوية البحرين العربية.

لذلك، يواجه الحكام والنخبة معاً في بلدان الخليج معضلة لا سابق لها. فخلال العقد الماضي قبل غالبية الحكام بأن عليهم ان يستجيبوا تدريجياً للمطالبة الشعبية للمشاركة في السلطة بدرجة أكبر. غير أنهم ادركوا ان تسارع العملية الديمقراطية سيؤدي الى تآكل امتيازاتهم وسلطتهم. فأوقفوها. ولكن في مناخ الاضطراب الاقليمي الجديد، وفي وجه خطر أن تصيب عدوى التوترات المشرقية شعوب الخليج، يعرف الحكام أنهم اذا تخلوا عن هدف الانفتاح السياسي، فانهم ينثرون بذلك بذار الفوران ذاته الذين يرغبون اليوم في اجتنابه. اما النخبة الخليجية فخياراتها محدودة. اما المزيد من التدجين أو التخلي مرغمة عن دورها لطليعة جديدة، قد لا تكون متماثلة في اعتدالها ولا في ولائها للأسر الخليجية الحاكمة.

سادساً: الوحدة والقومية

في العام ١٩٧٠، سئل حاكم أبوظبي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (وقد أصبح بعدها رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وما زال) عما اذا كان صحيحاً أن حكام الخليج واجهوا خلافات جدية حول خطط المستقبل بالنسبة للاتحاد الفيدرالي المقترح ومقترحات الاستقلال، فأجاب: «هذا الخبز من ذاك العجين. فهل يعقل ان يكون خبز عرب الخليج من غير عجين عرب الشمال أو الشرق، وهل من الممكن أن يختلف عجيننا عن عجين خبز العرب الآخرين اينما وجدوا».

كان الشيخ زايد، وهو الشهير بأقوال بمثل هذه الحكمة البدوية الموجزة، يقول عمليا لسائله أنه مادامت المادة الانسانية في الخليج لا تختلف كثيراً عن نظيرتها في الوطن العربي، فانه من غير المعقول الافتراض أنه لم تكن هناك خلافات. وبالنظر الى أن دولة الامارات العربية المتحدة ولدت من رحم هذه الخلافات، فقد كانت تلك ملاحظة في محلها، على الأقل بتعبيرها عن بعض التعاطف مع باقي الأمة العربية[١٠].

من المؤكد أن في اعماق غالبية قلوب أهل الخليج توقاً الى الانتماء الى كيان سياسي أكبر من مشيخة. وقد تجلى هذا التوق بوضوح في ١٨ شباط/ فبراير عام ١٩٦٨ عندما أعلن حاكم

---

(١٠) رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط (هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١)** (بيروت: النهار، ١٩٧٣).

ابوظبي، الشيخ زايد، وحاكم دبي، الشيخ راشد بن سعيد المكتوم، اقامة اتحاد فيدرالي بين بلديهما داعين حكام مشيخات الساحل المتصالح الخمس الباقية، وهي الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة، وكذلك حاكمي البحرين وقطر الى الانضمام لهما. فاجتمع هؤلاء في دبي في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ شباط/ فبراير عام ١٩٦٨، وأصبحت الاتفاقية التي نجمت عن هذا الاجتماع والتي عُرفت بـ «اتفاق دبي» المحور الذي دارت حوله الحياة السياسية في الخليج حتى آخر ايام الحكم البريطاني. وهكذا ولدت للمرة الاولى فكرة الاتحاد الفيدرالي. لكن حكام الخليج، وقد غازلوا هذه الفكرة طيلة السنوات الاربع التالية، انتهوا الى خيار بأن تصبح بلدانهم دولاً صغرى بدلاً من تحويلها الى كيان جامع أكبر.

وطيلة السنوات العشر اللاحقة ظلت كل من اقطار الخليج تحتفظ بمسافة تفصلها عن الاخرى، وتتنافس على الحصول على اعتراف الوطن العربي بالطريقة الوحيدة التي يعرفونها، أي بنثر الاموال هنا وهناك على هيئة معونات اقتصادية ومالية. لكن عالم هذه الحكومات تغير فجأة نتيجة تصاعد الاصولية الاسلامية وقيام الثورة الايرانية في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٩. وزادت الحرب العراقية ـ الايرانية التي نشبت في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠ من حدة احساس حكام الخليج بالافتقار الى الأمن، وشكلت حافزاً لعملية التنسيق السياسي بين بلدانهم، وتغلب الاندفاع الى تشكيل منظمة اقليمية للقضاء على المعارضة التقليدية المتأصلة ضد أي عمل يشتم منه أي رائحة اتحادية أو حتى تنسيقية. وكان ذلك بسبب الادراك المتنامي بأن حكام الخليج إما أن يقفوا معاً أو يسقطوا فرادى.

ومن هنا تشكل مجلس التعاون الخليجي من دول الخليج الست (السعودية وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان)، فكان أول محاولة جدية من نوعها منذ تجربة الاتحاد الفيدرالي اياها في أواخر الستينات وقبل اعلان الاستقلال. وكانت فكرة التنسيق قد زرعت من قبل في خضم افتقار متنام الى الأمن لايزال شبحه يؤرق حكام الخليج. ففي مؤتمر خاص، كان الأول من نوعه، عقد في مسقط في العام ١٩٧٤، وحضره وزراء خارجية البلدان الخليجية كافة (بما في ذلك ايران والعراق) حث في حينه السلطان قابوس وزراء الخارجية على صوغ سياسة أمنية موحدة لمواجهة الاخطار التي تهدد المنطقة. وقد تبنت الكويت فيما بعد دعوته الى العمل، وذلك في العام ١٩٧٦، عندما دعت رسمياً الى إقامة نوع من الاتحاد الخليجي يهدف الى رفع درجة التعاون في كافة الحقول الاقتصادية والسياسية والتربوية والاعلامية. وفي النهاية حسم التدخل السوفياتي في افغانستان في العام ١٩٧٩، واندلاع الحرب الايرانية ـ العراقية بعد ذلك بسنة، التردد الخليجي وانبعثت روحية جديدة للوحدة. فأعلن قيام مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٥ آيار/ مايو عام ١٩٨١.

اتضح فيما بعد أن مجلس التعاون الخليجي كان يعني لكل عضو من المشاركين فيه غير ما يعنيه للاعضاء الآخرين. فقد شكل بالنسبة للسعودية بحجمها الجغرافي وثروتها النفطية الضخمة وأهميتها الدينية وعدد سكانها الكبير نسبياً، منتدى تلعب فيه دور الشريك الأكبر. ومن جهة ثانية شكل للكويت منبراً تتصرف من خلاله على أساس أنها البلد الأكثر تأهيلاً لقيادة البلدان الاصغر لخلق توازن مع الشقيق الأكبر، السعودية. أما بالنسبة للامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر فالمجلس كان بمثابة ملجأ آمن يقيها من وطن عربي عاصف. وتنظر سلطنة عمان بدورها الى تشكيل المجلس على أنه اطار تنطلق منه الى تأكيد هويتها والتأثير على الاحداث في المنطقة واعطاء

سياستها الخارجية، التي تقوم على أساس علاقات أوثق مع الغرب، درجة من الدعم الخليجي الجماعي.

إن غياب العراق واليمنين عن مجلس التعاون الخليجي سيضمن درجة من التماسك في سياسته الخارجية (على المدى القصير على الأقل) ويصون علاقة عمان الخاصة مع مصر وترتيباتها الأمنية مع الولايات المتحدة بشكل خاص. إضافة الى ذلك، فإن المجلس يفترض أن يؤمن لعمان قسطاً من الاستثمار الخليجي ومن المعونة المالية يساهم في برامجها التنموية. وبما أن عمان هي القطر الوحيد الذي لايزال يحتاج الى برامج استثمارية رئيسية لتطوير بنيته التحتية، فإنها تستطيع توقع العون من شريكاتها الأكثر ثراءً.

وإذا كان غرض مجلس التعاون الخليجي توحيد، أو على الأقل تنسيق، القدرات العسكرية والأمنية للأقطار الستة، فإن هذا الهدف لايزال بعيداً عن التحقيق. اذ يتعين على الاقطار الاعضاء الستة في المجلس ان تواجه ست مشاكل مختلفة:

١ ـ العلاقات ما بين بلدان الخليج نفسها، أي العلاقات بين كل قطر عضو وآخر على المستوى الثنائي.

٢ ـ العلاقات الخليجية ـ العربية، أي علاقات اقطار الخليج بباقي الاقطار العربية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ككل.

٣ ـ النظام القبلي في الخليج، والعلاقات ما بين العائلات الحاكمة والحساسيات الشخصية والثارات القديمة الموروثة من التاريخ الماضي والتي تتجلى بصورة رئيسية في نزاعات حدودية مستمرة.

٤ ـ وجود جاليات عربية مغتربة كبيرة في الخليج (تتشكل بصورة رئيسية من الفلسطينيين والمصريين والسودانيين والسوريين والعراقيين واللبنانيين) وأثر هذا الوجود على التوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل من الاقطار الخليجية.

٥ ـ الانقسامات الدينية والتفسيرات المختلفة للاسلام بعد بروزه كبديل عن القومية، وفي ضوء نمو الاصولية الاسلامية بين سكان الخليج استجابة للثورة الايرانية، وأفول القومية العربية الناجم عن فقدان التماسك العربي.

٦ ـ المضاعفات السياسية والاجتماعية الناشئة عن هجرة اعداد كبيرة من العمال الاجانب الذين اجتذبهم الازدهار النفطي الى الخليج (بخاصة العمال الآسيويين في السبعينات)، والذين اعتمدت عليهم بلدان الخليج في توسعها الاقتصادي وتنميتها.

اما تنسيق الجهود العسكرية والأمنية ضمن مجلس التعاون الخليجي فقد تعثر وكان من المشاكل الأكثر إثارة للانقسام. كما ان النزاعات القبلية الموروثة بين العائلات الحاكمة حول الحدود كانت ومازالت القنبلة الموقوتة في أروقة مجلس التعاون. فعندما عرضت السلطات البريطانية في الهند الحماية البريطانية، وعندما قبلها شيوخ الخليج العرب، كان الطرف البريطاني يظن أن الامر كله عملية بحرية محض. فالحدود البرية لكل مشيخة تقع في صحارى لا يفترض أن يشتهيها أحد. وبمرور السنين، أهمل الرسميون البريطانيون أكثر من مرة فرصاً لتعيين الحدود، اما لأن رسمها بدا غير ذي بال في مثل هذه الرمال، أو بسبب احجام العرب عن قبول المقترحات البريطانية خشية استثارة نزاعات قديمة. وما أن استفاق العرب على قيمة الارض في حقبة اكتشاف النفط، حتى كان من الصعب اصلاح هذا الاغفال. وفوق ذلك، وبما أن القوة الحامية كانت قد اخذت على عاتقها مهمة رعاية المصالح الخارجية للدويلات القائمة في المنطقة، فقد اصبحت الحدود غير المرسومة بين العرب هناك عبئاً عربياً بعد أن كان عبئاً بريطانياً.

لقد انتقل هذا العبء الى العرب عندما أصبحت مشيخات الخليج مستقلة في العام ١٩٧١. ومنذ ذلك الحين ومطالبات كل من مشيخات الخليج بأراضي الأخرى لا تنتهي. أما «الخط الأزرق» الذي يعين الحدود الشرقية للامبراطورية العثمانية في شبه الجزيرة العربية، والذي اتفقت عليه السلطات البريطانية والتركية في العام ١٩١٣، فلم يعد نافذاً في نظر الكثير من الحكام. وما آخر نزاع بين قطر والبحرين حول جزيرة «فشت الديبل» الضحلة، والذي اندلع في أيار/مايو عام ١٩٨٦، إلّا احدث مثال على هذه الظاهرة التي نحن بصددها. وقد أثبت مجلس التعاون الخليجي عجزه عن القيام بشيء بشأن هذا النزاع، وترك للوساطة السعودية أن تضع المشكلة على الرف ليس إلّا.

وفي هذا الصدد، تواجه أقطار مجلس التعاون الخليجي خياراً تاريخياً اذا أُريد لهذه المنظمة أي مستقبل اطلاقاً. فاما ان تقبل الحدود التي رسمها البريطانيون، والتي قبلتها الاقطار المعنية حدوداً سياسية لها عند حصولها على الاستقلال، أو ترفض تماماً قبول هذه الحدود لتعود الى النظام القبلي القديم، الذي لا يعترف بحدود ولا يقبل خطوطاً وهمية مرسومة على الرمال. واذا ما جرى تبني هذا الخيار الثاني، كان لابد من إعادة رسم الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية. ولابد لمجلس التعاون الخليجي كما نعرفه اليوم من قبول هذا التغيير اذا اراد أن يظل قادراً على الحياة والاستمرار كمنظمة اقليمية □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المستقلة في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

نادر فرجاني
اسماعيل صبري عبد الله
ابراهيم سعد الدين عبد الله
سمير امين
رمزي زكي
هنية حندوسة
عادل حسين
عبد اللطيف بن شنهو
محمد هشام خواجكية
مصباح المربي
طاهر كنعان
خالد المنوبي
عبد العزيز السقاف
عثمان محمد عثمان
محمد محمود الأمام
يوسف صايغ

اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: تكيف أم فك ارتباط؟ مستوى الخط الاستراتيجي

د. سمير أمين

مدير برنامج بحوث استراتيجية مستقبل افريقيا ـ دكار ـ جمهورية السنغال.

١ ـ تقوم الحركات السياسية ـ وكذلك المجتمعات التي تعمل هذه الحركات في اطارها ـ بعملية تحليل الواقع الموضوعي الذي يحيط بها والذي تهدف هذه الحركات الى التأثير في تطويره بواسطة استراتيجياتها للعمل. ويتم هذا التحليل بواسطة منظومة مفاهيم هي نفسها ناتجة عن التاريخ. وينتج عن ذلك احياناً تأخر منظومة المفاهيم المستخدمة عن حقيقة الواقع، الأمر الذي يحد من فعالية الاستراتيجيات أو الذي يؤدي الى نتائج غير متوقعة أو حتى معارضة تماماً للتوقع. ألا تستحق القومية بصفتها واقعاً اجتماعياً موضوعياً وعنصراً فاعلاً في التاريخ في بعض الظروف (سواء أكان العنصر الاساس أم لا) تساؤلا من هذا النوع؟

فاللغة السياسية التي نستخدمها تلجأ الى الكلمة «قومية» بمعنى او بمعانٍ تفترض تمفصلاً معيناً بين هذا الواقع الحقيقي (أو المزعوم أنه حقيقي) وبين وقائع موضوعية أخرى مثل الدولة والمنظومة العالمية للدول والاقتصاد والطبقات الاجتماعية. وفي هذه الشؤون نرث منظومة مفاهيم (والنظرات التي تقوم بالتمفصل بينها) هي في الواقع ناتجة عن نظريات اجتماعية نمت على أساس التجربة التاريخية الأوروبية للقرن الماضي سواء أكانت هذه النظريات هي النظريات القومية البرجوازية أم الماركسية.

وليس رأينا أن أحدث النظريات الاجتماعية هي بالضرورة أفضلها، ولذلك لا نؤمن بـ «شيخوخة الماركسية» وبعض النظريات الاخرى. بل على عكس ذلك نعتقد ان المادية التاريخية لم تفقد بعد مغزاها العلمي. وتتقوى المادية التاريخية كلما عملت حسابا للتطور التاريخي ورفضت الانغلاق على نفسها. فالمادية التاريخية منهج تحليل وليست منظومة نتائج «نهائية».

هذا وجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر الأوروبي هو مرحلة أساسية في تاريخنا المعاصر. فقد تكونت الاوضاع الاساسية التي تميز عالمنا المعاصر خلال هذا القرن من خلال عدد من النضالات القاطعة ذات الطوابع المختلفة من حروب وثورات وتطورات اقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية. ومن بين هذه الأوضاع التي تبلورت بعد ثلاثة قرون من النضوج البطيء نجد

بلا شك «الدولة القومية» والنظام الرأسمالي العالمي والتناقضات الطبقية المميزة للمجتمع الحديث. هذا وقد ألقى الفكر الاجتماعي الأوروبي بعض الضوء على هذا التبلور، هذا الفكر الذي أدى الى العلم الاجتماعي كما نعرفه في عصرنا هذا والذي لم يكن قبل ذلك إلا جنينياً في أحسن الفروض.

وقد أنتج هذا التاريخ مجموعتين اثنتين من النظريات، كل منهما تعارض الاخرى، وهما: الماركسية ونظرية صراع الطبقات من جهة والقومية ونظرية اندماج الطبقات في الدولة القومية البرجوازية الديمقراطية من جهةٍ أخرى. ولا شك أن النظريتين تفسران الى حد كبير كثيراً من أوجه الواقع الظاهر. فهذا الواقع مميز بالصراعات الطبقية العنيفة الى حد الثورة في بعض الاحيان من جهة وبالصراعات بين الدول القومية التي تصل الى حد الحروب العالمية من الجهة الاخرى. وكذلك فإن النظريتين هما وسيلتان فعالتان من أجل رسم استراتيجيات المجموعات الاجتماعية الفاعلة في التاريخ أو التي تنوي ذلك. وكان ماركس قد لاحظ بحق أن الايديولوجيا القومية تخدم مصالح البرجوازية فنادى البروليتاريا الى تجاوز آفاق القومية.

٢ ـ هذا ولكن فعالية الاستراتيجيات المذكورة توقفت على ظروف تاريخية خاصة قد ينسى المحلل تلاحمها الاستثنائي في عصر معين، فيجعل من هذه الاستراتيجيات مبادىء «مطلقة» للعمل.

ويبدو لنا أن هذه الظروف الخاصة، التي نعتقد انها لم تتلاق الا لفترة قصيرة وفي منطقة محدودة من العالم، هي الآتية:

اولاً: وجود تناسب بين الدولة من جهة وحقيقة اجتماعية اخرى هي القومية من الجهة الأخرى.

ثانياً: الموقف المسيطر للدول القومية المتبلورة في هذا الشكل البرجوازي على صعيد النظام العالمي، أي تعارض المراكز المتبلورة تماماً والاطراف غير المكتملة من هذه الزاوية.

ثالثاً: درجة من الطابع العالمي للنظام الرأسمالي تجعل الاقتصاديات المركزية المتمحورة على الذات عناصر مساهمة في النظام الكلي، أي عناصر تتمتع بدرجة من الاستقلالية الذاتية بعضها إزاء البعض، وذلك الى جانب تبعيتها المتبادلة.

لعلنا نفهم من هذه الإشارة السريعة الأسباب الظرفية التي اعطت فعالية صحيحة للممارسات السياسية المعتمدة على النظريات المذكورة. إن السبب الأول هو وجود ميدان يسمح بفعالية سياسية اقتصادية «وطنية» خاصة لمنطقة محدودة محكومة بواسطة سلطة الدولة. فلا شك أن وسائل هذه السياسات (ونقصد هنا على سبيل المثال لا الحصر: النظام النقدي المركزي والحماية الجمركية وشبكة المواصلات والنقل الداخلي والنظم الادارية والمدرسية الموحدة... الخ) تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية ازاء القوى الخارجية التي تعكس بدورها عالمية الاقتصاد. فالدولة الوطنية تتحكم في صراع الطبقات بمعنى انها تحد حدوداً له. وينتج عن ذلك وجود سعر موحد متوسط لقوى العمل على الصعيد الوطني، هو ناتج تفاعل العلاقات الاجتماعية وتوازن قواها على الصعيد الوطني. ومن بين هذه العلاقات تجدر الإشارة الى التوازن: زراعة/ صناعة الذي يحدد منظومة الأسعار من خلال تحديده دخول الفلاحين وريع الملاك واتساع السوق ... الخ. فهو توازن لعب دوراً تاريخياً حاسماً في وقته. وبهذا المعنى يمكن القول ان لقانون القيمة بعداً وطنياً. ومن هذا الاطار أيضاً ندرك ان القوميات المعتبرة والطبقات المكونة لها (من عمال وفلاحين وبرجوازية ... الخ) هي العناصر الفاعلة في التاريخ. قطعاً ليس هناك سور يفصل هذه النظم القومية عن النظام العالمي. فالعلاقات الاجتماعية الداخلية تتوقف الى حد ماعلى المواقف التي تحتلها الدول في الترتيب العالمي. فاذا كانت هذه النظم هي جميعاً قائمة على اقتصاديات مركزية

متمحورة على الذات، إلّا أن توسعها يتوقف على مدى استفادتها من الاطراف المفتوحة لها. وقد زادت المنافسة على هذه الاستفادة نحو اواخر القرن الماضي. وكذلك اختلفت درجات القدرة المتنافسة لهذه الاقتصاديات الوطنية. ولكن كل واحدة منها تستطيع ان تحسن موقفها بواسطة سياسات وطنية متماسكة، اذا سمح بذلك توازن العلاقات الاجتماعية. وبدورها تساعد هذه الفعالية الاقتصادية على انجاز الحلول الوسطى في ميدان النزاع الاجتماعي. فإن لم تلغ «صراع الطبقات» الا انها وضعت فعلاً حدوداً له. وبشكل عام نجد نوعاً من التفاعل بين شدة الصراعات الطبقية وشدة الصراعات القومية. ويضاف ان حجم هذه القوميات نفسه كان مناسباً الى حد كبير، فكان حوالى ٣٠ مليون نسمة، عدداً يمثل فعلاً في القرن الماضي الحجم الأنسب لإقامة صناعة متمحورة على الذات.

ما هو دور «حقيقة القومية» في هذه الظروف التي لم نعط إسماً لها بعد؟ إن الايديولوجيا أعطت فيما بعد بعداً مستقلاً لهذه «الحقيقة القومية». فادعت أن القومية سبقت الدولة، الأمر الذي نبدي تحفظاتنا حوله. فيبدو لنا جديراً بالذكر في هذا الصدد أن البرجوازية الأوروبية من عهد النهضة الى عصر الأنوار لم تكن «وطنية» بالمعنى الضيق، بل كانت «متعدّية الجنسية». فكان هناك أوجه مختلفة من الشرعية التي خضعت لها، ومنها الإيمان الديني والفلسفي وعلاقات الصداقة الاقطاعية وخدمة الملكية المطلقة حينما ظهرت لها هذه الاخيرة رشيدة ـ وفي هذا الاطار ظلت البرجوازية متحركة، غير ثابتة في الاقامة، تشعر نفسها في وطنها في جميع ارباع «العالم المسيحي». اما شعب الفلاحين فكان وطنه الصحيح لا يفوق حدود المجموعة القروية أو الاقليم، فلم يكن تلك القومية التي لم تتبلور بعد والتي لم يشارك بعد في ثقافتها بل أحياناً في لغتها. الدولة الملكية المطلقة هي التي خلقت في الواقع القومية، ثم جاءت الديمقراطية البرجوازية فأتمت هذا الانجاز. قطعاً لم تتكون هذه القومية من لا شيء. ولكنه لم يكن من الضروري تحويل المجموعات الاقليمية «الاثنية» الى القوميات الأوروبية الحديثة. فكان هذا التطور احتمالاً فقط. وهنا كان ستالين على حق حينما استنتج أن القومية خليقة الرأسمالية، كما رأينا في كتابنا **الطبقة والأمة في التاريخ**. فلم تعترف الاقطاعية، التي خرجت الرأسمالية عنها، إلا بـ «الأمة المسيحية» وبالاقطاع. هذا وقد تم تبلور القومية باستخدام العنف الى حد كبير. فلم يقل هذا الدور عن دور السوق. فالعاملان معاً فرضا التجانس، وخصوصاً التجانس اللغوي، على حساب اللغات الدارجة واللهجات المحلية. وقد أجهض هذا التبلور حينما لم تتقدم الرأسمالية بالدرجة الكافية او حينما تم تشويهها نتيجة الظروف العارضة والتقاء المصالح المحلية والنضالات الدينية والتوازنات الدولية. فكان لابد من انتظار القرن التاسع عشر كي نشاهد على نطاق واسع الاندماج الذي فرضته الصناعة الجديدة، والذي أدى بدوره الى تغلب اللغة الوطنية وتقدم الديمقراطية الانتخابية ولو ببطء، وهي أهم العناصر المحددة للقومية الحديثة. وقد تم هذا التكامل في اطار نظم الدول التي سبقته.

هذا وقد تسلحت الشعوب التي تخلفت في هذا التطور بالنموذج السابق تبلوره. ونرى مثلا واضحاً لذلك في تاريخ المانيا وايطاليا. فهما وضعتا لنفسهما هدف اقامة القومية (الالمانية والايطالية) على نمط الأمتين الفرنسية والانكليزية، وذلك بواسطة انشاء دولتيهما. فكان ذكاء اصحاب الفكر في قدرتهم على كشف التحالفات والحلول الاجتماعية التي عبأت القوى في هذا الإتجاه.

لا شك أن البعد اللغوي كسب في الدول القومية الاوروبية الحديثة قوى استثنائية، لدرجة

أن اللغة ربما أصبحت العنصر الأساس المحدد لهذا الواقع الاجتماعي الجديد. قطعاً هناك قاعدة مادية لهذا التبلور وهي إقامة إقتصاد رأسمالي متمحور على الذات، يتمتع بدرجة من الاستقلال إزاء النظام العالمي. ولكن وجود اللغة الوطنية مثل بدوره بناء فوقياً فعالاً يلعب دوراً اساسياً في اعادة تكوين الاقتصاد الوطني. هذا ولا شك أن اللغة لم تلعب هذا الدور الموحد القوي قبل العصر الحديث. ففي النظم السابقة على الرأسمالية نجد لغات محلية، ذات الاستخدام الريفي والاقليمي، الى جانب ـ في بعض الاحيان ـ لغة رسمية هي لغة الدين او الدولة. فانتشار التعليم المعاصر الى جانب ممارسة الديمقراطية، هو العامل الذي جعل من اللغة الوطنية وسيلة لتحديد القومية نفسها، ووضع حدودها السياسية وتعريف ثقافتها الجماهيرية، لدرجة ان البعض ينسبون الى اللغة قدرة عجيبة على نقل «مميزات اخلاقية وطنية» من جيل الى جيل. فكان الفكر السائد سابقاً يعتبر أن المميزات الاساسية للمجتمع تتبلور في السيد الاقطاعي او الملك المطلق او رجال الدين. ثم نسبت هذه المميزات الى «القومية» بواسطة الديمقراطية وايديولوجيا القومية. هكذا ازدهرت ادبيات حول «الشخصية الوطنية» في القرن التاسع عشر. ولا شك ان هذه الادبيات المثالية تشمل في طياتها بذور العنصرية.

٣ ـ اذا نظرنا الى هذا التاريخ من قريب، لوجدنا ان التناسب بين الظروف الموافقة هو تناسب محدود على القرن التاسع عشر وفي مناطق معينة. ففي المناطق الاخرى المحيطة للعدد المحدود من الدول القومية النموذجية، ظلت النظم لا هندام لها، فهي نظم تشكلت في عصور ماضية وفي ظروف مختلفة. فاندماجها في العالم المعاصر أفقدها شرعيتها وفعاليتها، من دون أن تبدو آفاق مستقبلها واضحة.

وهناك وسائل متنوعة تسمح بالترتيب التظاهري في هذه الفوضى. فيستطيع الاقتصادي الضيق الأفق مثل رستو أن يحدد «مستويات للدخل» على نمط البنك الدولي ويجعل منها معيار الترتيب. وقد يفضل الماركسي الشكلي اختيار مدى انتشار علاقات الانتاج الرأسمالي من خلال معيار انتشار العمل الأجير مثلا. وهناك ايضاً عالم الاجتماع الانثروبولوجي الذي يرسم حدود مناطق «ثقافية»، وكذلك البيواستراتيجي الذي يعطي الأهمية «لمناطق النفوذ والتدخل» ...الخ.

ومن زاويتنا، أي من حيث كشف ما هي القوى العاملة في التاريخ وكشف شروط تبلور القوميات في النظام العالمي، تلعب الدولة الدور الجوهري. وفي هذا الاطار يجب بدء التحليل باعتبار دور الدولة في ضمان شروط التوسع الرأسمالي. إن اعتبار معيار قدرة الدولة في هذا الصدد يؤدي مباشرة الى التمييز بين الدولة المركزية ودولة الاطراف. فالأولى فقط تسيطر على التراكم الداخلي وتخضع العلاقات الخارجية لمنطقه. هذا بينما لا نجد الدولة بهذا المعنى في الاطراف. فنتعامل هنا «باقطار» فقط. اقطار محكومة من الخارج في شكل مستعمرات أو شبه مستعمرات. وإذا كانت الدولة المستقلة توجد في الظاهر فإنها كانت عاجزة عن تكييف الخارج طبقاً لحاجتها بل عاجزة عن أن تتفادى السير على غير هدى ثم التكيف من الخارج. ففي هذه الظروف يجب تركيز الانتباه على الاحوال «الوسيطة»، أي احوال تلك البلاد التي في العصر السابق لم تتبلور بعد في شكل مراكز وايضاً لم تقع في تبعية الاطراف. فهي «نصف الاطراف» طبقاً لاصطلاح بعض الكتاب. فهنا نجد أن دور الدولة كان حاسماً.

إن الامبراطوريتين الاوروبيتين ذات طابع «نصف الاطراف»، أي روسيا والنمسا ـ المجر، اتجهتا في اتجاه التبلور المركزي ولكن لم يتم ذلك من دون صعوبة. فكانت نشأة سوق رأسمالية موحدة، وهي في أول الأمر نتيجة نفوذ خارجي، تحدياً للدولة الملكية القديمة. وقد واجهت هذه

الدولة التحدي بادىء الامر باتخاذ سلسلة من الاصلاحات الجريئة الهادفة الى العصرنة منها اصلاح التعليم والاصلاح الدستوري (مثل نظام الملكية المزدوجة، النمساوية ـ المجرية، واقامة برلمان ولو ذي دور محدود)، والاصلاح الاجتماعي (الغاء نظام رق الفلاحين في روسيا)... الخ. ولكن ايديولوجيا القومية المستوردة (شأنها في ذلك شأن العناصر الأخرى للعصرنة) لم تكن هنا عاملاً ايجابياً بل عقبة، اذ أدت في نهاية الأمر الى انفجار الامبراطورية النمساوية المجرية، الأمر الذي هدد بدوره الدويلات التي انشئت على رمادها بالسقوط الى وضع الاطراف، وذلك الى أن اندمجت هذه الدويلات فيما بعد في منطقة النفوذ السوفياتي. وإن لم يحدث شيئاً مماثلاً بالنسبة الى الامبراطورية الروسية، فيرجع الفضل الى الثورة البلشفية (التي انقذت وحدة الامبراطورية على الرغم من فصل بولندا وفنلندا) من جهة والى الهيمنة العددية للشعب الروسي في الامبراطورية من الجهة الاخرى.

ونجد في هذه الأمثلة نموذجاً لظاهرة الفجوة الفاصلة بين الواقع الموضوعي والاطار الايديولوجي المستخدم في التحليل. فلم يكن من «ضرورات التاريخ» ان كلاً من البرجوازيات التشيكية والسلوفاكية والمجرية والسلوفينية والكرواتية تحتاج الى دولتها الخاصة و«سوقها». فكان هناك احتمال آخر وهو ان هذه البرجوازيات تصبح اقساماً من برجوازية موحدة تستفيد من سوق واحدة مندمجة. وكذلك ليس من المثبت اليقين ان غالبية الجماهير الريفية كانت تفضل استغلال «برجوازيتها الوطنية» على اوضاع الامبراطورية. اما تبلور النزاع حول مشكلة اللغة فهو الى حد كبير في رأينا ناتج استيراد ايديولوجي واسقاط الدور الذي لعبته اللغة في الغرب المتقدم على ظروف مختلفة. وفي هذه الظروف أدت الصراعات الاجتماعية وممارسات القوى السياسية التقدمية (أي الاحزاب الاشتراكية للأممية الثانية وأحزاب الفلاحين واحزاب التجديد البرجوازي)، الى تبرير استراتيجيات تراجعت في آخر الأمر امام خرافة الدولة القومية الموحدة من حيث اللغة، تلك الخرافة المستوردة من النموذج الغربي.

وعلى كل حال أصبحت النتيجة القائمة على هذا الاساس، في الفترة بين الحربين غير مرضية. فتكرست هيمنة برجوازيات محلية عاجزة في الدويلات الوارثة، الأمر الذي أدى بدوره الى سقوطها في منطقة نفوذ برلين او باريس. فساد الركود وخابت آمال تعجيل التنمية الرأسمالية وعوضت البرجوازيات عجزها عن ضمان هيمنتها من خلال الديمقراطية بالمبالغة في الشوفينية الموجهة عادة ضد الجيران. وانتهى الامر بطرد جميع الاقليات. والغريب هو أن هذا الأمر تم في اعقاب انهيار النظم الفاشستية وبعد إقامة النظم الجديدة تحت مظلة الجيش الاحمر! وعلى كل حال فقد فتحت إقامة النظم الجديدة على النمط السوفياتي عهداً جديداً. وليس جميع أوجه هذه السيرة الجديدة سلبية بلا شك. ففي غياب هذا التطور، لعل هذه الدويلات كانت قد سقطت في أوضاع شبه أطراف تابعة للغرب. هذا لا يعني أنه لم يكن هناك أيضاً احتمالات اخرى قد برزت. من بين هذه الاحتمالات استمرار الوحدة النمساوية المجرية السابقة بشرط تجديدها. فاذا نظرنا الى المجر ويوغوسلافيا الحديثتين (هما ليستا من اسوأ النظم في عالمنا المعاصر بلا شك!). واذا تصورنا المنطقة كلها على هذا النمط لوجدنا أن وحدة المنطقة، لو استمرت، لكان من شأنها أن تقوي احتمالات التنمية مع الاستقلال والديمقراطية. لعل تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا كانت في هذا الافتراض قد تفادت المأزق الذي انغلقت فيه حاليا. هذا ويلاحظ أن تطور روسيا أصبح أفضل وأقوى عما حدث في اوروبا الوسطى. ويرجع الفضل بلا شك الى البلشفية التي تضمنت تعجيل التنمية مع استمرار الوحدة في المنطقة. قطعاً ليست هذه الانجازات مرادفاً بسيطاً

للاشتراكية. وكذلك لعل البلشفية أعطت لقوى الترويس فرصاً وامكانيات لا تقارن بما حققته الكولونيالية البرجوازية في مناطق اخرى. ومهما كانت الحدود التاريخية لهذه الانجازات وجوانبها الايجابية والسلبية، إلا أنها في ذاتها دليل على الدور التقدمي النسبي الذي لعبه التجديد السوفياتي في المنطقة. وعلى كل حال لسنا نحن هنا بصدد تقويم هذا الدور من مختلف جوانبه.

إن الاقطار الواقعة على شرق وجنوب المنطقة السابقة الاعتبار لم تتفاد السقوط من أوضاع الأطراف. فهي المنطقة التي نحتت فيها المراكز الاستعمارية امبراطورياتها. وقد سقطت بعض الاقطار في هذه الاوضاع منذ عصر المركنتلية؛ هذا هو شأن الهند البريطانية وأندونيسيا الهولندية والفيليبين الاسبانية. ثم سقطت أقطار أخرى في أواخر القرن التاسع عشر في عصر التقسيم الاستعماري؛ وهذا كان شأن افريقيا. أما البلاد التي ظلت مستقلة شكلياً ـ الصين، الدولة العثمانية، ايران ـ فهي اصبحت في الواقع نصف مستعمرات. وليس في ذلك ما يدعو الى الاستغراب. فعلى مستوى القاعدة الاقتصادية، كان تشكيل هيكل ذي طابع الأطراف ناتج عمل متعمد من قبل الادارات الاستثمارية، أو ناتج السير على غير هدى من قبل نظم عجزت عن مواجهة التحدي، فعاشت يوماً بيوم. ولكن الصورة على مستوى البنيان الفوقي أكثر تعقيداً. فكان عبء الوراثة التاريخية يلعب هنا دوره المتنوع. وهذا هو الميدان بالذات الذي يعاني التحليل الايديولوجي المبسط. هكذا مثلاً ظهرت نظريات تدعي أن ماضي هذه الأقطار، كان بالضرورة «إقطاعياً» لمجرد أنه كان اقطاعياً في اوروبا، وكذلك أنه مادامت القومية في أوروبا هي ناتج التكوين الرأسمالي فإن عجز هذا التكوين هنا يمنع وجود ظاهرة مماثلة للقومية ... الخ. وقد تناولنا هذا الموضوع بالذات في محاولتنا التمييز بين الأشكال الخراجية الآسيوية والافريقية وبين الشكل الاقطاعي الأوروبي. وفي هذا الصدد لفتنا النظر الى أن ظاهرة مماثلة لظاهرة القومية ظهرت هنا في احوال النظام الخراجي المتكامل والمتقدم، وهو نظام يفترض تمركز الفائض في أيدي الدولة وتوحيد المجتمع من خلال تداول هذا الفائض. فنجد هنا ظواهر لغوية مماثلة لتلك الظواهر التي لم تنم في اوروبا إلا في عصر الرأسمالية. وهذا شأن الصين ومصر من دون شك، لعله شأن الهند في بعض العصور، وكذلك بالنسبة الى تاريخ المنطقة العربية.

ولنركز اهتمامنا على تلك المناطق الأكثر تقدماً حينما تدخلت اوروبا في شؤونها. أكانت الصين مثلاً على وشك التحول الرأسمالي؟ أكان هذا التطور المحتمل من شأنه أن يقوي القومية الصينية، ولعله في ظروف أفضل نتيجة وجود سابق لهذه الظاهرة؟ هناك اشارات كثيرة تدل على هذا الاحتمال. أكان هذا النضوج قد جنب الصين أسوأ المصير أي التفتت؟ أم كان الإسمنت الايديولوجي الكونفوشي قد لعب هذا الدور؟ يرى البعض أن حجم القارة الصينية هو العامل الذي خوّف الفاتح. ولكن التساؤل في هذا الشأن في محله، إذ أن حجم الهند المماثل لم يخف لا الفاتح الفرنسي دبلكس ولا الشركة الانكليزية للهند. فمن الواضح أن الدولة القومية الصينية ظلت ـ على الرغم من انحطاطها ـ عنصراً فاعلاً في التاريخ. فهي الاطار الوطني ـ لا يمكن تسميتها بأسم آخر ـ الذي تعارضت في نطاقه الطبقات الاجتماعية من أجل تقرير مصير البلاد. وكان ذلك على هذا النحو في العصور المتتالية أي في ظل حكم الارستقراطية والبرقراطية للامبراطورية ثم حكم البرجوازية، الى أن أتت ثورة الفلاحين بقيادة حزب شيوعي تحكمت في مصير التجديد الداخلي والعلاقات الخارجية للصين المعاصرة.

وكانت الهند ايضاً على وشك الدخول في عصر الرأسمالية، كما أثبت المؤرخ الهندي مِكرشنا موكرجي (ولنلاحظ في هذا الشأن أن ماركس لم يع هذه الظروف). ولعل اختفاء الدولة الهندية

كان ظاهرة ظرفية فقط استفاد الاستعمار منها. إلا أن نتائج هذه الاوضاع أصبحت في الأجل الطويل حاسمة من حيث التبلور الوطني اللاحق واحياء الدولة الحديثة. فليس من اليقين أن الوحدة الهندية هي مجرد ناتج عمل الانكليز كما يدعي البعض. ألا يعتمد استمرار هذه الوحدة بعد الاستقلال على جذور موضوعية قديمة؟ لعل الايديولوجيا الهندوسية تمثل هنا قاسماً مشتركاً قوياً. أليس الدليل على ذلك فشل الوحدة الهندية خارج منطقة سيادة الدين الهندوسي، أي في المناطق الاسلامية؟ هذا ولكن توجد هنا الى جانب هذا القاسم المشترك أكثر من عشر قوميات كبيرة مميزة بعضها عن البعض. وبالرغم من ذلك لا نجد هنا محاولة تفتيت السوق الرأسمالية الموحدة من قبل برجوازيات محلية كما حدث في أوروبا الوسطى والشرقية. ما هو السبب في هذا الاختلاف؟ أهو في أن ايديولوجيا الدولة القومية لم تغز المجتمع الهندي كما غزت الامبراطورية النمساوية المجرية والبلقان؟

ويجدر في هذا الصدد الوقوف قليلاً على أحوال الدولة العثمانية ومصر. فهنا ايضاً نجد نوعاً من نضوج لبعض الشروط التي تسمح بظهور الرأسمالية، على الأقل في البلقان ورومانيا ومصر وسوريا. ولم يكن من «الضروري» أن يعارض هذا التطور المحتمل مصالح الدولة الموحدة المسيطرة على مختلف الشعوب المكونة للامبراطورية من مسلمين عرب وأتراك ومسيحيين يونانيين وسلافيين وأرمن. ولكن هذه الدولة فقدت شرعيتها نتيجة عجزها عن تفادي سيطرة رأس المال الاجنبي عليها. وهنا أيضاً أثبت التاريخ اللاحق ان الدويلات التي أنشئت على رمادها أصبحت هي الأخرى عاجزة من هذه الزاوية. وهنا أيضاً لا يعني ذلك أنه لم يكن هناك احتمال آخر أكثر فعالية. ونقصد عصرنة الامبراطورية في إطار الحفاظ على وحدتها وتطورها الى دولة علمانية ديمقراطية متعددة الجنسيات. أكان هذا الاحتمال مجرد حلم غير واقعي؟ فلنتذكر في هذا الشأن أن التاريخ الرسمي كتب فيما بعد بأقلام البلقانيين والعرب، وأن هذا التاريخ هو مصدر الرأي السائد القائل أن «الشعوب» (او البرجوازيات) لم تتصور حلاً سوى الاستقلال مع التجزئة. وهذا الادعاء موضوع تساؤل. لعل التعصب في فهم الاسلام عند الاتراك في مرحلة انحطاط الدولة، الى جانب التدخلات المستمرة من قبل الانكليز والروس والنمساويين في البلقان، ساعد على نقل ايديولوجيا الدولة القومية الى شعوب اليونان والبانيا وصربيا وبلغاريا ورومانيا. هذا، مع إننا نعلم ايضاً، أن هذه الايديولوجيا اصطدمت هنا ببعض المعارضة، مثلاً من قبل البرجوازية اليونانية الموزعة خارج اليونان نفسها، وفي مختلف مناطق الامبراطورية العثمانية والبلقان.

أما في المنطقة العربية للامبراطورية فلم يكن هذا المصير محكوماً عليه بالدرجة نفسها من القوة. فهنا لم ينتم مدافعو الوحدة العثمانية الى قوى الرجعية العربية فقط. فنجد مثقفين عرباً دعاة النهضة العربية في مصر وسوريا يدافعون في الوقت نفسه عن الحفاظ على الوحدة العثمانية مدركين خطر الغزو الاوروبي، وفي بعض الاحيان مدركين اكثر من ذلك أن التفتت سيضعف احتمال التجديد اللازم الفعال. ومن بين هؤلاء المثقفين العرب نجد مسلمين تجرأوا على الدفاع عن دولة علمانية فتحرروا من فكرة الخليفة وذهبوا الى حد الدفاع عن مسيحيي البلقان وأرمينيا ضد الاضطهاد التركي... وللأسف لا يكثر الحديث عنهم في أيامنا. فهنا اذا لم يكن صدى ايديولوجيا الدولة القومية على النموذج الاوروبي الا صدى محدوداً. ولكن للأسف الشديد اقتنعت حركة «تركيا الفتاة» وكذلك منظمة «الوحدة والتقدم» التركية السرية بهذه الايديولوجيا. وكانت هذه المنظمات تحتل بالطبع موقفاً حاسماً من حيث مصير الدولة العثمانية، فهي التي أنشأت رؤية تطلعية «تركية بحتة». واذا كانت هذه الرؤية اصطناعية في أول عهدها، إلا أن هزيمة ١٩١٨

والثورة الكمالية أعطتها فيما بعد واقعية. وهنا أيضاً، كما حدث في اوروبا الوسطى والجنوبية، أدى هذا الخيار الى تحويل تركيا الى وضع «اوروبا الرث» والى خيبة الآمال المعلقة على أن تصير تركيا «آخر عربة في القطار الاوروبي الصحيح».

وكذلك في الشرق العربي. فهنا لم يع عرب المشرق خطورة الاستعمار وعياً صحيحاً، اذ أنهم تحالفوا مع الانكليز للتخلص من الاستبداد التركي دون ادراك تام لنيات الاستعمار. فاستغربوا حينما خدعهم الانكليز ـ بعد الحرب ـ! هذا في وقت كان الشعب المصري يثور للتحرر من الاستعمار البريطاني. فقد أدت هذه الظروف المشؤومة الى تقوقع البرجوازية المصرية الليبرالية الوفدية على الوطنية القطرية. وظلت الاوضاع على ذلك الى أن أتت الناصرية فتجاوزت النظرة القطرية الضيقة واستعادت الرؤية المستقبلية السليمة أي عروبة مصر ووحدة الوطن العربي. هكذا تكون شعور قومي عربي له طابع خاص، اذ يشمل انتماء مزدوجاً للقومية العربية والوطنية القطرية (في بعض البلدان على الأقل) كما رأينا في كتابنا «الأمة العربية».

مما لا شك فيه، أن القاعدة التاريخية في امريكا لها خصوصياتها. إلا أن الدولة لعبت هنا أيضاً الدور الفعال في تكوين القومية أو في محاولة تكوينها. فكانت هذه القاعدة مناسبة تماماً في انكلترا الجديدة حيث أقيم منذ البداية اقتصاد رأسمالي متمحور على الذات، الأمر الذي يفسر النجاح السريع في تبلور الدولة البرجوازية الامريكية الشمالية بعد تصفية مشكلة «الجنوب». ولم يكن كذلك في أمريكا اللاتينية على الرغم من حصولها على الاستقلال باكراً.

هذا لا يعني تجاهلنا خصوصيات البناء الفوقي القومي في الولايات المتحدة. ولعل هذه الخصوصيات تمنع الحديث عن «قومية أمريكية» بالمفرد، وذلك على الرغم من نجاح للتنمية الرأسمالية لا مثيل له. أيمكن اعتبار أن الثقافتين الاصليتين ـ ونقصد هنا ثقافة انكلترا الجديدة القائمة على نمط إنتاج سلعي صغير في جذوره من جهة وثقافة الجنوب القائمة على نظام العبودية الكولونيالية من الجهة الاخرى ـ اندمجتا تماماً؟ أم لا تزالان موضوعتين جانباً الى جانب؟ أم انهما تذوبان في ثقافة ثالثة جديدة نتيجة الهجرة على نطاق واسع في القرن التاسع عشر؟ أيجب اعتبار العنصرية التي تميز مجتمع امريكا الشمالية أهم وأقل أهمية من التوحيد اللغوي؟

أما في أمريكا اللاتينية فان الاوضاع ذات طابع الاطراف قد حددت الى حد كبير مغزى الوجود الشكلي للدولة، خصوصاً وإن هذه الدولة أنشئت بمبادرة سكان «الكريول» (أي الاسبان والبرتغاليين المولودين في أمريكا) من دون شمول الهنود الأصليين الذين تهمشوا. فهنا لم تظهر الدولة الصحيحة الا في المكسيك حينما قامت الثورة في أوائل عقود القرن العشرين ثم ـ نتيجة لها ـ «تسبين» الهنود. اما البرازيل فتمثل في الواقع استثناء غريباً في التاريخ، يتسم بسمة شاذة وهي قوة الدولة (وهي دولة برتغالية أكثر منها في الواقع برازيلية) التي فرضت نفسها ولو من دون قاعدة إقتصادية ذات شأن وربما من دون وحدة وطنية صحيحة لفترة طويلة. هذا وعلى كل حال فإن النموذج الأوروبي للدولة القومية لايزال المعيار والمرجع الوحيد، فيمكن اذاً القول إن ايديولوجيا الدولة القومية المستوردة لا تجد هنا منافساً لها.

٤ ـ إن النظر في التاريخ الحقيقي يؤدي ـ كما رأينا ـ الى التساؤل عن ايديولوجيا القومية. فهناك تعبيران عن هذه الايديولوجيا هما التعبير البرجوازي الذي يدعي أن القومية تسبق الدولة وأن الدولة «المثالية» هي الدولة القومية من جهة، والتعبير الماركسي المبسط الذي يدعي أن الرأسمالية تخلق القومية وتعمم ظهورها على الصعيد العالمي. هذا بينما التاريخ الحقيقي يظهر دور الدولة الفعال، فالدولة هي التي «تخلق» القومية في بعض الاحيان او تحييها، أو تفشل في

محاولتها إنجاز هذا الهدف في أحيان أخرى. وكذلك يبيّن التاريخ الدور الفعال الذي تلعبه ايديولوجيا الدولة القومية. فهي احياناً عامل فعال تقدمي يساعد على التنمية الرأسمالية (أو الاشتراكية) واحياناً عامل انحراف يوجه التطور في إتجاه سلبي أو يبطىء تقدمه. فليس النجاح ظاهراً إلّا في أوروبا الغربية وروسيا والصين واليابان والولايات المتحدة، الأمر الذي يثبت أن التناسب بين الدولة القومية والتنمية المتمحورة على الذات لم يتحقق إلا في ظروف معينة واستثنائية. وفي هذه الحالة تصبح فعلاً القومية عنصراً فعالاً في التاريخ، أي العنصر الذي يحدد إطار الصراعات الطبقية والحلول الوسط بين الطبقات (التي تمثل أقوى العناصر الاجتماعية الفعالة في التاريخ في نهاية الأمر). ولكن هناك عقبات كثيرة تمنع هذا التطور في معظم الاحيان، وأهم هذه العقبات هي الآتية: **اولاً**: الطابع الطرفي للقاعدة الاقتصادية. **وثانياً**: خور الدولة أو حتى زوالها. **وثالثاً**: فشل التبلور القومي المحتمل. ففي هذه الظروف تتعارض الطبقات الاجتماعية و«الملل» والتجمعات الاجتماعية المتنوعة والدولة في معارك لا تسمح للشعوب بالسيطرة على مصيرها. فالعنصر الفّعال في التاريخ هنا هو «حركة التحرر» أكثر منه القومية أو الطبقات بشكل مباشر. إن اطلاق نعت «الوطنية» لوصف هذه الحركة إنما هو مجرد انعكاس لقوة ايديولوجيا القومية. وهو ايضاً إشارة الى أن اهداف هذه الحركة تشمل ـ الى جانب استعادة الاستقلال وانجاز التنمية ـ إتمام البناء الوطني («القومي»). فقد حققت هذه الحركة هدفها الأول ـ أي استعادة الاستقلال. ولكنها لم تحقق عادة لا التنمية المتمركزة على الذات ولا التوحيد «القومي». وذلك طبعاً لأسباب تتعلق بالمضمون الطبقي المهيمن على الحركة، وتقصد قيادتها البرجوازية الطابع، ولكنه ايضاً لأن ايديولوجيا القومية ليست بالقدرة التي تدّعي أنها تتسم بها.

٥ ـ شهدت الاعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية تعميم فكرة الدولة ـ القومية على الصعيد العالمي. فأعلن نظام عالمي مكوّن من «دول/ قوميات». ففي اللغة الانكليزية التي لم تتأثر بالثقافة الماركسية أصبحت الكلمات «دولة» (State) و«قومية» (Nation) مترادفتين. هكذا أنشئت منظمة «الأمم المتحدة» وهي في الواقع منظمة دول وليس «أمم». هذا في وقت دخلت الدولة القومية في أزمة في جميع انحاء العالم بما فيه المراكز التي هي مصدر الظاهرة. ونجد هنا مثلاً رائعاً على تأخر الايديولوجيا عن تطور الواقع.

لا بد من نسبة هذه الأزمة الى الدرجة المرتفعة من «العالمية» التي بلغها النظام، تلك العالمية التي تنعكس في تعمق علاقات التبادل في جميع أوجه النشاط خلال الفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠. إن هذا التعمق قد بلغ حداً كيفياً جديداً. فلم تشمل عملية التدويل في الاقتصاد في القرن الماضي إلا التبادل التجاري في عدد من الخامات، الأمر الذي أعطى للسوق العالمية طابعاً «دولياً» (International) أكثر منه «عالمياً» (Mondial). ففي هذه المرحلة الباكرة كان مضمون قانون القيمة لا يزال مضموناً وطنياً بصفة اساسية. فكان قانون القيمة العالمية لا يزال في مرحلته الجنينية. فلم يلعب بعد عامل المنافسة الدولية إلا دوراً محدوداً. ففي هذه المرحلة كانت الطبقات الاجتماعية ذات الطابع الوطني هي القوى الأساسية، أي كانت هذه الطبقات ـ بصفة اساسية ـ ناتج علاقات اجتماعية خاصة للوطن ومحددة من الداخل. فكان هناك تناسب بين صراع هذه الطبقات في إطار الدولة وبين الصراع السياسي الذي كان يتم ايضاً في الاطار الوطني نفسه. هذا وقد أضيفت الى التجارة الدولية فيما بعد حركة رؤوس الاموال على صعيد عالمي، الأمر الذي نتج عن تحول الرأسمالية الى رأسمالية احتكارية منذ أواخر القرن الماضي. ولكن الفترة التي امتدت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت بعدم وجود هيمنة استعمارية معينة، بل كانت فترة منافسة

شرسة بين عدد من الدول الاستعمارية. فكانت الاحتكارات قد تكونت في اطار هذه الدول، وتعمل ايضاً بصفة خاصة من مناطق النفوذ والامبراطوريات الاستعمارية التي تقاسمت المراكز الرئيسية العالم بينها. ان ضعف الدولة ـ أو حتى غيابها ـ في مناطق الأطراف أدى الى أن العلاقات الاجتماعية الداخلية للدول المركزية هي التي استمرت تحكم الى حد كبير جوهر دينامية التوسع الرأسمالي العالمي. فظلت اذاً الطبقات الاجتماعية الوطنية المركزية هي العناصر الفعّالة الرئيسية في التاريخ، ولو أن الطبقات العاملة في المراكز أصبحت ترسم استراتيجياتها في إطار قبول المبادىء الاصلاحية بل والأوضاع الاستعمارية.

بدأت المرحلة الجديدة من العالمية في النظام بعد الحرب العالمية الثانية. تتسم هذه المرحلة بتفجر نظام الانتاج الى اجزاء وتوزيع هذه الاجزاء على مناطق مختلفة من العالم ونوحيد الرقابة عليها بواسطة شكل جديد من المؤسسة الاحتكارية، وهو الشكل المسمى «بالمؤسسة المتعددة الجنسيات» أو «المؤسسة ذات النشاط العالمي» أو «المؤسسة المتعددة الجنسية». وقد قدمت هيمنة الولايات المتحدة الاطار المناسب لعملية «التدويل» المعتبرة.

مما لا شك فيه، أن نسبة القيمة المنتجة في هذا الاطار لا تمثل الا كسراً صغيراً من إجمالي الناتج العالمي، وكذلك فيما يتعلق بالتوظيف والاستثمار. ولكن المصالح المستثمرة في هذه الأنشطة هي التي تهيمن وتسيطر على النظام الكلي، فهي التي تستفيد أكثر من غيرها من التقدم التكنولوجي، وبالتالي هي التي تمثل الأشكال الجديدة النامية للرأسمالية المعاصرة. ألا تبلغ نسبة التجارة الداخلية للمؤسسات الدولية المذكورة نصف التجارة العالمية؟ وكذلك تمثل حركة رؤوس الاموال التي تخص بشكل مباشر هذه الأنشطة نسبة لا تقل عن نصف السوق المالية العالمية. وهناك أكثر من ذلك: بدأت الطبقات الاجتماعية تكسب بعداً عالمياً. فهناك الآن موظفون يعملون في شركة معينة من هذه الشركات مثلاً في الولايات المتحدة وألمانيا والسنغال والمغرب والبرازيل واندونسيا، وكذلك عمال ينتجون اجزاء من سيارة معينة في أكثر من عشرين قطراً... الخ. هكذا كسب قانون القيمة بعداً عالمياً، يتغلب تدريجياً على أبعاده المحلية. ونجد انعكاساً لهذه الحقيقة في الخطاب الاقتصادي نفسه. فنسمع يومياً خطباً للحكام من اليمين واليسار تؤكد «أولوية المنافسة الدولية». وتطرح المشكلة كأن هذه المنافسة هي عامل يفرض نفسه شئنا أم ابينا، بل ان تجاهله يؤدي بالضرورة الى «رفض التقدم» ... الخ.

هكذا ـ نتيجة للطابع العالمي المتزايد للاقتصاد الرأسمالي ـ تفقد الدولة الوطنية تدريجياً فعاليتها في وضع الاطار الذي تتحدّد فيه الاستراتيجيات الحاكمة على التوسع الرأسمالي. ولكنه لا يوجد شكل سياسي آخر الى الآن ليحل محله. فلا توجد «دولة عالمية»، بل وإن الولايات المتحدة التي لعبت هذا الدور الى حد ما في وقت هيمنتها أخذت تفقد هذه الهيمنة، أما المؤسسات ذات الطابع الدولي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فليست الى الآن إلا مؤسسات جنينية للنظام الجديد المطلوب من الرأسمالية العالمية؛ فلا تغطي مختلف أوجه النشاط العالمي وليس لها قوة فوق قوة الدول التي تكوّنها. فلا يزال الصراع السياسي (بواسطة الانتخابات والاشكال الاخرى للتغيير السياسي) يتم في اطار النظم الوطنية. هكذا تلاشى التناسب بين الصراع الطبقي والحلول الاقتصادية الناتجة عنه من جهة وبين الصراع السياسي من الجهة الاخرى.

٦ ـ لهذه الأزمة طابع عالمي بلا شك. لكن الأزمة لا تؤثر في مختلف اقسام العالم بالشكل والدرجة نفسهما.

أ ـ ان الأزمة لا تهدد التطور المذكور بالنسبة الى المراكز المتقدمة ـ أي الولايات المتحدة

وأوروبا واليابان ـ فتحتفظ الولايات المتحدة على ميزاتها المقارنة الناتجة عن الحجم القاري للتشكيلة الأمريكية الشمالية، وكذلك تستفيد اليابان من وجود وحدة وطنية سياسية ولو في حدود دولة متوسطة، فقيرة من حيث الخامات وتجاورها قوى قد تهدد أمنها. أما أوروبا فتعاني من وراثتها التاريخية. هذا على الرغم من أنها استفادت من عملية التدويل أكثر من أي منطقة اخرى في مرحلتها الأولى في الخمسينات والستينات. فأدى التدويل المذكور الى توسع عميق وسريع للرأسمالية في هوامشها المتخلفة من اسبانيا وإيطاليا وإلى عصرنة مراكزها من ألمانيا وفرنسا. وقد تم ذلك في إطار بناء «الوحدة الأوروبية». لا شك أن هذا البناء لا يزال ـ لذلك ـ ملتبساً. فهناك من يدافع عنه بحجة أنه الوسيلة لمواجهة الولايات المتحدة بشيء من الاستقلالية الذاتية. ولكن الوحدة الأوروبية هي ايضاً في الوقت نفسه وسيلة تكميلية «للبناء الاطلسي» (Transatlantisation).

ينبغي النظر في تأثير تعمق العالمية على المراكز المتقدمة ابتداء من تحليل أزمة الدولة والممارسات والسياسة الناتجة عن هذه العالمية. فمن هذه الناحية فقدت الدولة قدرتها الفعالة حتى في الولايات المتحدة واليابان، بالأحرى في أوروبا المنقسمة. وليس احياء ايديولوجيا الليبرالية المتطرفة المعادية للدولة إلاّ إنعكاساً لهذا العجز وقبولاً له. لا ريب أن هذا العجز يؤدي بدوره الى «عجز سياسي» أي الى زوال فعالية الممارسات السياسية. قطعاً ليست جذور هذا العجز السياسي شيئاً جديداً. فكان الموضع الاستعماري المسيطر قد خلق منذ آماد طويلة الشروط الموضوعية لـ «الحل الوسط الاشتراكي الديمقراطي». ولكن هذا الحل الوسط كان ناتج ظروف داخلية للوطن أي بعبارة أخرى ناتج التوازن المحلي بين الطبقة العاملة ورأس المال والطبقات الوسطى. وفي هذه الظروف كان الخيار بين اليمين أو اليسار أي الخيار بين سياسة اصلاحات اجتماعية (الخيار «الكينزي») وبين سياسة تكشف الهجوم على الضمان الاجتماعي وقبول زيادة البطالة، كان هذا الخيار امكانية حقيقية لها ابعادها ومضمونها ولو أن مغزاها محدود. هذا وقد تغيرت الأمور في هذا الصدد، حينما اصبحت فكرة الخضوع لأولوية المنافسة الدولية تسود في ظروف تعمق العالمية. اذ تقشف هامش الخيار ـ نتيجة لهذه الظروف الجديدة ـ لدرجة أن برامج القوى السياسية التي تتعارض في الصراع الانتخابي تقاربت من بعضها. وهناك أكثر من ذلك: فقد ادركت هذه القوى أن التكتيك الانتخابي الفعّال هو الاقتراب الى اقصى حد ممكن من برنامج المنافس، من أجل كسب أصوات الوسط. وقد قيل عن هذا النموذج للحياة السياسية أنه نموذج يشبه «العاب السيرك». وهو النموذج السائد فعلاً في الحياة السياسية الأمريكية المعاصرة، والذي ينظر اليسار الأوروبي إليه بشيء من الإحتقار. ولكن السؤال الصحيح في هذا الشأن هو الآتي: ألا يمثل هذا النموذج الاتجاه العام الرئيسي في تطور الغرب كلية؟ واذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً ترتب عليه اختفاء تدريجي لدور الطبقات الاجتماعية كقوة فاعلة أساسية في التاريخ.

وقد أدى عدم فعالية الممارسة السياسية الى حال قلق. وهنا ايضاً نجد أن الولايات المتحدة تسبق أوروبا في هذا التطور. فظهرت في امريكا عوامل وممارسات جديدة ملأت الفراغ السياسي. ومنها العنصرية والبدع الدينية المستمرة مثلاً. وكذلك تبلورت مصالح قطاعية مهنية أو اقليمية، معروفة بأسمها الأمريكي الدارج («اللوبي»)، حلت محل التقسيمات السياسية المبدئية. ألا نرى في أوروبا بزوغ ظواهر مماثلة؟

وأدى ايضاً تعمق الطابع العالمي للنظام الى بدء تكوين طبقة عاملة «متعددة الجنسية»، وذلك في قلب النظام نفسه. قطعاً ليست الهجرة ظاهرة جديدة. ولكن أمواج الهجرة التي لعبت الدور الاساس في إسكان أمريكا كانت صادرة عن مراكز رأسمالية في مرحلة التكوين. فكان

«الاندماج» أي ابتلاعها الأمة الجديدة هو القاعدة يكاد يستثنى منها فقط العبيد المستوردون بالعنف طبعاً. وكذلك في ظروف فرنسا التي اسقبلت في الماضي امواجاً متتالية من المهاجرين من بولندا وإيطاليا وإسبانيا. هذا بخلاف الهجرة الجديدة التي تصدر عن بلدان الاطراف. وقد غيرت هذه الهجرة تكوين الطبقة العاملة من جميع المراكز اذ بلغ عدد المهاجرين نسبة الأقلية المهمة على الأقل إن لم تكن الثلث أو النصف. فليست هذه النسبة هامشية. وهذا هو الأمر في الولايات المتحدة (من خلال هجرة الأمريكيين اللاتينيين) وفي أوروبا (من خلال هجرة العرب والافارقة والأمريكيين من جزر الكاريبي). ومن سمات هذه الهجرة الجديدة رفض الاندماج من قبل الطرفين (أي بلاد الاستقبال والمهاجرون أنفسهم)، الأمر الذي يؤدي بدوره الى أزمة «الأمة» التقليدية، تنعكس في تزايد العنصرية لدرجة أن هذه الظاهرة تحتل في الجدال السياسي مركزاً لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية.

وهناك علامات أخرى كثيرة تشير الى «أمركة» أوروبا. منها مثلاً تبلور مصالح قطاعية على حساب المصالح العامة الوطنية والطبقية. وهو ما لاحظه كثير من مراقبي الغرب.

إن المتفائلين يشيرون الى حركات جديدة إلى جانب ذلك تجنّد قوى اجتماعية جديدة لعلها تتطور الى قوى تاريخية فاعلة جديدة ولعلها هدف اشتراكي يناسب الواقع المعاصر. وثمة جدال حام حول مغزى هذه الحركات. فلا شك أن المؤسسات التقليدية (مثل الاحزاب والنقابات) لم تدرك بعد أهمية هذه الظاهرة الجديدة فأهملتها. هذا بينما لا شك ايضاً أن بعض هذه الحركات (مثل الحركة النسائية وحركات المدافعين عن البيئة والحركات من أجل الديمقراطية المحلية والحركات التي تركز على محاربة الاستلاب واشكال تنظيم العمل والحياة اليومية... الخ) من شأنها أن تلعب دوراً متزايداً في الأجل الطويل. ومن سمات جميع هذه الحركات انها تتعدى الحدود الطبقية كما أنها تتركز في الطبقات الوسطى الجديدة.

أيوجد هنا بزوغ قوى اجتماعية تاريخية فاعلة جديدة؟ وما هي التغيرات الاجتماعية التي تقترحها؟ أتندرج هذه التغيرات في تطور محتمل للرأسمالية مع حرصها على عدم التكافؤ بين المراكز والاطراف؟ أيمكن أن تنشىء تطوراً داخلياً ذا طابع إشتراكي، وكذلك أن تنشىء تطوراً في ميدان العلاقات شمال/ جنوب من شأنه أن يساعد على التقدم على صعيد عالمي؟ ما هي شروط هذا التطور التقدمي؟ وما هي الوظائف الجديدة المطلوبة من قبل الدولة والتي تتناسب مع تحقيق هذه الاحتمالات؟

إذا نظرنا الى مختلف التحاليل المطروحة في هذا الميدان لوجدنا انها تدعو الى احياء الممارسة السياسية حول النقاط الأربع الآتية: **أولاً**: الاتجاه نحو «تنمية بديلة» تعتمد على توسيع ميدان العلاقات الاجتماعية السلعية وكذلك توسيع ميدان الادارة الذاتية «لمختلف الأنشطة»؛ **ثانياً**: رفض الخضوع الأعمى لمقتضيات المنافسة العالمية، أي بعبارة أخرى «فك الارتباط» بحيث تسترجع الدولة الوطنية استقلاليتها الذاتية؛ **ثالثاً**: إعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب، وإن كان ذلك في إطار إقليمي محدود، بحيث تتقوّى الاستقلالية الذاتية للطرف الجنوبي ويتوسع هامش الحركة في صالح الشعوب؛ وهي في الواقع شروط احياء أممية جديدة؛ **رابعاً**: النظر في العلاقات غرب/ شرق من زاوية سلمية وفي إطار رؤية تطلعية تميل الى تكثيف العلاقات المتبادلة بين نصفي أوروبا بحيث يفتح مجال للتطور الليبرالي والتقدم في الشرق.

وتجد جميع هذه الاقتراحات ترحيباً منا بالتأكيد. فهي في الواقع تشكل برنامجاً «لفك الارتباط» النسبي يناسب ظروف الشمال ويكمل برنامج تحرير الجنوب.

هذا ولكن الأمر الواقع هو أن إشارات التطور الحقيقي لا تدعو الى التفاؤل في هـذا الشأن. إذ تظـل المؤسسات الاسـاسية في الشمـال غير حسـاسة لهـذه الدعـوة، ولا يزال التمسـك بنمط الممارسة السياسية التقليدية غير قابل للتأثير فيها. ويترتب على ذلك أن الاتجاه العام السائد يؤدي إمـا الى تهميش هذه القـوى الجديـدة أو إلى ابتـلاعهـا في النظـام. ويؤدي ذلـك بـدوره إلى تفتت «قطاعي» و«إقليمي» للحياة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يعمـل في صالـح رأس المال الـذي يستمر من جانبه متعديـاً التفتت الاقليمي والانقسامـات السياسيـة المتجددة عـلى أسس مشاكـل ثانوية، وهكذا يمكنه بلوغ التطور التقدمي في ميدان الممارسات الاجتماعية.

لا ريب أن المستقبـل يظل غـير قابـل للتوقـع المطلق. فيتطلب تحقيق الاحتمالات المـذكـورة استمرار ثبات النظام أي عدم تفاقم العلاقـات غرب/ شرق (علمـاً بأن التحيـز الاطلسي الأوروبي الراهن يزيد من احتمال هذا التفاقم) وعدم حدوث تدهور مالي واقتصادي عام. فمن شأن حـدوث مثل هذا التدهور أن يؤدي الى حال ذعر وبالتالي إلى حدوث سلسلة من ردود فعل غير قابلة للتـوقع في الميدان السياسي. وكذلك فـإن حدوث تفـاقم في ميدان البطـالة من شـأنه أن يؤدي إلى حـركات اجتماعية لا يمكن توقع أبعـادها. اذاً كـل ما يمكن قـوله في هـذا الصدد هـو الآتي: إذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه حالياً فـإن استمرار «ثبـات» ظاهـر على صعيـد النظام الكـلي لا ينافـر استراتيجية هجومية من قبل الشمال إزاء الجنوب كما نشـاهده حـالياً. ولا شـك أن هذا التطـور يلغي بدوره الآمال المستثمرة في إمكان تطور تقدمي للحركات الاجتماعية الجـديدة في الغـرب. وفي هـذه الظروف يتـوقف المستقبل عـلى عامـل وحيد وهـو ردود فعل مجتمعـات الجنـوب عـلى هـذه الاستراتيجية الهجومية.

ب ـ قبل أن ننظر في أزمة الدولة في الجنوب ربما كان من المفيـد إعتبار آثـار تعمق العالميـة على الشرق.

كانت الاطروحة السائدة سابقاً أن الثورة الروسية ثم الصينية قسّمت العالم الى نظامين هما النظام الرأسمالي المنكمش والنظام الاشتراكي المتصاعد. وتقبل هذه الأطروحة اعتبار «الاشتراكية الحقيقية» كما يقال الآن إما على أنها صحيحة وكاملة أو على أنها «منحرفة» (وهذه النظرة الأخيرة هي الأطـروحة التـروتسكية القـديمة). وكـذلك فـإن أطروحـة الماويـة المـزعـومـة تـذهب الى أن «الرأسمالية» أعيدت نهائياً في الاتحاد السوفياتي بينما المجتمع الصيني لا يزال يبني الاشتراكية. ولكن انتصار الخط الجديد في الصين (منذ انتصار الرجل القوي في الصين دينغ هسياو بينـغ بعد هـزيمة «عصـابة الأربعـة») يُلقي شكوكـاً على هـذه النظـرة البسيطـة حـول تقسيم العـالم بـين «الاشتراكية» والرأسمالية. فيبدو أن الاختلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي أقل في الجوهر مما يدّعى. سواء أكان الاتحاد السـوفياتي والصـين يعتبران شكلـين من «الاشتراكيـة المنحرفـة»، أم شكلين من «مجتمع طبقي جديد» أم شكلين من الرأسمالية (وهي أطروحة بتلهيم). يضاف الى ذلك أن الصين والاتحاد السوفياتي يميلان حالياً ـ على ما يبدو ـ الى إعادة الاندماج في النظام العـالمي فلم يكن انعزالهما عنه إلا ناتج ظروف استثنائية مفروضة عليهما.

وأدى اعتبار هذه التطورات الى إحلال أطروحة جديدة تحل محل الاطـروحة القـديمة حـول انقسام العالم بين نظامـين مختلفين تمـاماً. وتتلخص هـذه الاطروحـة الجديـدة في النقاط الأربـع الآتية: **أولاً**: أن ما سميت «ثورات اشتراكية» هي في الواقع ناتج تبلور قوى اجتماعيـة وسياسيـة قادرة على تقديم استراتيجيات وطنية للتنميـة والتحديث: **ثـانياً**: ان انجـاز هذه الاهـداف يفرض لفتـرة الانعزال عن النظـام الرأسمـالي العالمي؛ **ثـالثاً**: أن تطـور النظام الاجتمـاعي نفسه يمحـو

بالتدريج سماته «الاشتراكية» الأصلية؛ **رابعاً**: أن النظام يميل في نهاية المسيرة الى إعادة اندماجه في النظام الرأسمالي العالمي.

لقد طوّر الباحث فرانك هذه الأطروحة بشكل منتظم. فلاحظ ان كلاً من الصين وروسيا كان لهما طابع «نصف الاطراف» (خاصة حينما يعتبر العامل السياسي أي طبيعة الدولة ولا يقتصر التحليل على المعايير الاقتصادية البسيطة البحتة). ولاحظ أن الثورتين المذكورتين حدثتا بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٤٥ أي في مرحلة انكماش وأزمة في النظام العالمي (ولنذكّر هنا أن هذا التحليل ينتمي الى نظرية كوندراتييف للتوسع الرأسمالي، وأنه طبقاً لهذه النظرية ينقسم هذا التوسع الى أمواج رواج طويلة تليها مراحل أزمة بنيانية طويلة هي الاخرى). وعلى هذا الاساس قدم فرانك افتراضاً وهو أن بعض التكوينات «نصف الاطراف» التي تميل الى أن تبلور مراكز جديدة، تنعزل عن النظام الكلي في مراحل الأزمة لتندمج ثانية فيه كمراكز مكتملة في مرحلة الرواج التالية. واعتبر فرانك أن ظاهرة مماثلة حدثت أكثر من مرة قبل القرن العشرين وبالتالي أن الثورات الاشتراكية المزعومة لم تأت بجديد.

إن منطق هذه الاطروحة يدعو بالضرورة في رأينا الى بعض الاستنتاجات المهمة. أليس معنى هذه الاطروحة أن الأمم أو بعبارة أدق الدول الوطنية هي القوة الفاعلة الحقيقية في التاريخ أكثر من الطبقات الشعبية التي تتكون هذه الأمم منها؟ إذ ينحصر التوسع الرأسمالي طبقاً لهذه الاطروحة في بزوغ ثم نضوج فنمو مراكز «جديدة» تجد مكانها في النظام الكلي وتهدد القوى المهيمنة. ولا أعتقد أن هذه الأطروحة تخرج بالضرورة عن اطار منهج الماركسية. إذ إن الاطروحة لا تنكر الطابع الطبقي للمجتمعات المتنازعة وبالتالي ظاهرة الاستغلال بما فيه الشكل «الدولني» لها، الذي يستتر وراء الحديث «الاشتراكي» الرسمي. فلا تنكر الاطروحة الطبقات الحاكمة في هذه الدول المعتبرة هي بالتحديد البرجوازيات المستقلة. ولا تقبل «المذهب الوطني» الذي يركز على «المصالح المشتركة» لمكوّنات الأمة. ولكنها تعترف ـ ولو بحزن ـ أن الطبقات الشعبية لم تصل بعد الى درجة من النضوج يسمح لها بطرح مشروعها الاجتماعي البديل، أي مشروع المجتمع اللاطبقي. وفي هذه الظروف تعمل مناورات القوى المسيطرة على المجتمع عملها وتكبّل الحركة الشعبية فتضمها الى خططها. كأن هذه القوى الشعبية تقبل فكرة تفوق المصالح الوطنية «المشتركة» المزعومة على مصالحها الطبقية. وذلك في الواقع لصالح الطبقات القائدة. والخلاصة أن «الوطن» ـ في هذه المرحلة التاريخية التي تتصف بسمة عدم النضوج الطبقي ـ يعمل عمله كأنه الفاعل التاريخي الحقيقي الأساسي.

ليست هذه الأطروحة هي أطروحتنا. ونوّجه لها نقدين اثنين هما: **أولاً**: فيما يتعلق بالنظامين الاجتماعيين السوفياتي والصيني: أ ـ لا يمكن اعتبارهما نظامين ينحصران تماماً في الرأسمالية. ب ـ لا يمكن اعتبارهما نظامين متماثلين (راجع هنا ما كتبناه في «مستقبل الماوية»).

ثانياً: ليس من الصحيح أن بعض التكوينات المتأخرة استطاعت أن تنهض من خلال المرور الموقت بمرحلة «فك الروابط» وذلك اثناء مراحل الانكماش (حسب نظرية كوندراتييف)، كما حدث بالنسبة الى روسيا والصين في القرن العشرين. إن المراكز الجديدة التي ظهرت الواحد بعد الآخر لغاية أواخر القرن التاسع عشر لم تمر بمرحلة فك الارتباط، بل اندمجت من أول ظهورها في النظام العالمي واشتركت في تعميق الطابع العالمي للنظام. ولكن اشتراكها كان فعالاً وايجابياً منذ البدء. أي بعبارة أدق كانت هذه المراكز في التكوين تسيطر تماماً على علاقاتها الخارجية. والخلاصة في هذا الصدد أنه لم يوجد هناك في هذا العصر السابق تناقض بين تبلور مراكز جديدة (أي تبلور

حكم برجوازية وطنية جديدة) وبين مقتضيات «التدويل». فهذا التناقض انما هو في الواقع عنصر جديد يدل على أن سمة العالمية بلغت درجة جديدة من حيث الكيف.

قطعاً وجدت في التاريخ السابق ظروف مرت بها بعض البلاد أعطت الاحساس بأنها تشبه الظروف التي أدت الى «فك الارتباط». أفضل أن أسمي هذه المراحل بمراحل التراجع الموقت من الاندماج في النظام العالمي. إن بعض المجتمعات الطرفية في القرن التاسع عشر واجهت فعلاً ظروف الأزمة بهذا الشكل. وقد ساعد هذا التراجع في بعض الاحيان ـ خصوصاً في امريكا اللاتينية ـ على رد فعل محلي ايجابي. الأمر الذي يثبت مرة اخرى أن التنمية ليست ناتجاً آلياً للاندماج في النظام العالمي بل على عكس ذلك هي ناتج التعارض له. ولكن لم تؤد هذه التجارب المحدودة إلى بلورة مراكز جديدة، الأمر الذي يبرز الفرق الكيفي بين ظاهرة «فك الارتباط» الخاص بعصرنا وبين ظواهر التراجع المحدود من الاندماج العالمي الخاصة بالعصور السابقة.

٧ ـ لا شك أن التناقض الجديد المشار اليه من شأنه أن يؤثر بدوره على احوال الجميع ـ في الغرب والشرق والجنوب. وإلا لما كان تناقضاً جديداً بالمرة.

أ ـ إن قرار «فك الروابط» الذي تلى الثورات الاشتراكية كان قراراً مقصوداً وايجابياً، وإن فرضته ايضاً ظروف استراتيجية الهجوم المعاكس من قبل الاستعمار. هذا هو الفرق الأول الذي يميّز بين هذه الظاهرة وظواهر ارتخاء الاندماج العالمي الذي يصحب احياناً أزمات النظام. يضاف الى ذلك أن تغيرات اجتماعية وايديولوجية جوهرية صحبت هنا خيار فك الارتباط. فلا يمكن اهمال اشراك هذا الخيار مع اعلان اهداف المجتمع الجديد الاشتراكي، والغاء الطبقات وخلق «انسان جديد» و«ثقافة جديدة»... الخ. ذلك لأن تجمع هذه العوامل هو بالذات العامل الذي دعا الى تبني معايير لقياس الرشاد الاجتماعي تختلف عن معايير الرأسمالية العالمية وتستقل عنها وبهذا المعنى لا يمكن الفصل بين ظاهرة فك الارتباط وبين ظهور نمط اجتماعي جديد ـ سواء أصبح اشتراكياً أم لا. ولذلك ابدينا الشكوك في إمكان «إعادة إندماج» صحيح لهذه النظم الجديدة في النظام العالمي السائد. فلابد من التمييز بين مجرد تكثيف التبادل ـ وهو أمر يرجح حدوثه ـ وبين الاندماج بالمعنى الصحيح والكامل.

هذا ولا بد ايضاً من اعتبار الظروف الصينية التي تم «فك الارتباط» في إطارها في كل تجربة. وهنا لابد من التمييز بين ظروف الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية وبلدان العالم الثالث (مثل كوبا وفيتنام وكوريا). ومن دون الخوض في هذا الموضوع المعقد نودّ ابراز الاستنتاجات التي توصلنا اليها هي في الواقع استنتاجات قائمة على الحدس الى حد كبير ـ وهي الآتية: **اولاً**: ليس من الراجح ان يقبل الاتحاد السوفياتي «إعادة الإندماج» إذ تهدد نظامه السياسي الراهن من وراء هذا الاندماج، **ثانياً**: وكذلك ليس من الراجح أن تقبل الصين «الإندماج» إذا هدد هذا الاخير استمرار استقلالية تنميتها، **ثالثاً**: على نقيض ذلك فهناك احتمال حقيقي أن تلحق بلدان شرق اوروبا بالغرب ـ إذا سمحت الظروف بذلك؛ ولكن هذا الاحتمال يتناقض كلما تمتعت هذه البلدان بهامش من الاستقلالية يسمح لها بإنجاز اصلاحات داخلية (على غرار يوغوسلافيا والمجر).

وفي هذا الإطار نرى أن عملية فك الروابط جزء من «الانتقال» خارج الرأسمالية، أي ـ احتمالاً على الأقل ـ نحو الاشتراكية. وليس موضوع التساؤل هنا هو فيما إذا تم هذا الانتقال على نمط تصور ماركس أو الأممية الثانية أو حسب معايير ايديولوجيات النظم المعتبرة نفسها (أي البلشفية ثم الايديولوجيا السوفياتية المعاصرة أو الماوية ثم نظرة دينغ الراهنة). فالواقع أن

تطورات هذا الانتقال، بالأحرى النتيجة النهائية والمستقبلية المتوصل اليها، مجهولة إلى حد كبير. فلا تزال الإشتراكية هدفاً مستقبلياً قائماً أمامنا وليس بناء مكتملا. وكما قال زميلنا متشلينا «لو سألنا عام ١٥٠٠ عن مستقبل الرأسمالية وسماتها لتوصلنا إلى إجابات غريبة وغالباً بعيدة عن حقيقة انجازات التطور الرأسمالي اللاحق (وذلك افتراضاً أن الناس في هذا العصر الباكر كانت تعي أنها «تبني» الرأسمالية). فالتساؤل حول مستقبل الاتحاد السوفياتي والصين، وكيف سيحل هذان البلدان مشاكلهما (من خلال تطور تدريجي أو من خلال ثورة مثل تلك التي دعا ماو اليها)، وكيف ستتمفصل هذه التطورات مع فتحات اشتراكية أخرى في أماكن اخرى، إن هذا التساؤل الشرعي لايزال مفتوحاً، في رأينا.

ب ـ إن التعمق المستمر في العالمية التي دخلت في مرحلة جديدة من جهة، وظاهرة فك الروابط التي صحبت الخطوات نحو الاشتراكية من الجهة الاخرى، إن هذه الأمور قد اثرت على الغرب نفسه بالطبع.

ويبدو هذا التأثير واضحاً حينما نقارن بين ردود الفعل للأزمة الراهنة وبين ما حدث خلال أزمة الثلاثينات. ففي الفترة بين الحربين ابتعدت ايطاليا وكذلك بعض البلدان الرأسمالية الضعيفة الاخرى عن النظام العالمي. فلم يكن هناك خيار آخر امام هذه البلدان الضعيفة في مواجهة الأزمة التي عانتها. وكانت النظم الفاشستية والشعبوية الداعية الى «الأوتاركية» ناتج مواجهة التحدي في هذه الظروف. وكذلك اختارت ألمانيا خياراً مماثلاً ـ نتيجة إضعافها بعد هزيمتها في الحرب الاولى، ولو أنها وضعت هذا الخيار في إطار تطلع اعتدائي يرمي الى قلب التوازن الدولي بواسطة الحرب.

هذا بينما احتمال خيارات مماثلة يكاد يكون مستحيلاً في الظروف الراهنة. وقد أوضح زميلنا أريجي أن مجتمعات أوروبا الجنوبية (ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، اليونان وتركيا) التي تقوقعت على نفسها لمواجهة أزمة الثلاثينات لا تستطيع ان تفعل ذلك اليوم، بعد ثلاثة عقود من التنمية السريعة وتعمق الاندماج الأوروبي الأطلسي. ولا نشك في صحة هذا التحليل، **ولذلك بالذات ذهبنا إلى أن عملية فك الارتباط بالنسبة الى مجتمعات الشمال لا معنى لها من دون تحول في اتجاه اشتراكي، بل ان هذه العملية مفروضة في ظروف هذا الخيار الأخير بسبب وجود تناقض بين أهداف الاشتراكية من جهة ومقتضيات قانون المنافسة العالمية من الجهة الاخرى.**

ولا شك أيضاً أن مواقف المراكز المهيمنة في مواجهة الأزمات تختلف قليلاً عن مواقف المراكز الأخرى. فالقوى المهيمنة هي الوحيدة في الواقع التي تستطيع ان تعتمد على آليات العالمية من دون قيد أو شرط. اما القوى الأخرى فهي مضطرة إما الى أن تبتعد قليلاً عن معيار العالمية المطلقة (عن طريق الحماية ولو في إطار امبراطورية مثلاً) وإما إلى أن تتخلى عن بعض مصالحها. فهذا الوضع واضح غاية الوضوح في الظروف الراهنة للهجوم المعاكس الامريكي: إن الولايات المتحدة تقرر، بينما اوروبا تقبل في نهاية الأمر وتخضع شاءت ام أبت. وقد ذهب الزميل فرانك الى استخلاص أن برجوازية القطر المهيمن هي الوحيدة التي تستحق ان تعتبر «وطنية»، إذ إن البرجوازيات الأخرى جميعاً تقبل الخضوع. ويبدو لنا أن هذا الاستخلاص متطرفاً؛ لأن فترات الهيمنة هي نفسها فترات استثنائية في التاريخ تكاد تقتصر على هيمنة بريطانيا العظمى بين عام ١٨١٥ وعام ١٨٨٠ ثم هيمنة الولايات المتحدة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠. فلم تمنع هذه الهيمنة صعود المنافسين وفي نهاية المجال إنهاء الهيمنة نفسها. ومهما كانت قسوة الظروف

الراهنة لا يرجّح تفكك المراكز المكونة الموجودة في الميدان وكومبرادوريتها على نمط ما يحدث بالنسبة الى الأطراف. فقد خلق اتمام البنيان الوطني السابق واقعاً غير قابل للانقلاب.

ج ـ وقد حدثت محاولات فك الروابط في العالم الثالث المعاصر؛ أو على الأقل أدّعى ذلك. وقد أدى توقف هذه المحاولات ثم عمليات «إعادة التنظيم» الجارية حالياً بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى فكرة أن «فك الارتباط» أمر مستحيل. ورأينا هو أن هذا التحليل ناقص ـ إذ إن هذه التجارب لم تذهب بجد الى فك الروابط ـ وبالتالي أن الاستخلاص المذكور سريع.

إن العالمية تعمل في المراكز والأطراف في ظروف مختلفة تماما. ويؤدي التوسع الرأسمالي الى نتائج عكسية في المجموعتين اللتين يتكون النظام الكلي منهما. فيكرّس هذا التوسع سمات التكامل الداخلي في المجتمعات المركزية (إذ يقوي التكامل الوطني أو حتى يؤسس ظهور ظاهرة الوطن في بعض الأحيان) بينما في الاطراف يؤدي هذا التوسع إلى تفتت المجتمع (وأحيانا يهدم الواقع الوطني أو، على الأقل، يلغي إمكان تبلوره). ونعتبر هذا الاختلاف في نتائج الاندماج العالمي اختلافاً جوهرياً انعكاساً لعدم تكافؤ مواقف البرجوازيات المحلية في النظام العالمي؛ وهو تفاوت كيفي وليس كمياً فقط. وهذا الأمر إنما هو مجرد تعبير عن التطور غير المتكافىء والسبب الذي يجعل الخروج من الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لا من مراكزه.

هل تحقق هذا القانون خلال فترة الرواج الطويلة التي تلت الحرب العالمية الثانية من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠؟ ينكر البعض هذا إما بشكل عام أو بإبراز وجود استثناءات. ويعتمد الرأي المتطرف ـ الذي ينكر اطروحتنا بشكل عام ـ على حقيقة النمو الاقتصادي العام خلال الفترة المعتبرة. وقد جاءنا بل وارن مثلاً بإحصائيات اقتصادية بسيطة لا نهاية لها ونعتبرها نحن من دون معنى في هذا الصدد. هذا لأن الإجابة عن السؤال تتطلب تحليلاً سياسياً للقوى الاجتماعية وللدولة ولاستراتيجيات وأشكال الاندماج في النظام العالمي، الأمر الذي يفوق كثيراً مجرد تسجيل النمو الكمي. إن النظرية البرجوازية التي تكتفي بدراسة النمو الاقتصادي تفترض ما يجب إثباته، أي أن هذا النمو يؤدي بدوره وبالضرورة الى التجنيس. فالتركيز على عموميات تخص النمو، ولو كانت معبرة في ثياب اللغة الماركسية (وهذا كل ما يفعله بل وارن) إنما لا يجدي.

لقد كتبنا في مكان آخر، إن ظروف الرواج السائد بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ أوهمت بإحتمال تبلور مراكز جديدة. وكذلك اقترحنا تعريفاً دقيقاً لمفهوم الهيمنة البرجوازية الوطنية وهي تشمل السيطرة الوطنية على ظروف اعادة تكوين قوى العمل وعلى السوق وعلى تمركز الفائض وعلى الموارد الطبيعية وعلى التكنولوجيا. وقد تكرّس هذا الوهم نتيجة الإنتصارات السياسية لحركات التحرير الوطني في آسيا وافريقيا، تلك الحركات التي نالت الاستقلال السياسي وشيدت نظم الدولة المحلية المستحدثة، وفي كثير من الاحيان قامت باصلاحات صفّت «الإقطاعية». إلا ان هذه الخطوات في سبيل بناء هيمنة برجوازية محلية مستقلة لم تدع الى استراتيجية فك الروابط. بل على عكس ذلك ـ وبشكل عام ـ إن هذه التطورات صحبها تكثيف التبادل الخارجي وزيادة الاستيراد من التكنولوجيا وتدفق الأموال الأجنبية الخاصة (بواسطة تغلغل الشركات ذات النشاط العالمي) والعامة (في شكل الاستدانة الخارجية). هذا وإن لم يمنع هذا التدفق المالي تفوق مقدار الأرباح المصدرة على مبلغ استيراد الاموال. اما التجارب الأكثر جذرية في هذا الاتجاه ـ وهي تلك التجارب التي سمّت نفسها «اشتراكية» ـ فقد اعتمدت على دور قيادي للدولة في التنمية، وخاضت في بعض الاحيان نزاعات مع الاستعمار ـ ولو لأسباب ظرفية ـ، ولجأت الى التأييد السوفياتي.

وعلى الرغم من ذلك لا يمكن التحدث هنا عن استراتيجية فك الروابط حتى حينما تراخت موقتاً العلاقات مع الغرب.

أثبتت الأزمة خور هذه التجارب. وذلك في وقت هاج الكثير من المحللين الغربيين ضد مفاهيم المراكز والأطراف والتبادل غير المتكافىء... الخ! فقد رأينا كيف تفككت بسهولة التجارب الاشتراكية المزعومة، ولو أن الاستعمار في بعض الاحيان جند شرطيه من أجل التوصل السريع الى غايته. وهنا يجدر ذكر اتفاقية كامب ديفيد ثم اجتياح لبنان، وكذلك بدء عملية استسلام بلدان «الجهة» في مواجهة جنوب افريقيا (ولو أن هذه الظروف قد تتغير في المستقبل نتيجة ثورة شعب افريقيا الجنوبية). فهنا نجد مرة اخرى تكرار النموذج التاريخي الذي طرحناه بالنسبة إلى تطور الأطراف أي تتابع محاولات تبلور تنمية متمركزة على الذات ثم سقوطها المفاجىء. هكذا تؤدي حالياً ظروف الأزمة إلى انقلاب مفاجىء في ميزان المدفوعات الخارجية. يتمثل في تفوق الأرباح المصدرة على مد تدفق الاموال. أليست أزمة الدين الخارجي اثباتاً لصحة قولنا ودليلاً على حقيقة امتصاص الأموال القاتل الذي تعانيه الاطراف؟ ولنذكر القارىء في هذا الصدد أن البنك الدولي نفسه لم يتوقع هذه الأزمة حينما كان يمدح «النمو المحرك من الخارج» الذي أدهش أيضاً بل وارن وأمثاله من المعادين «لنظرية المراكز والأطراف».

هذا ولا شك أن التوسع الرأسمالي في الفترة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ لم يكن متساوياً. وكالعادة أتخذ هذا التوسع في العالم الثالث أشكالاً متعددة. وبهذا المعنى ليس هناك جديد في اعادة «اكتشاف» هذه الحقيقة البديهية. إذ لم يكن عالم الأطراف متساوياً ومتجانساً في أي مرحلة من مراحل تطوره. ولكن السؤال الحقيقي هو الآتي: أيمكن اعتبار تفاوت معدلات النمو في الأطراف دليلا على أن بعض اقطار هذه المنطقة تمر في مرحلة إنتقالية تقود الى إتمام التكامل على نمط المراكز؟ او اننا نواجه هنا ظاهرة اخرى؟

وهنا نتعرض لمشكلة الدولة وعلاقتها بالقومية وبالطبقات الاجتماعية المكوّنة لها. إن هذا التحليل أمر ضروري من أجل ادراك الاشكال الملموسة التي تتخذها التنمية الرأسمالية في الاطراف. وبشكل عام نجد هنا مرة اخرى أن «القومية» ظاهرة محدودة على بعض المناطق والأزمان وليست ناتجاً «عاما» للرأسمالية. فكم عدد دول العالم الثالث المعاصر التي تشبه ـ ولو من بعيد ـ دولاً قومية؟ ونرى هنا أن التوسع الرأسمالي لا يدعو في معظم الحالات الى لحم شبه القوميات القريبة عن بعض في وحدة قومية صحيحة. فلا يسير التطور الراهن في هذا الاتجاه، لا في امريكا اللاتينية (على الرغم من أنها تتمتع بوحدة لغوية بالنسبة الى جميع الأقطار عدا البرازيل) ولا حتى في الوطن العربي. وربما كان استمرار الوحدة الهندية المتعددة القوميات هو الاستثناء وليس القاعدة. على عكس ذلك نرى كيف أن الثروة النفطية المرتبطة بالاندماج العالمي تعمل في اتجاه تفتت الوطن العربي. وكذلك نرى كيف أن السيطرة الاستعمارية الجديدة في افريقيا فجّرت الوحدات الكولونيالية السابقة، من دون أن يكون ذلك في مصلحة تكوين وحدات أصغر أكثر تجانسا. فالدول الافريقية الصغيرة لا تتمتع بدرجة من التجانس أعلى من الدول الكبيرة في القارة. هل يمكننا ان نتحدث عن «القومية» هنا، حينما ينقصها عامل التوحيد اللغوي لدرجة أن النظم السائدة استمرت تحتفظ بلغة المستعمر لغة رسمية؟

إن مرحلة العالمية الجديدة ألغت السمة المحلية للطبقات الاجتماعية؛ ونقصد هنا ان الطبقات لا يحددها مجرد مكانها في البنيان الاقتصادي المحلي. فأصبحت البرجوازية المحلية الضعيفة مجرد حزام نقل آليات رأس المال المدول. وفقدت الطبقات الشعبية (العمال والفلاحون

والبرجوازيات الصغيرة...) هويتها الخاصة لتصبح اجزاء من كليات غير محددة الطابع. وتؤكد التنمية الطرفية هذه السمة أي الطابع الذري للمجتمع. فلننظر في هذا المجال الى النتائج المترتبة على تنمية السياحة مثلاً. نجد هنا افراداً أصبحوا جزئياً عمالاً وموظفين وأجراء موسميين بينما ظلوا ملاكاً زراعيين صغاراً ... الخ، وأخذت هذه الأمثلة لتعدد المواقف الطبقية في شخص واحد في التزايد. فهناك مثل آخر معروف ناتج عن الهجرة العربية. هكذا اصبحت بعض المجتمعات العربية بكليتها مجتمعات «ريفية بعضها غني» (في البلاد النفطية) وغيرها «فقير» (حينما تعيش على إعادة توزيع ثروة النفط من خلال الهجرة). وهكذا تغيرت ايضاً ظروف الطبقة العاملة نفسها. أليست الطبقة العاملة في المناطق الحرة جزءاً من طبقة عاملة عالمية متفتتة؟ وكذلك بالنسبة الى قسم متزايد من البرجوازية الصغيرة الجديدة. أيمكننا ان نتصور رفع وعي هذه الاجزاء من الطبقات من مستوى «الطبقة في ذاتها» الى مستوى «الطبقة لذاتها»؟ يبدو لنا أن هذا الانطباع أصبح صعباً في الظروف الجديدة. فكان النضوج الطبقي في التاريخ ناتج معارك سياسية تتمحور حول سلطة الدولة في ظروف تناسب الدولة والقومية والنضال الاجتماعي والسياسي. فأصبح هذا التناسب غائباً في الظروف الجديدة.

فيتصف الوضع الحالي ـ على نقيض ظروف الماضي ـ بعدم التناسب بين الدولة والقومية (الغائبة في كثير من الأحيان) والطبقات الاجتماعية التي تفتتت وأصبحت أجزاء من مجموعات عالمية النطاق. ويلغي هذا التطور فعالية النضال السياسي في أشكاله على الأقل. ويفسر فقدان الفعالية السياسية تصاعد الايديولوجيات الشعبوية المائعة وإحياء التيارات غير العقلانية. فالموظفون الصغار الخادمون في شركة «اي.بي.أم» الالكترونية في ألمانيا والسنغال وأندونيسيا مثلاً لا يستطيعون أن ينموا وعياً طبقياً مشتركاً. والنتيجة واضحة: إن البرجوازي الصغير من هذا النوع ـ من السنغال وأندونيسيا مثلاً ـ يستطيع أن يملأ الفراغ بواسطة الجمع بين مواقف متناقضة، فيكون في الوقت نفسه ضحية الاستلاب في التكنولوجيا الالكترونية ومؤمناً بمذهب ديني سلفي... وهكذا أيضاً بالنسبة الى العامل والعاطل المتهمش والشخص الذي يجمع بين مواقف الأجير والمالك ... الخ.

إن هذه التطورات الموضوعية السلبية تفسر في رأينا نجاح عملية إعادة الكومبرادورية التي تغزو حالياً العالم الثالث. **هل هناك استثناءات لهذه القاعدة؟**

لا شك أن نمط التنمية في بعض أقطار آسيا الشرقية (ونقصد كوريا الجنوبية بشكلٍ خاص) اتصفت بسمات شاذة تميزها عن غيرها. فقامت هذه التنمية في كوريا (وكذلك في تايوان) على أساس إصلاحات زراعية جذرية حقيقية (ولو لمجرد الخوف من منافسة التجربة الشيوعية) دعمتها الايديولوجيا الكوفوشيانية. هذا بينما تم توسيع السوق الداخلية في معظم الحالات الاخرى (خصوصاً في امريكا اللاتينية والبلدان العربية وجنوب شرق آسيا) عن طريق زيادة دخول الطبقات الوسطى ولو على حساب الجماهير الشعبية. وقد ترتب على هذا الاختلاف الجوهري اختلاف نمط التنمية اللاحقة. ففي كوريا الجنوبية مثلاً يبدو أن جميع الأجور (بما فيها مرتبات الطبقات الوسطى الجديدة) ظلت منخفضة نسبياً ثم ارتفعت على قدم المساواة مع رفع مستوى الانتاجية الأمر الذي سمح بتحقيق مستوى عالٍ من الادخار العام، بينما ارتفعت دخول صغار الفلاحين، الأمر الذي ضيّق الفجوة بين الريف والحضر. يضاف الى ذلك التعاون الوثيق بين دول تايوان وهونغ كونغ (ولو أن هذه الأخيرة مستعمرة) وسنغافورة وهي جميعاً دول صينية وبين البرجوازية الصينية المقيمة خارج الوطن الأم في جميع انحاء المحيط الهادىء وآسيا الجنوبية

الشرقية. وكذلك هناك عامل ثقافي يخص آسيا الكونفوشيانية ساعد على نجاح المجتمعات في تحديد النسل، الأمر الذي تنعكس فيه درجة أعلى من السيطرة المجتمعية ومن تغلغل ايديولوجيا الإثراء الفردي والعائلي. ثم انتشر التعليم الفني على نطاق لا يقارن مع ما تم في المناطق الاخرى فدعم الاتجاهات المذكورة.

وخلاصة القول إن تفاعل هذه العوامل جعل التنمية تتم هنا على أساس وضع قومي أقوى مما هو عليه في معظم الاحيان. فدعمت التنمية بدورها هذا الواقع، وأعطت شرعية لها الى حد ما إذ ان الكثير استفاد منها. أليس هذا التطور نموذجياً من حيث بزوغ هيمنة برجوازية وطنية؟

هذا صحيح ولكن ... الأزمة أثبتت هنا ايضاً حساسية الاستراتيجيات المعتمدة على التقسيم الدولي للعمل. وعلى الرغم من هذا لا شك أن آسيا الكونفوشيانية تتمتع بميزة خاصة فهي مسلحة لمواجهة احتياجات ترتيبات إعادة التنظيم المفروضة من الأزمة الخارجية (مثل مواجهة النتائج المترتبة على الدين الخارجي) بشكلٍ أقوى لا يقارن مع اوضاع امريكا اللاتينية والوطن العربي. وكذلك ربما تستطيع آسيا الكونفوشيانية التقوقع على نفسها إن لزم الأمر وتكثيف العلاقات مع اليابان والصين لاحلالها محل علاقاتها مع الغرب، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يغير كثيراً من التوازنات العالمية.

هذا ولا نشك ايضاً، إن عملية الكومبرادورية الجارية حالياً على صعيد العالم الثالث كلياً من شأنها أن تواجه مقاومة متصاعدة من قبل الحركات الشعبية. وليس من الغريب أن الموجة الأولى لهذه الحركات تتخذ شكلاً «شعبوياً» فيه الكثير من اللبس. فهذا الشكل هو ناتج طابعها الذي يتصف بسمات التحالف الطبقي الواسع وعدم استقلالية التنظيم الطبقي بل وعدم نضوج الوعي للأسباب الموصوفة أعلاه. وعلى الرغم من هذا كله إلا أن هذه الحركات تتمتع بقدرة سلبية فهي قادرة على تفجير النظام وهدمه ولو أنه ليس هناك ضمان بأنها تستطيع أن تتحول بالتدريج وبالضرورة الى تبلورات بديلة إيجابية حقيقية.

فليس غرضنا هنا طرح «توقعات» تخص هؤلاء وأولئك، فهذه التوقعات تشبه تخمينات المنجمين أكثر منها علمية. وكذلك لا نجد فائدة كبيرة في لعبة «السيناريوهات»، إذ ان هذه السيناريوهات لا تثبت إلا ما أدرج سابقاً ضمن الإفتراضات التي تقوم عليها. فلنكتف اذاً بتحديد شروط تبلور بديل إيجابي. وهذه الشروط هي الثلاث الآتية:

أولاً: ضرورة فك الروابط بالمعنى الذي عرفناه أي إخضاع العلاقات الخارجية في جميع الميادين لمنطق خيارات داخلية مستقلة عن معايير الرأسمالية العالمية.

ثانياً: قدرة سياسية على القيام بإصلاحات إجتماعية عميقة في إتجاه المساواة. إن هذه الاصلاحات هي في الواقع شرط لفك الروابط (إذ أن الطبقات السائدة حالياً ليس لها مصلحة في إتمامها) وفي الوقت نفسه ناتج عنه (إذ أنه يفترض تغيرات في الحكم السياسي). فعملية فك الروابط من دون إصلاح، قليلة الاحتمال وإن حدثت لتورطت في مأزق.

ثالثاً: قدرة على إبداع التكنولوجيا والإقدام على تطويرها. فبدون هذه القدرة لا يمكن تحويل القرار المستقل الى حقيقة ملموسة. وقطعاً لا يمكن تطوير هذه القدرة على أساس مجرد بذل مجهود تعليمي دون انفتاح ايديولوجي.

هل من المتصور أن تتجمع هذه الشروط في الأجل المنظور؟ لست أدري ولو أنني أرى إمكان بزوغها على الأقل في بعض الظروف مثل ظروف البرازيل أو الهند.

إن عملية التدويل في حالة البرازيل لم تتركز بشكل أساسي في ميدان التبادل التجاري، بل في

الميدان المالي. وخلافاً لما يكتبه البنك الدولي، لم يكن النمو هنا «محركاً من الطلب الخارجي». فلم تزد صادرات البرازيل عن نسبة ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي يوماً ما، ثم انخفضت هذه النسبة الى ٥ بالمائة وبالتالي تستطيع البرازيل مثلاً أن تلغي بقرارها الدين الخارجي إذ ان أي اجراء إنتقامي ضدها يلحق بالغرب أضراراً تفوق الأضرار التي قد تعاني البرازيل منها. فهنا اذن نجد أن العقبة الحقيقية التي تبرز في طريق التغيير هي عقبة داخلية ناتجة عن أن التنمية المحققة تمت على أساس تزايد التفاوت الإجتماعي. أيمكن للقوى الشعبية والديمقراطية أن تعكس الاوضاع؟ إن الاجابة عن هذا التساؤل لاتزال مفتوحة.

وكذلك فإن العلاقة التي تربط الهند بالنظام العالمي هي ايضاً علاقة غير قوية في الميدان الاقتصادي البحت اذ أن «درجة التبعية» إذا قيست بنسب التبادل التجاري والإستيراد التكنولوجي واللجوء الى الأموال الخارجية إنما هي محدودة نسبياً. ولكن العامل السياسي والإيديولوجي الموروث من تاريخ هيمنة حزب المؤتمر هو العامل الاساس. أيمكن أن نتصور التحرر من هذه القيود أذا تعمقت أزمة حزب المؤتمر؟ هنا ايضاً اعتقد أن الإجابة مفتوحة.

فهناك إذاً احتمالات تاريخية تشمل ـ مع الصين ـ مجموع منطقة شرق آسيا. هل يفعل هنا عامل «الحجم» فعله الايجابي بل ربما القاطع؟ لا شك أنه عامل ايجابي فعلاً. ولكنه ليس قاطعاً. فالعامل القاطع هو في نهاية الأمر طبيعة الدولة وعلاقتها مع مكنوناتها الاجتماعية والقومية. ونرى فعل هذا العامل الايجابي في البرازيل مثلاً، وهي دولة قومية صحيحة ذات جذور تاريخية، كما نراه في نجاح الدولة الهندية المتعددة القوميات، وهي تكاد تكون من هذه الزاوية استثناء في تاريخ التحرر من الاستعمار.

لعل هذه الميزة توجد أيضاً في بلدان أخرى ذات الحجم المتوسط أو حتى الصغير. لعل عامل التجانس الوطني الى جانب قوى التعبير الشعبي كان العامل الذي يفسر بعض الاجابات الشعبية في مواجهة الأزمة في نيكاراغوا او بوركينافاسو مثلاً. إن عملية فك الروابط في هذه الظروف تعني أساساً تخفيض درجة التعرض للتأثير الخارجي ـ وهو أمر لا مفر منه الى حد ما في حالة البلاد الصغيرة وتقوية الوحدة الشعبية ولو على أساس إصلاحات متواضعة في هذه المرحلة التاريخية.

قطعاً من المتصور أيضاً الخروج من الأزمة الراهنة والعودة الى مرحلة توسع رأسمالي من خلال إخضاع الاطراف لمنطق هذا التوسع. وغالباً سيكون هذا هو المخرج المحتمل بالنسبة الى البعض على الأقل، وربما الأكثرية العددية من بلدان العالم الثالث الحالي. فلا نرى سبباً لأن يستمر التاريخ كما بدأ منذ عام ١٩١٧ أي إن أقساماً من النظام العالمي تتحرر من منطق التوسع الرأسمالي من خلال «فك الروابط» من جهة وإن ظاهرة العالمية تتعمق في باقي العالم من الجهة الاخرى.

ويبدو لنا أن المنطقة العربية والافريقية ليست قادرة في الأجل القصير على مواجهة الأزمة الراهنة بشكل ايجابي، في الظروف الحاضرة على الأقل، وإذا استمرت الاتجاهات السياسية السائدة كما هي عليه. فالقارة الافريقية كلها تتصف بعدد من السمات السلبية منها الطابع الشرس للاستعمار الجديد، والتفتت في عدد كبير من الدول الصغيرة، والدويلات، وقدرة السلطات الحاكمة على التلاعب اعتماداً على عدم التجانس القومي والديني ... الخ. وكذلك يعاني الوطن العربي تطورات سلبية منها ظواهر إفساد المجتمع المترتب على الثروة النفطية وتعويض العجز الحقيقي بكثرة الحديث ـ يكاد يكون بشكل عصابي ـ عن «الخصوصيات»، الأمر الذي أدى الى تراجع ملموس والتخلي عن المشروع الاشتراكي الوحدوي. وفي هذه الظروف يمكننا أن نتصور

«توازناً» مستقبلياً سليماً للأسف بين مناطق متهمشة تغزوها المجاعة وفقدان الأمل وبين أقطاب «رخاء» محدودة مبنية على الريع النفطي أو المدني وتوزيعه. وكذلك نعلم أن هناك في أمريكا اللاتينية، مشروعاً للولايات المتحدة، مضمونه تحويل ملكية الصناعة الكبيرة لمصلحة رأس المال المدوّل مقابل إلغاء الدين... فإذا سمحت الظروف بتحقيق هذا المشروع، لأدى ذلك الى محو قرن من النضال الوطني والى تعميق كمبرادورية القارة.

ولكن هناك أيضاً، خروجاً ايجابياً ممكناً من الأزمة، يتمشى مع مصالح الشعوب، ويتطلب التوجه نحو هذا الحل ـ بالنسبة الى شعوب الجنوب ـ والعمل في الاتجاهات الثلاثة الآتية:

١ ـ مساندة وحدة العالم الثالث على جميع المستويات، الجماعي والاقليمي وكذلك تعزيز الوحدات الوطنية.

٢ ـ تعزيز الاتجاهات الديمقراطية، الأمر الذي يفترض الاعتراف باستقلالية تنظيم القوى الشعبية (في الميادين السياسية والنقابية والثقافية ... الخ) وكذلك إحترام حقوق «الاقليات» سواء أكانت قومية أم لغوية أم دينية. فإن الحاجة الملحة الى تكوين وحدات اقتصادية وسياسية وعسكرية كبيرة في العالم الثالث المعاصر ـ وهي الوسيلة الموروثة من القرن التاسع عشر الأوروبي. فأصبح من المستحيل في الظروف المعاصرة تحقيق اهداف الوحدة باستخدام العنف على نمط ماحدث في المانيا وإيطاليا في القرن السابع حيث قام إقليم معين (هنا بروسيا والبيامونت) بـ «فتح» (أو تحرير) البلاد. فلا يمكن الآن رفض احترام الاختلاف والتنوع الاقليمي، ولا يحتمل أي محاولة «تجنيس» تلجأ الى الوسائل الادارية من شأنها أن تعطي ثماراً. فلا يتناسب استخدام هذه الوسائل مع ميزان القوى الحقيقية في عالمنا المعاصر. فلابد إذاً من احترام حق الشعوب في تقرير المصير بما فيه حقها في الانفصال. أما الوسيلة الحقيقية لتفادي التفتت ولتعزيز وحدات كبيرة فهي في الواقع احترام الديمقراطية وبالتالي التنوع. فهي الوسيلة الوحيدة لإفشال خطط الاستعمار الذي يرمي ـ كالعادة ـ الى تقسيم القوى المعادية له. ونقصد هنا بالأخص خطط الصهيونية وجنوب افريقيا التي هدفها تقسيم العرب والأفارقة على أساس الانتماء القبائلي أو الطائفي والأقليمي. ونرى أيضاً كيف يستخدم الاستعمار عدم الديمقراطية في العالم الثالث بل عدم احترام حقوق الانسان الأساسية في كثير من الأحيان من أجل تبرير تدخلاته المباشرة وغير المباشرة.

٣ ـ يجب أن تعي شعوب العالم الثالث تماماً أنه لا يمكنها الاعتماد في نضالها إلا على قواها بشكل اساسي. فالتحالفات الخارجية ـ مهما كانت ـ لا يمكنها أن تحل محل عجز داخلي أساسي. وإن كان لهذه التحالفات ما يبررها تكتيكياً في بعض الاحيان فليس لها أي قيمة استراتيجية في الأجل الطويل، وهذا الى أن يؤدي نضال الشعوب في مختلف اجزاء العالم الى تغيرات مهمة في بنيان النظام العالمي وتوازن القوى لمصلحة شعوب مناطق الأطراف الحاضرة □

فلسطين في أدب سميرة عزام

د. فخري طمليه

محاضر غير متفرغ ـ كلية الآداب ـ الجامعة الأردنية.

حظيت فلسطين والفلسطينيون في مجموعات سميرة عزام القصصية الخمس بست قصص، تتفق في رؤيتها وأسلوب طرحها مع السمات العامة للأدب الفلسطيني في الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. وهي،في أغلبها، تدور في محاور ثلاثة، اتسمت بالحنين والتوجع لما أصاب الفلسطيني من ظلم أخرجه من أرضه، وألقى بأغلبيته في المنافي، وأبقى الجزء الآخر يعاني وطأة الاحتلال واذلال المحتلين. هو في منفاه يبحث عن هويته بعد أن فقد الهوية. يعاني الفقر بعد أن فقد الأرض، ويصطف في صفوف يتناول فتات وكالة الغوث. وهو في الأرض المحتلة يعاني الغربة على أرضه، بعد أن ابتعد عنه الأهل، ويوثق صلته بالأرض: الشجر والحجر، ويمعن في التمسك بترابه: عاداته وتقاليده، رمز هويته وخصوصيته، ليدفع عنه شرّ أن.يذوب في نفر حلّوا في أرضه. ألقت بهم سفن الشّر على شواطئه.

وقصص سميرة عزام في هذا المجال، ظلت مقيدة بالحزن والبكاء واستذكار ما كان ولم تتجاوزه الى ما عرف بالأدب المقاوم، وإن كانت شارفته في بعض قصصها.

والمحاور الثلاثة التي تقاسمت أدب سميرة عزام يمكن اجمالها فيما يلي:

أولاً: تمزّق الفلسطينيين بين مقيمين في الأرض المحتلة ومنفيين عنها

احتلت «بوابة مندلبوم» في القدس، أو ما سميت بلغة الأدب ـ بوابة الدموع ـ مكاناً بارزاً في الأدب الفلسطيني، تلك البوابة التي كان يلتقي عندها كل سنة وليوم واحد فقط ـ الأهل الموزعون على جانبي سياج يفصل بين المقيمين في الأرض، والمنفيين عنها.كانت الأيدي تمتد مصافحة مطمئنة، ثم تعود الأيدي المتشابكة بحرارة لتنفلت ويعود أصحابها، أما إلى أرض المنفى أو الأرض المحتلة، كل يحمل فى قلبه الشوق والألم والحزن المقترن بأمل اللقاء مرة أخرى في عام آخر. وقد

عبّر غسان كنفاني عن ذلك في قصته **الأفق وراء البوابة**[١]. وخلاصتها أن شاباً يقيم في خارج الأرض المحتلة، يصل الى بوابة مندلبوم على أمل لقاء أمه، وهو يخفي عنها موت أخته، ولكنه يفاجأ بخالته التي جاءت للقائه، وهي تخفي بدورها موت أمه، وكل منهما يحمل هدية للأخت والأم، وأخيراً يكتشف كل منهما ما يخفيه الآخر.

أما سميرة عزام فقد عرضت للموضوع نفسه في قصتها **عام آخر** من مجموعة الظل الكبير. «أم عبود» الشخصيّة الرئيسية في القصة تقيم في بيروت، تهرع للقاء ابنتها «ماري» المقيمة في «الناصرة» وتصل الى القدس مروراً بدمشق وعمان. وتحسن الكاتبة الولوج الى داخل نفس «أم عبود» فتصوّر لنا دقائق أحاسيسها، وتنجح أكثر في نقل الصورة الخارجية لسلوكها، ظهر ذلك في حوارها مع سائق السيارة الذي يصل بها الى حد الخرف وعدم الاتزان، بررت سميرة ذلك بشكل يجعل القارىء يتعاطف الى حد كبير مع «أم عبود» ويتعايش مع مشكلتها. كانت أم عبود تحمل الى ابنتها ما استطاعت حمله من هدايا استمرت في ذكرها وعدها طوال الطريق حتى حفظها السائق عن ظهر قلب، فهي تسأله إن كان رجال الجمارك قد عبثوا بالسّل يجيب «سألوني عما فيه، فقلت: بيضاً مسلوقاً وكعكاً محشواً بالتمر وصنوبرا و... الم تعدّي عشر مرات محتوياته؟

ـ نسيت يا ابني البن... البن فهو هناك شيء نفيس، أعز من الذهب أخذت منه لماري قدر (كيلوين) فماري تحب القهوة، كانت لا تفتح عينيها في الصباح إلّا وفي يدها عود كبريت تشعل به البريموس، وتصنع القهوة وتقدّم لي ولأخوتها ثم تشرب وحدها بقية الغلاية[٢].

وتستمر أم عبود تقص على السائق ألمها على فراق ابنتها، علّها تجد في ذلك ما يسليها ويبعد عنها السّأم، ويعزيها في مصابها «سبع سنوات» عمر يا ابني، وما استطاعت أن تترك الناصرة الى القدس لترانا، فهي إمّا حامل وإمّا نفساء، جاء زوجها مرّة فسافر ابني عبود ولاقاه في القدس، فأخبره زوج ماري أن اخته غدت نحيفة، وان شعرات بيض قد تسلّلت الى رأسها، مسكينة ما أن أوان شيبها، فما عمرها حتى تشيب؟ ان من هنّ في سنها من البنات ما زلن بلا أزواج، وهي في السادسة والعشرين أو دونها بقليل، أصغر من عبود ابني بعامين، وعبود لم يتزوج بعد، وماري صار لها ثلاثة أولاد كريم و.....

ويقاطعها السائق الذي حفظ منها كل شيء: والياس وعبد النور واسم الأخير كاسم جده... و...»[٣].

ولكن أم عبود تعيد على مسامع السائق ومن معها في السيارة ذكرياتها في «يافا» بلدها الجميلة، يوم كان الناس ناساً «كان بيتنا في درج القلعة، وكان لنا بيارة برتقال ثمرها لامع كالذهب، موصوف بالحلاوة، كنّا من الأوادم، بيتنا مضافة وزوجي مختارا، هذه العادة يا ابني، المختار يستضيف الأغراب. وكنا نطبخ وننفخ، وما تنقطع عن بيوتنا رجل، يوم تزوجت ماري نام في بيتنا عشرون رجلاً أو يزيد، فراش كثير وخير من خيرك. أواني النحاس كان جد عبود قد أحضرها من الشام. طارت الدار والبيارة والفراش والنحاس، لديّ الآن فرشتان وقدران، وطاولة صنعها عبود قبل أن يسافر الى الصحراء، وأعيش في غرفة واحدة... ايه حال الدنيا»[٤].

وتستمر أم عبود تحدث كل من يلقاها بمشكلتها، فهي تحدث الجندي الاردني في الرّمثا عن مشكلتها وعن هداياها، وكأنها تود من يعزيها، وتصل أم عبود الى القدس، الى بوابة مندلبوم، وتنتظر ولكن دون أن تصل ابنتها. وهنا تجيد الكاتبة وصف جموع المنتظرين وما يعتريهم من لهفة، وتسأل أم عبود بهستيرية كل من تجده «من رأى منكم ماري فليقل لها أن أمها تنتظر... أرأيتموها؟ لا

---

(١) غسان كنفاني، **الآثار الكاملة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ج ٢: **القصص القصيرة**، ص ٢٩١.

(٢) سميرة عزام، **الظل الكبير** (بيروت: دار الشرق الجديد، ١٩٥٦)، ص ٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٦ و٥٧.

(٤) المصدر نفسه.

هي بالطويلة ولا بالقصيرة شعرها عسلي ووجهها أبيض، ومعها رجل وثلاثة أولاد، ماري، ماري، ماري، ماري»[٥].

ولكن ماري لم تحضر وأغشي عليها. وأفاقت من غشيتها لتجد رجلًا ناصرياً كلفته ماري بأن يحمل سلاماً لأمها، وأن يهوّن عليها عدم مجيء ماري، فقد مرض زوجها، ويعِدُها بأن ماري ستأتي في العام القادم. وكانت العجوز تلوك كلامها، وهي تمسح دموعها بطرف الشال الأسود، «خذ امسك يا عمي خذ، الفساتين لها، والفانيلات الصوفية لزوجها، والباقي للأولاد، الجاكيت الحمراء لعبد النور، خذه وقبّل رأسها عني، وقل لها على لساني إنني إذا عشت عاماً آخر فسآتي اليها زاحفة على قدمي... وإذا عاجلتني رحمة الله،فلن أموت إلّا بحسرتين، حسرة بلدي، وحسرة ماري، وقبلة على خدها»[٦].

تعمد سميرة عزام في موضوعاتها الفلسطينية في هذه المرحلة الى إثارة الحزن والاشفاق على الفلسطيني لما آل اليه حاله وما أصابه من عذاب وما لحق به من تشرد، فأصبحت الأسرة مقسومة قسمين واحدة في الأسر، وأخرى في المنفى، ولتعمّق من الشعور بالمأساة تعمد الى المقارنة بين ما كان عليه الفلسطينيون يوم كانوا في بلادهم وما آل اليه حالهم بعد أن شُرِّدوا منها، والمتتبع لسير القصَّة يلاحظ جهد الكاتبة في استدرار العطف واستجلاب الحزن، من خلال تتبعها المأساة «أم عبود» التي انتهت بمأساة عدم لقاء ابنتها. لقد استطاعت الكاتبة انطاق «أم عبود» بحديث تلقائي عفويّ كان قادراً الى حد كبير على نقل مأساتها، وبث مشكلتها إلى كل من تجده، تبحث عن معين لها متفهم لقضيتها، محاولة أن تخفف من همومها بهذا الحديث المسلسل السهل الذي يصل بأم عبود الى حد التخريف.

وإذا كانت بوابة مندلبوم تمثل شقاء اللقاء الفلسطيني القصير الطارىء تحت حراب المحتلين، فإن الرسائل المبثوثة من اذاعة الشرق الأدنى من مقرها في قبرص كانت رمزاً للشتات الفلسطيني، عبرت عنه رسائل اللاجئين الى ذويهم المشتتين في الأصقاع، فإنّ عزّ عليهم اللقاء على الأرض وان استحال على العيون المشتاقة أن تتلاقى، فلا بُدّ أن تكون الأذن المصغية لتلقي الأخبار هي البديل.

تناولت سميرة عزام هذا الموضوع في قصتها **زغاريد**. تبدأ القصة حين تسمع «سلمى الصواف» (أم جميل)، نداء من محطة الشرق الأدنى ضمن برنامج «رسائل اللاجئين الى ذويهم» يقول:

«من جميل عبد الله في بيروت الى والده كريم عبد الله ووالدته سلمى وأخته وداد في يافا، أنا بخير كذلك خطيبتي نادية، سنتزوج في الساعة الثالثة من بعد ظهر الثامن من أيار في كنيسة «السيدة» ثم نسافر لأعمل في الكويت. مشتاقون طمنونا بواسطة الاذاعة»[٧]. هنا يشتعل قلب الأم، فهي لم تكن تتصور يوماً أن حائلاً سيحول بينها وبين الاحتفال بزفاف ابنها الوحيد الذي طالما دعا الزائرون عقب شرب كل فنجان قهوة بفرحته، ان شاء الله.

وجميل يتزوج في بيروت، «وبيروت ليست في السند او الهند، وبيروت لا تحمل أكثر من ساعات ست في مشوار سيارة، ولا تحمل أكثر من نصف ساعة في طائرة، ومع ذلك فمستحيل المستحيلات لديها ان تذوق فرحة العمر، وتكحل عينيها بمرأى جميل عريساً»[٨].

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٨) المصدر نفسه.

ليست المشكلة عند أم جميل هي بعد الشقة في المكان والزمان، فبيروت قريبة من يافا مكاناً، وقريبة اليها زماناً، إنما المشكلة تكمن في هذا الاحتلال الجاثم على صدر الأرض وصدر الأهل الذي منع الأم من الاحتفال بزواج ابنها الوحيد، ومنعته هو من أن يكون في أحضان الأهل، وكانت اذاعة الشرق الأدنى هي وسيلته في ابلاغ ندائه الى أمه بنبأ زواجه، ونبأ ابتعاد منفاه من بيروت الى الكويت.

وتبلغ مأساة أم جميل ذروتها عند الساعة الثالثة من اليوم المحدد للزواج، وهنا تنجح الكاتبة في تصوير نفسية الأم أجمل تصوير حيث يحلّق خيال الأم الى بيروت فترى من بعيد كل ما يدور في الكنيسة من تقاليد الزواج، وتنجح في تصوير المعاناة التي يعيشها الفلسطيني داخل سور الاحتلال «وتدق ساعة الحائط ثلاثاً، وتجهش أم جميل وهي تسرح طرفها من النافذة على مدى الشارع الخالي الذي كادت تموت فيه الحياة... فلا صبيانه يصخبون، ولا بناته يلعبن... ولا شيوخه يلتمسون دفء الشمس على كراسي صغيرة أمام بيوتهم، كلهم رحلوا... أو ماتوا، أو هانوا على العِزّ. وفي هذه الساعة بل في هذه اللحظة يكون جميل قد أمسك يد عروسه، وسارا معاً إلى الهيكل،يتقدمهما كاهن بمبخرته، فيتدافع الناس الى أمام يتزوّدون نظرة من العروس، ترى ما شكل هذه العروس؟ بيضاء، سمراء، طويلة، قصيرة؟... هل هي حلوة تستأهل جميل؟ هل هي بنت حلال تستحق أن تكون أم اولاده»[٩]. والكنيسة التي يزف منها في بيروت، هل هي في مثل كنائس فلسطين عظمة؟ وكأنها ترى أن كل شيء في فلسطين متفرد متميز عمّا سواه «ما هي هذه الكنيسة التي اختاروها له ليزف منها؟ أهي كبيرة ككنيسة الخضر؟ وقورة تنتصب مثلها بجلال تنعقد في سمائها روائح البخور والشمع المحروق مع التبتل والابتهالات»[١٠].

وينتقل الألم من الخاص إلى العام، فالأم ليست هي المتألمة فحسب، بل هي يافا كلها «ما أعظم شوق يافا لأن ترى عرساً لأحد أبنائها، حتى أعراس الخلق صارت كجنازات الصعاليك، مات طعم الفرح في أفواه الناس، وصارت جباههم موسومة بالأسى»[١١].

ولكن قيود الأسر المفروضة عليها لا تمنعها من الاحتفال بعرس ابنها، فهي تتحدى كل هذه «وتمسح سلمى عينيها بطرف كمها وتنظر الى أبناء ابنتها الذاهلين يحملون شموعاً غير مضاءة كانت أعطتها لهم، فتصيح بهم شموعكم مطفأة في عرس جميل؟ لا كنت ان لم أجعلها وهجاً يتراقص... اشعلوها يا صغار واضحكوا، ما بال وجوهكم في جمود التماثيل؟ أفي كل يوم يتزوج جميل؟ وفي كل يوم تفرح عروس بعريس مثله؟ قربوا مني ورتّلوا هكذا... ماذا؟ ألا تحبون جميل؟ لم لا تفتحون شفاهكم بترنيمة عرس؟ واقتربت تشعل شموعهم، ولكنهم لم يتحركوا، كانوا يحدقون اليها بعيون غريبة، وهي تدور بينهم تمسح دموعها بكم ثوبها، وتهز صمت الحي الواجم بزغاريدها المخنوقة»[١٢].

يظهر من القصة أن سميرة عزام تأخذ على الفلسطينيين نزوحهم عن أوطانهم وترى ضرورة انزراعهم في أرضهم وعدم مغادرتها، وقد ألحت الى ذلك بخفة وسرعة دون تعمد أو تكلف، وقد جاء ذلك على لسان أم جميل «فكيف انقلب الزمان، ودار الدولاب، وانقطعت الأسباب بينها وبين أحبابها فحُرمت طلّة جميل عليها... وحُرمت ودّ الاقارب، مذ هاجرت أختها وعائلتها وبنات عمّها، وبقيت هي في يافا لأن زوجها كان مريضاً... وآثرت ابنتها البقاء لأن زوجها كان عاقلاً»[١٣]. فالذين بقوا في فلسطين كان بقاؤهم اما اضطراراً

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٤١.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٠.

كما هو حال أم جميل، أو كان نتيجة تعقل كحال زوج ابنتها، وكأن الذين غادروا فلسطين لم يكونوا إلّا مجانين غير عاقلين.

وقد اهتمت الكاتبة بالجزئيات التي تخدم الحدث وتوهم بواقعيته فيضفي على القصة ظلالاً وارفة من الحنين الى الأيام السالفة التي عاشتها أم جميل، فهي تفطن الى بعض العادات التي كانت تمارس في العرس ولا تخطر إلّا ببال الأمهات المتعلقات بأبنائهن، تقول: «ومن يا ترى من الحضور به حرص على العادة، فلا ينسى أن يحمل إبرة وخيطاً يشدّ بها ثوب العروس الى بذلة العريس، فيحيي تقليداً ليس أحب منه الى قلوب الأمهات». ويبلغ الأمر حدّ الطرافة المحبّبة التي تضفي على القصة جواً انسانياً، حين فطنت الكاتبة الى مشاعر الغيرة والمنافسة بين والدة العريس ووالدة العروس «من يزغرد للعريس؟ أم العروس؟ يا للصفاقة كأن العريس عرس ولد ذكر لها! لعنها الله لقد خلا لها الجو، فكانت أمه وأمها، تطلب ما تشاء. آه لو كانت قريبة لأوقفتها عند حد وأسكت مطامعها»[١٤].

لم تكن بوابة مندلبوم ومحطّة الشرق الأدنى هما وحدهما رمز التمزق الفلسطيني، بل شهد الفلسطينيون نوعاً آخر من رموز هذا التمزق، انه السياج الذي كان يقسم الكثير من القرى الفلسطينية الحدوديّة الى شطرين، فتلتقي عيون الأهل، وتلوح أيديهم بالتحيّة، دون أن يكونوا قادرين على الالتقاء، أو تبادل الحديث.

من تلك القرى قرية «بيت صفافا» المجاورة للقدس، وقد عالجت سميرة عزام هذا الموضوع في قصتها **الحاج محمد باع حجته** وقد قدّمتها الى «تلك العربية التي سألتها في بيت صفافا من وراء الشريط كيف تشعرون في سجنكم فقالت بل قولي كيف تشعرون أنتم في حريتكم فألقمتني حجراً بهذا السؤال الجواب»[١٥]. ان هذا السؤال وذلك الجواب يعبّران عن أن الفلسطيني على كلا شطري السّياج مسجون، وأن أحداً منهما لا يمتلك حريته، فالحرية لا تتحقق إلّا في ظل الوحدة والتئام الشمل الذي لا يتأتى إلّا بالتحرير الكامل للأرض.

الحاج محمد بطل القصة كان وجيه القرية، وأحد كبار الملاكين فيها، ناضل وجمع السلاح، واستشهد ابنه فارس في إحدى المعارك مع العدو، وكانت الهزيمة، وجاء السياج ليشطر قريته، ويلتهم قسماً كبيراً من أملاكه، لم يبق من كرم العنب الذي يملكه إلّا القليل. كان يصنع من انتاج كرمه الدبس يملأ به الصفائح، يبيعه حلو المذاق ويوزعه على زبائنه المنتشرين في أرجاء مختلفة من فلسطين. وذات عام حار الناس في أمر الحاج محمد الذي بدأ يجمع الزجاجات الفارغة ويكدسها أمام بيته، وتهامس الناس في أمر الحاج محمد، ما الذي سيفعله بهذه الزجاجات وموسم قطاف العنب قد اقترب؟ وظن بعضهم به الظنون، ولكن معرفة الناس بالحاج وثقتهم به كانت دائماً تدفع عنه الشكوك، ولكن الغموض ظل يحيط بأمره، وتوالت الشائعات بأن الحاج محمد باع حجاته السبع وأنه ينوي أن يصنع من العنب خمراً «كان اسمه الى ما قبل عام وبعض العام الحاج محمد عطيوى هكذا ببساطة ووضوح، وجيه القرية، وسيد رجالها، المبسوط النفس والكف، عقلها وقلبها، باع حجته؟!

تاجر الدبس أباً عن جد، المبرأ المنزه، الصائم المصلي، اشترى آخرته بسبع حجات، يفعلها؟ وما يصنع بالزجاجات؟ من يدحض شكوكهم ويريح قلوبهم المثقلة بأكثر من حزن، هذه زجاجاته لا يعبأ حتى بأن يخفيها، تكبر وتتزايد، وتبدو لمن يطل من وراء البيت الى الباحة الخلفية، باع حجته، ليشتري بالقروش وهي عزيزة في هذه الأيام

---

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) سميرة عزام، ««الحاج» محمد باع حجته،» **الآداب**، السنة ١٤، العدد ٦ (حزيران ١٩٦٦)، ص ١٨.

زجاجات لا يدري أحد ما يضع بها، إلّا أن يكون استغفر الله قد انتوى أن يستقطر»[١٦].

ولكن اللغز لم يطل حله، بعد أن بات القول بأن الحاج محمد يود أن يستقطر قد أوشك أن يصبح حقيقة، ويفاجىء الحاج أهل قريته بهدايا يوزعها عليهم، إنها الزجاجات مملوءة بعصير العنب، لكنها ليست دبساً، ولا خمراً، بل خلّاً حامضاً يشوي الألسن بحرارته اللاذعة «ذات صباح انطلقت قافلة من صبية أربعة، نفس الصبية الذين جمعوا للحاج زجاجاته، تدق كل باب، لا تغفل واحداً، وتدفع لمن يلوح على العتبات بزجاجتين أو ثلاث، هدية من الحاج لهم، مليئة طافحة تماماً مثلما قدروا، مع فرق بسيط.... كانت مليئة بالخل»[١٧].

حين تقرأ هذه القصة تحس فوراً أنك أمام قلم قادر متمرس، يملك الى جانب الجزالة في التعبير، القوة والطرافة في صوغ الأفكار وسبكها، كما أن ما يلفت النظر في هذه القصة، هو التكنيك القصصي الذي يتعدى محاولة السّرد والوصف ليثير اهتمام القارىء وعواطفه عبر ذبذبات المشاعر التي تتراوح بين العطف والكراهية، بين فظاعة المأساة وعظمة الفداء، بين الواقع الذي آل اليه الحاج وبين الحقيقة التي تسعى القصة الى كشفها، تلك الحقيقة التي تشكل العقدة والتي تحرك القصة وتجعلها فعلاً دائم التوثب بانتظار المفاجأة الأخيرة. ان تنكات الدبس اللذيذ في مواجهة الزجاجات المليئة بالخل تعبر عن مأساة الحاضر المعاش وعذوبة الماضي المتذكر. ويغدو السياج رمز عملية الاغتصاب والتمزق، وجسد فارس المطرّز بعشر رصاصات نداء الأرض السليبة لأبنائها «أليس في القصة شعور بأن الذين سوف يعيدون فلسطين هم الفلاحون الذين عرفوا الأرض وعبوا رائحة طينها وخدموها فارتبط مصيرهم بمصيرها. انهم لن يتركوا ما تبقى لهم منها ومن محصولها ولو اضطرهم الأمر الى أن يشربوا محصولها خلا»[١٨].

ثانياً: البحث عن هوية

عانى الفلسطينيون في بعض الأقطار المضيفة من حصار شديد منعهم من حرية التنقل والعمل إلّا بعد الحصول على تصريح إجراءات الحصول عليه مضنية، مما ألجأ بعضهم الى الحيلة للحصول على جنسية البلد المضيف. طرحت سميرة عزام هذا الموضوع في قصتها **فلسطيني** وقد قدمتها بقولها: «إلى الذين يغمغمون بجواب كسيح كلما سئلوا عن هويتهم كأنهم يعتذرون»[١٩].

تصور القصة معاناة فلسطيني في لبنان، فقد هويته وتلاشت شخصيته بفقد وطنه ويرى أنه لم يعد أكثر من الأرمني الاسكافي الذي قضى ثلاثين عاماً يصلح من أحذية أهل الحي، ولكنهم لم يعرفوا له اسماً واكتفوا أن ينادوه بيا «أرمني» فلم يبال أحد... بل لم يجد حاجة بأن يعرف أهو هاغوب كما يمكن لأسماء الأرمن أن تكون أو سركيس أو وارطان، فالأرمني هو كل اسمه، هكذا عاش وهكذا مات[٢٠]. كذلك كان حال الفلسطيني بطل القصة، قضى في الحي عشر سنوات لم يعرف الناس له اسماً سوى «فلسطيني».

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) **الآداب**، السنة ١١، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٦٣).

(٢٠) سميرة عزام، **الساعة والانسان**، ط ٢ (بيروت: دار العودة، اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٢)، ص ٧٢.

وتضيق الحياة عليه، ويشعر أنه بحاجة الى هوية يسهل بها مهامه في السفر والعمل، ويقع أخيراً ضحية لفئة من المحتالين، يأخذون منه ألفي ليرة يبيع، ليتدبرها، نصف دكانه.

لم تتعاطف الكاتبة مع هذه الشخصية مع أنها قدّمت كل مبررات سلوكه، إلّا أن هذه المبررات لم تشفع له، فإن فكرة حصول الفلسطيني على هوية غير هويته أمر لا تقبله الكاتبة، وبالتالي لا بد لهذه الشخصية من الفشل والندم على سوء فعلتها. خسر بطل القصة ألفي ليرة دفعها ثمناً لهذه الهوية المزيّفة، ثم بعد ذلك يُتّهم بالتواطؤ مع عصابة المزيفين، ويحاكم على ذلك، وبينما كان الفلسطيني يعيش ألمه وحسرته، ويحاول أن يبرر لنفسه صنعه، يصحو على صوت امرأة لبنانية تدلي اليه السّلة «وتمد صوتها الأرعن جسراً عبر الشارع تبلغ صبي الكراج المواجه وتقول له بلهجتها المطوطة الخلية: وينك يا ولد قل "للفلسطيني" أن يضع لي في السلة زجاجة كولا[٢١]، «واحسّ الفلسطيني في وقفته المرتعشة خلف الطاولة بالصوت المطوط ينفذ من سترته الى جيبه الداخلي فيحيل البطاقة الى مزق، مزق صغيرة تخشخش في جيبه في غير عنفوان».

وفي ثنايا هذه القصة تجد نقداً لاذعاً وبأسلوب ساخر لأنماط المعاملة التي يلقاها الفلسطيني في بعض أقطار الوطن العربي، أتخذت من لبنان نموذجاً له. بررت الكاتبة بادىء الأمر محاولات الفلسطيني في الحصول على بطاقة هوية، فحين خرج ابنه من المدرسة لم يحصل على عمل، لأن قانون العمل صريح: محظور العمل في المصالح والشركات على غير أبناء البلد، مما اضطره الى أن يطير الى صحراء من هذه الصحاري التي تجمع الناس أخوة على الشقاء وتتسامح في شقائهم ولو اختلفت الجنسيات.

وحين يود الفلسطيني أن يسافر يعاني من مشقة الحصول على تصريح قد يستغرق الحصول عليه المزيد من الوقت والجهد، وحين مات أبوه الذي كان يعيش في بيت أخيه في عمان أبرق لهم يقول «اخروه اسبوعاً او فادفنوه».

وحين حاول بطل القصة أن يضع الهوية التي ثبت أنها مزوّرة تصرخ به قائلة «مزقها مزقها فقد بدأت تأكل لحمك لماذا عدت ووضعتها في جيبك الداخلي؟ مزقها فواجهتك الفارغة ستمتلىء يوماً وستظل حقيقتك مفرغة حتى تملأها بغير الزور، بغير حقيقة المزورين»[٢٢]. لقد واجهت القاصّة بطل قصتها بالحقيقة، إنك ستظل نفسك حتى تستطيع أن تغير الواقع الأليم وحتى تستطيع أن تسقط حقيقة المزورين جميعاً، وتقنعه بأن حصوله على هوية غير هويته الأصلية لن يغير واقعه طالما أنه انتساب على الورق. فهو بعد اقامته في لبنان عشر سنوات لم يعد جاراً لأحد بل بقي «فلسطينياً».

عمدت الكاتبة الى المنولوج الداخلي تستجلي به عالم الشخصية الداخلي، والى الاسترجاع به تكشف امتداد ماضي الفلسطيني بحاضره، ثم الى الاستنتاج بأن الفلسطيني فقد هويته بفقده وطنه، وأن عودة الهوية مربوط بعودة الوطن، تواكب ذلك حين عادت به الذاكرة الى قريته «الرامة» والى جده أبي صالح، الذي اعتذر له بطل القصة لأنه حاول أن يدّعيه من أصول لبنانية، في محاولته للحصول على الهوية...

أرادت الكاتبة أن تسخر من الشخصية، ساعدها في ذلك أسلوبها الساخر المتهكم الذي يستثير البسمة التي تخفي وراءها ازدراء أو استخفافاً أو عطفاً أو تقززاً. فبطل القصة الذي

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٨ و٧٩.

(٢٢) المصدر نفسه.

افتتح دكاناً في الحي تعامل مع أهله «اكثر من عشر سنوات نقداً او ديناً او (نصباً) لم يستطع ان يفرض لنفسه اسماً» [٢٣]. وتبلّغ النكتة والسخرية حداً درامياً حين يكتب لأهله في عمّان الذين استدعوه ليحضر دفن والده «اخروه اسبوعاً او فادفنوه» مشيرة الى تعقيدات الحصول على إذن خروج. وهو يبرر لزوجته دفعه ألفي ليرة وبيعه نصف واجهة الدكان من أجل الحصول على هوية «فقد يعرف لنا الناس اسماً». وهي تصف المزور اللبناني بأسلوب كاريكاتوري: «الوجه النّحيف وقد أكلت النظارتان أكثر من نصفه، والصلعة التي تمتد فوق النظارتين ولكنها لا تكشف عن مخ جهنمي»[٢٤].

وحين تعمد الكاتبة الى وصف العالم الخارجي المواجه للشخصية تجعل الشخصية تُسْقط عالمها الداخلي البائس على المرئيات أمامها فتبدو كابية حزينة حزن الشخصية نفسها، ولكنها في هذه القصة تعمد الى أسلوب أكثر امعاناً في الحزن، فهي تصور نفس البطل الحزينة المتآكلة ندماً وغيظاً، تواجهها في العالم الخارجي صورة هادئة مطمئنة، فتجسّد المفارقة والألم «ويجلس ثم يقوم، ثم يجلس ثم يقوم، ويلف في الحانوت كثور أعمى، يواجهه الشارع فقد يختنق اضطرابه بين مظاهر الحياة المطمئنة الى رتابتها، المستكينة الى خطوطها، الحالمة بلا شيء، محطة البنزين تفرغ وقودها في بطن سيارة لامعة، وبائع الفاكهة يجلو غبار البستان عن تفاحاته ويجهد في أن يجعلها حمراء، واللحّام يأكل بسكينه أطراف الذبيحة المعلّقة، والحلاق يعبث برأس مستسلم رأس لا يتفصّد منه القلق كرأسه»[٢٥].

ثالثاً: استرجاع الماضي البطولي

أمام واقع الهزيمة والتشرد، كان الانسان الفلسطيني مضطراً الى استرجاع ماضيه القتالي، ليبرر هزيمته التي كانت في كثير من الأحيان بسبب عدم التكافؤ بينه وبين أعدائه، وهو بذلك يسعى لتحقيق بعض التوازن مع ذاته، ومع المجتمعات الجديدة التي وجد نفسه ملقى فيها والتي لم يسلم في بعضها من اللوم والتقريع بل والاتهام بالتقصير، لذا لم يكن غريباً أن تتخذ الكثير من القصص القصيرة الفلسطينية من هذا الموضوع محوراً. من هذا ما ورد في قصة غسان كنفاني **البومة في غرفة بعيدة** وفيها يضفي على الفلسطينيين بطولة ملحمية. فهم رغم ما كانوا عليه من سوء الحال، كانوا يستقبلون الموت بحزم صادر عن نفوس مؤمنة بضرورة الاستشهاد في سبيل الأرض «كانت السماء شبه مضاءة بقنابل اللّهب، وكانت الشّرارات تلتمع في الأفق راسمة خطوطاً مقطعة منتهية بضوء ساطع، وفي لحظات الصّمت المخيفة التي كانت تتبع كل دفقة نار كانت تسْمع أصوات ما تبقى من رجالنا تغني على طريقتها في المعارك، غناء يبدو كأنه يتصاعد من عالم آخر، عالم يموت فيه الانسان وهو يعض على بقية الأغنية الحلوة التي يتمها هناك في السماء»[٢٦].

وأبو عثمان بطل قصة **ورقة من الرملة** لم يدخر جهداً في سبيل انقاذ فلسطين، لقد باع كل ما يملك لقاء بندقية يحارب بها عدوه «باع كل شيء واشترى اسلحة كان يوزعها على أقاربه ليقوموا بواجبهم في المعركة» لقد انقلب دكانه الى مخزن للمتفجرات والأسلحة، ولم يكن يريد لهذه التضحية أي ثمن، كل ما كان يطلبه هو أن يدفن في مقبرة الرملة الجميلة المزروعة بالأشجار الكبيرة[٢٧].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧١ و٧٢.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٨.
(٢٦) كنفاني، **الآثار الكاملة**، ص ٢٦.
(٢٧) المصدر نفسه، ج ٢: **القصص القصيرة**، ص ٣٢٥.

وبطل قصة **ورقة من الطيرة** يدفعه الشرطي يريد منعه من بيع العجوة في الشارع قائلاً له: «يجب أن تحمد الله على أنني لم أضعه على رأسك مقلوباً» ويشعر بطل القصة بالصغار والهوان ويحاول أن يؤكد ذاته من خلال استذكار بطولته في قتال أعدائه، قائلاً: «اين كان هذا ابن الحلال يوم كنت أحارب اليهود في الطيرة وفي حيفا؟»[٢٨]. وبطل القصة ليس حاقداً على هذا الشرطي الذي ينفذ الأوامر، وهو يدرك أن «الذنب في هذا ليس ذنبه، انه ذنب الذي أضاع فلسطين، وحتم علينا حياة الكفاف هذه، حتم علينا أن نعيش وكأننا خرجنا من فلسطين كي نبحث عن عمل فقط»[٢٩].

يدين بطل القصة أولئك المسؤولين عن ضياع فلسطين، وهم قطعاً ليسوا هو، وليس الشرطي ولا جماعته البسطاء من الشعب انهم «اولئك الذين يكتبون في الجرائد ـ يجلسون في مقاعد مريحة وفي غرف واسعة فيها صور وفيها مدفأة ثم يكتبون عن فلسطين، وعن حرب فلسطين، وهم لم يسمعوا طلقة واحدة في حياتهم كلها، ولو سمعوا اذن لهربوا الى حيث لا ادري»[٣٠].

فالفلسطيني في أول مراحل لجوئه كان محتاجاً نفسياً لمثل هذه المعالجة، فهو من جهة يحقق نوعاً من الهدوء النفسي بعد ما حلّ به من كارثة، وكأنه بمحاولة رجوعه الى ماضيه النضالي يبرىء نفسه من التهمة، كيما يلتقط أنفاسه ليبدأ مرحلة أخرى، وهو من جهة أخرى يحاول أن يثبت ذاته في مجتمعه الجديد ويدرأ عن نفسه تهمة الجبن والتقصير التي كثيراً ما وجهت اليه وكأنه أراد أن يقول لمنتقديه هكذا كانت حالي في صراعي مع عدوي، لم أكن جباناً رعديداً بل كنت مقاتلاً في ظروف غير متكافئة، مما اضطرني الى مغادرة أرضي...

وقد عرضت سميرة عزام لهذا الموضوع في قصة: **خبز الفداء** وقصة **الطريق الى برك سليمان**. ففي قصة **خبز الفداء** يسقط البطل وحبيبته دفاعاً عن عكا. أما في قصتها **في الطريق الى برك سليمان** فنلتقي بطل القصة «حسن» الذي قاتل مستبسلاً عن قريته «بتير» حتى نفدت خيرته، فيضطر الى مغادرتها الى منطقة قريبة ـ الى «برك سليمان» ـ وفي الطريق يصاب ابنه الصغير الذي كان يحمله برصاصة يفارق على أثرها الحياة.

تصور الكاتبة في هذه القصة، القتال الفلسطيني الشجاع أمام قوى تتفوق عليه عدداً وعدّة، ولكن ذلك لم يثن الفلسطيني، فاستمر في قتاله الى أن نفدت ذخيرته إلّا رصاصات قليلة كان يحافظ عليها حفاظه على حياته، يناوش بها أعداءه على أمل أن تأتيه الذخائر الموعودة من الدول العربية. وتركز الكاتبة على هذه الحقيقة لتدرأ عن المقاتلين الفلسطينيين تهمة التقصير «كان يرفض ان يصدق أن دوره قد انتهى ـ فمع الظهر جاء من يؤكد له أن صناديق الذخيرة في الطريق الى "بتير" وفات الظهر والأصيل والمساء دون أن يلوح شيء»[٣١]. واستمر حسن ورفاقه مع ذلك في القتال ما وسعهم الأمر ذلك الى ان انتهت ذخائرهم، ولم تعد بنادقهم بعد ذلك أكثر من لعبة يمكن أن يلهو بها الاطفال «واطلق رصاصته الأخيرة... وردّ عليه مدفع مهذار، أحسّ معه بحجارة البيت تتقلقل، والقى بالرشاش، فهو بعد أن فرغ رصاصه ليس أكثر من لعبة يلهو بها طفل»[٣٢].

وتصور الكاتبة المعاناة النفسية التي عاشها البطل قبيل الهزيمة «وراح يدور على السطح وأظافره

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) سميرة عزام، **وقصص اخرى** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠)، ص ٣١.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

تكاد تنغرز في كفيه» وأكثر ما كان يعانيه البطل في هذا الظرف شعوره بالإهانة أمام زوجته وابنه وبيته بعد أن أضحى عاجزاً عن حمايتهم جميعاً، ويأخذ «مطاع صفدي» على القاصة انها لم تستطع أن تعمق عقدة الإهانة هذه التي رأى فيها إهانة للعرب كافة يقول: «وهناك عقدة رائعة مرت بها الكاتبة دون أن تكشف عن ثروتها الهائلة، وهي الاهانة، مركّب الاهانة الذي يعيشه العرب من جراء كارثة فلسطين، وقد بدأت الإهانة في هذه القصة منذ أن راح يقر المقاتل الفلاح بعجزه أمام زوجته، وبعجزه عن حماية بيته ثم طفله»[٣٣].

وتؤكد الكاتبة على عمق انتماء الفلسطيني لأرضه، فهو قد غادرها مرغماً بعد أن كان قد ابتنى فيها بيتاً وغرس فيها غراساً احبّها وارتبط بها «شجرة اللوز غرسها يوم ولد عمر، وكبرت الغرسة واخضرّت، كان يحمل ابنه ويوقفه بقربها ويقول "دعنا نقس أيكما صار أطول أنت أم اللوزة" أما بيته فحجارته من مقالع الجبل وحديقته ثمر فأس يخرج بضربته بألف وعد»[٣٤]. وحين مات عمر على كتفه دفنه تحت شجرة لوز «وقف وهزّ الشجرة ففرشت له القبر بنُجَيْمات بيضاء، لم يقرأ صلاة، فقد أخرسه الحقد»[٣٥].

قدمت الكاتبة القصة بأسلوب السرد المباشر دون أن تلجأ كما التقيناها في القصص السابقة الى استبطان الشخصية، والغوص إلى أعماق النفس، مما جعل أحد الناقدين يقرر أن القصة بُؤرة فنية تفجيرية لمأساة فلسطين من خلال حادثة فردية، ويرى أن القصة من أبدع ما تفتقت عنه قريحة الكاتبة، ولكن العرض كان دون مستوى الفكرة، وذل يعود الى بطء حركة الوصف، ويرى أنها كانت تلخيصاً فكرياً، فهي من وجهة نظره «قصة محكيّة، قصة ملخصة، وليست قصة خالقة»[٣٦].

وقريب من هذا القول ما أكده د. هاشم ياغي، من أن القصة تقوم على سرد منطقي متسلسل يبدأ من بداية الحدث حتى نهايته، ويرى أن ضغط المغزى خرج بالقصة الى المبالغة، ظهر في نهايتها المأساوية، فقد قتل الابن من الخلف بينما هو في حضن أبيه، ويتساءل «كيف يمكن أن تصيب الطفل رصاصة أو شظية دون أن تصيب أباه»[٣٧].

ولكن هذه القصة وأمثالها تبقى منسجمة مع الوضع النفسي والاجتماعي للانسان الفلسطيني، ومع المرحلة التي كتبت فيها، وهي الخطوة التي بدأ الفلسطيني بعدها يثبت نفسه على أرض الواقع الجديد، حين تجاوز مرحلة البكاء والندب على الفائت الى محاولة بناء واقع منه ينطلق الى ميادين التحرير، وقد بدأ بالتمرد على واقع الهزيمة، ثم بالثورة عليه، كما عبر عن ذلك الأدب الفلسطيني المقاوم في مراحله اللاحقة.

التمرد

دخل الفلسطيني في مراحل النزوح الأولى تجربة جديدة، هي تجربة الوقوف في صفوف طويلة يستجدي معونة وكالة الغوث، ممّا فتّ في نفسه وألمها. يروي محمود درويش تجربته، يقول «كان جدي يأخذنا لنقف معه في طابور الشحاذين، كل واحد يحمل سلة صغيرة، وعيناه على الأرض واقفاً في الدور حتى يقترب من موزع الفتات، ويعطيه قطعة من الجبن الأصفر، وحبات من التمر وحفنات من الطحين وكان ذلك أول

---

(٣٣) مطاع صفدي، «القصص،» **الآداب**، السنة ٥، العدد ١٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٧)، ص ٧٩.

(٣٤) عزام، **وقصص أخرى**، ص ٢٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٦) صفدي، «القصص،» ص ٧٩.

(٣٧) هاشم ياغي، **القصة القصيرة في فلسطين والاردن.. ١٨٥٠ ـ ١٩٦٥: محاضرات القاها هاشم ياغي على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية** ([القاهرة]: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦)، ص ٢٢٩.

عهدي بالجبن الاصفر»[٣٨]. ويقول «وهنا استمعت لأول مرة الى كلمات جديدة فتحت أمامي نافذة الى عالم جديد: الوطن، الحرب، الأخبار، اللاجئون، الجيش، الحدود، وبواسطة هذه الكلمات بدأت أدرس وأفهم وأتعرف على عالم جديد وعلى وضع جديد، حرمني طفولتي»[٣٩]. ويروي غسان كنفاني قصة نزوحه من عكا إلى صيدا في لبنان واصطدامه وهو طفل بكلمة دخلت قاموسه اللغوي: كلمة «لاجىء». «وعندما وصلنا صيدا في العصر صرنا لاجئين»[٤٠]. وفي صيدا يتلاشى عالم الطفولة البريء، ويعيش الأطفال مع والدهم الخوف من الجوع، وافتقاد الكرامة، مما كان يدفع الوالد في بعض المرات الى التفكير في أن يقتل أبناءه وينتحر. «وعندما كنت أبتعد عن الدار كنت ابتعد عن طفولتي في الوقت نفسه، وكنت أشعر أن حياتنا لم تعد شيئاً لذيذاً سهلاً علينا أن نعيشه بهدوء. ان الأمور قد وصلت الى حد لم تعد تجدي في حلّه إلاّ رصاصة في رأس كل واحد منا»[٤١].

عاش الفلسطيني هذا الوضع وظل يشعر بالألم يعتصره كل يوم، وكان أكثر ما يؤلمه هو شعوره بالضعة الى درجة احتقار الذات، إلى أن استطاع أن يتجاوز هذه المرحلة برفضها والتمرد عليها. عبّر عن ذلك غسان كنفاني في قصته **أبعد من الحدود** وفيها يسكب بطل القصة محتويات وعاء الحليب فوق رأس أحد موظفي الوكالة قائلاً «انني لا اريد أن أبيع وطني» ونشعر بمدى معاناة بطل القصة حين يخاطب مدير الوكالة قائلاً «لي أم ماتت تحت انقاض بيت بناه لها أبي في صفد، أبي يقيم في قطر آخر وليس بوسعي الالتحاق به ولا رؤيته ولا زيارته، لي أخ يا سيدي يتعلم الذل في مدارس الوكالة، لي أخت تزوجت في قطر ثالث وليس بوسعها أن تراني أو ترى والدي، لي أخ آخر، يا سيدي، في مكان ما، لم يتيسر لي أن اهتدي اليه بعد»[٤٢]. ويستمر بطل القصة شارحاً مأساته، مبيناً أسباب رفضه وتمرده «فأنا لست صوتاً انتمائياً، وأنا لست مواطناً بأي شكل من الأشكال، وأنا لست منحدراً من صلب دولة تسأل بين الفينة والفينة عن أخبار رعاياها، وأنا ممنوع من حق الاحتجاج، ومن حق الصراخ»[٤٣].

ويهدد الفلسطيني مدير الوكالة معلناً تمرده على الرغيف الذليل «أية حياة هذه! الموت أفضل منها، والصراخ يا سيدي عدوي، فإذا الجميع يصرخ دفعة واحدة، أية حياة هذه! الموت أفضل منها، ولأن الناس عادة لا يحبون الموت كثيراً فلا بدّ أن يفكروا بأمر آخر»[٤٤].

وكانت سميرة عزام قد طرحت القضية نفسها ولكن بعمق أكثر في قصتها **لأنه يحبهم**. تبدأ القصة حين يستدعى بطلها الى التحقيق بشأن قضية صديقه وصفي الذي اختلس بعضاً من موجودات مخازن الوكالة، ليعترف بطل القصة أن وصفي قد غدا لصاً، ولكنه يصرّ أمام المحقق على دفع التهمة عنه، لأنه يرى أن حساب وصفي لن يكون على يد المحقق الأجنبي، بل سيكون على يد البطل نفسه.

ويجرح احساس بطل القصة حين يقول له المحقق الأجنبي «في مثل ظروفكم يا صاحبي لا يدري المرء في أيّة لحظة يمكن أن يكون لصاً»[٤٥]. ويخرج مغضباً، ويقرر أن يعمل عملاً، عاد الى مكتبه ومزق

---

(٣٨) محمود درويش، **شيء عن الوطن** (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ٢٠١.

(٣٩) رجاء النقاش، **محمود درويش: شاعر الأرض المحتلة**، ط ٢، سلسلة شعراء المقاومة، ١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٠٠.

(٤٠) كنفاني، **الآثار الكاملة**، ج ٢: **القصص القصيرة**، ص ٣٦٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ و٢٨٩.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) عزام، **الساعة والانسان**، ص ١٠ و١٢.

قوائم التوزيع وألقاها نتفاً في سلة المهملات.

وتركز الكاتبة على ضغط الظروف التي جعلت الانسان الفلسطيني يحس بالغربة وسط مجتمع ظالم، شعوره بالحبوط يقوده الى الجنوح، فظهرت نماذج: «المجرم» واللص، والبغي، والوغد.

وانحراف الشخصية وجنوحها كان مبرراً عند الكاتبة. فياض الحاج لم يكن في الأصل مجرماً «كان مزارعاً في احدى قرى الشمال، طول سنابل حقله تبلغ قامة الرجل كما يقول حين يكون سكراناً، وقد لا تبلغ أكثر من وسطه إذا وصفها قبل أن يكرع نصف زجاجة عرق صرفاً بلا ماء. وكانت مواسمه في بلادنا خضراء دائماً، فسماؤنا سخيّة، وترتبنا سمحاء، ولم تكن سواعدنا بالمتخاذلة الرخوة»[٤٦]. هذا هو فياض الحاج الذي عرفته فلسطين قبل الاغتراب، فكيف أضحى بعد ذلك «واحداً من هذه الفئات التي لا تكاد تشبع إذا وجدت ما تأكله، ولا تجد لها من سلوى، بعد أن تتعب من التفجع إلّا أن تنسل نساءها»[٤٧].

أضحى فياض الحاج أول من يصل إلى مركز التوزيع ليمد بطاقته الذليلة لتسلم مخصصاته «دقيقاً وسمنا نباتياً وتمراً ينغل فيه الدود وفاصوليا جافة قشها أكثر من حبوبها»[٤٨]. هذه الظروف التي اتكأت عليها الكاتبة في قصصها، والتي جعلتها معولاً للهدم في كيان الشخصية الجسمي والنفسي، هي التي جعلت فياض الحاج مجرماً، يبيع مخصصاته ليسكر بثمنها، ويقتل زوجته التي حاولت منعه عن ذلك، ارتبطت كرامة فياض الحاج بأرضه، حين فقد الأرض فقد الكرامة. «فياض الحاج علي لم يكن مجرماً، كان مزارعاً طيباً، ولكنه فقد الكرامة حين فقد الأرض»[٤٩].

ونماذج فياض الحاج كثيرة، والظروف نفسها التي جعلت منه سكيراً مجرماً جعلت من أخت أحمد ـ المدرب العسكري ـ بغياً، وهي تبرر ذلك بقولها «لم يكن لنا سواه، ولما ماتت أمي في هجرتنا لم يبق أمامي إلّا هذا الطريق»[٥٠].

وإذا كانت الظروف قد أوجدت بين الفلسطينيين ـ في مراحل لجوئهم الأولى ـ اللص والمجرم والبغي، فهي التي أوجدت فيهم الوغد. فأبو سليم اللاجىء لم يكن فقيراً مثل جيرانه، فقد كان موظفاً في الميناء، وما يزال له راتب تقاعدي، وأبناه يعملان في الكويت، ويمدانه بالنقود كل شهر، ومع ذلك أصبح جاسوس المخيم، يسجل على اللاجئين تحركاتهم، وكان أول من يبلغ الوكالة بأن أحداً قد مات لتبادر الى قطع «بطاقته» ورفض أبو سليم أن يوقع طلباً تقدّم به أهل المخيم لاصلاح المدرسة، وكافأته الوكالة باعطائه خيمة من أكبر الخيام وثلاث خيمات صغيرة بجانبها.

هذه النماذج الأربعة كانت تعيش في وسط أناس «حاولوا أن ينتحلوا لأنفسهم هوية ما تميزهم عن القطيع الذي يبصق نصفه الدم، والذي لم يعد أكثر من احصاءات في القوائم تتضخم بالمواليد أو تنقص بالوفيات»[٥١].

ويصرّ بطل القصة على أن يكون نموذجاً آخر، أن يكون افرازاً جديداً لمثل هذه الظروف رأى أن يتمرّد على هذه الظروف، ليعيد خلق ظروف جديدة تكفل للانسان الفلسطيني الكرامة، فيعمد

---

(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣؛ ١٤ و١٥.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) المصدر نفسه، ص ١٨.

الى مخازن تموين الوكالة ويحرقها، لأنه يرى فيها صغار الفلسطينيين ويشعل الأكياس «ويشتعل فول ودقيق وتمر وزبيب وليمة وقودها هذا الذل»[٥٢]. وينفذ العملية بكل اصرار «وتزدهر ناره وتمرع وتلذع حرارتها جلده الأسمر، ويتدفق الدم في شرايينه حاراً، ويغمره لون من فرح وحشي، فيحمل سكينه يبقر بها بطون الأكياس المنتفخة، فتتناثر محتوياتها على قدميه فيدسوها بخطوات مترنحة، ويحلو له أن يضحك وهو يتصور اللاعنين الشامتين يمزقون جلده بأظافرهم ويدفنونه بلعناتهم»[٥٣].

ومن خلال منولوج داخلي يدافع البطل عن نفسه، ويدرأ التهمة عنها، ويبيّن لهم سرّ صنيعه «رويدكم فلي ما أقوله غداً عندما أساق الى الموقف... عندما اسوق نفسي اليه، فلا ترجموا بحجارتكم هذا الدنيء الذي غطت سوءاته على سوءات اللص والمجرم والوغد والبغي... وفروا حجارتكم هذه وتلّمسوا في ناري حياتكم الجديدة... انظروا ها أنذا أدوس دقيقكم بحذائي، اعفّر قدمي بتراب فولكم.. اعلمكم أن تجوعوا ليتمرّد فيكم اليأس ـ لتكبروا وتكبروا على الرغيف الذليل»[٥٤].

ويبرز سؤال في نفس البطل، كيف سيفسر الناس ما حدث؟ هل هو قضاء وقدر؟ ويجيب «قد يكون قدراً ولكنه مصنوع» فهو يؤمن أن الأمة هي صانعة قدرها، وهكذا تتلاشى فكرة ضغط الظروف، فالانسان هو قادر على تغييرها بارادته إن شحذها. وتتلاشى بذلك نماذج السقوط والاندحار، ليحل محلها نموذج الرّفض والتمرد، الذي يقود الى الثورة.. «سيعرف كل الناس، كل اللاجئين، كل من في الوكالة وسيعرف المحقق بالذات، انه شيء أكبر من لص، وأرفع من وغد، وأن قومه لن يلعنوه إذا جاعوا... فما حرق قوتهم وما سلّط ناره على غنائم اللصوص والفئران إلّا لأنه... لأنه يحبهم»[٥٥].

لقد استطاعت الكاتبة بأسلوبها الكاريكاتوري الساخر أن تهزأ من كل شيء، وأن تكشف عن الواقع المرّ الذي يعيشه اللاجىء، وأن تعرّي الخدمات التي كانت تقدمها الوكالة، عرضت ذلك بأسلوب ساخر لاذع مضحك مبكٍ معاً، فحين تعرضت لوصف مدرسة المخيم، تصفها وصفاً يدل على معاناة وألم وتجربة «وفي وسط المخيم خيمة كبيرة اسمها المدرسة، ينحشر فيها اكثر من مائة من الصغار، يقوم على تدريسهم أستاذ من مخلفات المعارف في فلسطين، تكاد عيناه لا تتبينان ما تحطه يمينه على اللوح الأسود المتداعي... وفي الشتاء يدلف المطر من الثقوب الكبيرة، وتصبح الأرض عجينة طينية، ويستحيل على الاولاد أن يتربعوا على الحصير الرطب، فكانت المدرسة في اجازة متصلة طالما كان هناك رب رحيم يسقي الزرع والضرع بلا حساب»[٥٦]. وحين يحاول أهل المخيم الشكوى لتحسين المدرسة، ترفض الوكالة وتصور الكاتبة ذلك بأسلوب بالغ السخرية «وظلت المدرسة خيمة ينصب العلم من ثقوبها وظل المعلم المستهلك قائماً، فإذا تعب فهناك خمسة عرفاء يقومون عنه بالتدريس، ويقومون بتهذيب تلاميذه بعصي لا يرى الأستاذ انفع منها وسيلة للتقويم»[٥٧].

والوكالة التي تدّعي القيام بمهام انسانية جاءت لتأديتها، تتنكر لرسالتها، ويصبح كل همها أن تقطع مؤن اللاجئين، فهي لم ترأف بأبناء فياض الحاج الذين قتلت أمهم،وزج والدهم في السجن، وتسارع الى قطع بطاقتي الوالد والوالدة «انا لا اعلم ما حلّ بأبناء فياض فقد رحلوا الى عمّهم في مخيم آخر ولكني أستطيع أن أؤكد حقيقتين هما أن بطاقة الاعاشة قد باتت تخولهم حق اعاشة خمسة أشخاص لا سبعة».

وتنقد نظام الوكالة الذي يصرف الكثير من النفقات على خبراء وموظفين أجانب وتقتطع ذلك

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢١: ٢٢ و٢٣.
(٥٣) المصدر نفسه.
(٥٤) المصدر نفسه.
(٥٥) المصدر نفسه.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٧.
(٥٧) المصدر نفسه.

من مخصصات اللاجئين، وتحاول أن تسلخ موظفيها من الفلسطينيين عن قضيتهم بمنعهم من الحديث عن هذه القضية باعتبار أن هذا ضرب من السياسة «اي اسم سيتلبسه في الغد؟ هذه حالة لم تصادفها الوكالة فقد عرفت لصوصاً ومرتشين، وعرفت دعاة زرق العيون يبشرون أن السياسة تنتهي عند باب الوكالة»[٥٨].

وتنقد النظام الاداري البيروقراطي في الوكالة الذي يحد من حريّة الموظف في التصرف، فقد توفيت زوجة فياض الحاج لأن المستشفى رفض استقبالها دون توقيع طبيب الوكالة الذي لم يكن موجوداً في مقر عمله «رفض المستشفى قبولها، قبل الحصول على التقرير من طبيب الوكالة، وقبل أن أعثر على الطبيب، وأتمكن من الحصول على التقرير، كانت المرأة قد نزفت كل دمها ولم يبق منها سوى جسم شمعي منتفخ»[٥٩].

بالاضافة الى الأسلوب التهكمي الساخر الذي استطاعت به الكاتبة أن تنقلنا الى الظروف الاجتماعية القاسية التي كان يعيشها الفلسطينيون في مخيماتهم في الخمسينات والستينات من هذا القرن، بالإضافة الى ذلك تمكنت الكاتبة من نقل القارىء الى العالم الداخلي للشخصية، وأن توائم بدقّة متناهية بين العالم الداخلي للشخصية الجو الخارجي الذي يحيط به، فالبطل الحزين على ما ألم به وألمّ بأبناء وطنه «قام يمشي الى النافذة، يبتسم برثاء لشجرة تين قائمة في حديقة قريبة، قد عرّاها الشتاء إلاّ من اغصان يابسة فبدت هيكلاً من الأحطاب الملتوية الميّتة العروق»[٦٠]. هذه الصورة استدعت الى ذاكرته صورة أخرى أكثر جمالاً، نمّاها في نفسه الاصرار على العمل، وعززتها الارادة «لقد نبت في رأسه شيء لا يشبه هذه الأغصان، شيء يأكل لو أمرع كل هذا اليبس»[٦١].

فالكاتبة رمزت بشجرة التين هذه الى واقع الشعب الفلسطيني اليائس، أما الفكرة التي نبتت في رأسه فهي فكرة العمل الجاد المودي بهذا اليأس، والمفضي حتماً الى حياة ملؤها العمل المؤدي بالطبع الى النصر والتغلب على قسوة الظروف.

عمدت الكاتبة الى وصف الجو الذي يتحرك فيه البطل في طريقه لأداء مهمته بصورة تتسق مع الألم الذي يعانيه والضياع الذي يحسه.

«لم يكن يبدو على الشبح الذي يسير الهوينا في الطريق المغسول برذاذ مطر خفيف أكثر من متسكع لا يجد الحماسة الكافية ليعود الى بيته بعد جلسة بليدة في مقهى، ولم تكن أضواء المصابيح نصف العمياء التي تنعكس على برك الماء الصغيرة انعكاساً يلوّن وحشة الطريق الكابي لتفضح وجهاً مختنقاً يحترق بوهج الحمى»[٦٢].

وتتقن وصف الأجواء الموحشة «ولم يكن ثمة صوت يخدش صمت الليل إلاّ صوت ديك أرق أرعن لا يبالي أن يصيح حتى في ليل مقمر، وإلاّ نحنحة الخفير الذي يثبت وجوده بسعلة جافة تكاد لا تخرج من صدره المتحشرج بالتبغ الرخيص»[٦٣]. جاء ذلك بأسلوب شعري رقيق، ينقل الى القارىء تضاعيف احساس البطل، ويشعره بوحشة الطريق كأنه هو السائر فيها.

والكاتبة التي أتقنت وصف العديد من أوجه الحياة، تصف بكل دقة خطوات بطلها وحركته في تسلله الى المخزن الذي يود حرقه، بأسلوب يعجز عنه حتى المحترف الجيد لهذا الضرب من

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ١١.
(٦١) المصدر نفسه.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٨؛ ١٩؛ ٢٠ و٢١.
(٦٣) المصدر نفسه.

العمل «ولكن الطريق لم تكن له وحده، فمن وراء المنعطف كان ثمة رأس يطل بخفّة ثم يختفي، ويعود فيمتد، تتألق منه عينان متحفزتان تستقرئان أثر التثاقل الذي دبّ في رأس الحارس وتترصدانه، وقد بدأ الخدر اللذيذ يتسرب الى اطرافه ورأسه، فيتحايل على نفسه ليجلس على الكرسي القصيرة التي يضعها تحت شرفة واطئة تحميه من المطر إذا اشتد، فيلقي بجسمه اليها، واضعاً بندقية على ركبتيه، وما تلبث رأسه أن تنثني في نومة لم يملك لها دفعاً، فالنوم سلطان حتى على الخفراء»[٦٤].

وبأسلوبها الساخر تصف الكاتبة دخول البطل المخزن فحين أضاءه «اضطربت الفئران التي ترتع وتسمن وتكتسب يوماً عن يوم مناعة ضد حبوب السم الحمراء، حتى هذه تتجرأ على مال اللاجىء ولكن لصوصيتها تنتهي عند حاجة بطنها ليت وصفي كان شريفاً مثلها»[٦٥].

فالقارىء يلحظ كيف استطاعت الكاتبة بأسلوبها الساخر أن تقيم موازنة بين الفئران ولصوص الناس، وتنتصر للفأر الذي لا يبغي إلّا حاجته، على الانسان الجشع الذي يبغي مال الناس جميعاً.

تباينت الآراء في تقويم هذه القصة، فقد عدّها صفوان المقدسي خير ما كتب في النكبة، تضاف الى قصة **دماء على الاسفلت** للأستاذ مطاع صفدي، وقصة **كفن حمود** للدكتور عبدالسلام العجيلي، لتؤلف ثلاثة نماذج رائعة للقصص الوطني الذي يلتزم فيه المضمون حدوده أمام الشكل الفني. ويستطرد قائلاً: «تتراوح القصة بين السرد المباشر، والمنولوج الداخلي. في السرد المباشر تتوفر الحركة على نحو يحقق للقصة أكبر قدر ممكن من الحيوية، وفي المنولوج الداخلي يصبح القارىء أشد ما يكون التصاقاً بما يقرأ، ولعل أكثر ما جعل القصة ذات تأثير في النفس ذلك التراوح، لقد أتاح للكاتبة أن لا تجور على الفن في قصتها»[٦٦].

أما د. هاشم ياغي فإنه يرى «أن القصة على روعتها لا تعدو أن تكون تقريراً، فإن هذا التقرير لم يستطع أن يبرر لِمَ كان وصفي بالذات من بين هؤلاء اللاجئين لصاً؟، مع أن الذي هبّ لحرق مخزن المؤن ـ رمز الظروف التعسة ـ هو صديقه لم يصبح لصاً مثله، ولم يبرر التقرير كذلك لِمَ كان فياض الحاج علي مجرماً؟، ولِمَ كانت ـ أخت أحمد، مدرب الحرس ـ بغياً؟، ولم كان أبو سليم وغداً؟ وأجيب أن هذا الذي اتساءل عنه هو الذي حوّل القصة الى التقرير يعوزه التبرير المعقول»[٦٧].

وأعتقد أن تساؤلات د. هاشم ياغي التي أثارها قد أجابت عنها القصة اجابات واضحة لا لبس فيها، تتضح مما سبق عرضه على لسان شخوص القصة. وأعتقد أن الكاتبة كانت تهدف الى أن الظروف الفلسطينية القاسية التي عاشها شخوص القصة هي التي بررت جنوحهم وانحرافهم، ولكن الظروف نفسها التي أوجدت الفلسطيني المتخاذل هي التي أوجدت الفلسطيني المتمرد الرافض الذي مثله بطل القصة، بل أن الظروف السيئة لا بد لها من السقوط، ولا بد أن تفرز ظروفاً جديدة يحقق فيها الانسان والمجتمع ذاته، فمن المعروف ان وقع الظروف العامة تختلف ردود الأشخاص ازاءها، فإذا كان وقع الظروف قد جنح ببعض الشخصيات، فإن الظروف نفسها هي التي جعلت من البطل بطلاً، وإلّا كيف يمكن أن نفسر أن الظروف عينها تفرز متفرجين، كما تفرز أبطالاً مقاتلين يقارعون العدو ويتصدون لبطشه؟

اتضح من العرض السابق تطور رؤية الكاتبة للموضوع الفلسطيني الذي بدأته عارضة

---

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) «القصص، بقلم صفوان فوسي،» و«رنا وسارتر والحياة،» ترجمة عايدة ادريس، **الآداب**، السنة ٩، العدد ٣ (آذار/مارس ١٩٦١)، ص ٦٣ و٦٤.

(٦٧) ياغي، **القصة القصيرة في فلسطين والأردن.. ١٨٥٠ ـ ١٩٦٥**، ص ٢٨٠.

حال التشرد، وواقع التمزق الذي باعد بين الفلسطينيين، وجعلهم يبكون الفائت، ويندبون الماضي، وجلّ طموحهم في هذه المرحلة أن يستطيع الواحد منهم أن يرى حبيباً فارقه، أو يستمع الى صوته عبر شريط اذاعي، أو يقرأ اخباره في رسالة.

وكانت تعمق المأساة حين تقارن الشخصية بين حالها في الوطن وحالها في المنفى أو تحت ظلال الاحتلال.

وتتلوها مرحلة استرجاع الفلسطيني لماضيه النضالي في فلسطين في محاولة نفسية منه ليقبله المجتمع الذي وفد اليه، أو ليدرأ عن نفسه تهمة التقصير. فقد عرضت الكاتبة نماذج من بطولات فردية بقيت تقاتل قوى أكبر منها عدداً وأقوى عدة، إلى أن استشهدت أو أرغمت على الخروج.

وإزاء القهر والظلم الاجتماعي الناتج عن فقدان الفلسطيني هويته وحرمانه من الحركة وفرص العمل، حاول أن يحتال، فيحصل على هوية مزيفة، ولكن الكاتبة عمدت الى دحر هذا النموذج من الشخوص وأحبطت مسعاهم، وأكدت أن فقدان الهوية مصاحب لفقدان الأرض، وأن هوية الفلسطيني تعود اليه يوم يعيد هو أرضه.

وخطت خطوة أوسع حين جعلت النموذج الفلسطيني يتمرد على واقع البؤس الذي مثله المخيم، ومؤسسات وكالة الغوث فيه، فعمد الى حرق مستودعات تموين الوكالة الذي اعتبره رمزاً للذل «أعلمكم أن تجوعوا ليتمرد فيكم اليأس، لتكبروا وتكبروا على الرغيف الذليل».

وتقف سميرة عزام عند هذا الحد من مراحل تطور رؤيتها للشخصية الفلسطينية ولم تخط الخطوة الأوسع لتنتقل بها الى مرحلة الرؤية الثورية التي عبر عنها الأدب الفلسطيني فيما بعد. وسميرة عزام بذلك أمينة في نقل صورة المرحلة التاريخية التي عاشتها، وكانت متفقة الى حد كبير مع الرؤية العامة للأدب الفلسطيني في عقد الخمسينات وأوائل الستينات. فقصة **زغاريد** التي تمثل مع غيرها المرحلة الأولى نشرت في مجلة **الآداب** البيروتية في آب/اغسطس ١٩٥٥، وقصة **لأنه يحبهم** التي تمثل المرحلة الأخيرة نشرت في مجلة **الآداب** في شباط ١٩٦١. ولم يتح لسميرة عزام أن تطور رؤيتها للشخصية الفلسطينية مع أنها توفيت عام ١٩٦٧ وقد شهدت البدايات الأولى للتحول الفلسطيني قبيل هزيمة ١٩٦٧ □

الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية(*)

د. سمير المقدسي

استاذ الاقتصاد ومدير معهد العلوم المالية والمصرفية - الجامعة الاميركية في بيروت.

مقدمة

لهذا البحث ثلاثة أهداف رئيسية: الأول درس طبيعة وظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل والعوامل التي تؤثر فيه، مع تركيز خاص على الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية؛ والثاني بحث الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل على - مستوى الهياكل والسياسات - اقليمياً ومع الاقتصاد العالمي؛ والثالث محاولة اعطاء تقويم موجز للعلاقات بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية كما تظهرها حالة البلدان العربية.

وينقسم البحث الى **اربعة أجزاء رئيسية هي**: الاعتماد الاقتصادي المتبادل: الطبيعة والظواهر والعوامل الكامنة. السياسة الاقتصادية في عالم يعتمد على بعضه البعض. الاقتصاديات العربية: الروابط مع الاقتصاد العالمي، الروابط الاقليمية، السياسات التابعة والمستقلة، وذات التبعية المتبادلة. الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة، مع اهتمام خاص بالبلدان العربية.

أولاً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل: الطبيعة والظواهر والعوامل الكامنة

إن الروابط الاقتصادية والمالية بين الاقتصاديات القومية والدولية متعددة الأوجه، وكذلك هي ظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ونرمي فيما يلي الى استعراض مسألتين تتعلقان بهذه القضية بالتحديد، (١) طبيعة وظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل و(٢) بعض العوامل التي يظهر انها تتحكم في درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية والعالمية.

(*) بحث قدم الى المؤتمر الدولي الثاني حول: الأمة والدولة والتكامل في العالم العربي، نظمه معهد الشؤون الدولية في روما (Istituto Affari Internazionali - Rome) ومدرسة بانتيويس (Panteois) للعلوم السياسية في اثينا، كورفو، ١ - ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

١ ـ طبيعة وظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل

يمكن تبين الاعتماد الاقتصادي المتبادل على مستويات العلاقات الاقتصادية الدولية كافة وخاصة: (أ) التبادل التجاري. (ب) حركات رؤوس الأموال. (ج) انتقال عوامل الانتاج. (د) التكنولوجيا[١]. وقد تختلف درجة الاعتماد المتبادل في كل من هذه الأبواب اختلافاً شاسعاً من بلد الى آخر. فمن الممكن أن يكون الرابط الرئيسي بالنسبة الى بعض الدول العلاقات التجارية؛ وبالنسبة إلى البعض الآخر، قد يكون التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال على قدر متساوٍ من الأهمية، كما أنه، بالنسبة الى بلاد أخرى، يمكن أن يشكل التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا الرابطين الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. وبالنسبة الى بعض الدول، تشكل حركات التجارة، ورؤوس الأموال وعوامل الانتاج مجتمعة روابط مهمة مع الخارج (مثل البلدان العربية المصدرة للنفط). ومن الناحية التاريخية، كانت الحركات التجارية ومن بعدها حركات رؤوس الأموال تشكل العلاقات المهمة بين الدول. وفي السنوات الأخيرة الماضية، بدأت حركات عوامل الانتاج والروابط التكنولوجية تكتسب دوراً متزايداً في تحديد طبيعة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومداه بين الدول ذات السيادة. والاعتماد المتبادل يعني اعتماداً في الاتجاهين أو مشتركاً بين اقتصادات قومية. إلّا أنه بالنسبة إلى الدول الصغيرة، فإن هذا الأمر يترجم نفسه عموماً، وفي المقام الأول، في تبعية للدول الكبيرة، مع أن الأخيرة قد تعتمد بدورها، وبصورة كبيرة جداً، على دول صغيرة معينة للحصول على استيرادات استراتيجية محددة. وتصبح مسألة الاعتماد الاقتصادي المتبادل أكثر وضوحاً بين الاقتصاديات الكبيرة المصنعة مع أن بعض الدول هنا أيضاً قد تكون أكثر «اعتماداً» من الأخرى. وتنطبق المبادىء نفسها على الدول التي تشكل تجمعات اقليمية مع العلم بأن تبعية اقتصاد معين يجب أن ينظر لها الآن في اطار الاقتصادات الاقليمية والعالمية معاً[٢].

وبوجود الروابط المتعددة بين اقتصاد قومي معين والاقتصاد العالمي، ينبغي توضيح ثلاثة أبعاد للاعتماد المتبادل. الأول هو الاعتماد البنيوي، أي مدى ما يبلغه اعتماد رخاء دولة ما على الأسواق العالمية سواء من ناحية العرض أم الطلب. ويتعلق هذا الأمر بناحية مهمة للتكامل مع الاقتصاد العالمي. فالدول التي تعتمد على صادرات عدد محدود من المواد الخام، على سبيل المثال،

---

(١) تظهر التدفقات التكنولوجية نفسها في حركها عوامل الانتاج (الخبرات والادارة التقنية) والتدفقات التجارية (حركة البضائع المحتوية على التكنولوجيا) أو اكتساب البراءات ـ الامتيازات. وأخذت التكنولوجيا تحتل مركزاً مهماً جداً في التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، كما أخذت تعتبر باباً مستقلاً في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(٢) ركزت نظريات التبعية، التي قدم لها في المقام الأول كتّاب أمريكا اللاتينية، على القيود والتشوهات التي يفرضها النظام الاقتصادي الدولي (الرأسمالي) القائم، على تنمية الدول الآخذة في النمو، مبقياً اياها في حالة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول (الرأسمالية) المصنعة. والمطلوب حسب هذه النظريات هو نظام اقتصادي دولي جديد يسمح للدول الآخذة في النمو بالتوصل الى تنمية قومية مستقلة. وتنادي نظريات التبعية، أو بعض منها، بالانكفاء النسبي أو التقليل من الاعتماد على النظام الاقتصادي الدولي الحالي عبر ممارسة سياسات الاكتفاء الذاتي. لمراجعة نظريات التبعية، أنظر:

D. Seers, ed., *Depenedency Theory, A Critical Reassessment* (Frances Pinter, 1981)

ولا سيما مقالات ج. بالما ود. سيرز من ناحية ثانية، فإن الانعزال عن النظام الاقتصادي العالمي كما أشار: سيرز، المصدر نفسه، ص ١٣٩ ربما يكون مكلفاً جداً ويثير مشاكل كبيرة للبلد المنعزل.

تعتمد بشكل كبير على الطلب في الخارج لهذه المنتجات، وبالتالي فإن رفاهيتها الاقتصادية مرتبطة بصورة شاملة بمستوى هذا الطلب. وقد بعث هذا الأمر، كما يعرف الجميع، على أبحاث ومناظرات معمقة في الأدبيات المتعلقة بقضايا التخصص الدولي، النمو ذو التوجه الداخلي في مواجهة النمو ذي التوجه الخارجي، والحمائية في مواجهة التجارة الحرة... إلخ. وقد لا تكون الدول ذات الاقتصادات المنوعة أقل اعتماداً على الاقتصاد العالمي، لكنها ربما تكون قادرة بصورة أفضل على مقاومة تأثير التغيرات الخارجية، وتمتلك حرية أكبر في اختيار السياسات الملائمة لمواجهتها. وعموماً، فإنه كلما ازداد تكامل الاقتصادات القومية عبر الأسواق السلعية والمالية، كلما كانت سلع وأصول دولة ما أقرب الى العمل كبدائل لسلع وأصول دولة أخرى، وكانت درجة الاعتماد الاقتصادي أكبر. وهذا ما يصل بنا الى البعد الثاني الذي يتعلق بالاعتماد المتبادل على صعيد السياسة الاقتصادية أي أثر الاجراءات السياسية في عالم تبعية اقتصادية متبادلة. فمن المحتم أن تؤثر قرارات السياسة الاقتصادية التي تتخذ في بلد كبير على اقتصادات الدول الأخرى القومية. إن آليات التكيف التي تقوم أو التي يسمح لها أن تنشأ رداً على قرارات السياسة الاقتصادية المتخذة في الخارج لها تأثير مباشر على درجة الاعتماد المتبادل التي ترغب الدول في تحملها. وتشكل سياسات سعر الصرف ومعدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، والاحتياطات النقدية، على سبيل المثال، قضايا رئيسية بالنسبة إلى الاعتماد المتبادل بين الدول[٣]. وهي تحتل أهمية عليا بالنسبة الى الدول الكبرى والأعضاء في التجمعات الاقليمية، ولهذا كان التركيز الذي تبديه هذه التجمعات على الحاجة الى تنسيق السياسة الاقتصادية[٤]. وكلما ازداد تكامل الاقتصادات القومية، كلما كانت الحاجة الى تنسيق السياسة الاقتصادية أكبر. وللبعد الثالث أن يركز على المدلولات السياسية للاعتماد المتبادل. فهناك دول أكثر رغبة من غيرها في أن تتكامل مع الاقتصاد العالمي أو في اقتصاد اقليمي، وهي بالتالي أكثر رغبة من غيرها في تقبل القيود التي قد يستدعيها هذا التكامل على القرار الاقتصادي المستقل (انظر الجزء الثالث لاحقاً). وبالتالي، فإن اقتصادان متشابهان قد يمارسان سياسات مختلفة إزاء التفاعلات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي. فقد يختار أحدهما أن يكون منفتحاً لدرجة كبيرة، في حين يحاول الآخر أن يعزل اقتصاده عبر سياسات تقييدية. وقد لا يكون معيار هذا الخيار اقتصادياً صرفاً بالضرورة، بل سياسياً في طبيعته الى حد كبير؛ أي أن السلطات ربما تكون مدفوعة بما تراه كاعتبارات السيادة القومية.

إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظاهرة جوهرية في العالم المعاصر، وبالنسبة الى معظم الدول، ان لم نقل كلها، يعد تقدم الدول منفردة مستحيلاً بالاستقلال عن الاقتصاد العالمي إلّا إذا كان بتكاليف اقتصادية واجتماعية غير مقبولة. ولكن، إذا ما اتفقنا على أن التجارة الدولية، وبتعميم أكثر، العلاقات الاقتصادية الدولية توفر أسس النمو بوتيرة أسرع بكثير مما يمكن أن يكون عليه لو اختلفت الحال، فليس هناك من تصور مشترك بالنسبة الى أفضل أنماط العلاقات الاقتصادية

---

(٣) A.E. Swoboda, «Exchange Rate Regimes and European - US Policy Interdependence,», in: A.V. Hooke, ed., *Exchange Rate Regimes and Policy Interdependence* (IMF, 1983), p. 76.

(٤) K. Hamada, «Macroeconomic Strategy and Coordination under Alternative Exchange Rates,» in: Dornbusch and J.A. Frenkel, eds., *International Economic Policy, Theory of Evidence* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1971), p. 294, and R. Cooper, «Interdependence of National Economic Policies,» in: B. Balassa, ed., *Changing Patterns in Foreign Trade and Payments* (New York: W. W. Norton and Compony, Inc., 1970), pp. 103-115.

الدولية، أو إلى درجة اندماج اقتصاد قومي معين بالاقتصاد العالمي. ان أسباب الاختلاف بهذا الصدد متشعبة، منها الاقتصادية وغير الاقتصادية في الوقت عينه. وتتعلق الأسباب الاقتصادية كرؤى مختلفة حول المدى والشكل الملائمين للاندماج الاقتصادي. فالعلاقات الثنائية بالمقارنة مع العلاقات المتعددة الأطراف، والتصنيع ذو الاتجاه الداخلي بالمقارنة مع التصنيع ذي الاتجاه الخارجي الخ... كلها قضايا تتعلق بالاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن مناقشتها على أسس اقتصادية بحتة. لكنها في الوقت نفسه قضايا يتخذ القرار في شأنها عادة في إطار سياسي طالما أنها تتعلق باستقلال الأمم أو بدرجة الاعتماد (الحقيقي أو الاسمي) الذي من الممكن تقبله في عالم الاعتماد المتبادل.

٢ ـ العوامل المؤثرة في الاعتماد الاقتصادي المتبادل

لأغراض هذا البحث، سيتم استعراض ثلاثة عوامل على علاقة متبادلة في ما بينها: (أ) الموارد الطبيعية في الاقتصاديات الفردية ومدى امكانية تطويرها وتنميتها داخلياً عبر توسيع السوق المحلي، (ب) موقف السلطات المختصة من انفتاح الاقتصاد القومي، و(ج) درجة توجه الاقتصاد الى اقتصاد عام أو خاص. وينبغي أن يسلم بالعلاقات المتبادلة بين هذه العوامل كما يظهر على سبيل المثال من درجة الارتباط المرتفعة عموماً بين العاملين الثاني والثالث.

إن قدرة الاقتصاد القومي على توفير أسباب التنمية من تلقائه تؤثر في درجة اعتماده على التجارة الدولية. وتقوم هذه المقدرة على توفر كل من الموارد البشرية والمادية وكذلك الأمر على مستوى التكنولوجيا المكتسبة. وفي عالم اليوم، ربما تكون دول قليلة فقط قادرة على اتباع استراتيجية تنموية قائمة على الانعزال النسبي عن الاقتصاد العالمي. وحتى ولو كانت قادرة على القيام بذلك، فإن تكاليف التنمية، ولا سيما في نطاق التضحية الاستهلاكية وخسارة المنافع الناجمة عن التخصص الدولي والتجارة الدولية، قد تكون مرتفعة الى درجة لا مبرر لها. وبالنسبة الى كثير من الدول، يعد الاعتماد على الاقتصاد العالمي، بأي مقياس أراد المرء أن يعتمده، مرتفعاً الى حد كبير، لا سيما وأن أسواقها الداخلية غير قادرة بحد ذاتها على دعم تنميتها الذاتية الطويلة الأمد. وقد تكون دول أخرى أقل اعتماداً على الاقتصاد العالمي، ويعتمد ذلك على الموارد الموجودة وقدرة السوق المحلي على النمو والتطور. وحيث توجد وفرة نسبية في الموارد البشرية والمادية بالفعل، وحيث يمكن تطوير وتنمية السوق المحلي بسرعة، فإن الميل الى الاعتماد على الذات أو التقليل من الاعتماد على الخارج يصبح أكبر شأناً. إلّا أنه ليس من الضرورة أن تكون الحال كذلك عملياً.

ويتأثر مدى توجيه استراتيجية التنمية نحو الداخل بالسياسة الاقتصادية للسلطات القومية. فالاقتصادات القومية المنفتحة، أي التي لا تفرض قيوداً على التحويلات الجارية والرأسمالية، والتي تفرض قيوداً خفيفة نسبياً على التجارة، أو التي تنتمي الى مناطق تجارة حرة واسعة، هي أكثر تكاملاً وبالتالي أكثر اعتماداً على الاقتصاد العالمي من الاقتصادات المغلقة نسبياً بأشكال القيود كافة. ولنوضح الأمر بطريقة أخرى، فالبلاد التي تميل الى تنسيق سياساتها الاقتصادية مع دول أخرى أو تسمح بالتكيف المحلي الضروري استجابة للتطورات في ميزان المدفوعات، تظهر عادة درجة أكبر من الاعتماد المتبادل منها في تلك الدول التي تحاول عزل اقتصاداتها المحلية عن تأثيرات التطورات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية في الخارج.

وبالتالي، فإن درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل تتأثر بنوعية السياسات الاقتصادية الدولية التي تمارسها الدول كل على حدة.

ويرتبط عامل التوجه بين القطاع العام والقطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بما تم توضيحه. وعموماً، فإن الاقتصادات التي يغلب فيها القطاع العام تميل الى اتباع سياسات اقتصادية دولية أقل ليبرالية من الاقتصادات المعتمدة على القطاع الخاص. إن تفاعل البلدان الأولى مع الاقتصاد العالمي مقيد أكثر مما هو في المجموعة الأخيرة. وقد تظهر الاقتصاديات التي يلعب فيها القطاع العام دوراً رئيسياً، درجة أقل من الاعتماد على العالم الخارجي من الدول الأخرى. ومع ذلك، لا ينبغي أن يستنتج أن الحال يجب أن تكون كذلك. فالخيارات بين درجات الاعتماد على الاقتصاد العالمي متاحة أمام كل من اقتصاديات القطاع الخاص واقتصاديات القطاع العام على السواء، والخيار يرجع في نهاية الأمر الى السلطات القومية المختصة.

ثانياً: السياسة الاقتصادية في عالم الاعتماد المتبادل

وفي حين يمكن تحديد الاعتماد الاقتصادي المتبادل على مستويات متعددة، هناك ناحية مهمة تستحق تسليط الأضواء عليها وهي السياسة الاقتصادية في عالم الاعتماد المتبادل. فقرارات السياسة الاقتصادية تؤثر في أشكال الاعتماد الاقتصادي المتبادل كافة، وإن كان بدرجات مختلفة. وبغض النظر عن ميزات اقتصاد معين، فإن حجم وشكل ارتباطاته مع العالم الخارجي يتأثران الى حد كبير بالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات القومية. لا شك في أن بعض الدول ربما تكون قادرة على استخدام سياساتها الاقتصادية بفاعلية أكثر من غيرها، فالدول الكبرى تمارس قدراً أكبر من السلطة الذاتية في اتخاذ القرار من الدول الصغيرة. ومع ذلك، فإنها مضطرة أيضاً لأن تأخذ في حسبانها التطورات في أماكن أخرى من العالم ولا سيما في الدول الكبرى الأخرى. إن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومات هي تعبير عن السيادة القومية، وتعكس مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها، تلقائياً، مقدار السلطة الذاتية التي تستطيع الحكومات أن تعتمد عليها للتوصل إلى أهدافها المعلنة. وكلما كان تكامل الاقتصاديات القومية أكبر، كلما كانت درجة السلطة الذاتية السياسية أقل. وهذه الحقيقة، كما أشير اليها سابقاً، تكمن في جوهر المحاولات الاقليمية التي تبذلها الدول الصناعية لتحقيق التنسيق الاقتصادي بينها[٥]. وبالنسبة الى الدول النامية التي ترغب في تحقيق التكامل الاقليمي، فإن تنسيق السياسة الاقتصادية مهم بالقدر نفسه. وفي الإطار الاقليمي، تصبح مسألة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بارزة الأهمية. ولكن في علاقاتها مع العالم الصناعي تصبح مسألة التبعية ذات أهمية متزايدة.

إن أسواق القطع الاجنبي هي الرابط بين الاقتصادات القومية والدولية. لكن السياسات

---

(٥) يعود التنسيق السياسي في جوهره إلى صياغة الأهداف القومية والأدوات السياسية المطلوبة لتحقيقها. وكما أشار تينبيرغن (Tinbergen) قبل سنوات عدة مضت، فإن عدداً محدداً من الأهداف يستدعي عدداً مماثلاً من الأدوات (الفاعلة). انظر:

J. Tinbergen, *On The Theory of Economic Policy* (Amsterdam: North Holland, 1952).

وينبغي أن الأدوات والأهداف السياسية متكافئة تماماً.

انظر: R. Mundell, *International Economies* (New York: Macmillan, 1968), p. 203.

الاقتصادية الدولية هي التي تحدد، بدرجة أساسية، حجم وطبيعة هذا الرابط. وكلما كانت هذه السياسات أكثر ليبرالية، كلما ارتفعت درجة التفاعل الكامن بين الاقتصاديات القومية، وازداد بالتالي مستوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وربما يؤدي هذا بدوره الى قيود متزايدة على السلطة الذاتية للسياسة الاقتصادية القومية. وهكذا فإن القيود على التجارة والمدفوعات، والتي تأخذ أشكالاً عدة، تتجه الى عزل الاقتصاد القومي عن بقية العالم وهذا الاتجاه قد يساعد بدوره مبدئياً على زيادة استقلالية السياسات الاقتصادية القومية. ولكن تجدر الاشارة هنا، من دون الغوص في حسنات وسيئات هذا الاتجاه إلى أنه عملياً، قد لا يعزل بالضرورة الاقتصاد القومي الى الدرجة المرغوبة طالما أنه يؤدي الى نشوء أسواق «غير رسمية» و/أو غير شرعية ربما يكون من الصعب السيطرة عليها. واستناداً إلى ذلك، فإن السلطة الذاتية في صنع القرار في الاقتصاديات المقيدة خارجياً أو المحمية ليست بالضرورة أقوى من التي تتمتع بها الاقتصاديات ذات السياسات الليبرالية. علماً بأن هذه المسألة يمكن تقويمها على أسس عملية فقط وليس على أسس نظرية.

وعلى فرض وجود أسواق قطع أجنبي حرة فعلاً، فهل توفر سياسات اقتصادية دولية معينة سلطة ذاتية أكبر للسياسات المحلية مما توفره غيرها من السياسات؟ وقد قيل، على سبيل المثال، أن أسعار الصرف المرنة تعزل الاقتصاد المحلي عن أثر التطورات الخارجية في حين أن أسعار الصرف الثابتة تخلق مزيداً من الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية. ومع ذلك فإن هذه المسألة تبقى غير محسومة من الناحية العملية. وقد يبدو أن ما يجب أخذه بعين الاعتبار، ليس نظام أسعار الصرف وحسب، بل عوامل أخرى قد تكون ذات تأثير أكبر في تحديد درجة الاعتماد المتبادل(٦).

وما ينبغي التركيز عليه هو أن السلطة الذاتية لصنع القرار الاقتصادي في الاقتصاديات القومية، في عالم تزداد فيه درجة الاعتماد المتبادل أصبحت مقيدة الى حد بعيد بالنسبة الى قدرتها على بلوغ الأهداف المرجوة. ولكن إذا كان تنامي درجة الاعتماد المتبادل ينطبق بصورة خاصة على اقتصاديات الدول الصناعية، فإن اعتماد الاقتصاديات الصغيرة على أسواق العالم الصناعي وسياسته الاقتصادية قد ازدادت أيضاً. وتوضح المطالب المتكررة من جانب الدول النامية بالحصول على حصة أكبر من السوق وتكنولوجيا الدول الصناعية، تزايد تبعية الأولى. ان النمو، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتنمية البنية التحتية المادية والبشرية، تشكل الأهداف الرئيسية للدول الآخذة في النمو. وحاجتها في جميع هذه المجالات، بين غيرها من المجالات، للتفاعل مع العالم الصناعي، ضخمة للغاية. وفي الوقت عينه، فإن قرارات السياسة الاقتصادية (مع القليل من الاستثناءات) لا تؤثر مادياً على الدول الكبيرة، في حين أن عليها أن تتحمل انعكاسات القرارات السياسية الاقتصادية في هذه الدول.

وفي هذا الاطار، تواجه الدول النامية ثلاث قضايا أساسية: (١) الى أي حد تعتبر شروط تنميتها دالة على اعتمادها الاقتصادي المتبادل مع العالم الصناعي: ما هي متانة الروابط مع العالم الخارجي؟ (٢) الى أي حد تكون قرارات السياسة الاقتصادية مستقلة من حيث تحقيق

---

(٦) Swoboda, «Exchange Rate Regimes and European U.S. Policy Interdependence,» and the Comment on his paper by J.A. Frenkle, pp. 110-112.
انظر ايضاً: R.Dornbusch, «Flexible Exchange Rates and Interdependence,» *IMF Staff Papers*, vol. 30, no. 1 (March 1983), p. 4.

الأهداف المعلنة، الداخلية والخارجية معاً؟ هل أن بعض السياسات أكثر استقلالية من غيرها؟ (٣) أي أهمية تحتلها التجمعات الاقليمية بين الدول النامية بالنسبة الى الحالات المذكورة. ان استعراض هذه المسائل يمكننا من تبيان بعض العلاقات المتبادلة بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية. ومن الطبيعي أن تعتمد الاجابة على الأسئلة المطروحة سابقاً على خصوصيات الاقتصاد المعين الذي تجرى دراسته والتجمعات الاقليمية التي قد يكون منتمياً اليها؛ وهذا ما سنحاول القيام به بالنسبة الى البلدان العربية.

ثالثاً: الاقتصاديات العربية

سنصنف الاقتصاديات العربية الى: (١) اقتصاديات مصدرة للنفط في المقام الأول[٧]. و(٢) اقتصاديات يغلب عليها القطاع الخاص[٨]. و(٣) اقتصاديات يغلب عليها القطاع العام[٩]. ومرد اعتماد هذا التصنيف هو أنه سيخدم أهداف تحليلنا هذا عندما ننظر في المسائل التي أثيرت في الجزء السابق. وسنتطرق الى ثلاث قضايا: ١ ـ روابط الاقتصاديات العربية بالاقتصاد العالمي؛ ٢ ـ الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة؛ ٣ ـ تبعية السياسة الاقتصادية والاعتماد المتبادل للسياسة الاقتصادية بالنسبة إلى العلاقة مع الاقتصاديات العالمية والاقليمية. وتعود بعض المعلومات المقدمة الى بلدان مختارة في كل من المجموعات الثلاث.

١ ـ الروابط مع الاقتصاد العالمي

يمكن توضيح الروابط الاقتصادية المهمة بين الاقتصادين العربي والعالمي، وفي المقام الأول العالم الصناعي، على جميع مستويات العلاقات المتبادلة التي ذكرت في هذا البحث. وتظهر هذه الروابط الدرجة المرتفعة نسبياً للتبعية العربية. وهي ظاهرة أكثر ما تظهر في حقل التكنولوجيا. يتكون القسم الأكبر من الواردات العربية من البضائع المصنعة التي تحتوي على تكنولوجيا متقدمة طورت في بلدان أخرى. وهي جميعها تعتمد، على طاقات المهارة التقنية، والبراءات والادارة التقنية الأجنبية إلى حد كبير جداً. وقد شدد باحثون عديدون على أن الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية لم يترافق مع النمو المطلوب في نشاطات البحث والتطوير (R &D) والادارة التكنولوجية. ويبدو أن عملية تكييف التكنولوجيا المكتسبة ودمجها في العملية التنموية للبلدان العربية، لخدمة المتطلبات التنموية لهذه البلدان بصورة ملائمة، قد تخلفت الى حد كبير[١٠]. ولذا، فإن التبعية التكنولوجية العربية للعالم الصناعي ستستمر في المستقبل المنظور بكل مدلولاتها الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية. وعلى عكس حركات التجارة ورؤوس الأموال، فإن التبعية التكنولوجية شبه كاملة. وفي هذه المرحلة من تطورها، تستطيع البلدان العربية أن تكون متلقية فقط للمهارة التكنولوجية على الرغم من بعض التقدم الذي يتحقق في بناء المؤسسات القومية المخصصة لتنمية

---

(٧) السعودية وبلدان الخليج.

(٨) الأردن، لبنان، المغرب، تونس، الجمهورية العربية اليمنية.

(٩) الجزائر، مصر، العراق، الجماهيرية العربية الليبية، السودان، سوريا، اليمن الديمقراطية.

(١٠) لتحليل النواحي المتعددة لهذه المسألة، أنظر:

A. Zahlan, ed., *Technology Transfer and Change in the Arab World* (Oxford : Pergamon Press Ltd., 1978), in particular the paper by the NRST Division of ECWA, C. Baron, A. Zahlan, and E. Zureik.

التكنولوجيا الداخلية المنشأ. وبكلمة أخرى، فإن أفق القرار المستقل في هذا الحقل يبدو أقل احتمالاً منه في حقول أخرى.

وتنعكس الروابط التجارية مع العالم الخارجي جزئياً في (أ) أهمية الأسواق الأجنبية، ولا سيما أسواق العالم الصناعي، بالنسبة إلى التنمية العربية و(ب) المركز الذي تحتله التجارة في الدخل الوطني. ويظهر الجدول رقم (٢) أنه بالنسبة الى الدول العربية ككل، فإن ما يزيد عن ٧٥ بالمائة من تجارتها هي مع العالم الصناعي علماً أن هذه النسبة تختلف من بلد الى آخر إذا ما أخذنا كل واحد منها على حدة. ويشير الجدول رقم (١) بدوره الى أن السلع الصناعية المستوردة من الدول الصناعية تشكل حوالى ثلثي الواردات العربية مجتمعة، مع اختلاف النسب من بلد الى آخر. وبالطبع، يعكس هذان الجدولان ظاهرة مشتركة في الدول الآخذة في النمو، هي بالتحديد، تبعيتها المرتفعة لأسواق الدول المصنعة من ناحية الحصول على السلع الضرورية لعمليتها التنموية. وعلى العكس، باستثناء النفط، فإن اعتماد الدول الصناعية على الأسواق العربية كمصدر للسلع المطلوبة محدود جداً. الواضح أن تجارة النفط أساسية بالنسبة للعديد من البلدان. أما أهميتها بالنسبة للبلدان النفطية فإنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمداخيل التي توفرها والتي تعتمد بدورها على حاجة الدول الصناعية في المقام الأول للمستوردات النفطية. اضافة الى ذلك، وكما يرد لاحقاً، فإن الأسواق المالية في هذه البلدان تشكل المنفذ الآن الأكثر أهمية لفوائض البلدان المصدرة للنفط القابلة للتثمير. ويمكن القول ان تجارة النفط تعكس درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين بلدان النفط العربي والدول الصناعية، لا يمكن أن تطبق على أشكال التجارة الأخرى بين المجموعتين. وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد بعض البلدان النفطية المقصور على النفط تقريباً، وهو مورد طبيعي قابل للنضوب، يجعلها تابعة تبعية شبه كاملة للاقتصاد العالمي. وينطبق ذلك على حاجتها لتسويق نفطها ولتحويل القسم الأكبر من فوائضها القابلة للتثمير الى الخارج. وسيكون عليها، في المدى البعيد، أن تواجه حقيقة نضوب الموارد النفطية وبالتالي تقليص دورها في النمو الصناعي العالمي.

ويوضح الجدول رقم (٣) نسبة الصادرات والواردات الى الناتج الوطني القائم في بلدان عربية مختارة. وفي جانب الواردات، تظهر البلدان المصدرة للنفط والاقتصاديات الموجهة من القطاع الخاص نسباً أعلى من الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام. ويعكس هذا جزئياً سياسات من القطع الأكثر ليبرالية التي تتبعها المجموعتان الأوليان من البلدان. أما في جانب الصادرات، فإن نمطاً مشابهاً تقريباً يظهر على العموم، مع أن الفوارق بين المجموعتين الثانية والثالثة أقل وضوحاً مما هي عليه في حالة نسب الصادرات. وفي حين لا تعكس هذه النسب من تلقائها صورة كاملة أو كافية للدرجات النسبية للتفاعلات مع الاقتصاد العالمي، فهي تشير الى التبعية المرتفعة نسبياً في المجموعتين الأوليين بالنسبة إلى الروابط التجارية مع العالم الخارجي. وينبع هذا من الميزات الخاصة للاقتصاد المعني وللسياسة الاقتصادية التي تعتمدها السلطات الوطنية.

وتلقي حركات رؤوس الأموال ضوءاً إضافياً على قضية التبعية. (أنظر الجدولين ٤ و٥). وبالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط فإن توجه رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل الى الخارج ناتج عن قدرة الاستيعاب المحدودة لاقتصاديات هذه البلدان. وقد اجتذب القسم الأكبر من الفوائض المتوافرة الى الأسواق المالية في البلدان الصناعية، ولا سيما الولايات المتحدة

جدول رقم (١)
اجمالي التجارة الخارجية العربية
(نسبة مئوية) (٪)

	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
المنتجات الزراعية والمرطبات	١	١٦	١	١٨	١	١٤
المواد الخام والوقود	٩٦	١١	٩٦	٩	٩٧	١٣
مواد كيميائية	١	٦	١	٥	١	٥
سلع صناعية ومعدات نقل	٢	٦٧	٢	٦٨	١	٦٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: صندوق النقد العربي [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي المشترك ١٩٨٤ و١٩٨٥**.

جدول رقم (٢)
اجمالي التجارة الخارجية العربية: التوزيع الجغرافي
(نسبة مئوية) (٪)

	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
البلدان العربية	٥	١١	١	٨	٨	١٠	٨	٨
البلدان الصناعية منها:	٧٤	٧٢	٧٠	٦٨	٦٥	٧٤	٦٦	٧٦
السوق الاوروبية المشتركة	(٣٤)	(٤٦)	٣٣	٣٨	٣١	٤٠	٢٩	٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	(١٤)	(١٢)	١٣	١٢	٧	١٣	٦	١٣
اليابان	(١٧)	(١٤)	١٨	١٢	١٩	١٣	٢٠	١٣
دول السوق الاشتراكية «الكوميكون»	١	١٣	١	٩	١	٢	١	٢
الدول النامية	٢٠	١٤	٢٣	١٥	٢٦	١٤	٢٥	١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: صندوق النقد العربي [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٤ و١٩٨٥**.

جدول رقم (٣)
بلدان عربية مختارة، نسبة الصادرات والواردات الى الناتج الوطني القائم
(نسبة مئـوية) (٪)

البلـد / السنة	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	الصادرات الواردات		الصادرات الواردات		الصادرات الواردات		الصادرات الواردات	
	الناتج الوطني القائم		الناتج الوطني القائم		الناتج الوطني القائم		الناتج الوطني القائم	
المجموعة الاولى								
السعودية	٦٦	٣٤	٦٩	٢٩	٦٧	٣٦	٥٧	٤٧
الكويت	٦٧	٢٩	٧١(١)	٤٠(١)	٥٩(١)	٥٦(١)	٥٦(١)	٥٠(١)
المجموعة الثانية								
الاردن	٣٩	٨١	٤٢	٩٢	٣٩	٨٩	٣٥	٧٩
تونس	٤٠	٤٦	٤١	٤٩	٣٦	٤٧	٣٥	٤٣
لبنان(٢)	٣٠	٧١	٣٢	٦٨	٣٤	٨٤	١٦(٣)	٩٣
المجموعة الثالثة								
الجزائر(١)	٣٤	٣٠	٣٤	٣١	٣٠	٢٩	٠٠	
سوريا(١)	١٨	٣٣	١٥	٣١	١٣	٢٤	١٢	٢٥
مصر	٠٠	٠٠	٢٨	٣٦	٢٧	٣٨	٢٨	٣٦

(١) النسب تشير الى الناتج المحلي القائم.
(٢) تقديرات تقريبية.
(٣) انخفاض كبير نتيجة لاحداث تلك السنة السياسية والعسكرية.
المصدر: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics* (1985).

وبريطانيا[١١]. والحقيقة أنـه يبدو أنهـا الأسواق التي تستطيـع امتصاص فـوائض ضخمة قـابلة للتثمـير بسهولـة ويسر، ولا سيما السـوق الأمريكي. ويـلاحظ أن كلا من الاستثمـارات المبـاشرة والاستثمارات في الأوراق التجارية (السندات والأسهم) في الخارج كبيرة من حيث حجمها، وهي في معظمها تابعة إما لمنظمات حكومية أو لمنظمات القطاع العام. وبـالنسبة الى المجمـوعة الثـانية من البلدان فإن التدفقات الرأسمالية الداخلية الطويلة الأجل (وهي في معظمها سحوبـات على قـروض رسمية) تلعب دوراً مهماً في مساندة الخطط التنموية وفي إحراز معدلات نمو قد يستحيـل تحقيقها في غياب هذه التدفقات. وتعود بعض هذه التدفقات الداخلية الى البلدان النفطية، لكن قسماً كبيراً منها يأتي من البلدان الصناعية وقد كـان لبنان عـلى سبيل المثـال يعتمد تقليـدياً عـلى التدفقـات الداخلية الخاصة اعتماداً كبيراً مع العلم انها قد تقلصت الى حد كبير نتيجة للتطورات السياسيـة الداخلية في السنوات الأخيرة. وقد لعبت الاستثمارات المباشرة في هذه البلدان دوراً أقل أهميـة في حين أن الاستثمارات في أسواقها المالية تكاد تكون معدومة. وتعليل ذلك هو أن هذه البلدان لاتملك فوائض قابلة للتثمير وليس لديها أسواق مالية متطورة باستطاعتها أن تجتذب الأموال من الخارج. والى حد ما، فإن لبنان هو استثناء للقـاعدة، إذ ان بعض اللبنـانيين المقيمـين قامـوا باستثمـارات مهمة نسبياً في الأسواق المالية الخارجية. وتعود بعض حركات رؤوس الأمـوال القصيرة الأجـل في

(١١) IMF, *World Economic Outlook 1982*, p. 165.

جدول رقم (٤)

بلدان عربية مختارة: صافي حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل

(حقوق السحب الخاصة بالمليون SDR'S)

البلد	١٩٨٠					١٩٨١					١٩٨٢				
	ا.م.	ا.س	ا.ا.ط.ا.	ا.ا.ط.ا.	ح.ج.	ا.م.	ا.س.	ا.ا.ط.ا.	ا.ا.ط.ا.	ح.ج.	ا.م.	ا.س.	ا.ا.ط.ا.	ا.ا.ط.ا.	ح.ج.
الأردن	٢٤	—	٥٨	٨٢	٢٨٧	١٢٧	—	٥٩	١٨٦	٣٣-	٥٠	٢٣٨-	٢٨٨	—	٣٠٥
تونس	١١٨٠	٢-	١٧٧	٣٥٥	٢٣٦-	٢٤٩	٢-	٢٩٢	٢٣٩	٣٨٢-	٣٠٧	٣٢٦-	٦٣٣	—	٣٩٥
الجزائر	٢٤٢	—	٤٤٨	٦٩٠	١٩١	١-	—	٧	٦	٧٢	..	..	..	..	..
السعودية	٢٤٥٥-	١٨١٣٠-	٤٥٧-	٢١٠٤٢-	٣١٨٠٩	٢٨٦٣	٢٤١٢-	١٢٠٣-	٢٠٧٥٢-	٣٦٢٦٩	..	..	..	..	..
سوريا	—	—	١٩-	٣١-	—	—	—	٤١	٤١	٤٣٣-	—	—	١٨٥	١٨٥	٤٤٧-
الكويت	٣١٣-	٢٥٣-	٥٥٧	٩-	١١٧٣٤	١٢٨	١١٠-	٢١٣	٢٣١	١١٦٢٠	٢٠١-	٩٨	١٣٣-	٢٣٦-	٥٢٤١
مصر	٤١٦	٤	٣١١	٧٣١	٣٣٦-	٦٣٣	٦	١٠٨١	١٧٢٠	١٨٢١-	٥٨٩	—	١٠٠١	١٥٩٠	٢٠٠٧-

ملاحظة عامة: تشير الرموز إلى:

ا.م.: استثمارات مباشرة.
ا.س.: استثمارات سندات واسهم.
ا.ا.ط.ا.: استثمارات أخرى طويلة الأجل.
ا.ا.ط.ا.: اجمالي الاستثمارات طويلة الأجل.
ح.ج.: حساب جاري.

المصدر: IMF, *Balance of Payments Statistics*, vol. 34 (1983).

البلدان الأخرى إما الى قروض رسمية أو اعتمادات تجارية قصيرة الأجل.

وتعتمد المجموعة الثالثة من البلدان أيضاً على القروض الرسمية لدعم مشاريعها التنموية مع التنبيه الى أن الجزائر وهي بلد مصدر للنفط أقل اعتماداً على القروض الأجنبية من غيرها من البلدان في هذه المجموعة. وبالمقارنة مع سوريا، فإن مصر اعتمدت في السنوات الأخيرة الماضية على استثمارات مباشرة كبيرة. أما الاستثمارات في الأوراق المالية فهي إما محدودة جداً أو غير موجودة اطلاقاً. ويبدو أن حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل تلعب دوراً أكثر أهمية في سوريا منها في مصر. وبالنسبة الى البلد الأول، تشمل هذه الحركات الاعتمادات التجارية للقطاع الخاص والحركات الرسمية بموجب اتفاقيات دفع معقودة مع دول أجنبية.

وبالنسبة الى البلدان غير النفطية، لا مجال للشك في أن تدفقات رؤوس الاموال الداخلة تمكنها من بلوغ مستويات الواردات والنفقات التنموية، التي لم يكن بلوغها ليصبح ممكناً بغيابها، وبالنسبة الى الدول النفطية فإن تدفقات رؤوس الاموال الى الخارج انما تبحث عن منافذ استثمارية لا تتوافر محلياً. ان درجة اعتماد هذه الدول على انسياب رؤوس الاموال الدولية

جدول رقم (٥)
بلدان عربية مختارة: أبواب ميزان المدفوعات
(ملايين حقوق السحب الخاصة)

	١٩٨٠			١٩٨١			١٩٨٢		
	ح.خ.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.	ح.ج.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.	ح.ج.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.
المجموعة الأولى	٣١٨٠٩	٢١٠٤٢-	٧٧٣٤-	٣٨٢٦٩	٢٠٧٥٢-	٩٣٨٠-	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	١١٧٣٤	٩-	٨٧٠٩-	١١٦٢٠	٢٣١	٧٣٠٧-	٥٢٤١	٢٣٦-	٢٠٩٥-
الكويت									
المجموعة الثانية[١]	٢٨٧	٨٢	١٧١	٣٣-	١٨٦	٧٦	٣٠٤-	٢٨٨	٦٠
الأردن	٣٢٦-	٣٥٥	٦٨-	٣٨٢-	٥٣٩	١٤٣-	٥٩٤-	٦٣٣	٠٠
تونس									
المجموعة الثالثة	١٩١	٦٩٠	٤٣	٧٢	٥	٩	٠٠	٠٠	٠٠
الجزائر	٣-	١٩-	٣٣١	٤٣٣-	٤١	٤٥٠	٤٤٧-	١٨٥	٣٥٢
سوريا	٣٣٦-	٧٣١	٤٧	١٨١٢-	١٧٢٠	٣١	٢٠٠٧-	١٥٩٠	٧٥
مصر									

ملاحظة عامة: تشير الرموز إلى:

ح.ج. : الحساب الجاري.

ح.ر.ط.أ. : حساب الرساميل طويلة الأجل.

ح.ر.ق.أ. : حساب الرساميل قصيرة الأجل (باستثناء التمويل الاستثنائي والتغيرات في الاحتياطات).

(١) لم تتوافر معلومات دقيقة عن لبنان.

المصدر: IMF, *Balance of Payments Statistics*, vol. 34 (1983).

واضحة ولا تحتاج الى مزيد من التأكيد.

٢ ـ الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة

سنتطرق بايجاز الى ثلاث من نواحي الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة: (أ) التجارة. (ب) انسياب رؤوس الأموال و(ج) محاولات التكامل الاقليمي[١٢].

تشكل التجارة العربية المتبادلة جزءاً صغيراً نسبياً من اجمالي التجارة العربية: أقل من ١٠ بالمائة في السنوات الأخيرة (انظر الجدول رقم ٢). وحتى لو استثنيت تجارة النفط، فإن النسبة المئوية تبقى صغيرة نسبياً. إلّا أنه بالنسبة الى بعض البلدان العربية، كالأردن ولبنان وسوريا، فإن الأسواق العربية تشكل سوقاً مهماً بالأخص لصادراتها ومنها الصادرات الصناعية. وكما هو معلوم فإن الدافع انشاء سوق عربي موحد مبني على الإمكانات التي يستطيع هذا السوق أن

(١٢) ان تنقل القوى العاملة اصبح أيضاً يشكل رابطاً اقتصادياً مهماً بين عدد من البلدان العربية، ولا سيما انتقال الخبرات العربية الى بلدان الخليج العربي إلّا أننا لن نتطرق في بحثنا الى هذا الجانب من الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل.

يوفرها لتنشيط التنمية الصناعية العربية. والروابط التجارية العربية المتبادلة تبقى محدودة نسبياً مع استثناءات قليلة[١٣].

أما انسياب الرساميل بين البلدان العربية فإنه أيضاً يشكل جزءاً صغيراً بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال العربية مجتمعة الى خارج العالم العربي وخصوصاً الى الدول الصناعية. وفي الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٨١، على سبيل المثال، وُجِّه حوالى ١٥ بالمائة من فوائض البلدان النفطية العربية الجارية والبالغة ٣٦٠ مليار دولار أمريكي كمساعدات رسمية للبلدان العربية أخذ معظمها حوالى (٨٥ بالمائة) شكل مساعدات ثنائية (من حكومة الى حكومة) واما الباقي فقد أخذ شكل قروض صناديق التنمية العربية. وعلى الرغم من ذلك فإنه تجدر الملاحظة أن المساعدة العربية شكلت حوالى ثلث الموارد الخارجية المطلوبة لمجموع برامج الاستثمار في البلدان العربية (وقد بلغت حوالى ٨٠ مليار دولار للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١)[١٤].

ان نمط التدفقات الاستثمارية للبلدان النفطية العربية أصبح مألوفاً: إن أسواق الدول الصناعية تستقطب الجزء الأكبر من الفوائض القابلة للتثمير، بينما الجزء الأصغر من التدفقات الاستثمارية الى المنطقة العربية هو في شكل هبات وقروض رسمية في المقام الأول. ومع أن التدفقات الاستثمارية إلى البلدان العربية قد تكون صغيرة نسبياً، فهي تلعب دوراً مهماً من ناحية دعمها لمشاريع التنمية العربية.

لقد جرت محاولات عدة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي. إلّا أنه حتى الآن لم يتم التوصل الى تحقيق تقدم كبير في هذا الاتجاه، الا أخيراً ربما بين بلدان الخليج العربي (أعضاء مجلس التعاون الخليجي)[١٥].

وفي الوقت الراهن، ينعكس التعاون الاقتصادي العربي الشامل في صورة أساسية عبر صناديق إقليمية وقومية متعددة تمد البلدان العربية بالقروض، وعبر مشاريع استثمار عربية مشتركة تضم مجموعات من البلدان العربية. لكنه لا السوق العربية الموحدة ولا التنسيق الوثيق للسياسات المالية العربية جرى تحقيقهما[١٦]. ان السير نحو تكامل اقتصادي ومالي أوثق سينتج

---

(١٣) في العام ١٩٨٢، دخل حيز التنفيذ اتفاق متعدد الاطراف لتسهيل وتشجيع التجارة العربية المتبادلة. وقد وقعت تسع دول عربية حتى الآن على هذا الاتفاق.

(١٤) انظر: S. Makdisi, «Observationson the Investment Behaviour of the Arab Countries,» in: M. Czinkota and S. Marciel, eds., *U.S. Arab Economic Relations* (New York: Praeger Publications, 1985).

(١٥) لتحليل المشاريع والاقتراحات المتعددة لتحقيق تكامل اقتصادي ونقدي عربي أوثق، وتحليل الكلفة والمنفعة لتكامل أوثق أيضاً، انظر: **آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي في الثمانينات**، محاضر جلسات مؤتمر عقد في عمان، كانون الثاني /يناير ١٩٨٤، وأنظمة البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي ومنتدى الفكر العربي، و

K. Haseeb and S. Makdisi, eds., *Arab Monetary Integration:* Issues and Pro-requisites (London: Croom Helm Ltd., 1982).

(١٦) هناك عدد من الأسباب التي توضح التقدم المحدود الذي حقق في ما يتعلق بتكامل اقتصادي عربي أوثق. وهناك سبب رئيسي هو فقدان الارادة السياسية للتحرك في هذا الاتجاه. وترتبط أسباب أخرى بالخسارة الجوهرية للسيادة على السياسة الاقتصادية، وانعدام القناعة من جانب بلدان عربية معينة بمكاسب ومنافع التكامل، والخوف من تأثر التنمية الصناعية القومية سلباً وعدم الرغبة في تفعيل التعديل المحلي الذي يستدعيه التكامل الاقتصادي. =

عنه تدريجاً درجة أكبر من الاعتماد المتبادل بين البلدان العربية، وخصوصاً على مستوى السياسة الاقتصادية ومن المرجح أن تزداد التدفقات والاستثمارات المالية العربية المتبادلة، ولا سيما من الاقتصاديات النفطية الى غير النفطية، وأن تحتل دوراً متنامياً في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية (كل على حدة). إلّا أن توحيد السوق العربية، على المستوى التجاري، لن يحقق، إلّا تدريجاً، درجة أكبر من الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات العربية. ونظراً لميزاتها الحالية، وتطورها، لن تتأثر الروابط التجارية مع العالم الخارجي بصورة مهمة إلّا تدريجاً وعلى مدى فترة طويلة من الزمن. وفي كل الأحوال، من المرجح أن يظهر التكامل الاقتصادي العربي الأوثق نفسه بوضوح في الحقول النقدية أكثر منه في الحقول التجارية. وبالتالي فإنه يتوقع لمسألة الاعتماد المتبادل أن تكون أكثر بروزاً في هذا النطاق منها في النطاق التجاري. إن تكامل الاقتصاديات العربية سيمكنها تدريجاً من كسب مودة ذاتية أكبر في سياساتها الاقتصادية الى حد تستطيع معه أن تتحرك ككتلة اقليمية فاعلة وجهاً لوجه مع بقية انحاء العالم.

٣ ـ السياسة الاقتصادية: المستقلة والتابعة وذات الاعتماد المتبادل

كما بينا، فإن صياغة السياسة الاقتصادية تعني رسم الأهداف القومية، والأدوات التي ينبغي استعمالها لبلوغ هذه الأهداف. والمسألة التي ينبغي أن تأخذها السلطات القومية دائماً بعين الاعتبار هي القيود التي تواجهها في صياغة السياسة الاقتصادية. فما هي الوسائل المتوافرة وما هي الأهداف الممكن تحقيقها خلال مدة معينة من الزمن؟ ان القيود القائمة تختلف، ليس من بلد الى بلد فحسب، بل من سياسة الى أخرى في البلد نفسه أيضاً. وفيما يلي سنورد ملاحظات تمهيدية متعلقة بـ: (١) الطبيعة المستقلة أو التابعة للسياسات الاقتصادية العربية في ظل الظروف القائمة، وستعالج الفئات الثلاثة للبلدان العربية التي بحثت سابقاً كلا على حدة. (٢) مدلولات التكامل الأوثق بين الاقتصاديات العربية وانعكاساته على الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية العربية.

أ ـ البلدان المعتمدة على تصدير النفط

على الصعيد الخارجي فهي اقتصاديات منفتحة انفتاحاً كاملاً ومن دون أي قيود على التحويلات الجارية أو تحويلات رؤوس الأموال. وترتبط أسعار الصرف فيها رسمياً بحقوق السحب الخاصة، لكنها فعلياً مرتبطة بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت التي يرتبط دينارها بسلة من العملات بينها الدولار الأمريكي. وبناء على ذلك، فإن سياساتها المتعلقة بأسعار الصرف تعتمد على تطورات الدولار الامريكي. وهي تمتلك، من ناحية المبدأ، قدراً من الاستقلالية طالما أنها تستطيع تغيير سعر القطع لعملاتها ازاء الدولار، ومع ذلك، فإنها لم تفعل ذلك إلّا قليلاً. وهي تستطيع أيضاً أن تمارس بعض الاستقلالية في سياسات أسعار جرفها بتغيير الهوامش حول سعر القطع المعتمد والحقيقة أنها ـ باستثناء الكويت ـ تحافظ من حيث المبدأ على هوامش بنسبة ٧,٥ بالمائة حول أسعار القطع المعتمدة مع حقوق السحب الخاصة، لكنها، من الناحية العملية، لا

= ولبحث هذه النقاط انظر: Haseeb and Makdisi, eds., Ibid., and S. Makdisi, «Main Obstacles To and Benefits From Closer Economic Cooperation,» in: Economic Commission For Western Asia, United Nations [ECWA, U.N.], *Economic Integration: Western Asia* (Frances Pinter, 1985).

تسمح للسعر بالتغير الا ضمن هوامش ضيقة. ونظراً لاعتمادها على صادرات النفط التي تحدد أسعارها بالدولار، فإن البلدان النفطية توسعت لتحقيق استقرار نسبي في أسعار صرف عملاتها وفي سوق القطع الأجنبي. ومنذ عام ١٩٨١، ظلت حركات أسعار صرفها ثابتة عملياً، في حين أن الدينار الكويتي، والريال السعودي بقدر أقل، أظهرا بعض التغير[١٧].

وبينما تتوافر للبلدان النفطية بعض الخيارات بالنسبة الى سياسة سعر الصرف، فإن خيارها يجب أن يدرس من خلال علاقته بأهداف اقتصادية معينة. إن سياسة رفع قيمة العملة الوطنية مثلاً، يمكن أن تستخدم لمواجهة التضخم المستورد. ولكن من ناحية أخرى، فإن الاعتبارات الأبعد مدى للتنمية الصناعية قد تستدعي خفضاً تدريجياً لقيمة العملة الوطنية. إن أي تغييرات في سعر الصرف السائد ينبغي أن تكون مبررة بصورة كافية بالنسبة الى الأهداف التي من المفترض أن يخدمها التغيير المقترح. وينبغي أن يكون اختبار سياسة سعر الصرف عوضاً عن أدوات اقتصادية بديلة مبنياً على أفضلية استعمال سعر القطع للأغراض المرجوة. وفي حال لم يجر انتقاء خيار سياسة التعويم المستقل (الأمر الذي لا يبدو أنه يتناسب وحالة مصدري النفط)، فإن قدرتها على تغيير سياستها المتعلقة بسعر الصرف محدودة بقدر تمسكها الفعلي بالدولار بهدف حفظ الاستقرار في أسواق القطع الأجنبي لديها. ومن الممكن أن تخل التغييرات الكبيرة والمتلاحقة في أسعار الصرف بهذا الهدف، وتجعل عملية التخطيط المحلي أكثر تعقيداً.

أما بالنسبة الى سياستها المتعلقة بحركات رؤوس الأموال، فعلى البلدان النفطية أن تسمح بحرية الانسياب الخارجي لأنها في حاجة الى أسواق البلدان الصناعية المالية. وسيتغير مدى هذه التبعية تدريجاً مع الزمن إذا ما نجحت المنطقة العربية في تحقيق التكامل اقتصادياً ومالياً. (انظر الجداول في نهاية الدراسة).

وأما داخلياً فإن العامل الأكثر أهمية في تحديد وتيرة النشاط الاقتصادي، هو مستوى صافي الانفاق الحكومي الذي تتخذ القرار بشأنه مباشرة السلطات القومية. وطالما بقيت العائدات النفطية على مستوى مرتفع، فإن العائق الرئيسي الذي تواجهه النفقات الحكومية هو طاقة الاستيعاب المحلية. وتعتمد واردات الموازنة في صورة أساسية على صادرات النفط الى الدول الصناعية[١٨].

وإذا افترضنا استقرار سوق القطع الأجنبي، فإن السلطات تمتلك قدراً كبيراً من الاستقلالية السياسية في تغيير النفقات المحلية وبالتالي مستوى النشاط المحلي لتحقيق الأهداف المحلية المحددة. وقد لا تكون الحال كذلك على المدى الطويل، إذا ما فقدت العائدات النفطية أهميتها الحالية كمصدر للواردات.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الوطن العربي، فإن تبعية السياسة الاقتصادية

---

(١٧) ان هذه الملاحظة تتعلق باتجاهات سنوية وليست تقلبات محتملة قصيرة الاجل حول هذه الاتجاهات.

(١٨) تكتسب العائدات من الاستثمارات في الخارج، على أي حال، دوراً متزايداً كمصدر للواردات. فبالنسبة الى الكويت، على سبيل المثال، سجل الدخل الاستثماري عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ نسبة ١٢,٦ بالمائة من اجمالي الواردات العامة، بالمقارنة مع حصص بلغت ٣٩ بالمائة و٢٢,٢ بالمائة في ١٩٨٢/١٩٨٣ و١٩٨٣/١٩٨٤ على التوالي. وتفسر هذه الزيادة النسبية منذ عام ١٩٧٩، جزئياً في انخفاض الواردات النفطية خلال النصف الاول من الثمانينات. أنظر:
Central Bank of Kuwait, *The Kuwaiti Economy 1980-1984*, pp. 47-48.

للبلدان المصدرة للنفط قليلة نسبياً إن لم تكن عديمة الشأن. والأسواق العربية ليست مهمة، كمنافذ لصادراتها أو كمصادر لمستورداتها. وينطبق ذلك بصورة مماثلة في مجال حركات رؤوس الأموال. أما المجال الوحيد الذي أظهرت فيه تبعية البلدان النفطية على البلدان غير النفطية، فيرتبط بالقوى البشرية، الخبيرة منها وغير الخبيرة على السواء. ومع ذلك فإن طبيعة هذه التبعية هي سياسية أكثر بكثير منها اقتصادية.

ب ـ الاقتصاديات المعتمدة على القطاع الخاص

تتكون هذه الفئة من مجموعة من البلدان غير المتجانسة، وخصوصاً لجهة سياساتها الاقتصادية الخارجية. والشيء الجامع بينها هو أن الدور البارز الذي يلعبه القطاع الخاص يستدعي اعتماد السلطات القومية على أدوات السياسة الاقتصادية التقليدية، أكثر مما هي عليه الحال ربما في بلدان عربية أخرى.

وتحافظ معظم البلدان في هذه الفئة، إن لم تكن كلها، على أنظمة صرف ليبرالية نسبياً. ومع ذلك فهي تفرض قيوداً معينة مع ايلاء معاملة أكثر ليبرالية للتحويلات الجارية بالمقارنة مع تحويلات رؤوس الأموال، مع استثناء لبنان الذي لا يقيم أي قيود على التحويلات الجارية أو على تحويلات رؤوس الأموال، والجمهورية العربية اليمنية التي تسمح بحركات حرة لرؤوس الأموال. لكن سياساتها المتعلقة بسعر الصرف تختلف: فلبنان يحافظ على التعويم المستقل، في حين ترتبط الأخرى بحقوق السحب الخاصة، أو الدولار الأمريكي أو سلة من العملات[١٩]. وقد اختار لبنان، والمغرب على حد أدنى، الابقاء على بعض استقلالية سياساتهما المتعلقة بأسعار الصرف، في محاولتهما تحديد مدى تغلب عملاتهما مقابل العملات الأخرى. وعلى الرغم من القيود التي أبقت عليها بعض البلدان في هذه المجموعة، فهي اختارت جميعها القبول بدرجة عالية نسبياً من التفاعل مع الاقتصاد العالمي، وخصوصاً الاقتصاديات الصناعية وقد اختارت البلدان ذات الارتباطات الثابتة لعملتها تحمل عواقب تقلبات العملات التي ترتبط بها (أي العملة أو العملات الرئيسية في تجارتها الخارجية) بالنسبة الى العملات الأخرى. وقد اختيرت هذه السياسة بهدف الحفاظ على الاستقرار في أسواق القطع الأجنبي لديها. أما تلك البلدان التي تحافظ على تعويم مستقل أو موجه، فلا تعزل اقتصادياتها المحلية بالضرورة عن تأثير تطورات موازين المدفوعات خصوصاً وأنها اقتصاديات منفتحة تعتمد على التجارة العالمية ورأس المال الأجنبي. ولكنها تملك بالفعل مرونة معينة في سياسات أسعارها.

ويزيد الانفتاح النسبي للاقتصاديات المعتمدة على القطاع الخاص من صعوبات الادارة الاقتصادية الكلية المحلية. وتميل السلطات الى الاعتماد على الأدوات التقليدية النقدية والمالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وربما كانت السياسة الاقتصادية في هذه البلدان أكثر فاعلية منها في بلدان عربية أخرى. إلّا أن الاعتماد على السياسات الموجهة من السوق تعني وجود تبعية للتطورات السياسية الاقتصادية في الخارج ولا سيما في الدول الصناعية. ولايضاح ذلك نشير الى أن سياسة معدل الفائدة المحلية لا يمكن أن تحدد بطريقة مستقلة عن سياسات معدل

---

(١٩) يرتبط الدينار المغربي بعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلاد. وتتبع السلطات سياسة التعويم الموجه.

الفائدة في الخارج، وكذلك الأمر فإن مستوى التوسع النقدي كأداة للادارة الاقتصادية الكلية لا يمكن التمكن منه بصورة مستقلة عن تطورات ميزان المدفوعات. وفي حين قد توجد درجة محدودة من القدرة على المناورة في السياسة الاقتصادية، ولا سيما إذا ما أبقيت القيود الخارجية بصورة فاعلة، فإن ادارتها النقدية المحلية تبقى متأثرة الى حد كبير بالتطورات النقدية العالمية، خصوصاً وأنها تفتقد للأسواق المالية المتطورة. وأما في المجال المالي (Fiscal)، فقد يمكن تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية للسلطات القومية تستطيع أن تغير حجم التحصيل الضرائبي و/أو النفقات العامة. لكن استقلاليتها محدودة أيضاً في ضوء حقيقة كون معظم البلدان المعنية تعتمد على تدفقات رؤوس الأموال العامة الواردة من الخارج لدعم برامجها التنموية أو موازناتها العامة. ان درجة تقييد هذه الاستقلالية تتوقف جزئياً على أهداف النمو التي تضعها السلطات: كلما ازداد طموح هذه السلطات، كلما كانت تبعيتها المالية للدول الأخرى أكبر.

ويمكن تبين الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع بقية الوطن العربي من خلال كل من حركات التجارة ورؤوس الأموال. وبالنسبة الى بعض بلدان هذه المجموعة (لبنان والاردن والجمهورية العربية اليمنية مثلاً) تعد الأسواق العربية منافذ مهمة لصادراتها، وتسعى جميعها لتوفير التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال العربية بمستويات متفاوتة من النجاح. وعلى مستوى السياسة الاقتصادية، لا يبدو على الرغم من ذلك، أن سياساتها الاقتصادية تتأثر بمدى تفاعلها الاقتصادي أو النقدي مع بقية بلدان العالم العربي. فلا سياساتها المحلية، ولا سياسات أسعار الصرف تأخذ البعد الاقتصادي العربي بعين الاعتبار. ويجري السعي وراء رؤوس الأموال العربية بواسطة مفاوضات ثنائية مع البلدان المتبرعة أو الصناديق الاقليمية.

ج ـ الاقتصاديات المعتمدة على القطاع العام

تحافظ جميع البلدان التي تشملها هذه الفئة على رقابة شاملة لعلاقاتها الاقتصادية مع بقية العالم، وخصوصاً في ما يتعلق بحركات رؤوس الأموال. وباستثناء الجزائر التي تربط عملتها بسلة من العملات، ترتبط جميعها بالدولار الأمريكي مع تغييرات قليلة في أسعار الصرف الرسمية لديها. وتحافظ بعض البلدان (مصر والسودان وسوريا) على أسعار صرف متعددة: الرسمي، والموازي، والأسواق الحرة أو غيرها. وقد يثبت السعر في السوق الرسمي في حين قد تكون العملة الوطنية في الأسواق الأخرى إما ثابتة على مستوى منخفض أكثر، واما أنها تتذبذب بحرية أو ضمن حدود معينة. ومن دون التطرق الى حسنات وسيئات سياسة الصرف المعتمدة على أكثر من سعر صرف واحد، فإنه يفترض فيها أن توفر قدراً من استقلالية أكثر مما توفره سياسة أسعار الصرف الموحدة. وبالتالي يفترض فيها أن تضبط بصورة أكثر فعالية التفاعلات الاقتصادية مع الاقتصاد العالمي وأن تقدم بالتالي قدراً أكبر من الاستقلالية لسياساتها الاقتصادية المحلية. إلّا أن الحكم على مدى صحة هذا الافتراض لا يعتمد على التحليل النظري بقدر ما يعتمد امكانية التطبيق العملي لسياسة تعددية سعر الصرف. فهذه السياسة تتطلب وسائل للرقابة وإذا كانت هذه غير مجدية فإنها تخلق الأسواق غير الشرعية التي تحد من تحقيق الأهداف المرجوة. وبقدر ما تكون الرقابة ناجحة في عزل الاقتصاد المحلي كما هو مخطط بقدر ما تستطيع السلطات القومية، ربما، الاعتماد على أدوات السياسة الاقتصادية المحلية بفاعلية أكبر مما تستطيعه الحكومات في الاقتصاديات المعتمدة على القطاع الخاص. ان الملكية العامة للمشاريع تعني أن القرارات السياسية يمكن ان تتخذ من دون ايلاء اهتمام كبير لقوى السوق كما هي

الحال في الاقتصاديات التي يوجهها السوق. وتظهر التجربة على سبيل المثال، أن السياسة النقدية تلعب دوراً ثانوياً في الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام، والحقيقة أنها تتجه عادة الى توفير متطلبات عمليات القطاع العام. وتلعب السياسة المالية، كجزء من تخطيط شامل، دوراً أكثر أهمية من السياسة النقدية. وتستطيع السلطات صياغة الأهداف المالية وهي واثقة بأن السياسة النقدية ستستجيب لمتطلبات السياسة المالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن استقلالية السياسة المالية مقيدة، كما هي الحال في اقتصاديات القطاع الخاص، بعاملين خارجيين: (١) توفر التمويل الأجنبي و(٢) وبصورة أشمل تطورات ميزان المدفوعات التي يمكن أن تتغير بشكل مثير من عام الى آخر. وفي كلتا الحالتين، فإن تبعية هذه الاقتصاديات للعالم الخارجي واضحة، وهناك القليل تستطيع القيام به اقتصادياً للتأثير على مجرى الأمور على نحو يخدم مصلحتها. ان استقلالية السياسة الاقتصادية التي تمتلكها الحكومات في الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام مقيدة بصورة شاملة بالتطورات النقدية الخارجية التي لا تقع في نطاق سيطرتها.

د ـ التكامل الاقليمي

لنفترض لغرض التحليل، أن البلدان العربية نجحت في تحقيق تكامل إقليمي وثيق يظهر في: (١) سوق عربية موحدة، (٢) حركة حرة لرؤوس الأموال بين البلدان العربية و(٣) تنسيق أوسع في الحقول التجارية والنقدية ومن بينها أسعار الصرف. بناء على هذا الافتراض، يمكن تلخيص انعكاساته على درجة الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية العربية كما يلي:

(١) من المرجح ان انعكاسات أي تكامل ستكون تدريجية على المدى الطويل. فتطوير القدرات الانتاجية والاستيعابية في الاقتصاديات العربية هو بحد ذاته تدريجي. وهكذا فإن أي زيادة في مستوى الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل ستكون أيضاً تدريجية.

(٢) يتوقع أن تعود السوق العربية الموحدة بالنفع على البلدان العربية المتقدمة صناعياً بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإنه بانتظار أن تتمكن الاقتصاديات العربية من بلوغ مستويات متقدمة من التنمية الصناعية، ستبقى تبعيتها لأسواق الدول الصناعية كمصادر للمستوردات وربما كنافذ للاستثمارات كبيرة للغاية. وفي كل الأحوال، وكما تشير ضمناً الأدبيات حول دورة الانتاج فإن شكل التبعية للبلدان الصناعية الأكثر تقدماً سينتقل من المنتجات ذات التكنولوجيا البسيطة الى منتجات التكنولوجيا المتطورة[٢٠]. وإذا كانت السوق العربية الموحدة ستؤدي في نهاية الأمر الى مزيد من التبادل التجاري الصناعي العربي، فإن مستوى التفاعلات الصناعية العربية سيزداد بدوره، وكذلك الاعتماد المتبادل بين التجارة العربية وسياسات أسعار الصرف. وليست المدلولات واضحة بالضرورة بالنسبة الى البلدان النفطية، فهي ستعتمد الى حد ما على (أ) تطور أهمية النفط في تنمية العالم الصناعي و(ب) مدى نجاح البلدان النفطية في بناء قاعدة صناعية تستطيع منافسة صناعات البلدان العربية الأخرى. وكلما كان نجاحها أقل في المحاولة الأخيرة، كلما كان اعتمادها المستقبلي على التبادل التجاري مع البلدان العربية الأخرى أكبر، على الأقل فيما يتعلق

---

(٢٠) يفترض هنا ان الوطن العربي لن يكون قادراً في المستقبل المنظور على مواكبة الدول الصناعية حالياً في الحقل التكنولوجي.

بالسلع الأقل تطوراً من الناحية التكنولوجية.

(٣) على المستوى الاستثماري، لن يكون هناك أثر كبير في البداية للتكامل النقدي الأوثق، ومن ضمنه حركات رؤوس الأموال الحرة بين البلدان العربية والسياسات المنسقة لأسعار الصرف. وستبقى التدفقات الاستثمارية العربية المتبادلة محكومة بـ (أ) توفر المنافذ الاستثمارية الملائمة و(ب) وجود بيئة مالية مستقرة نسبياً و(ج) حرية إعادة تحويل رؤوس الأموال ضمن المنطقة وخارجها. وحتى لو تحقق الشرطان الأخيران، فإن توفر فرص الاستثمار الملائمة سيعتمد الى حد ما على نمو الاقتصاديات المحلية العربية والأسواق المالية العربية التي تتطور جميعها تدريجاً. وبالتالي ربما قد لا يؤدي التكامل النقدي العربي الوثيق الى إعادة توجيه تدفق الاستثمارات العربية نحو المنطقة العربية بصورة كبيرة. ولكن علينا أن نتذكر أن السلوك الاستثماري العربي محكوم الى حد كبير بسلوك التدفقات الاستثمارية العامة. التي تحددها عوامل اقتصادية وسياسية في آن. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا ينبغي تجاهل تأثير الاعتبارات الاقتصادية والمالية الصرفة. باختصار، فإن التكامل النقدي العربي الأوثق لن يقلص على المدى القصير تدفق الأموال العربية القابلة للاستثمار إلى الأسواق المالية في الدول الصناعية بصورة كبيرة. وقد تحدث إعادة توجيه على المدى الطويل لمصلحة الاقتصاديات العربية. وهذا ما سيؤدي بدوره الى مستوى أوثق من الاعتماد العربي المالي المتبادل يوفر للمنطقة العربية المزيد من الاستقلالية السياسية الاقتصادية في وجه العالم الخارجي.

(٤) على مستوى السياسة الاقتصادية الواسعة، سينجم عن تزايد التفاعلات الاقتصادية قدرة أكبر من الاعتماد الاقتصادي المتبادل. والحقيقة أن التنسيق الملائم للسياسة الاقتصادية بين البلدان العربية سيعزز التجارة العربية المتبادلة وتدفقات الرساميل. فالتكامل التجاري والنقدي وتكامل السياسات الاقتصادية يعزز واحدهما الآخر. والى الحد الذي ينجح معه التكامل التام، ستتناقص تبعاً لذلك تبعية السياسة الاقتصادية العربية للعالم الخارجي. ولا يمكن تحديد حجم وسرعة هذا التحول، لأنه يتأثر باستراتيجية ونمط التنمية الصناعية العربية، أي ما إذا كانت تميل لأن تكون مندمجة مع التنمية الصناعية العالمية أم أنها ستتطور في عزلة نسبية عن العالم الخارجي.

رابعاً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة مع الاشارة الى البلدان العربية

تشمل السيادة القومية السيادة الاقتصادية، أي المقدرة على التطور في صورة مستقلة واتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية من دون الاهتمام بالتطورات و/أو بردود الفعل في مكان آخر. وفي عالم الاعتماد الاقتصادي المتبادل، من المرجح ألّا تكون السيادة الاقتصادية المطلقة موجودة. وإذا كانت موجودة، فإن وجودها غير ممكن الا بكلفة كبيرة على حساب النمو الاقتصادي والرخاء الاقتصادي. إن الثروة والقوة يكمل احدهما الآخر: وأحدهما يوصل الى الآخر[٢١]. وبالتالي فإنه كلما كانت الدولة أغنى كلما كانت أقوى وكان لها شأن أكبر في القضايا الاقتصادية الدولية.

---

(٢١): على سبيل المثال، انظر: R.O. Keohane, *After Hegemony, Cooperation and Discord in the World Political Economy* (New Jersy: Princeton University Press, 1984), pp. 22-24.

وعموماً فإن الدول الأغنى أو الأكثر تقدماً تملك سيادة اقتصادية أكبر مما تملكه الدول الأقل غنى وتقدماً. لكن مستوى الثراء المحقق لا يحدد من تلقائه بالضرورة درجة السيادة الاقتصادية التي يستطيع بلد ما التمتع بها. فهذا يعتمد جزئياً أيضاً على مدى ما هي عليه عملية تراكم الثروة في حد ذاتها كدالة لتبعية البلد للاقتصاد العالمي. ومع افتراض مستوى معين من الثراء والقوة، فإنه كلما ازدادت تبعية التنمية الاقتصادية في بلد ما للاقتصاد العالمي، كلما كانت درجة السيادة الاقتصادية التي يحتمل أن يتمتع بها أقل[٢٢]. ان اليابان والمملكة المتحدة دولتان غنيتان ومتقدمتان نسبياً. وهما بالرغم من ذلك على درجة عالية من التبعية معاً للتجارة العالمية وبالتالي ان سيادتهما الاقتصادية مقيدة بمحاذير هذه التبعية. ولو أنهما كانتا قادرتين على بلوغ مستوى الثراء الذي تتمتعان به اليوم بغنى شبه كامل عن التجارة الدولية، لاستطاعتا تحقيق مستوى من الاستقلالية في اتخاذ القرار الاقتصادي أكبر من الذي تتمتعان به حالياً[٢٣].

وترتبط درجة السيادة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التي يحددها البلد لنفسه، والوسائل التي يستعملها لبلوغها. وإذا تقبل المرء مقولة أن قدرة النمو الكامنة لبلد ما تتعزز بالتفاعلات مع الاقتصاد العالمي عبر التدفقات التجارية والاستثمارية، وأن البلد المعني يرغب في الاستفادة من هذه التفاعلات، فإن ما يتبع ذلك من ثم هو أن سيادة هذا البلد الاقتصادية لا يمكن أن تكون مطلقة. وقد تتغير درجة تبعيتها للاقتصاد العالمي تبعاً لعدد من العوامل التي لا نستطيع الغوص فيها هنا. فالذي نريد التركيز عليه هو أن الأهداف الاقتصادية لبلد ما لا يمكن أن تحدد بصورة مستقلة عن السياسات الاقتصادية الدولية التي يود اتباعها. وعلى سبيل المثال، فإن أهداف نمو معينة قد لا يمكن بلوغها من دون مستويات كبيرة من التجارة الخارجية؛ أو أن القدرة على تطوير صناعات قد تكون أكبر إذا ما أعطيت الحماية الملائمة. وتؤثر السياسات الاقتصادية الدولية بوضوح في توجيه الاقتصاد المحلي نحو الاقتصاد العالمي مع مدلولات واضحة لسيادتها الاقتصادية ازاء بقية العالم[٢٤]. وكما أوضحنا سابقاً، فإن المقولات قد تتباين حول

---

(٢٢) اذا لم تكن دولة بمفردها قوية كفاية لفرض ارادتها الاقتصادية على بقية العالم من دون أي ردود فعل ممكنة من دول أخرى. هذا الوضع غير موجود في عالم اليوم ومن غير المرجح أن يكون قد قام من قبل، على الرغم من أن الولايات المتحدة أصبحت تمارس، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نفوذاً هائلاً في الشؤون الاقتصادية الدولية. انظر المصدر نفسه، الفصل ٣.

(٢٣) باعتبارها تشكل الاقتصاد الاكثر أهمية في العالم، تتمتع الولايات المتحدة الامريكية، كما أشير من قبل، بقدر كبير من السيادة الاقتصادية، وبكلمة مسموعة في الشؤون الاقتصادية الدولية. وهذا ينبثق الى حد كبير عن القوة السياسية والعسكرية المتاحة لها. لكنه ينبع ايضاً من حقيقة أنها تستطيع الاعتماد الى حد كبير على مواردها الخاصة بها لاهداف التنمية.

(٢٤) ان البلد المغلق تماماً دون أي روابط اقتصادية، مهما كان نوعها، مع العالم الخارجي، قد يمكن ان يتمتع بالسيادة الاقتصادية المطلقة. ومع ذلك فإن هذا الوضع يحمل معه تكاليف اقتصادية، واجتماعية غير مقبولة بالنسبة الى معظم بلدان العالم، إن لم يكن كلها.

وقد وصف أحد كتاب الاقتصاد الدولي بأنه لعبة جمع لا يمكن ان تكون نتيجتها الصفر، أي أن مجموع الارباح قد يكون أكبر من الصفر (أو اقل منه)، وجميع اللاعبين (الدول) قد يربحون (أو يخسرون) في الوقت نفسه، مع أنه ليس من الضروري ان يكون ذلك بالنسب ذاتها، ومع ذلك، فإن الدول الرأسمالية المسيطرة، في ظل العلاقات الدولية الراهنة، تملك قدرة كبيرة للغاية على المساومة أكثر من الدول الاخرى، مع كل مدلولات ذلك على قضايا الاستغلال والتبعية. أنظر: B.J. Cohen, *The Question of Imperialism, The Political Economy of Dominance and Dependence* (New York: Basic Books Inc. Publishers, 1973), pp. 211-217.

طبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلد ما، لكن ليس هنالك تباين في الرأي في ما يتعلق بضرورة هذه الروابط. وقد تختار بعض البلدان أن تكون منفتحة نسبياً، وقد تختار أخرى أن تكون منغلقة نسبياً، في حين أن دولاً معينة قد تدعم التصنيع الموجه للتصدير، بينما تعزز غيرها التنمية الصناعية المعتمدة على السوق الداخلي. ان اختيار أي من السياسات هذه يعتمد جزئياً على بنية وطبيعة الاقتصاد المعني وما تعتبره السلطات المسؤولة أكثر السياسات الاقتصادية الخارجية ملاءمة لبلوغ الأهداف القومية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كانت السلطات مقتنعة بأن بعض معدلات النمو لا يمكن بلوغها الا بواسطة تشجيع الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة وتعزيز الصادرات الوطنية، فمن المرجح أن تختار سياسات اقتصادية دولية ليبرالية نسبياً مع كل مدلولاتها المرافقة لمسألة السيادة الاقتصادية. وقد تكون السلطات، من جهة أخرى، مقتنعة بأن اقتصاداً محمياً بصورة كبيرة يؤدي الى تنمية اقتصادية أكثر توازناً. وقد يسمح هذا بدوره بتبعية أقل للاقتصاد العالمي وبسيادة اقتصادية أكبر[٢٥]. وكيفما كانت حسنات أي من الخيارين، فإن الأهداف التي يحددها بلد ما لنفسه والوسائل التي يعتمدها لبلوغها لها أثر مهم على درجة التكامل التي سيحققها هذا البلد مع الاقتصاد العالمي والدرجة التي يستطيع معها الحفاظ على سيادته الاقتصادية في عالم يسوده الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

إن التبعية الاقتصادية تعني التبعية السياسية. وتباين الرأي حول مدى ما يجب أن يبلغه الاقتصاد الوطني في تكامله مع الاقتصاد العالمي يرجع الى عوامل سياسية في طبيعتها بقدر ما هي اقتصادية. وتتشابك في هذا المجال القضايا الاقتصادية والسياسية تشابكاً معقداً. وقد تطغى الاعتبارات السياسية على قضايا الكفاية الاقتصادية والنمو، والعكس بالعكس. وربما ينبغي أن تقوم توازنات (Trade-offs) بين السيادة السياسية والرخاء الاقتصادي. وقد يختار بلد ما أن يكون أكثر استقلالاً سياسياً على حساب المكاسب الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ربما يوفر الاستقلال السياسي لبلد ما امكانيات أوسع للتنمية الاقتصادية وبالأخص إذا ما كان ذلك يعني أيضاً السيادة في توجيه السياسة الاقتصادية. وقد لا يكون حل القضايا المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين السيادة السياسية والاقتصادية من ناحية، والرخاء الاقتصادي من ناحية أخرى، يسيراً. ويستطيع المرء أن يقول بسهولة ان السيادة في السياسة الاقتصادية هي (أو يجب أن تكون) الهدف القومي الرئيسي الذي ينبغي بلوغه. لكنه في عالم يسوده الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الى أي حد يستطيع بلد ما التوفيق بين هدفي السيادة والنمو؟ الاجابة على هذا السؤال معقدة بالطبع، وستختلف من بلد لآخر. وينبغي أخذ الكثير من العوامل بعين الاعتبار واعطاؤها وزنها الكامل قبل محاولة الاجابة. وهي تشمل مستوى ونمط التنمية التي حققها البلد المعني، وموارده الطبيعية والبشرية، واعتماده على الأسواق الخارجية، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تحقيقها، وحجم الاقتصاد، والقوة السياسية التي يتمتع بها دولياً... الخ... ولا يمكن تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل مسبقاً (à priori) بل تجريبياً (Empirically)، ويتوقع أن يختلف ذلك من بلد الى آخر. وقد يكون من الصعب عن كل بلد أن يحدد كمياً الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل المرتبطة. إلّا أنها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقويم وضع بلد واحد أو تجمع اقليمي.

---

(٢٥) ليست الحال كذلك بالضرورة الا اذا كان يفترض أن (١): التبعية للمواد الخام الاجنبية محدودة و(٢): القيود القائمة على التجارة الدولية والمدفوعات الدولية فاعلة بصورة كبيرة.

وبالنسبة الى البلدان العربية، نود ابداء ملاحظتين: أولاً، بالنظر الى مواردها الحالية، ومستوى ونمط التنمية والأهداف الاقتصادية التي حددتها لنفسها، فإن اعتمادها على الأسواق العالمية للتجارة، والاستثمار والتكنولوجيا كما أوضحنا سابقاً كبير جداً. وسيادتها الاقتصادية مقيدة الى حد بعيد. ثانياً، إن المدى الذي تمارس معه هذه السيادة قد يختلف اختلافاً كبيراً من بلد عربي الى آخر، مع أنه لا يمكن ابداء مقارنات مسبقة في هذا الصدد كما سنوضح.

وظاهرة التبعية الاقتصادية العربية قد تكون على أشدها بالنسبة الى الدول المصدرة للنفط وربما كانت أقل أهمية نسبياً بالنسبة الى الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام. كيف يترجم ذلك في اطار السيادة؟ ليس هناك من اجابة قاطعة. لقد كانت البلدان النفطية العربية من خلال عملها ضمن اطار «الاوبك»، قادرة على التحكم بسعر النفط العالمي وبالتالي بمستوى عائدات صادراتها. والى ذلك الحد سمح العمل المشترك لها بالحفاظ على درجة من السيادة لم يكن بلوغها ممكناً لو اختلف الحال[٢٦]. إلّا أن السيادة القومية أخضعت لسيادة الاوبك المشتركة. وفي حين تسمح العائدات النفطية الضخمة لها بأن تكون سيدة في تحديد الأولويات الاقتصادية والتنموية، في ظل الغياب النسبي للقيود المالية، فإن قدرتها على تحديد مستوى العائدات عبر صادرات النفط واستثمار هذه العائدات كما تشاء، ترتبط مباشرة بأسواق الدول الصناعية في المقام الأول وبالسياسات التي تنفذها هذه الدول. ونظراً لحاجة البلدان النفطية الى أسواق الدول الصناعية، فهي لا تملك خيارات واسعة لجهة توظيف عائداتها خارج أسواق هذه البلدان، ولا تستطيع التأثير في أي من السياسات التي تختار هذه البلدان تطبيقها بصدد أسعار السلع أو العائدات السائدة في الأسواق المالية. إن تبعية البلدان النفطية للاقتصاد العالمي هي شبه كاملة، على نقيض البلدان العربية غير النفطية التي لديها موارد محلية عدا النفط. ولا شك في أن عائدات النفط الضخمة توفر للبلدان النفطية قوة مالية ضخمة لكن الموارد المالية التي تتمتع بها حالياً البلدان لا تترجم نفسها، بقدر مساو، في سيادة اقتصادية من ناحية القدرة على النمو بصورة مستقلة واتخاذ القرارات الاقتصادية بغض النظر عن ردود الفعل الخارجية، ولا سيما في البلدان الصناعية. فالسيادة الفعلية التي تتمتع بها حالياً، والتي أتاحتها لها الموارد المالية الضخمة في متناولها، تنحصر عملياً في القرارات المتعلقة باختيار الأهداف الاقتصادية القومية.

وتعتمد البلدان العربية غير النفطية الى حد كبير أيضاً على التجارة والاستثمارات العالمية. لكن درجة اندماجها مع الاقتصاد العالمي تقل عما هي الحال بالنسبة الى الاقتصاديات النفطية. وبينما يؤثر تقليص الروابط الاقتصادية مع العالم الخارجي على اقتصادياتها بصورة سلبية، تحتل هذه البلدان موقعاً أقوى نسبياً من موقع الاقتصاديات النفطية في انتقاء هذا الخيار إذا ما دعت الحاجة. وتتيح لها الموارد المحلية التي تمتلكها موقعاً تراجعياً أفضل من الذي يتيحه مورد قابل للنضوب كالنفط. ومن المعلوم بأن العزل الصارم للاقتصاد المحلي لا يمكن تنفيذه إلّا بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. لكن هذه التكاليف أكبر بكثير، ولا يمكن مقارنتها، بالنسبة الى الاقتصاديات المصدرة للنفط منها بالنسبة الى الاقتصاديات غير النفطية. وفي هذا الصدد، ربما يقال ان المجموعة الأخيرة من البلدان تتمتع بسيادة أكبر نسبياً في القرارات المرتبطة بالسياسات

---

(٢٦) في السنوات القليلة الماضية، يبدو أن قدرة الاوبك على التحكم بسعر النفط العالمي قد كبحت الى حد كبير نتيجة لسياسات طبقتها الدول الصناعية.

الاقتصادية الخارجية ومن جهة أخرى، تتطلع الاقتصاديات العربية غير النفطية الى تحقيق معدلات نمو سريعة يصاحبها استقرار مالي نسبي، وبالتالي فإن اعتمادها على التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال تشكل سياسة مهمة في مشاريع التنمية لديها. الى ذلك، فهي لا تملك الثروة المالية المطلوبة التي تسمح لها بامتلاك عدد كبير من خيارات السياسة الاقتصادية في تحديد أهدافها الاقتصادية القومية.

وقد يكون من الصعب مقارنة الدرجات النسبية من السيادة الاقتصادية القومية التي تتمتع بها كل من الاقتصاديات النفطية، والموجهة من القطاع العام، والموجهة من القطاع الخاص. وفي التحليل النهائي، ينبغي أن يكون أي حكم قائماً على الأهمية التي تولى للعوامل المتعددة التي تؤثر في العلاقات المتبادلة بين السيادة والاعتماد الاقتصادي المتبادل. وحين تمحص جميع هذه العوامل، قد يمكن الخروج بالاستنتاج أن الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام هي(أو يمكن أن تكون) أكثر سيادة نسبياً من الاقتصاديات النفطية، أو الاقتصاديات الموجهة من القطاع الخاص. وهذا الاستنتاج قائم على اعتراف ضمني بأن أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر في مسألة السيادة هو القدرة الاقتصادية والسياسة الكامنة لبلد ما على تحمل أعباء الانعزال الاقتصادي النسبي أو محاولة انتهاج تنمية اقتصادية أكثر استقلالاً. ويبدو أن الاقتصاديات العربية الموجهة من القطاع العام تملك قدرات كافية أكثر في هذا المضمار مما تملكه الاقتصاديات الأخرى. إلّا أن هذه القدرة الكامنة لم تمتحن بعد فعلياً في ضوء الأهداف القومية للبلدان العربية. كما أن تصنيف البلدان العربية حسب درجة السيادة الاقتصادية التي تتمتع بها يتطلب تحليلاً تجريبياً لهذه الغاية.

ويتوقع للتكامل العربي الأوثق، الاقتصادي والمالي، أن يعزز، كما أشير سابقاً، أواصر التجارة العربية المتبادلة والاستثمار تدريجاً ويعتمد ذلك على معدل نمو ونمط التحول في الاقتصاديات العربية وعلى السياسات التي تنتهجها. ومع ذلك، فإن تكاملاً أوثق يتطلب بدوره تنسيقاً أوثق للسياسات الاقتصادية بين البلدان المعنية. وهذا من شأنه أن تكون له انعكاساته على قضية السيادة. ان فقدان بعض السيادة في صناعة القرار هو ثمن كبير يجب أن يتحمله البلد المعني. إن أساس الدعوة الى التكامل الاقتصادي يقوم على اعتبار أن المكاسب من التكامل لأي اقتصاد معين تفوق أكلافه. ومن جهة أخرى، يؤدي التكامل الأوثق الى ظهور سيادة عربية جماعية ازاء بقية العالم، وبالتالي، الى تعزيز مكانتها وكلمتها في الشؤون الاقتصادية الدولية. ومن المتوقع أن يوفر لها ذلك قدراً أكبر نسبياً من الاستقلال في تحديد سياساتها الاقتصادية الخاصة. وفي الوقت نفسه، طالما أن البلدان العربية (جماعياً أو فردياً) تواصل الاعتماد بصورة كبيرة على الأسواق العالمية للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، فإن تبعيتها للاقتصاد العالمي ستبقى كبيرة. ان التطور الصناعي للاقتصاديات العربية والنمو المرادف له في التجارة العربية المتبادلة وفي الاستثمار، سيسمحان للاقتصاديات العربية بتطوير قاعدة للتنمية الاقتصادية أكثر استقلالاً لكن هذا سيعتمد الى حد كبير على النمط المستقبلي للتنمية العربية، أي على ما اذا كان النمو الصناعي العربي سيتجه نحو الداخل أو نحو الخارج، كما سيعتمد على مدى اعتماد الصناعة العربية على الموارد الداخلية بدلاً من الخارجية.

وبغض النظر عن حسنات وسيئات كل من الاتجاهين فمن المرجح أن التطور الصناعي ذي التوجه الداخلي يخلق امكانات أوسع لممارسة السيادة الاقتصادية بالمقارنة مع تلك التي قد يوفرها التطور الصناعي ذو التوجه الخارجي. وعند اختبار الاستراتيجية الصناعية الملائمة لبلد ما فإن الاعتبارات الاقتصادية الصرفة قد تدعو أو لا تدعو الى اختبار أحد الاتجاهين؛ إلّا أن اختيار أي مسار ستحدده في نهاية المطاف الاعتبارات الاقتصادية والسياسية معاً □

مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي

د. يوسف حلباوي

المستشار الرئيس لدى منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) سابقاً، والاستاذ المحاضر في الجامعة الاردنية.

هيمن الاستعمار منذ عهد بعيد على اقتصادات البلدان العربية، وسخّرها لمصالح القوى الاقتصادية الدولية. وبعد أن نالت البلدان العربية استقلالها السياسي، اعتقد الكثيرون ان قطاع الصناعة هو الطريق المؤدي الى دعم هذا الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، على أمل التخلص من تبعيتها للقوى الاقتصادية الدولية التي خلفها الاستعمار.

وقد حاولت الاقطار العربية تطوير القطاع الصناعي حسب نهجين: **الأول** يستند الى تنمية منفردة لمصالح محلية، **والثاني** يعمل ضمن نطاق العمل المشترك مع البلدان العربية دون أهمال امكانات التنمية المحلية.

واليوم، وبعد مضي اربعين عاماً من عمر حركة التصنيع العربية، لا بد لنا من التساؤل عما إذا كانت التنمية الصناعية القطرية قد ساهمت مساهمة فعّالة في دعم الاستقلال الوطني وتحريره من التبعية الخارجية ام زادت من هذه التبعية؟ وهل استطاعت التنمية الصناعية القطرية ان تقف امام التيار الجارف الذي يدفع بحركة تصنيعها الى القوى الدولية؟ وهل الوسائل التي اتبعت حتى اليوم كفيلة بتوجيه معركة التصنيع والتنمية وجهتها الصحيحة؟ وبعبارة أخرى، هل استطاع التكامل الصناعي العربي أن يحقق التنمية المستقلة التي نادى بها نخبة من المفكرين والاقتصاديين العرب[1]؟، مع العلم أن الاستقلال هنا لا يراد به قطع العلاقات الاقتصادية أو رفض التبادل مع العالم الخارجي، بل على العكس، هو يرحب بهذا التبادل ولكنه يشترط تحقيقه ضمن شروط متكافئة لا تنصاع فيها الى قرارات خارجية، ولا يؤدي تحقيقها الى زيادة التبعية للقوى الدولية ولا تترك للاقتصاد القومي الا منافع هامشية[2].

---

(١) انظر: **ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ١٠٠٢ ص.

(٢) المقصود هو التبعية الى الدول الصناعية الرأسمالية اذ ان زيادة ارتباط الدول النامية ببعضها البعض =

وتقودنا هذه التساؤلات الى عرض هذه الدراسة حسب الأجزاء الثلاثة التالية: (١) المناهج التي سارت عليها البلدان العربية لتنفيذ حركة تصنيعها؛ (٢) انجازات هذه المناهج؛ (٣) منهاج التكامل الصناعي.

أولاً: مناهج التنمية الصناعية العربية

عرفت الاقطار العربية منذ بدء حركتها التصنيعية حتى اليوم مناهج صناعية متعددة ومختلفة، اختلفت بين قطر وآخر، واختلفت كذلك مع الزمن، وخضعت الى مجموعة من العوامل والظروف، منها الداخلية ومنها الخارجية، كانت تدعم أو تعرقل نجاحها، وتدفع الى ترسيخها أو تطويرها أو في الانتقال الى مناهج جديدة غيرها، بحيث انه لا يمكن القول ان هناك بلداً عربياً واحداً عرفت لتطوير صناعته منهجاً واحداً، بل ان الكثير من الأقطار العربية يتبع أكثر من منهج واحد.

١ ـ منهج بدائل الاستيراد

لقد عرف الوطن العربي منهج احلال الانتاج المحلي الصناعي محل الاستيراد كأول منهج، وحاول تطبيقه في الفترة التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية. ولم يكن تبني هذا المنهج وليد دراسة تنموية متخصصة ونتيجة خيارات علمية معيّنة، حيث رسم وطبق في فترة كان مفهوم التنمية فيها ضيقاً وقاصراً على زيادة الانتاج. فلم يعن بربطه بالشروط والعوامل الأخرى المرتبطة معه والضرورية لنجاحه. وأغفل العديد من المضاعفات التي قد يحدثها مع القطاعات الأخرى ومع العالم الخارجي. فكان منهجاً جزئياً ناقصاً لا يستند الى استراتيجية شاملة ومتوازنة. وكان منهجاً منفرداً ومنعزلاً لم يتعرض الى ما قد يحدثه من ازدواجية وفوارق اقتصادية واجتماعية.

غير أن هذه الفترة قد تميّزت أيضاً بكون الدول الأوروبية ـ المسيطرة آنذاك سياسياً واقتصادياً على البلدان العربية ـ في وضع لا يسمح لها بتصدير منتوجاتها الصناعية الى البلدان العربية. فقد خرجت حديثاً من الحرب العالمية الثانية، وكانت في وضع يضطرها الى تكريس جميع مواردها الى اعادة بناء امكاناتها الانتاجية والى توفير أكبر كمية ممكنة من الاستهلاك المتاح لديها لرعاياها بدلاً من تصديره الى الخارج.

وقد قابل هذا الوضع في البلدان العربية كون هذه البلدان:

ـ قد حصلت، أثناء الحرب العالمية الثانية، على مدخرات كبيرة من الأموال والنقد الأجنبي وفّرها لها وضعها خارج مناطق القتال والسياسة الاستهلاكية والاستثمارية المقنّنة التي عاشتها أثناء تلك الحرب.

ـ متعطشة الى الحصول على بضائع استهلاكية تستطيع أن تعوض بها عن الحرمان الذي قاست منه طيلة سنوات الحرب، وذلك عن طريق استيرادها أو عن طريق انتاجها محلياً من استثمارات جديدة وحديثة.

= يدخل في باب تنمية العلاقات بين الجنوب والجنوب وهو يؤدي الى زيادة تكامل التكافؤ بين اقطارها وبالتالي يبعد تكامل التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ويوصل الى اقامة نظام اقتصادي عالمي اكثر عدالة.

ـ وانها، فوق هذا وذلك، كانت ترى في التصنيع عملية تدعم الاستقلال السياسي عن طريق بناء اقتصاد وطني مستقل يعيد سيطرتها على مواردها الأساسية ويقلل من وارداتها من العالم الخارجي.

وهكذا عرفت البلدان العربية الحديثة العهد بالاستقلال فجر التنمية الصناعية، طريقها لغرض أساسي هو انتاج سلع محلية عوضاً عن استيرادها من الخارج. ونفذتها حسب أسلوب انتقائي مبعثر دون تحديد أهدافها بالاستناد الى مقومات الاقتصاد القومي، ودون تحديد أولويات لها بالاستناد الى حاجات أساسية معيّنة ودون تنسيق أو تخطيط فيما بينها وبين متطلبات القطاع الصناعي الناشىء وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد تابعت هذه البلدان تنميتها الصناعية في نطاق هذا المنهج،ساعية الى توسيع وتنويع هذه الصناعات واقامة صناعات تحويلية أخرى تستند أساساً الى استخدام الموارد الأولية المتيسرة في المجتمع، وتعمل على الوفاء باحتياجات الأسواق القطرية، غرضها الأساسي استبدال الاستيراد بالانتاج المحلي. وقد جرى تعميم هذا النوع من الصناعات على جميع البلدان العربية فيما بعد.

٢ ـ منهج المشاركة

وقد سعى منهج بدائل الاستيرادات في بدء عهده الى عدم المس بحرمات قانون التبادل الاقتصادي العالمي القائم منذ زمن الاستعمار على مبادلة السلع المصنوعة بالمواد الأولية المنتجة في الدول النامية، واقتصر دور الشركات الدولية على تقديم التجهيزات الرأسمالية والخبرة الفنية أو بيع حقوق تصنيع بعض المنتوجات. غير أن أواخر عقد الستينات شهد توجهاً جديداً أملاه تطور الاقتصاد العالمي وخصوصاً تطور اقتصاد العالم الصناعي:

ـ فمن جهة، استطاعت أوروبا واليابان اعادة بناء قوتها الانتاجية وبدأت تتجه نحو الانتاج الكبير ونحو التغلغل والسيطرة على الاقتصاد العالمي، وخصوصاً على اقتصاد الدول النامية تبحث لديها عن امكانات تسويق منتوجاتها وتموينها بالمواد الاولية.

ـ وقد رافق هذه الفترة تطور العلاقات العمالية وحصول العمال على عدد من الحقوق والمكاسب التي تزيد من قوتهم التفاوضية وتثقل من كاهل كلف انتاجهم، مما دفع الكثير من المستثمرين الى التفتيش عن شروط عمل أكثر جاذبية وأقل كلفة. فسعى فريق منهم الى استقبال اليد العاملة اضافة الى استيراد المواد الاولية من الدول النامية. واتجه الآخرون الى نقل بعض صناعتهم الى العالم الثالث حيث الوضع الاجتماعي أقل تفجراً وأكثر استقراراً وحيث الأجور ما زالت رخيصة.

ـ وقد نتج عن ذلك توجه جديد في تطبيقات قانون تقسيم العمل الدولي، يعمل على نقل بعض الصناعات التي كانت تشكو من تقادم أسلوبها التكنولوجي ومن ارتفاع تكاليف انتاجها وتعاظم أثارها على البيئة وغلاء مقاومتها للتلوث لتوطينها في بعض البلدان النامية.

ـ وقد رافق هذا التوجّه بدء توطيد صرح الشركات العالمية المتعددة الأطراف وتوسيع شبكة سيطرتها على اقتصاد العالم وسعيها الى توزيع صناعاتها في مناطق مختارة من العالم الثالث لتستفيد من تدني كلفة وحدة العمل البشري ومن اعتبارات اقتصادات الموقع.

وقد رافق هذا التطور لدى البلدان الصناعية الرأسمالية تطور آخر لدى البلدان العربية.

فقد اصطدمت الطفرة الصناعية الأولى بالاجراءات التأميمية المتخذة في الستينات، وأثرت على المستثمر المدخر العربي وأوقفت حماس كليهما وردّت رجل الأعمال الى وضع سلبي أبعدته عن الصناعة وأعادته الى موقف لا يتماشى مع متطلبات عملياتها. كما اصطدم منهج البدائل بمحدودية السوق، ولم يستطع ترسيخ عمله وتوسيع وتنويع مصانعه على الرغم من الدعم القوي الذي لاقاه لحماية الصناعة الناشئة.

وقد بدأ الفكر الاقتصادي في الستينات يدرس قضايا التنمية ومشاكلها. واتضح له فيما اتضح، أن منهج بدائل الاستيراد بدأ يستوفي فرصه ولا يستطيع ـ ضمن الامكانات المتاحة له ـ تجاوز اطاره الذي انطلق منه ليعمل على توسيع قاعدته أفقياً وعمودياً ويقيم صناعات وسيطة وانتاجية متممة ومكملة للصناعات القديمة.

وهكذا تحولت الصناعة العربية من هدف بناء اقتصاد وطني مستقل الى مرحلة جديدة وتجربة جديدة تتصف بالترحيب بالمساهمة الأجنبية والتشجيع بإقامة صناعات مشتركة، يشارك بها المستثمر المحلي الصناعي الأجنبي بغية اقامة صناعات تحويلية تعمل لتصنيع حلقة من حلقات الانتاج بغية استهلاك قسم منه محلياً وتصدير المتبقي الى الخارج.

وهكذا سارعت معظم البلدان العربية الى دعم هذا المنهج واتخذت العديد من الخطوات لإزالة العقبات التشريعة والاجرائية التي تحد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمدت الى تقديم العديد من الحوافز والتسهيلات في المجال الضريبي ومجال الاستيراد وتحويل النقد الأجنبي والحماية الجزئية أو التامة، واستصدرت سلسلة من القوانين والأنظمة التي تساعد على ايجاد المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي وتشجّع توطين صناعاته أو تسهّل اقامتها في مناطق صناعية حرة. ورحّبت «بشركاء التنمية» الذين يعملون على تقديم رأس المال والتكنولوجيا الحديثة وعلى تقاسم السوق المحلية أو افتتاح أسواق خارجية «مضمونة». وقد ظنت البلدان العربية من وراء كل ذلك أن هذه التدابير سوف تستهوي المستثمر الأجنبي وتجرّه سريعاً الى تثمير أمواله وتوطين صناعاته لديها ونسيت أن هذه التشريعات أصبحت منتشرة في جميع الدول النامية، وأن المستثمر أصبح لا يبالي بقوانين وتسهيلات مالية، بل يتبع معايير تذهب بعيداً ولا تقتصر على الأمور الاقتصادية بل تتعداها الى السياسية.

ولكن سرعان ما ظهر فشل هذه التجربة اذ:

ـ اقتصرت المساهمة الأجنبية على مساهمة مالية ضعيفة موّلتها في كثير من الأحيان مصادر التمويل المحلي بدلاً من أن تتكون من تدفق رساميل خارجية ضخمة.

ـ كانت المساهمة التكنولوجية سلبية اذ كان معظمها يتكون من مصانع ومعدات مستعملة وذات تكنولوجيا قديمة.

ـ كانت الصناعات القائمة على تسويق انتاجها محلياً تستفيد من الامتيازات التي حصلت عليها، إما لتثبيت أقدامها في السوق المحلية والاستئثار بها ضد منافسة صناعات الدول الرأسمالية الأخرى، وإما للتحايل على قيود الاستيراد المفروضة على السلع المماثلة لانتاجها. وفي كلتا الحالتين كان أكثرها صناعات تجميعية تأخذ المرحلة الأخيرة لتصنيع السلعة المجمّعة بحيث لا تترك للاقتصاد المحلي الا قيمة اضافية هزيلة.

ـ أما الصناعات القائمة على الاستفادة من الموقع الجغرافي للبلدان العربية وعلى توافر الأيدي العاملة الرخيصة فيها لتصدير انتاجها الى الدول الأوروبية، فقد اصطدمت باجراءات

تعسفية من قبل السوق الأوروبية المشتركة ـ السوق التقليدي الرئيسي لهذه الصناعات ـ حدّت من امكانية تصريف انتاجها وخلقت لها صعوبات كثيرة.

ـ وفي كلتا الحالتين، كانت هذه الصناعات صناعات تحويلية وليست صناعات منتجة للسلع الوسيطة أو الرأسمالية. وكانت صناعات لا تقوم على تصنيع موارد محلية، بل تحويل سلع وسيطة أو اولية أجنبية والاستفادة محلياً من القيمة المضافة الناتجة عن عملية تحويلها. وكانت بداية لنظام تبادلي عالمي جديد يهدف مبادلة السلع الصناعية المتقدمة تكنولوجياً والمنتجة من قبل الدول الصناعية مقابل السلع الصناعية الضعيفة تكنولوجياً والتي بدأت تنتشر في الدول النامية، وخصوصاً بما يخص الوطن العربي، في بلدان المغرب العربي[٣].

ـ أما تجربة المدن الصناعية فقد تبين أنها محدودة الامكانات تسمح ضمن شروط معينة بتقديم فرص عمل جديدة وامكانات تدريبية فنّية محدودة وموارد اضافية للخزينة العامة، ولكنها لا تمكن من دمج فعّالياتها وتشابكها مع الاقتصاد الوطني، بل تبقى جزراً صناعية معزولة عن هذا الاقتصاد.

وهكذا اصطدمت تجربة منهج المشاركة بظروف أوقفت عمليات التحويل الصناعي من الدول الأوروبية الى البلدان العربية من جهة، ولم تستطع من جهة ثانية أن تقيم صناعات تحويلية كثيرة العدد أو ضخمة الحجم تستطيع أن ترفد الصناعات القائمة أو تخلق عدداً كبيراً من الصناعات الجديدة القادرة على دفع عجلة التصنيع وتوسيع مجال عملها لقطاعات أخرى.

٣ ـ منهج التصدير

اثر الثراء النفطي تأثيراً عميقاً في مسيرة التنمية ووفر لها احد مقوماتها الأساسية وهو المال، واضطرت الاقطار النفطية (وغيرها من الاقطار العربية) الى التفكير في تحقيق تنمية سريعة ومكثّفة مبنية على استراتيجية تنموية جديدة وأسس جديدة واستثمارات جديدة. وترتكز هذه الاستراتيجية رئيسياً على الأسس التالية:

ـ استعادة السيطرة على المواد الاستخراجية الأساسية المتوافرة في المنطقة العربية (كالنفط) والاستناد اليها لبناء قاعدة صناعية واسعة عن طريق تصنيعها محلياً عوضاً عن تصديرها خاماً.

ـ الاستناد الى هذه القاعدة لخفض الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل والانطلاق منه في حركة تصنيعية واسعة منها تسييل الغاز وتصفية النفط ومجموعة كبيرة من انتاج البتروكيماويات تعمل على تخفيف، ان لم نقل تصحيح، خلل الهيكل الاقتصادي المتصف بأحادية الانتاج والتصدير.

ـ بناء هذه الحركة التصنيعية على معطيات المجتمعات النفطية والمتضمنة: (١) وفرة رأس المال اللازم لاقامة صناعات ضخمة؛ (٢) وفرة المادة الأولية محلياً وامكانية التحكم بكمياتها

---

(٣) لا يعتبر د. سمير امين ان تحويل بعض الصناعات من العالم الصناعي الى العالم النامي يشكل تقسيماً دولياً جديداً بل يرى فيه تقسيماً غير متساو للعمل حيث يتخصص المركز بالمنتوجات التكنولوجية المتطورة والطرق بالمنتوجات التكنولوجية البسيطة مكرساً بذلك العلامة التاريخية في التبادل غير المتكافء بينهما.

وبأسعارها بحرية؛ (٣) وفرة الطاقة الرخيصة وامكانية استخدامها لآماد طويلة؛ (٤) التوجه الى الصناعات المكثفة لرأس المال والمكثفة للطاقة والمركزة على العمالة الماهرة للتعويض بها عن ندرة اليد العاملة.

ـ ونظراً الى ضعف السوق المحلية وكذلك ضعف السوق العربية أمام منتوجات هذه الصناعات، ظهرت ضرورة تعدّي هذه الصناعات الحدود القطرية والقومية وتوجهها نحو التصدير الى الأسواق العالمية، وخصوصاً الى أسواق البلدان الصناعية الغربية، المستهلك الأكبر لانتاجها.

ـ وبغية توفير أكبر حظ لاقتحام هذه الأسواق ضمن منافسة شديدة وحرة لصالحها، وجب تركيز هذه الصناعات على تكنولوجيا حديثة جد متطورة تفوق التكنولوجيا المتبعة في الصناعات المماثلة القائمة منذ وقت في البلدان الصناعية.

ـ اقامة وتشغيل هذه الصناعات بالاستناد الى مشاركة أجنبية تختلف أسسها عن منهج المشاركة المذكور أعلاه، فتقدم البلدان العربية لها المال والمادة الأولية والطاقة الرخيصة، وتقدم الشركات الأجنبية الخبرة الفنية والتكنولوجيا الحديثة لتشغيل وادارة وتسويق الانتاج.

ـ وتستند في تسويق هذا الانتاج على الخبرة الواسعة التي تملكها هذه الشركات والشبكة التوزيعية المتشعبة التي اقامتها في أرجاء العالم، وخصوصاً على تنظيم تبادلي طبقته أهم الأسواق المستوردة لهذا الانتاج، أي السوق الأوروبية المشتركة التي أوجدت «نظام التفضيل المعمم» وقدمت خلاله تخفيضات كلية أو جزئية للرسوم الجمركية وسمحت بادخاله الى أسواقها ضمن نظام حر لا يخضع لنظام الحصص والسقوف. وقد تبعتها الدول الصناعية الأخرى كالولايات المتحدة الامريكية، وكندا وأوستراليا واليابان، البلدان الصناعية الأخرى الممكن تسويق الانتاج لديها، بأنظمة تنادي وتدعم حرية التبادل التجاري وتقدم كدليل حي لقبولها لهذا النظام (غير المتكافىء بالنسبة الى الدول النامية) سماحها باستيراد السلع المصنّعة في البلدان النامية.

وقد رافق هذا الوضع تحول صناعي عالمي عرفته الدول الصناعية الغربية في عقد السبعينات وخلق لها أزمة اقتصادية ونقدية خطرة تمخّض عنها عدد من المتغيّرات أهمّها:

ـ تغير علاقات العمل الصناعي التي حدّت من مساهمة العمل ووسّعت من دور الأتمتة وسمحت للثورة «الروبوتية» بزيادة الفجوة القائمة بين العالم الصناعي والعالم النامي، وقضت على كل محاولة جدّية لاقامة نظام عالمي اقتصادي جديد[٤].

ـ زيادة تغلغل نفوذ العالم الصناعي الغربي وشركاته المتعددة الأطراف في الاقتصاد

---

(٤) منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة (اليونيدو)، «الصناعة في عالم متغير»، فيينا، ١٩٨١. ذكرت هذه المنظمة ان الدول الصناعية توصلت الى استرداد الاستثمار الموظف في «الانسان الآلي» في مدة اقل بكثير عما كانت عليه سابقاً. فقد استطاعت مصانع السيارات مثلاً خفض هذه المدة عام ١٩٨٠ الى اربع اعوام فقط بينما كانت تتجاوز عام ١٩٧٣ ما يقارب ٢٣ عاماً.

وقد نتج عن هذا الانخفاض المهم تكثيف عملية استبدال «الانسان الآلي» بالعامل وكان من جرائه فقدان الاقطار النامية لمزاياها النسبية Comparative Advantage في مجال الصناعات التي تستخدم كثافة عمالية عالية وتفكير العديد من رجال الصناعة في التخفيف من تحويل بعض صناعاتهم من بلادهم الى العالم النامي بل بالعكس العمل على اعادة توطين مصانعهم في الدول النامية. ويذكر مثالاً على هذه الاعادة قيام شركة WARNACO الامريكية بتحويل مصنع القمصان من «هونكونغ» الى «فرجينيا» عام ١٩٧٩.

العالمي، ومحاولتها استعادة احتكاراتها لا عن طريق ملكيتها للموارد الأولية، ولا عن طريق سيطرتها على مراحل الانتاج كما درجت عليه سابقاً، بل عن طريق سيطرتها على تسويق هذه الموارد ومنتوجاتها، معتبرة أن عملية التسويق هي الأداة الأساسية والفعّالة التي تمكنها من السيطرة التامة على عمليات الاستخراج والتصنيع أيضاً.

٤ ـ منهج الصناعات الثقيلة

والى جانب المناهج الثلاثة المشروحة أعلاه، حاولت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا وتونس والمغرب اتباع نموذج التصنيع الاشتراكي الذي استند اساساً الى اقامة صناعات ثقيلة تستطيع بما لها من قوة وعمق أن تخلق أفقياً وعمودياً صناعات أمامية وخلفية وتنطلق بالاستناد اليها في حركة تصنيع مستمرة وواسعة.

ويعمل هذا المنهج ايضاً على اشباع حاجات السوق المحلية، ويمكن بالتالي أن يدرج في عداد صناعات بدائل الاستيراد، غير أن هذا النوع من الصناعات لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا اذا عمل في نطاق واسع وتمكن من انتاج كميات كبيرة تستطيع أن تغطي نفقات تأسيسه وتشغيله العالية، وهو بالتالي يتطلب إما أن يعمل في نطاق سوق محلية كبيرة تستطيع أن تستوعب انتاجه الكبير، أو أن تعمل في نطاق هذه السوق المحلية شريطة استهلاكها لقسم من هذا الانتاج وتصريف القسم المتبقي منه في الأسواق الخارجية. وهكذا اصطدمت هذه التجربة بعامل الحجم الاقتصادي الكبير. والدلائل الحالية لا توحي بتغيير ملموس محتمل لها على المدى المنظور.

٥ ـ منهج المشروعات المشتركة

يستند هذا المنهج الى اقامة مشاريع عربية مشتركة، محاولة الاستفادة من وجود الموارد المالية والامكانات الواسعة التي يتيحها العمل المشترك. هذه التجربة لم تتطور كثيراً، بل اقتصرت على عدد معيّن من المشاريع المشتركة في المجالات الصناعية وغيرها، ولم تتخذ المشروعات الصناعية المشتركة منهجاً انتاجياً معيناً، بل كان غالبها يهدف الى احلال الواردات وآخر يهدف الى تصدير انتاجها في الخارج.

جيمع هذه المشروعات، كانت ذات توجهات تتعدى اطار العمل القطري الضيق، لتعمل على مستوى بلدين أو جميع البلدان العربية وتخدم مصلحتها.

وكانت تؤدي دوراً انتاجياً يتجاوز الحدود القطرية مستندة الى قاعدة قومية، ومحاولة ان تشق طريقاً تستفيد من ولوجه من حيث: سعة السوق، القوة التفاوضية، تنويع الانتاج... الخ، وتكون حركة مكملة لحركة التنمية الصناعية القطرية وأن تكون حركة مقلّلة لحركة التدويل الصناعية العالمية. غير أن قلة عدد هذه المشاريع لم يمكن هذا المنهج من ان يصبح نموذجاً يحتذى به ليترأس حركة التصنيع القومية.

وهكذا، فإن المناهج التصنيعية الخمسة ليست إلا:

ـ نماذج عادية، عرفها ومارسها العالم النامي، وهي تمثل نماذج تقليدية وتُبنى على سياسة ارتجالية متغيرة تفرضها الضغوط والمصالح التي كانت تُفرض عليها من الخارج وتحد من استقلال قراراتها وتوجهاتها.

ـ نماذج عفوية، لم تكن وليدة نمو فكري علمي، ولا حصيلة خيارات اقتصادية وفنية، ولا مرتكزة على مقومات التنمية المتيسرة في المجتمع العربي.

ـ نماذج مبتورة، لم تكن تصاغ حسب رؤية شاملة وواضحة وانتقاء لتصور معين لمجتمع الغد. وهي لم تستطع ان ترتبط مع المضاعفات المختلفة الناتجة عنها، بل ساهمت في سلبيات عدة كان من أهمها: ازدواجية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت في مستويات السكان وبين الريف والحضر إلى ما هنالك من تناقضات واختلافات.

هذه النماذج لم تكن وليدة ارادة واعية، بل حصيلة مجموعة من الظروف أبرزها تطور حركة التصنيع وحركة التنمية في كل قطر عربي. وهي أيضاً لم تكن ترتكز على رؤيا قومية مشتركة للتنمية الصناعية ولم تتطلع الى نظرة تكاملية فيما بينها، وحتى منهج المشروعات المشتركة لم يستند قطعاً الى خطة تنموية صناعية وتكاملية بين الاقطار العربية.

ثانياً: انجازات الصناعة العربية

أنجزت الصناعة العربية خلال الاربعين سنة من عمرها، انجازات عديدة، سلبية وايجابية. وذلك على الرغم من الدعم المالي والاداري الذي كان بإمكانه ان يوصل الصناعة الى وضع افضل مما هي عليه الآن. ولكن باستطاعتنا القول، ان القطاع الصناعي حقق خلال فترة قصيرة معدلات نمو مطلقة وعالية مكنته من زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

١ ـ ضعف الانتاج الصناعي العربي

لم يستطع القطاع الصناعي العربي الاستمرار في تحقيق معدلات عالية تمكّنه من التوصل الى قيادة الحركة التنموية العربية، على الرغم من مساهمته الكبيرة في زيادة الناتج المحلي. فقد بقيت الزراعة والصناعة الاستخراجية تحتل المرتبة الاولى، بينما بقيت الصناعة قطاعاً يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة في معظم البلدان العربية.

وقد بلغت مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ذروتها عام ١٩٧٠، فارتفعت نسبتها الى ١١ بالمائة من المجموع، ثم ما لبثت ان تقهقرت لتراوح في معدل متواضع لا يتجاوز الـ ٨,٥ بالمائة، كما يتبين من الجدول رقم (١).

هذا إذا اخذنا أرقام الصناعة مجمعة على المستوى القومي، إما اذا أخذنا ناتج الصناعة على المستوى القطري فمساهمته الى الناتج الاجمالي لكل قطر، حتى بالنسبة الى القطر الذي عرف تجربة صناعية قديمة العهد وواسعة النشاط، هي أيضاً ضعيفة لا تتجاوز قط ١٧ بالمائة من الناتج الاجمالي.

وقد يستطيع المحلل الذهاب الى أبعد من ذلك ليتحرّى مكانة الصناعة العربية في الانتاج الصناعي العالمي. فقد كانت مساهمة البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي عام ١٩٨١ تبلغ ٦٥,٢١ بالمائة من مجموع انتاج العالم كله وتلك العائدة الى البلدان الاشتراكية ذات التخطيط المركزي ٢٤,١٧ بالمائة، وتلك العائدة الى مجموع البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، ١٠,٦٢. أي أن البلدان النامية جميعها، التي تشكل أكثر من ثلثي سكان العالم، لم تنتج الا ما

جدول رقم (١)
نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكون الناتج المحلي الاجمالي
(بسعر التكلفة و/بالاسعار الجارية)

السنة	النسبة المئوية (٪)
١٩٧٠	١١
١٩٧٥	٦
١٩٧٨	٦,٤
١٩٧٩	٦,٧
١٩٨٠	٥,٩
١٩٨١	٧,٧
١٩٨٢	٧,١
١٩٨٣	٨,٣
١٩٨٤	٨,٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٠؛ ١٩٨١؛ ١٩٨٢؛ ١٩٨٣؛ ١٩٨٤، و١٩٨٥. ما عدا عام ١٩٧٠ الذي استقى رقمه من: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، **تطور المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد العربي**، ١٩٨٣.

يقارب ١٠ بالمائة فقط من الانتاج العالمي[٥]. ولم تبلغ مساهمة البلدان العربية مجتمعة في هذا الانتاج الا نسبة هزيلة لم تتجاوز قط عام ١٩٨١ الا ٠,٨٦ بالمائة محتلة مكانة بعيدة جداً وراء البرازيل (٢,٤١ بالمائة) والمكسيك (١,٤٧ بالمائة) والنمور الاسيوية الصغيرة الأربعة مجتمعين: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة (١,٣٤ بالمائة). اما بالنسبة الى الدول الصناعية فانتاج البلدان العربية مجتمعة لا يضاهي قط انتاج الدولة الأوروبية الصغيرة: بلجيكا (٠,٩٥ بالمائة)[٦].

وكذلك لم تستطع الصناعة العربية توفير عمالة واسعة كما كان يؤمل منها مطلع عملية التصنيع. فالصناعة العربية لم تستطع عام ١٩٨٥ استخدام الا نسبة لم تتجاوز ١٤,٧ بالمائة من مجموع العاملين في مختلف الصناعات الاقتصادية. وجميع التوقعات تتفق على أن هذه النسبة سوف لا تتجاوز عام ٢٠٠٠ نسبة ٢٣,٤ بالمائة من القوة العاملة العربية. فهي بالتالي لم توفّر ولن تستطيع توفير فرص عمل أكثر مما يوفّره قطاع الزراعة أو القطاع الحكومي. أضف الى ذلك أن المدن العرّبية تعرف اليوم ـ شأنها في ذلك شأن اكثر مدن البلدان النامية ـ حزام البطالة المقنّعة

---

(٥) لاحظ (اليونيدو) في مؤتمره الثالث المعقود في ليما (البيرو) عام ١٩٧٥ هذا التفاوت الفاحش في الانتاج الصناعي ونادى بوجوب زيادة انتاج الدول من ٦ بالمائة عام ١٩٧٣ الى ٢٥ بالمائة عام ٢٠٠٠. ورأى في هذا التغيير اساساً لتغيير النظام الاقتصادي العالمي.

(٦) United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Handbook of Industrial Statistics* (Vienna: UNIDO, 1984).

الذي يكتظ بعدد وفير من النازحين عن الريف. وان معظم الدراسات التي صدرت مؤخراً تحمل بوادر سوداء وتنذر ببطالة واسعة بدأت تهدد بعض الأقطار العربية (على الرغم من ضعف معدلات مشاركة القوى العاملة العربية بالنسبة الى غيرها من الدول النامية). وتؤكد انها ستنتشر وتتوسع بنسب أكبر من المعدلات الحالية، مما يظهر أن التطور الكبير في حجم الاستثمار الصناعي العربي لم يقترن بتطور مواز له في حجم ومهارات العمالة الصناعية.

اضف الى ذلك أيضاً، ان مشكلة العمالة الصناعية العربية ـ كالكثير من مثيلاتها في الدول النامية ـ هي مشكلة نوعية. فالصناعة تشكو اكثر ما تشكو في هذا الميدان من ضعف العمالة الماهرة، مما يظهر ان الصناعة العربية لم تستطع أن تنسّق فعّاليتها وتطورها مع الحركة التربوية اللازمة لمواكبة عملياتها، ولا أن تكون منطلقاً وحافزاً للتأثير على قطاع التعليم والتدريب المهني ليستجيب الى حاجتها. ولكنها، في الكثير من الحالات والأقطار، عجزت عن التنسيق مع هذا القطاع واتجهت الى استيراد عدد كبير من الخبرات الأجنبية والاتكال عليها ليس في تكوين كوادر مشاريعها فقط، بل أيضاً في تنفيذ معظم عملياتها.

وهكذا نرى أن القطاع الصناعي العربي الذي كان يفترض ان يكون القطاع المميّز لاستيعاب عمالة واسعة وتحسين نوعيتها واتاحة الفرص اللازمة لتطورها، لم يستطع ان يكون القاعدة الرائدة لدفع الحركة العلمية والتكنولوجية اللازمة لمواكبة عملية التنمية، بل كان في الكثير من الحالات والأوقات وبسبب حاجته المستمرّة للخبرات الأجنبية من أهم أسباب تبعية الاقتصاد العربي للعالم الخارجي.

هذا ما يخص العمالة، أما ما يخص التصدير فالتجارة العربية لم تستطع الاستناد الى الصناعة لأحداث تغييرات جوهرية في هيكل صادراتها والتخفيف من سيطرة السلع المنجمية والزراعية عليه. فلم تسهم السلع الصناعية في الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ الا بنسبة لا تتجاوز ٢ بالمائة من مجموع الصادرات(٧).

والبلدان العربية لم تستطع حتى الآن أن تصنّع سلعاً استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزاً خاصاً بالسوق العالمية مثلما تمتلك بالنسبة الى النفط أو القطن أو حتى الحمضيات والتي تستطيع أن تسوّقها بشروط مريحة أو تقاضيها ضمن اتفاقيات ثنائية وبشروط تفضيلية. وهي لم تتخصص بعد بسلع ذات مزايا مفضّلة، شأن الصناعة الألمانية أو اليابانية التي برعت في انتاج سلع ذات تكنولوجيا جد متطورة تستطيع أن تفرضها على الأسواق وتزاحم بها غيرها. وحتى الصناعات التي زاولتها منذ عهد الصناعات الحرفية، كالنسيج، لم تستطع التخصص به وانتاجه بكميات كبيرة وأذواق متطورة تستطيع أن تشق بها طريقاً متميّزاً وتخلق له طلباً خاصاً في الأسواق العالمية. والزائر للمحلات التجارية الكبيرة المنتشرة في المدن الغربية والتي تعج بالعديد من السلع المصنوعة في جميع أرجاء العالم لا يجد من بينها سلعة كاملة الصنع في البلدان العربية.

كل هذا يعطي فكرة واضحة عن ضعف الصناعة العربية، وانها لم تستطع أن ترقى بالاقتصاد العربي الى مستوى يمكن أن يقال عنه انه اقتصاد حديث بعيد عن التخلف ومؤشراته الأساسية.

---

(٧) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Handbook of International Trade and Development Statistics* (Geneva: UNCTAD, 1985).

٢ ـ محدودية الانتاج الصناعي العربي

ويعود ضعف الانتاج الصناعي العربي الى أسباب عدة أهمها هيكله البنيوي وسيطرة الصناعات الاستهلاكية عليه. فعلى الرغم من التحسن الجزئي لهذا الهيكل خلال السبعينات، فلا يزال يميل لصالح الصناعات الاستهلاكية (الخفيفة) التي تستأثر بما يقارب نصف الناتج الصناعي العربي لعام ١٩٨٠ (مقابل ٦١ بالمائة عام ١٩٧٠) ولا يبقى للصناعات الوسيطة الا ٣٠ بالمائة وللصناعات الرأسمالية (الثقيلة) الا دوراً ضعيفاً وثانوياً.

وقد يعتقد البعض أن الصناعات الاستهلاكية تستطيع أن تشكل قاعدة يستند اليها لاحداث حركة تنموية صناعية واسعة وعميقة، كما أحدثت بالدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، غير أن الصناعات العربية لا تستطيع مجاراة أوروبا في هذا المجال لأنها صممت وبنيت بغرض الوفاء بحاجات السوق المحلية والاستعاضة بها عن الاستيراد. والقليل القليل منها يعمل بغرض تصدير انتاجها الى الأسواق الخارجية. أما التصدير الى البلدان العربية المجاورة فهو ضعيف لأسباب عديدة أهمها أن الصناعات العربية تنتج تقريباً السلع الاستهلاكية نفسها. فالصناعة القطرية إذاً صمّمت وعملت محدودة الانتاج أسيرة السوق والحدود المحلية التي تعمل ضمنها. وهي تكتفي بالانتاج حسب الطلب المتوافر في هذه السوق دون السعي الى تجاوزه للاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وهي بالتالي لا تستطيع أن تقف أمام منافسة الانتاج العالمي الحديث أي الانتاج الواسع الكبير الذي يستند الى أسواق عدد هائل من المستهلكين يزيد عادة عن مئات الملايين ويتمتع بإمكانات هائلة تفوق بكثير المزايا الانتاجية (القليلة) التي تملكها الأقطار العربية في مجال الانتاج.

ووضع كهذا يحد كثيراً من امكانات الاستثمارات الصناعية ويجعلها تقتصر على:

ـ الصناعات التي يشكل عامل الأجور أو النقل فيها جزءاً كبيراً من كلف انتاجها وتسويقها.

ـ الصناعات التجميعية وما شابهها التي لا يترك تشغيلها عادة الا قيمة اضافية هامشية.

ـ الصناعات المحمية حسب أساليب ونظم غير اقتصادية.

هذا من جهة محدودية الطاقة الانتاجية، أما من حيث طاقة الأسواق الاستيعابية، فالصناعة العربية تطورت حسب تطور الاستهلاك السائد في الأسواق المحلية والمتمثل بالقوة الشرائية المستجيبة لفئات معينة من المستهلكين. وقد قامت اذاً على أساس الوفاء بحاجات الطلب الفعلي المتوافر في السوق، وهدفت الى توفير هذه الحاجات المضمونة والمكفولة مهما ضاقت وقلّت ونتجت عن تقليد أعمى لسلع تعمل على ترويجها سلسلة اعلامية دولية. فهي اذاً قلّصت انتاجها بالنسبة الى هذا الطلب، ولم تسع الى توسيعه ليشمل سلماً عريضاً من الأولويات الأساسية ولم تلتزم بضرورة وفائه لحاجات الغالبية العظمى من السكان، ضامنة بذلك القدر الكافي الذي يسمح باستمرار العملية الصناعية وتوسعها نحو الحجم الأكبر من الانتاج.

وهكذا اضطرت الصناعة العربية لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده. تحاول أن تفرض نفسها على المستهلك الداخلي لتقدم له ضمن تدابير حمائية مختلفة وتخفيضات ضرائبية وجمركية عديدة وفي الكثير من الأحيان ضمن مساعدات دعم مباشرة، بضاعة، غالباً ما تكون مرتفعة الثمن، رديئة الجودة، سيئة المواصفات، لا تجاري أذواق

المستهلك ولا تتماشى مع التكنولوجيا المتطورة الحديثة التي يعيشها عصرنا والتي تشهد من جملة ما تشهده تغييراً مستمراً وسريعاً للعملية الانتاجية ولأساليبها ولنوعيتها ولتصاميمها. وقد ولّد لها هذا التقوقع على المستوى القطري صعوبات عديدة ونتائج سلبية كثيرة أهمها: صغر حجم المؤسسات الصناعية؛ ارتفاع تكاليف استثماراتها وتشغيلها؛ تدني استغلال طاقاتها؛ ضعف انتاجيتها؛ اضطرارها الى العمل حسب تكنولوجيا تنظيم وانتاج قديمة وبالية؛ عدم ضمان استمرارية عملية التنمية الصناعية.

اضف الى ذلك ان الصناعي العربي الذي تفهم العملية الصناعية بأنها عملية انتاجية، لم يحاول أن يتحرر من نظرته هذه وفي الوقت نفسه يرى فيها عملية انتاجية وعملية تسويقية. وهكذا أصبحت أكثر الصناعات الاستهلاكية عالة على الاقتصاد القومي ومصدراً لخسائره بدلاً من أن تكون مورداً اقتصادياً ومالياً له.

٣ ـ قصور الصناعة العربية في دفع عجلة التنمية الكلية

وهكذا أصبحت الصناعة التي أقيمت في الخمسينات بغرض الوفاء بالحاجات المحلية محدودة التوسّع. وأصبحت امكانات الجديد منها قليلة تضيق شيئاً فشيئاً لتصل الى طريق شبه مسدودة. وأصبح القائم منها في وضع لا يضمن تطوير انتاجه وتحسين شروط عمله. وهو يأخذ بدلاً من أن يعطي ويدعم بدلاً من أن يدعِم ولا يساهم الا بالقدر القليل من الدخل القومي.

ولا يقتصر هذا الوضع على العديد من الصناعات التي أقيمت ضمن اطار احلال الواردات، بل تعداه الى تلك التي أقيمت حسب منهج المشاركة وتلك التي أقيمت بغرض التصدير. فالمشاركة خصصت معظم جهودها الى اقامة صناعات تبغي هي أيضاً الوفاء بحاجات السوق المحلية، وهي بالتالي تحمل بذور ازمتها التي تحد كثيراً من شروط نجاحها. أما الصناعات الوسيطة التي ركزت عليها، في السنين العشر الأخيرة، معظم الاقطار النفطية وهدفت من خلالها الاستفادة من الموارد الأولية المتاحة لديها وسعت الى تصنيعها محلياً عوضاً عن تصديرها مادة خام أو شبه مصنّعة، فقد كانت تعبّر عن سلوك اقتصادي رشيد وتستجيب الى متطلبات اقتصادية مشروعة وسليمة.

غير أن تطبيقاتها شأنها في ذلك شأن صناعات منهج التصنيع الاحلالي لم تستطع أن تحقق الأهداف التي قامت من أجلها. وعلى الرغم من حداثة هذه التجربة، وكونها لم تعط بعد كامل نتائجها، فهي تحمل أيضاً بذور أزمتها التي تحد كثيراً من شروط نجاحها اذ انها:

ـ تقوم هي أيضاً ضمن اطار قطري بحت. فهي لم تحاول تجنب التضارب الناشىء عن تجانس وتشابه الهيكل البنيوي للبلدان النفطية. وهي لم تسع الى اقامة حركة تصنيعية منسّقة ان لم نقل موحدة، تعمل ضمن اطار انتاجي وتسويقي مدروس توزّع فيه الصناعات بين البلدان الخليجية حسب معايير وأسس معينة. ومن الجدير بالذكر ان مجلس التعاون لدول الخليج العربية هدف الى القيام بهذه المهمة العسيرة.

ـ انها استندت الى عوامل ايجابية عديدة ولكنها أغفلت عوامل أخرى مهمة تلعب دوراً رئيسياً من أهمها: ارتفاع كلفة العمل في المنطقة وندرته وغلاء الماء والكهرباء وغيرها من المدخلات الأخرى التي تؤثر مباشرة على سعر تكلفتها وتحد كثيراً من امكانية منافستها الخارجية وتقضي توجيه الصناعات الخليجية الى نشاطات أخرى، حيث يشكل غلاء عوامل الانتاج فيها نسباً أقل

أهمية بالنسبة الى كلفها الانتاجية الاجمالية.

ـ انها كرّست الجهد الأكبر من امكاناتها لإقامة عدد من الصناعات الهيدروكربونية دون العمل في الوقت نفسه على استكمال هذه العملية الأساسية لعمليات تصنيعية أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها، تدعم العملية الأساسية وتصنّع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة وتمكّنها في نهاية المطاف من أن تلعب دوراً أساسياً ومستمراً في عملية التنمية الكلية. والابتعاد عن هذه النظرة الشمولية هذه قد يعرّض التجربة الخليجية الى الاخطاء نفسها للتجربة التي اتبعتها الجزائر في أوائل السبعينات والتي ركزت فيها على الصناعات الثقيلة دون الاهتمام والعمل على اقامة عدد كبير من الصناعات المتمّمة لها.

وينطبق هذا الانفصام ليس على الصناعات التصديرية فقط، بل أيضاً على غيرها من الصناعات القائمة ضمن المناهج الأخرى. فالسياسات التي رافقت تطبيق هذه المناهج لم تساعد على اقامة علاقات تبادلية قوية بين النشاطات الصناعية بعضها مع بعض ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وحتى الآن لم تستطع الصناعات العربية أن تعمل سوية وبصورة تكاملية لكي تملك القوة الدافعة والكافية لتحقيق التشابك والترابط اللازمين لمسيرة تنمية متراصة تتكاتف فيها كامل القطاعات كل حسب مقدراته وحاجات مساهمته في بناء هيكل انتاجي متكامل، ينمو بصورة مستمرة ويتوصل تدريجاً وبتلاحم كبير الى تحقيق نوع من التنمية الذاتية.

فحتى الآن لم تتوصل الصناعة العربية، التي يفترض ان تكون السوق الطبيعية لتحويل مخرجات الانتاج الزراعي، الى أن تكون منطلقاً وحافزاً للتأثير على استثمارات ومنتوجات القطاع الزراعي لتوجيهها نحو الوفاء بحاجات الصناعات الغذائية. والمتتبع لحركة التنمية الزراعية العربية يرى أنها لا تزال تعمل على انتاج محاصيل تفي بأغراض التصدير أكثر من تلبيتها لحاجات الصناعات المحلية والاستهلاك القومي (المحاصيل الغذائية). ويرى أن العديد من الصناعات الغذائية العربية تشكو، في كثير من المواسم، من نقص المحصول ومن اضطرارها الى استيراد موادها الأولية المعفاة من الرسوم الجمركية والابتعاد بذلك عن مجرد التفكير في استخدام المواد المنتجة محلياً.

والشيء نفسه ينطبق على المخرجات الصناعية المستخدمة في القطاع الزراعي كالآلات والأدوات الزراعية مثلاً. فعلى الرغم من وجود مصانع للجرارات الزراعية في عدد من الأقطار العربية وعلى الرغم من تزايد استعمال هذه الآلات في الزراعة العربية، فإن أكثر هذه المصانع هي مصانع تجميعية لم تتوصل بعد الى التصنيع المحلي لعدد كبير من قطعها. أما المعدات البسيطة التي كانت تصنّع محلياً فهي تستورد الآن بكميات كبيرة وبأنواع مبسّطة على الرغم من تصنيعها محلياً.

هذه هي الحال بالنسبة الى علاقة القطاع الصناعي مع الزراعة. وتنطبق هذه العلاقة «الهشة» على الصناعات الاستخراجية التي تذهب منتوجاتها الخام الى التصدير ولا يدخل العملية التحويلية المحلية منها الا نسبة قليلة، مع أنّ عدد الصناعات التحويلية لهذه المواد كثيرة ومختلفة ومنتوجاتها أصبحت متعددة[٨].

---

(٨) ينطبق ذلك على الحديد والنفط والفوسفات التي تشكل اهم المنتوجات الاستخراجية العربية والتي تشكل ارقاماً مرتفعة في حجم تصدير عدد كبير من الاقطار العربية. فالحديد يشكل بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ نسبة تتراوح بين=

وفي قطاع السياحة الذي يفترض أن يكون السوق الطبيعية للصناعات الخشبية والمفروشات التقليدية العربية، فإن عدداً كبيراً من الفنادق العربية ان لم نقل معظمها تعتمد في تجهيزاتها ومفروشاتها على الاستيراد، وبالتالي تجعل قطاع السياحة قطاعاً هامشياً لا يفيد الناتج المحلي الا بالخدمات التي يقدمها لزواره الذين يلجأون اليه في ليالٍ محدودة، وبالتالي يجعله عالة على ميزان الخدمات بالقطع الأجنبي بدلاً من أن يكون مصدراً لدعمه.

ويلجأ قطاع البناء والاسكان في كثير من البلدان العربية، على الرغم من قوة ارتباطه بالانتاج المحلي واتكاله عليه لتأمين حاجاته من اسمنت وحديد وزجاج وأدوات صحية متعددة الى استيراد سلع عديدة يمكن انتاجها محلياً، اذا توافرت لها بعض الشروط الفنية.

ووضع كهذا لا يسمح بالانتفاع الأمثل بالفائض المتولد لدى كل قطاع ولا يمكن من ادخال تغييرات مهمة في البنية الهيكلية للاقتصاد العربي ولا يوصل الى التخلّص من الاختلال المتزايد في هياكل انتاجه، بل يدخل عليه تشويهات عدة ولا يؤمن له مسيرة تنموية شاملة ومتوازنة ومستمرة.

العملية الصناعية والتبعية الخارجية

والقصور الذي عرضنا أهم أوجهه لا ينتج عن المناهج المتبعة لتصنيع الوطن العربي بقدر ما يتولد عن الأساليب والسياسات التي اتبعت لوضعها موضع التنفيذ.

فإقامة صناعات تعمل لتصدير موارد محلية مصنّعة بدلاً من تصديرها مواد أولية هي ـ كما ذكرنا ـ نهج تنموي رشيد، خصوصاً اذا بنيت على تبادل متكافىء يفتح آفاقاً جديدة للصناعة المحلية ولا يرهن مقدراتها الى عوامل خارجية تزيد درجة انكشاف الاقتصاد القومي على الخارج.

غير ان المتتبع للتجربة الصناعية الخليجية، خصوصاً لسلسلة الصناعات البتروكيماوية التي أقيمت مؤخراً بغرض التصدير، لا يستطيع الا أن يرى فيها مرحلة جديدة تندرج مع السياسة الانفتاحية التي درجت عليها دوماً هذه البلدان، وحلقة اضافية تكمل بل تزيد تبعيتها الى السوق الدولية ونشاطاً آخر يكرّس سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصادها ويحرمها من استقلالية اتخاذ قرارها بنفسها وتنفيذه لخدمة مصالحها. فضعف التجربة الخليجية تكمن اذاً في:

ـ نوعية المشاركة التي أقامتها مع الشركات الأجنبية.

ـ الأسلوب المتّبع لانتاج وتسويق هذه المنتوجات.

ـ عدم تنفيذها على مراحل تأخذ بعين الاعتبار، في المراحل الأولى، امكانات السوق العربية وامكانات بعض أسواق العالم الثالث وعدم اتكال القسم الأعظم من انتاجها منذ البدء ودفعة واحدة على العالم الصناعي الغربي.

فالصناعة الخليجية بغرض التصدير لم تعتمد على سواعد ابنائها وأفكارهم في دراسة وتصميم هذه الصناعات، ولا في انتقاء التكنولوجيا المناسبة لانتاجها ولا في تشييد مبانيها

= ٨٦ الى ٩٥ بالمائة من مجموع تصدير موريتانيا. وكذلك الحال بالنسبة الى الخامات المعدنية المغربية إذ تتراوح بين ٤٤ الى ٣٤ بالمائة والفوسفات التونسي ٥٦ الى ٤٩ بالمائة والنفط السوري ٦٣ الى ٥١ بالمائة وكذلك الحال بالنسبة الى نفط معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

واستيراد تجهيزاتها ومكائنها ولا في ادارة وتشغيل وصيانة مصانعها ولا في تسويق ونقل انتاجها ولا في تدريب كوادرها. بل اعتمدت وبنسب كبيرة على الشريك الأجنبي (أوعلى فروعه وشركائه) الذي قام عوضاً عنها وقدم لها جميع هذه العمليات، وبعض الاحيان جملة وبالكامل، حسب عقود المفتاح باليد. وهكذا استطاع هذا الشريك عن طريق كل ذلك وفي جميع هذه الميادين وفي وقت واحد ان يقوم بدورين متضاربين: المستشار والشريك.

والصناعة الخليجية وقد أنشئت دفعة واحدة بحجم كبير وامكانات انتاج واسعة لم تراع الطاقة الاستيعابية للسوق العربية (وهي صغيرة)، ولم تأخذ بعين الاعتبار الامكانات التسويقية التي يضمها العالم الثالث (وهي امكانات محكومة من قبل الشركات العالمية) ولم تلحظ الخطر الناشىء من ارتفاع درجة انكشاف اقتصادها نحو الخارج. بل استندت منذ البدء الى تسويق القسم الأعظم من انتاجها في الأسواق الصناعية الغربية فرهنت بالتالي مقدرات هذه الصناعة الناشئة الى شروط وتطور الاقتصاد الرأسمالي، تاركة له امكانية تحديد نوعية هذا الانتاج وكميات تصريفه لديها وسعر بيعه لتتحكم بصورة شبه كاملة بمقدراته وبمستقبله. فإذا علمنا المكان الواسع الذي تحتله هذه الصناعات في الصناعة الخليجية، وانها تشكل ما يقارب ٨٠ بالمائة من مجموع النشاط الصناعي، لعلمنا انها لا تؤدي الى تطوير بدائل حقيقية لقطاع النفط في تحرير الدخل وضمان فك ارتباطه بالسوق الدولية، خصوصاً وان أسواق هذا الانتاج، بلدان المجموعة الأوروبية، ليست مضمونة بصورة أكيدة ودائمة لترحيبها بهذه البضائع والسماح ببيعها لديها. فقد أثبتت التجارب انها تستطيع بسهولة التخلّي عن مبادىء اعلنت عنها عالياً ونادت بالتمسك بها دوماً، ولكنها تستطيع ان تنقلب عليها بسرعة. ومعارضة السوق الأوروبية المشتركة لمنتوجات هذه الصناعات حالياً هي مؤشر واضح على الصعوبات الجمة التي قد تواجهها وعلى اضطرارها الى التفتيش والاعتماد على أسواق بديلة ليست من الكبر والاتساع بحيث تستطيع استيعاب كامل انتاجها. ناهيك عن ان هذه الأسواق البديلة تخضع ايضاً الى سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، وان امكانية منافستها في هذه الأسواق ومفاضلتها لمصالحها الخاصة على مصالحها مع البلدان العربية أمر يبعث على التفكير الجدي.

كل ذلك يدل على أن الصناعة التصديرية التي أقامتها الاقطار النفطية لدعم الاقتصاد النفطي وتخفيف انكشافه على الخارج سوف يؤدي على العكس الى ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي وعلى ايجاد نشاط اقتصادي جديد، يضاف الى نشاطات عديدة سابقة، تزيد به تبعية اقتصاديات هذه الأقطار وتخضع بواسطته انتاج وتصدير واستيراد واستهلاك واستثمار وعمالة هذا الاقتصاد وبدرجات عميقة الى شروط وتطور الاقتصاد الرأسمالي الغربي.

والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة الى الصناعات التي انشئت لاحلال الواردات وان كان وجه التبعية قد اختلف. فقد سعت هذه الصناعات أساساً الى تحقيق الكفاية الذاتية، وهو هدف ايجابي بحد ذاته. غير أن تطبيقاتها سرعان ما ابتعدت عن هذا الغرض لنراها هي الأخرى تعمل على زيادة تبعية الاقتصاد القومي نحو العالم الخارجي.

فلم تعمد هذه الصناعات لصنع الآلات والمعدات اللازمة لاستثماراتها وحتى لصنع قطع الغيار اللازمة لصيانتها بل انها لجأت (لأسباب فنية معروفة) الى استيراد هذه السلع لتزويدها بها (وفي الكثير من الأحيان جملة دون النظر الى امكانية صنع بعض منها محلياً) حتى بلغت هذه السلع

الرأسمالية عام ١٩٨٠ (بما في ذلك الآت النقل) نسبة تقارب ٣٥ بالمائة من مجموع الواردات العربية[٩].

والأمر لم يقتصر على هذه الصفقات المبررة بعض الشيء، بل إن هذه الصناعة التي كان يفترض أن تكون عاملاً ايجابياً في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية وتدعيم اكتفائها الذاتي، أصبحت من أهم الفعاليات التي تلتهم القطع الأجنبي، اذ لجأت الى العالم الخارجي تستورد منه أهم مدخلاتها اللازمة لانجاز عملياتها الانتاجية، فاستوردت منه الكثير من السلع النصف مصنعة والمواد الوسيطة وحتى المواد الأولية حتى بلغت كمية المستوردات اللازمة لإقامة وتشغيل الصناعة العربية نسبة كبيرة تتجاوز في بعض السنين (عام ١٩٨١) ٦٦ بالمائة من قيمة الواردات الاجمالية[١٠] وأصبحت الصناعة قطاعاً يزيد من انكشاف الاقتصاد الوطني نحو العالم الخارجي بدلاً من أن يكون العامل الرئيسي في دفع وارساء قواعد اعتماده على نفسه.

وتجاوز الأمر الحاجات المادية الى استيراد الخبرات الأجنبية بنسب كبيرة لدراسة واقامة وادارة وتشغيل وصيانة الكثير من الصناعات المحلية، وزادت بذلك من أعباء تكاليفها وضاعفت من غلاء انتاجها وخلق لها الكثير من المشاكل الفنية وغير الفنية التي لا تستطيع الخبرة الاجنبية تفهمها وحلها دوماً.

اضف الى ذلك ان تبعية الصناعة العربية لم تقتصر على الأمور الفنية التي ذكرناها، بل تعدت ذلك الى تمويل استثماراتها. فعلى الرغم من الامكانات المالية الهائلة التي عرفتها المنطقة في السبعينات، فإن التمويل الأجنبي شكل في عدد كبير من البلدان العربية نسباً عالية من اجمالي تمويل استثمارات هذا القطاع. فإذا استبعدنا الأقطار النفطية، نجد أن نسبة التمويل الخارجي الى مجموع الاستثمار الصناعي العربي قد تجاوز مجموعه ٥٠ بالمائة وتصل هذه النسبة الى ٦٢,٥ بالمائة في الصومال و٥٢,٤ بالمائة في اليمن العربية و٥٢ بالمائة في السودان و٤٨ بالمائة في الأردن و١٠,٨ بالمائة في سورية[١١].ورغم ما لهذه الظاهرة من مساوىء مالية واقتصادية مؤكدة، فإنه يلاحظ أن هذه العمليات قد ارتبطت في الكثير من الأحيان بشرط تنفيذ الاستثمار نفسه من قبل بيوتات أجنبية أو استيراد تجهيزاتها من مصادر معيّنة بشروط مجحفة في بعض الأحيان، أو تصدير منتوجاتها الى أسواق معيّنة وبأسعار متدنية، أو اشتراط المشاركة بملكية الاستثمار بشروط خاصة لا تراعي دوماً مصالح البلد المستثمر.

وهكذا نرى أن حركة التصنيع التي تعتبر ضرورة موضوعية يقتضيها دعم الاستقلال الاقتصادي وتحقيق نوع من التوازن في المبادلات الدولية والعمل على خلق نظام اقتصادي دولي

---

(٩) انظر التقرير السعودي، «التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية،» المقدم الى: مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، دمشق، ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤، والذي بيّن المشاريع المشتركة التي اقامتها السعودية في هذا الميدان.

(١٠) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣**، تحرير صندوق النقد العربي.

(١١) **هيكل الصناعة في ضوء خطط وبرامج التنمية النافذة في الاقطار العربية الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية** (عمان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٣).

جديد، أصبحت أداة لتفاقم ارتباطها بالسوق الدولية. وانها تجاوزت حدودها التجارية لتضم صفقات أخرى تتحد جميعها لتجعل من الاقتصاد العربي، وبنسب تكبر مع الزمن، جزءاً ثانوياً تابعاً للاقتصاد الدولي.

كل هذا يظهر أن تطبيقات المناهج التصنيعية التي اتبعتها البلدان العربية لم تحاول أن تشق طريقاً خاصاً بالوطن العربي يستند الى تصور واضح لمجالات عمله قطرياً وقومياً، ويسعى الى تحقيق أهداف معيّنة توصل بالضرورة الى استقلاله الاقتصادي عن طريق الاعتماد على امكاناته (القطرية والقومية) والتقليل ما أمكن من التبعية الخارجية.

فقد أظهرت بعض هذه المناهج انها اصبحت عاجزة عن دعم التنمية العربية القطرية، بل أنها أصبحت في بعض البلدان والأحيان معرقلة لمسيرة تنميتها بدلاً من أن تكون مساندة ومحركة لها. وانها ساهمت في الكثير من الحالات في خلق ثنائية أو أزدواجية اقتصادية واجتماعية، بما فيها من تفاوت بين القطاعات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وفي مستويات السكان والمناطق وخصوصاً بين الريف والحضر. وأظهرت أيضاً عجزها عن تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي وزادت في دمج الاقتصاد العربي في الدورة الرأسمالية العالمية ولم تعمل الا في حدود جد ضيقة على الافادة من امكانات التكامل العربي، وأنها أخيراً بتخصصها بمناهج صناعية متضاربة في مناطق مختلفة زادت الفجوة التنموية بين أقطار الوطن العربي، بل قوّت الانعزالية القطرية التي تبعدها عن العمل التكاملي، فقد خلقت هذه المناهج مناطق صناعية متباينة أربع:

ـ ١ ـ الاقطار النفطية التي تسيطر عليها صناعات التصدير بنسب عالية (٨٠ بالمائة تقريباً) ، وهي صناعات ضخمة تعمل اساساً لتصدير انتاجها الى خارج المنطقة العربية.

٢ ـ البلدان القديمة في حركة التصنيع التي لا تزال تسيطر عليها صناعات احلال الواردات ولكنها تضم أيضاً بعض الصناعات التصديرية والثقيلة.

ـ ٣ ـ بلدان المغرب العربي التي ركزت تركيزاً كبيراً على منهج المشاركة والتي ازدادت معاناتها من مشاكله بعد توسيع السوق الأوروبية المشتركة الى عشر دول.

ـ ٤ ـ البلدان الأقل نمواً والتي لا تشكل الصناعة التحويلية فيها نشاطاً كبيراً مهما كان المنهج الذي تمت اليه.

وهكذا انقسم القطاع الصناعي العربي الى قواعد مختلفة في طبيعة هيكلها ومتمايزة في تضارب ارتباطاتها وفي نوع القيم السائدة فيها ليصبح التكامل العربي أكثر تعقيداً وأبعد منالاً، بدلاً من ان يكون ركيزة اساسية ومحركاً قوياً للعمل المشترك.

ثالثاً: منهج التكامل الصناعي

وهكذا انكفأت التنمية الصناعية القطرية على نفسها وحبست مسيرتها في طريق وعرة لم تحاول الخروج منها لولوج طريق التكامل الصناعي العربي، على اعتبار أن هذا الطريق هو الأقوم والأسلم لمتابعة تقدمها، خصوصاً والتنمية الصناعية القطرية، كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية، ذكرت دوماً ولا تزال تذكر الوحدة الاقتصادية العربية بنوع من الاجلال والتقديس وعلى أنها احد أهدافها الرئيسية المرجوة، ان لم نقل هدفها الأول والأخير، دون أن تحاول عملياً بلورة هذا الهدف بإنجازات تعمل جدياً لتحقيق هذه الوحدة أو على الأقل تحقيق التكامل الاقتصادي، على اعتبار أن هذا الاخير هو المدخل الأمثل لحل الكثير من مشاكلها وصعوباتها وهو الوحيد الذي

يمكن به، وبه وحده، بناء وتنفيذ نموذج جديد لتنمية شاملة ومستقلة، متتابعة ومستمرة.

وعلى الرغم من تعدد صيغ وأشكال العمل الاقتصادي العربي المشترك وكثافة وتنوع الأعمال والجهود التي بذلت من قبل الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، فإن نتائج هذا العمل لا تزال جد متواضعة، يسيطر عليها التعثر وقلة الفاعلية ولا ترقى قط الى طموحات الجماهير وحتمية المصير وتلبية متطلبات العصر: عصر محاربة التبعية والتشتيت والاضعاف والمسخ، وعصر التكتلات والتحالفات الاقتصادية الكبيرة التي يتجاوز عدد مستهلكيها ٢٠٠ مليون نسمة وتستوجب اقامة مؤسسات صناعية ذات امكانات ضخمة ونشاطات متعددة تستطيع ان تصمد في وجه المنافسة الدولية وتشق لها بالاتكال على نفسها طريقاً يسمح لها بتطوير اقتصادها القطري والقومي.

١ ـ الحلول المتبعة

وقد كتب الكثير عن اسباب فشل المحاولات والحلول المتعددة والمختلفة التي حاولت طرحها وعملت على تنفيذها جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. ولا أعتقد أن غرض هذا البحث هو تناول الأخطاء التي ارتكبت وشرح واقعية أو عدم واقعية الحلول التي اعتمدت، ولكن الشيء المؤكد ان الحلول المتّبعة كانت تحمل هي الأخرى بذور فشلها، اذ انها هدفت بصورة رئيسية الى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية شاملة جميع القطاعات الاقتصادية وجميع الأقطار العربية واعتمدت للتوصل اليها نظرية التكامل الاقتصادي تنفّذها على مراحل، بدءاً بإقامة منطقة للتجارة الحرة حيث تلغى الرسوم الجمركية واجراءات الحد الكمي عن المبادلات التجارية بين الأعضاء وتحتفظ كل دولة بتعرفتها الجمركية الخاصة بها، مروراً بايجاد اتحاد جمركي يضيف الى المرحلة الأولى جداراً جمركياً موحداً حول الدول الأعضاء تمهيداً لإقامة سوق مشتركة يوفّر ضمنها حرية التبادل التجاري والبشري والمالي... الخ، للوصول الى اتحاد اقتصادي يحقق أخيراً مرحلة التكامل الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية الشاملة.

فالحلول المقترحة ارادت ولوج التكامل من بابه الكبير، باب تحرير الانتاج وليس باب نمو الانتاج وتنسيق الانتاج وتعظيم تكامله. فتركت تنمية الانتاج الى كل قطر وافترضت أن التجارة هي كفيلة لتحقيق التنمية وتحقيق التكامل في آن واحد.

وهكذا استندت الى تحرير التبادل لسائر السلع المنتجة من قبل جميع القطاعات الاقتصادية دون النظر الى مصدرها أكان صناعياً أم زراعياً أم منجمياً.

ويتطلب هذا التحرير وجود سلع منتجة محلياً قابلة للمبادلة يجري تبادلها لكي يعمد الى تحريرها من القيود والرسوم المفروضة عليها، ويمنح لها الحرية بالتنقل بين جميع أرجاء الوطن العربي.

فإذا علمنا ان حجم التبادل التجاري بين جميع البلدان العربية هو ضئيل جداً. وهو لم يشكل خلال السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ الا متوسطاً لا يتجاوز ٧ بالمائة بالنسبة الى مجموع قيمة التجارة الخارجية العربية (بما فيها قيمة النفط)، وإذا علمنا أيضاً أن حجم التبادل التجاري بين دول أعضاء السوق المشتركة ذاتها، الموفر لها اطاراً جماعياً منظماً، لم يزد عام ١٩٨٢ على نسبة

قدرها ٢,٧ بالمائة للصادرات و١,٨ بالمائة للواردات[١٢] علمنا ان عملية التكامل الاقتصادي هي بحاجة في مرحلتها الحالية ليس الى اجراءات تحرّر التبادل فقط، بل الى اجراءات اخرى اساسية تهدف الى خلق السلع المتبادلة. يشهد على ذلك التبادل البشري والمالي الذي عرفه الوطن العربي في عقد السبعينات والذي جرى تلقائياً وعشوائياً قبل محاولة تنظيم عملياته ضمن اتفاقيات خاصة.

يشهد على ذلك ايضاً ان السوق العربية المشتركة لم توفق لزيادة عدد اعضائها عن السبعة (بما في ذلك مصر التي علّقت عضويتها عام ١٩٧٩) لأن البلدان العربية الأخرى لم تكن تهتم بسوق لا تتبادل معها الا بالنذر اليسير ولا يجمعها بها الا ارتباطات اقتصادية عادية، ومع هذا فقد تهافتت هذه البلدان على المشاركة بمشاريع عربية مشتركة، كاشتراكها بالصناديق العربية المالية وبعض المشاريع العمرانية والعديد من المنظمات العربية الأخرى[١٣].

وقد أرادت الجامعة العربية ومنظماتها تلافي هذا النقص فنادت بوجوب التوفيق بين متطلبات التنمية القطرية والتكامل القومي، وطالبت برفع درجة تشابك الاقتصاد العربي عن طريق تحسين درجة التجانس الاقتصادي وتنسيق الاستثمارات القطرية. وقد اقترح لتحقيق هذا الغرض الأخذ بالنظام المتبع في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) ولدى مجموعة (الأنديز) لدول أمريكا الجنوبية عن طريق تحقيق التنسيق بين برامج وخطط التنمية العربية (ومنها الى وضع خطة تنموية مشتركة) آملين من وراء ذلك التوصل الى الاستناد الى قرارات التنسيق لانتقاء وانشاء المشاريع القطرية والقومية عوضاً عن تركها تخضع الى عوامل مختلفة لا تعمل دوماً، الى خلق ارتباط متبادل ومتلازم بين عمليتي التنمية القطرية والتكامل القومي.

وقد غفل متخذو هذا القرار عن ان هناك بلداناً عربية عدة لم تأخذ حتى الآن بمبدأ تخطيط تنميتها ولم ترسم وتنفذ حتى الآن أي خطة تنموية، وأن بعضاً منها لا يزال يرى بالتخطيط تضارباً مع مبادىء الحرية الاقتصادية التي يعمل جاهداً على احترامها. وهكذا نسي هؤلاء ان التنسيق يجب أن يقوم ـ شأن التخطيط نفسه ـ على ارادة سياسية ترضى بالتخطيط أو على الأقل تقبل بالتنسيق التخطيطي ليصبح أساساً ومرجعاً لتنفيذ قراراتها القطرية دون أن يرى به انتهاكاً للسيادة الوطنية.

وقامت البلدان العربية بغرض التكامل والتنسيق على اعتماد «استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك» غير ان هذه الاستراتيجية التي حددت التوجهات العريضة للتكامل العربي (وليس للوحدة العربية) واعتمدت مبدأ التخطيط لتنفيذه تجاهلت الأسباب التي كانت تقف في الماضي في طريق العمل المشترك ولم تؤكد وتوجب العمل على حلّها على اعتبارها انجازات ممهّدة وضرورية لتحقيق عملية التكامل. فهي اذاً كتحرير التبادل أقرّت مبدأ التحرير دون أن تعمل في الوقت نفسه على توفير السلع الممكن مبادلتها. وهي أيضاً أقرت مبدأ التنسيق ضمن استراتيجية معيّنة دون ان تقرنها بخطة قومية بعيدة المدى تحدد مجالات العمل العربي وتصوُّراته المستقبلية ومشاريعه الأساسية.

---

(١٢) عبد الكريم عيدو، **السوق العربية المشتركة: عرض وتقييم وتحليل** (عمان: مجلس الوحدة الاقتصادية، ١٩٨٥).

(١٣) مثال ذلك بلدان المغرب العربي التي ترتبط باوروبا (وبالأخص بفرنسا) بروابط اقتصادية وتجارية ومالية جد مهمة.

ناهيك عن انها لم تركّز على البنية والخدمات الأساسية الممتدة عبر الحدود القطرية والتي تسمح وتدعم وتساعد التوحيد الاقتصادي العربي وتمكّن من الاتكال عليها لإقامة وتطوير عملياته.

فالاقتصاد العربي لا يزال شديد الارتباط بالدول التي استعمرته. وكلما زادت درجة تنميته كلما اصبحت ارتباطاته أقوى تبعية وأكثر شمولية لأوجه عديدة من الحياة الاقتصادية. وهو اليوم مرتبط، باستثماراته وباستهلاكه وحتى بادخاراته وباكتنازه، بالعالم الصناعي الغربي وبوجه خاص بدول السوق الأوروبية المشتركة. ومتابعة هذا الارتباط ناجم عن أسباب عدة منها، بل أهمها، أن تعامله مع هذا القسم من العالم ينعم بتسهيلات عديدة ومختلفة وجد فعّالة تسعى البلدان العربية جميعاً لتهييء له جميع الأسباب اللازمة لنجاح وتكثيف تبادله معه. فمدفوعاته ومقبوضاته تؤمّن بجهاز مصرفي يكرّس لهذه العمليات أكبر النشاطات وافضلها (اكثر من ٥٠ بالمائة) ويوفّر لها أحسن الشروط، بينما التبادل العربي لا يتلقى من هذا الجهاز الا عوناً هامشياً بطيئاً ومملاً بتعقيداته.

والعمل المشترك حاول القضاء أو التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع والأموال بين الأقطار العربية. ولكن صندوق النقد العربي، الذي انشيء ليقوم بهذا الدور ويصبح الاطار التنظيمي للتسويات الثنائية والمتعددة الأطراف، لم يستطع الا تحقيق انجازات محدودة (الاقراض للدول ذات العجز) لا تساعد على اقامة ترتيبات نقدية تكاملية بغية الاقتراب من الهدف النهائي والمتمثل في انشاء عملة عربية موحدة. ولكنه لم يحاول تأسيس مصرف عربي لخدمة العمليات التجارية بين البلدان العربية أو لتمويل الاستثمارات المشتركة. والصناديق والمؤسسات التمويلية العربية (التي تكاثرت في عقد السبعينات) لم تقم على اعتماد نسبة معيّنة من قروضها لتمويل المشاريع المشتركة (الا القليل منها وبنسب ضعيفة) ولم تحاول منح هذه القروض ضمن شروط تفضيلية أو ميسّرة (كمعدلات الفائدة ومدد السماح ومدة القرض... الخ) تسمح بتشجيع هذه الاستثمارات وتعطيها دفعة مالية مميّزة.

والتاجر العربي يستند في تنفيذ صفقاته التجارية الى شبكة مواصلات ونقل واعلام وطنية جد متطورة تعمل جميعها وبأحسن الشروط لسرعة وحسن تنفيذ اتصالاته مع العالم الخارجي. غير أن المتتبع لهذه الخدمات التوزيعية يرى أنها صممت وتعمل لخدمة العلاقات مع العالم الغربي وقليلاً منها لخدمة العلاقات العربية. فقد خصصت البلدان العربية لهذه الاتصالات أحدث الوسائل الممكنة من: موانيء بحرية وجوية وطرق ومواصلات هاتفية وسلكية ولاسلكية وحتى شركات ملاحة برية وجوّية وحتى شبكة إعلام تنبيء القريب والبعيد والحضري والريفي بتفاصيل ما يحدث في العالم الغربي. أما الاتصالات بين الأقطار العربية فهي لا تزال بطيئة تعمل بشروط متعبة وغير مشجعة ولا تشمل بتفصيل ودقة جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تسوده.

والصناعي العربي يستطيع الاعتماد على نظام جد فعّال من التطوير التكنولوجي والبحث العلمي والتدريب المهني أقامته الدول الصناعية الغربية لديها يلجأ اليه بسهولة ويعتمد عليه بإيمان ورضى على اعتبار انه المورد المفضّل والوحيد، بينما البلدان العربية لم تستطع حتى الآن خلق بعض الكيانات الطليعية اللازمة لخرق التخلف التكنولوجي وتمكين صنّاعها من اختصار عامل الزمن وتحقيق تطور صناعي يبنى على تكنولوجيا موطّنة حسب متطلبات البيئة العربية أو تحصيلها عن طريق الجهد الذاتي.

وقائمة التسهيلات التي انشئت في الأقطار العربية لخدمة وتشجيع التبادل مع العالم الخارجي هي قائمة طويلة تعمل جميعها على ربط هذا العالم خارجياً وعلى تسهيل جميع أسباب نجاح هذه الروابط، ولم يستطع التكامل الاقتصادي العربي التمتع بجزء من هذه التسهيلات ولا بفعّاليتها ولا بسرعتها، مما يجعل العمل عسيراً مع الكثير ممن يودون ولوجه.

ومع ان الكثيرين يرون أن الاستراتيجية المشتركة وحتى ورقة العمل التي استندت اليها كانت أدنى بقليل مما كان يطمح اليها الكثير من الوحدويين والمؤمنين بحتمية ومصيرية العمل المشترك[١٤] فإن المتتبع لأعمال التحضير وأعمال قمة عمان لا يستطيع الا أن يلاحظ غياب بعض القوى الاجتماعية المعنية بعملية التكامل بما فيها جمهور الصناع والتجار المهتمون الأولون بعملية التكامل والمنفذون الحقيقيون لها. ومهما كان من أمر مساهمة غرف الصناعة والتجارة العربية، القطرية والقومية، فإن هذه الدراسات لم تحاول التطرق الى أسس مشكلة التبادل العربي ولا ايجاد الحلول العملية لتطوير هذا التبادل ولا اتاحة واستغلال مجال الحركة المنتجة للقدرات الريادية والأساسية التي يملكها القطاع الخاص في هذا المجال. وأساس المشكلة يكمن بأن الصناعي والتاجر العربي يملكان معرفة تامة بالموردين والمستوردين الغربيين، ولكن لا يعرفان الا القليل عن امكانات التبادل الممكن تحقيقه بين البلدان العربية. والمنظمات والاتحادات والغرف المتخصصة لم تتطرق الى هذا الموضوع الأساسي ولم تتوفق حتى الآن لايجاد الحل العملي بتعريف الصانع والتاجر العربي بإمكانات انتاج وتبادل كل قطر وتطوير هذا التبادل ودفعه دوماً الى الأمام.

أضف الى ذلك أن عملية التكامل على اعتبارها عملية تنموية وطنية ومصيرية لم تلاق الارادة السياسية التي تحتضنها وتدافع عنها وتعمل لها وتلتزم بها وتحاول التغلب على صعوبتها والتوفيق بينها وبين ضرورات السيادة الوطنية. وهي لم تتوصل بعد الى النظر للمصلحة القومية بمنظار بعيد عن العواطف الجياشة التي تدفعها الى حرق المراحل والذهاب سريعاً الى تحقيق الأهداف الشاملة الكبيرة دون الاهتمام الكافي بالمعوقات والصعوبات التي تعترض تنفيذ هذه الاهداف. ومع الايمان بضرورة العمل لتحقيق كامل أوجه الوحدة الاقتصادية (وحتى السياسية) وبأسرع وقت ممكن؛ فإن الجميع متفقون على أن السنين الأربعين من عمر التكامل العربي لم تحقق الا النذر اليسير وأنها تبدو الآن أبعد منالاً عما كانت عليه في بدء حركتها.

٢ ـ الحل الجزئي

غير أن استحالة التوصل الى التكامل الاقتصادي عن طريق الحل الشامل لا يجب ان يثني العزم عن محاولة اللجوء الى حلول جزئية وطرق باب الحل الصغير والأكثر سهولة والأكثر واقعية، شريطة أن لا يكون الحل الجزئي هدفاً نهائياً، بل ان يكون سبيلاً يوصل الى التكامل الاقتصادي ومرحلة من مراحل تحقيقه. وقد يتضمن الحل الجزئي معالجة القضية عن طريق: التكامل الاقليمي: التكامل القطاعي: المشاريع العربية المشتركة.

---

(١٤) في هذا المجال، انظر على سبيل المثال، يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي الغربي وذريعة السيادة الوطنية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩)، ص ٢٣ ـ ٤١ واسماعيل صبري عبد الله، «تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٤٢ ـ ٤٦.

أما التكامل الاقليمي فقد عرف الوطن العربي الكثير من هذه المحاولات الثنائية لعدد من البلدان المجاورة التي يجمعها نوع من التجانس والترابط الاقليمي. منها التكامل الاقتصادي السوري ـ الاردني. ومنها تجربة وادي النيل بين مصر والسودان والجميع يعرف ما حملت معها هذه التجارب من آمال وكيف أنها توقفت عندما اصطدمت بعوامل سياسية محلية تتعارض مع أهدافها الوحدوية.

وعرف الوطن العربي أيضاً التكامل المغربي هادفاً قبل كل شيء تحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة القوى الأوروبية (وبالأخص الفرنسية). وقد أقام لذلك في السبعينات «اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة»، في تونس العاصمة لتعمل كلجنة استشارية لمؤتمر وزراء الاقتصاد للبلدان المعنية الأربعة: المغرب والجزائر وتونس وليبيا (وقد انضمت اليها بعد ذلك موريتانيا وانسحبت منها ليبيا لفترة). ووضع هذا المؤتمر عام ١٩٦٧ برنامجاً تنسيقياً لمدة خمس سنوات يهدف الى تكامل اقتصاد هذه البلدان، مركزاً هو الآخر على جوانب تنمية التبادل التجاري بالاستناد الى سياسة تنسيقية لميادين وقطاعات مختلفة منها ومن أهمها ميدان الصناعة. غير أن المؤسسة الموكل اليها امر هذا التنسيق «المركز المغربي للدراسات الصناعية» في طنجة اكتفى باعداد دراسات حول التنمية الصناعية بصفة عامة، وحول عدد كبير من المشاريع الصناعية التي تنشأ برأسمال مشترك وتنتج للسوق الاقليمي[١٥]. غير أن هذه المؤسسات تحولت بعد قليل الى منظمات مشلولة تعيش على ذكرى عملها السابق ولا يجرؤ أحد على دعمها أو على تصفيتها، واصطدمت المحاولة هي الأخرى بعوامل سياسية فأوقفتها ودفعت بالجزائر والمغرب الى اقامة صناعات كبيرة نسبياً تفوق القوة الاستيعابية لسوق كل منهما، وتركت التجربة تطفو مرة وتغرق مرة اخرى تاركة كل مشارك فيها يشق طريق تنميته بتوسيع وتكثيف انفتاحه على السوق العالمية.

وعرف الوطن العربي مؤخراً تجربة البلدان الخليجية الستة من خلال «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي نادى بتعاون وتنسيق اقتصادات بلادها انطلاقاً من الروابط الخاصة والسمات المشتركة (والأنظمة المتشابهة) التي تجمع بينها. وانشئت له المؤسسات التنظيمية الخاصة أهمها المجلس الأعلى الذي يضم رؤساء الدول الأعضاء والذي يضطلع بمهام وضع السياسة العليا ورسم الخطوط العريضة للتعاون والتنسيق، وكذلك المجلس الوزاري والأمانة العامة وعدد من اللجان المتخصصة (احدى عشرة لجنة) ومنظمة للاستشارات الصناعية، تسعى الى الاهتمام بالقطاع الصناعي وبمشاكل تنميته وتنسيق أعماله واستثماراته على المستوى الخليجي[١٦].

والجدير بالملاحظة أن جميع هذه التجمعات الاقليمية لم تعمل ولم تنادِ ولم تدّع «هجرها» لمنتدى الدول العربية وألية وحدتها: الجامعة العربية.ولم «تجرؤ» على المناداة بالاكتفاء الذاتي للمنطقة مستبدلة به العمل العربي المشترك الشامل لجميع البلدان العربية، بل إن جميع هذه التجارب أكّدت في دساتيرها على أنها ستكون وسيلة مرحلية تقود الى الاطار الأوسع والنهائي،

---

(١٥) اجرى المركز المغربي للدراسات الصناعية بمساعدة منظمة «اليونيدو» حوالى ٦٢ دراسة لمشاريع مشتركة بين اقطار المغرب العربي.

(١٦) في هذا المجال، انظر: عبد الله بشارة، «دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١١٧ ـ ١٢٩.

اطار الوحدة القومية العربية. وكانت دوماً كلما تركت تجربتها الوحدوية الاقليمية عادت من جديد لتؤكد على هويتها الوحدوية القومية.

أما التكامل الصناعي فلم تحاول الحلول المتبعة لتحقيق الوحدة الاقتصادية التركيز على قطاع أو نشاط معين يكون أكثر قابلية وأكثر فعالية لعملية التكامل ويمكن الاستناد اليه ليكون بداية لانطلاق حركتها وشمولها بعد ذلك لغيره من القطاعات الاقتصادية. وكل ما يذكر في هذا المجال العمل (المبتور) الذي سعت الجهود المشتركة لتنفيذه في ميدان البنى الأساسية (النقل والمواصلات والمال) دون تجاوز ذلك الى القطاعات الانتاجية.

فلم تحاول البلدان العربية التركيز على قطاع الصناعة مثلاً على اعتبار ان عملية التصنيع تكتسب في مجرى عملية التنمية، أهمية خاصة بصفتها الأداة الأكثر فاعلية في هيكلة الاقتصاد الوطني والأكثر قدرة على تحريره من أحادية الانتاج وقدم أساليبه، فقد اعتبر هذا القطاع دوماً أداة متينة لتحقيق نهضة حضارية، بوتائر سريعة وبكلفة اقتصادية معقولة، من خلال تطويره للقوة العاملة فنياً وتكنولوجياً وخلقه قاعدة انتاجية تؤثر على القطاعات الانتاجية الأخرى كالزراعة والطاقة الكهربائية والماء والتعدين، وتوصل في النهاية الى نوع من التكامل البنيوي والتساند الوظيفي لهذه القطاعات مع القطاعات الأخرى، ولم تر فيه القطاع الأكثر قدرة على معالجة العقبات الموضوعية القائمة في وجه نمو التبادل العربي والمتمثلة في ضعف القاعدة الانتاجية وانخفاض درجة تنوع منتوجاتها وتوزيعاتها بين مختلف البلدان العربية.

ان قطاع الصناعة هو الاكثر قابلية لاستقبال التكنولوجيا الحديثة واستخدامها وتوطينها ودمجها في عمليات انتاجية تسمح بانتقالها من حضارة الانتاج الى حضارة المعرفة والبحث والتطوير. وهو الاكثر استعداداً في خلق التشابك الاقتصادي بين القطاعات الانتاجية وبين الاقطار العربية نتيجة الأثر الأمامي والخلفي الذي يمكن ان تحدثه مشاريعه وما يترتب على ذلك من امكانية انشاء قاعدة مشتركة لعملية تنموية شاملة ومتكاملة قطرية وقومية. وهو الاكثر حاجة الى الانفتاح على سوق كبيرة على اعتبار ان السوق المحلية العربية لم تعد، في جميع الاحوال، كافية لاشباع طموح التنمية. وهو الاكثر انتفاعاً من عملية التكامل التي تستطيع ان تخرج العملية الصناعية من طريقها القطري الضيق ويفتح لها سبيلاً جديداً يؤدي الى دعم استقلالية الاقتصاد العربي ويقوي اعتماده على ذاته ويقلل من تبعيته نحو العالم الخارجي. وهو أخيراً القطاع الأكثر تجاوباً مع مشاكل الساعة: الأمن القومي والأمن الغذائي والنقل التكنولوجي والتي يمكن العمل على حلّها عن طريق التركيز على نشاطات صناعية تتعلق بها ويمكن تشجيع انتاجها وتوزيعه على المستوى القومي حسب نظام تفضيلي خاص.

٣ ـ المشاريع المشتركة

أما المشاريع المشتركة، فإن الكثيرين يرون فيها احدى الصور الأكثر تواضعاً لتحقيق التكامل، وانها مع تكاثرها في الحقبة الأخيرة لم تستطع ان تعمل على تشابك اقتصادات الأقطار العربية ولا تزال عاجزة عن أن تكون عاملاً مقرراً في دفع عملية التنمية القطرية والقومية.

غير أن التجربة، على الرغم من حداثة عهدها ومحدودية نشاطها وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت الى بعضها، لا تزال تشكل مدخلاً عملياً يتميّز بتواضع أهدافها ومرونة تنفيذها

ومرحلية تحقيقها لاندماج عضوي تدريجي يمكن ان يعمل له بصورة مطردة وفي آن واحد لخدمة أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل القومي.

فالمشاريع المشتركة تستطيع مجابهة مشاكل التكامل على مراحل وحسب تحرك تدريجي يمكن من الاستفادة من التجارب السابقة لاختيار وتطوير المشاريع الجديدة. كما يمكنها التطور والتغيير حسب تطور عملية التكامل ومستلزماتها. وهي تمكن من اتخاذ اشكال وتوليفات مرنة وواقعية فيما يتعلق بانشائها وملكية رأسمالها ونوعية نشاطاتها وتجاوبها مع الاحتياجات المختلفة للاقطار المشاركة بها، وهي تسمح بتعبئة القدرات المتيسرة لأكثر من قطر واحد وتدفع الى احداث تبدل تدريجي في توجيه التبادل التجاري نحو الوطن العربي بدلاً من اجرائه مع السوق العالمية. وتسمح بممارسة عملية التسويق، على نطاق صغير، نطاق الوطن العربي، لتكون له تجربة مفيدة يستكمل بها عملية الانتاج ويحسّنها. وهي تؤدي الى تقوية علاقات التشابك ومضاعفة عملية التبادل وقد تمكن من تحسين التجانس الاقتصادي اذا ركز على مبدأي العدالة والكفاءة في حسن انتقاء نوع انتاجها وأماكن توطينها، وتتطلب التزاماً اساسياً اسهل منالاً وتتأقلم بصورة مرنة مع اختلاف الأنظمة الاقتصادية. كما أنها تمكن من التركيز على المشاريع الصناعية على اعتبار انها أكثر النشاطات المحرضة التي تستطيع ان تولد اكبر مضاعفات تنموية وتفيد حركة التكامل وتستفيد منها[١٧]، فهي إذاً تصلح كقاعدة تكاملية يستند اليها العمل المشترك بين غيرها من الحلول المختلفة وينطلق منها الى انجازات مختلفة عديدة تلزم بالنهاية الى اعادة هيكلة الاقتصاد العربي واقامة وترسيخ قاعدة واسعة ومتنوعة لسوق عربية مشتركة.

غير ان الحل الجزئي عن طريق المشاريع المشتركة يجب أيضاً ان لا يثني العزم ويبعد الاهتمام عن العمل الدؤوب على تحقيق الوحدة الاقتصادية، على اعتبارها انجازاً مصيرياً يمكن الوطن العربي من اتخاذ مكان صغير له الى جانب العملاقين الكبيرين الأمريكي والسوفياتي والتكتلات الكبرى كاليابان والصين والهند والسوق الأوروبية المشتركة وغيرها من التجمعات الاقليمية الاخرى، وان هذا الحل الجزئي يجب أن يهدف الى انشاء هذه الوحدة أو على الأقل يجب أن يوصل الى تكامل اقتصادي عربي وان ينفذ ضمن اتجاهات ومسيرات توصل الى «تكامل التكافؤ بين الأقطار العربية ويقضي على تكامل التبعية للعالم الخارجي». وأن الهدفين يوجبان بتكرار هذه المشاريع والاكثار منها وتنظيم اختيارها وعملها ضمن خطة واضحة الرؤيا دقيقة التوجهات تتجاوب مع متطلبات التكامل العربي وتهدف عن طريق تكاثرها وتطويرها على مراحل الوصول الى هذا التكامل بدءاً بتلبية الاحتياجات الأساسية التي تكون أكثر قابلية للتبادل وأكثر تجاوباً مع متطلبات الاستهلاك ويمكن الاستناد اليها والانطلاق منها الى تحقيق عمل تكاملي مستمر ودائم.

ومن الطبيعي أن يتم اختيار هذه المشاريع بحيث لا تتضارب مع مشاريع التنمية القطرية بل أن تكون منسجمة مع أهدافها، مكملة لمنجزاتها وداعمة لعملها وانتاجها وأداة لدفع عجلتها

---

(١٧) يمكن اللجوء الى الصناعات التي اوصت بها المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الوثيقة رقم ٣، «المؤشرات الرئيسية للمشاريع الصناعية العربية المشتركة،» وثيقة قدمت الى: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المؤتمر السادس، دمشق، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٤، ومجلس الوحدة الاقتصادية، «الاعتماد الجماعي على الذات من خلال المشروعات الصناعية المشتركة،» عمان، ١٩٨١.

لتوصل في نهاية المطاف الى صيغة مميّزة من التقسيم العربي للعمل المشترك يخفف من خضوع الاقتصاد العربي قطرياً وقومياً الى السوق الدولية ويقوي تلاحم وتشابك اقتصاد كل بلد عضو في بوتقة الوحدة الاقتصادية.

وغني عن القول ان المشاريع الجديدة يجب أن تقام على أسس اقتصادية سليمة تستند الى دراسات تأخذ بعين الاعتبار جدواها الاقتصادية والاجتماعية وأن تُدعم بعدد من الانجازات والسياسات النقدية والمصرفية والبنيوية اللازمة لمساندة انتاجها وتطويره، وأن توزّع بين الاقطار العربية بطريقة عادلة أو حسب نظام تعويضي يسمح بتوزيع منافعها بين المشاركين بها وفق أنصبة متساوية ما أمكن.

ومع التأكيد على ضرورة منحها حرية واسعة تضمن لها حرية العمل ودينامية التطور، فإن نجاح هذه التجربة الجزئية يوجب عدم ترك المشاريع المشتركة وشأنها كما حصل لها حتى اليوم، قسم يتبع الى هيئات ثنائية أو أكثر وقسم يخضع الى الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وأخرى منفصلة عن هذه المنظمات الجامعية كمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية[١٨] وقسم يعمل كمؤسسات قابضة ذات روابط هشة مع الجهة التي عملت على تأسيسها. فهي اذاً تعمل دون اشراف ومراقبة أي هيئة مسؤولة عن هذا القطاع الريادي، قطاع المشاريع المشتركة. وهي تعمل دون خطة تكاملية تنظم وتنسّق فعالياتها وعلاقاتها فيما بينها وبين غيرها من المجالات والأنشطة الاقتصادية القومية والقطرية.

ناهيك عن أن طفرة السبعينات التي سمحت بتكاثر هذه الشركات تستوجب أن تستبدل بقوة محركة ـ إن لم نقل بهيئة متخصصة ـ تعمل على دفع عجلة هذه التجربة، ترسم الاطار لتضاعف عددها وتوسيع نشاطاتها ضمن تصور انمائي واضح لما سيكون عليه التكامل الاقتصادي العربي والدور الذي يمكن ان تلعبه هذه الشركات فيه. وتعمل هذه القوة أيضاً على تنظيم وتنسيق فعاليات هذه الشركات، وكذلك على الاشراف ومراقبة عملها بطريقة تمنعا من أن تجنح نحو اتجاهات غير سليمة قد توصل، هي الاخرى، الى حبوطات تضاف الى حبوطات الحلول التي ذكرت وساهمت في خلق الانعزالية القطرية التي نعيشها.

غير أن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو: هل أن تطور وتكاثر المشاريع المشتركة وتعظيم دورها في التكامل الاقتصادي مرهون بإيجاد مؤسسة متخصصة جديدة تضاف الى الثلاث وعشرين منظمة من منظمات الجامعة العربية القائمة حالياً وتملأ الفراغ الذي نوهنا به؟ أم إن قضية تنمية المشاريع المشتركة كقضايا تطوير العمل المشترك بأجمعه مرهونة بإحداث تقويم واقعي وصادق وجريء للجامعة ومؤسساتها التي حملت شعلة الوحدة والعمل المشترك، ورسمت أسسه وسبله وعملت له بجهد متواصل ودافعت عنه بلا هوادة، وهي الآن تعيش مع مؤسساتها

---

(١٨) انظر في ذلك، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٢، «تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اقامة المشروعات الصناعية المشتركة،» ورقة عمل قدمت الى ندوة: **المشروعات الصناعية العربية المشتركة** (عمان، الاردن: المجلس، ١٩٨٢)، والامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، **دليل المشروعات العربية المشتركة** (الكويت، ١٩٨٤)، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «دراسة تقيمية للشركات العربية المشتركة ومدى تحقيقها لاهدافها،» عمان، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٤.

«أزمة ثقة» تنعكس على الموقف الذي يقفه رجل الشارع ورجل الفكر وحتى رجل الدولة العربي تجاه كل ما هو عمل مشترك وتكامل اقتصادي عربي؟

ويدعو هذا الموقف الى وجوب ادخال اصلاحات عديدة على الجامعة ومنظماتها (يتجاوز بكثير وجوب التنسيق بين عمل مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي). ومن المؤكد ان الاصلاح المطلوب يرمي بين ما يرمي اليه تحقيق أهداف ثلاثة رئيسية:

١ ـ خلق روح جديدة للجامعة ومنظماتها تمنحها دينامية جديدة وأفكاراً جديدة وأسلوب عمل جديد يخرجها «من أزمة الجمود» الذي تسبح فيه في الوقت الحاضر.

٢ ـ التركيز على اعلاميات نشطة يكون أهم عملها أن تدق جرس الخطر المحدق بالمجتمع العربي، وان تظهر بوضوح وبجرأة المشاكل الرئيسية التي تهدد أبناء الجيل المقبل، وتدافع بوضوح وايمان عن حلولها المقترحة امام متخذ القرار وصانعه وجميع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى الموجودة في المجتمع العربي.

٣ ـ ايجاد حلول جزئية أو شاملة جديدة تخرج العمل المشترك من وضعه «المشلول الحالي» يقوم على مقومات المجتمع العربي الأصيلة وتصورات انمائية واقعية وطرق عمل جديدة وجريئة تمكن من الانطلاق نحو تحقيق تكامل اقتصادي مصيري.

وقد اظهرت هذه الدراسة ان القطاع الصناعي الذي يعد من أهم ركائز التنمية القطرية هو في أزمة لا توصل بالضرورة الى التنمية الحقيقية، التنمية التي تعمل على هيكلة الاقتصادات العربية واخراجها من ازدواجيتها وتدفع بها نحو اقتصاد اكثر تنوعاً وأشد اتكالاً على مقوماته وامكاناته وأقوى تحرراً من التبعية نحو العالم الخارجي. وأظهرت ايضاً ان الحل التكاملي يبقى دوماً الشرط الضروري والأمين لانجاز تنمية قطرية شاملة مطردة ومستقلة□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية — مركز الدراسات العربية المتوسطية

وحدة المغرب العربي

محمد عابد الجابري — محمد حربي — بشير بو معزة
محمد اركون — الطاهر لبيب — سامي نابر
علي اومليل — صلاح الدين المنوزي — محسن التومي
نذير معروف — عبد الله البارودي — برهان غليون
الطيب السبوعي

القطاع العام في التنمية الاقليمية: تجربة مشروعات التكامل في المنطقة العربية(*)

د. حسين العماش

خبير في الصندوق العربي
للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

المقدمة والهدف

عانت مسيرة التنمية الاقتصادية العربية، ولا تزال تعاني، تشتت الجهود وضعف النتائج من جراء الاختلالات الهيكلية في بنية عملية الانتاج وفي أهمية أولوية القطاعات الانتاجية في خلق مصادر الدخل القومي والعمالة على مستوى الوطن العربي. وكثيراً ما يعزى سبب استمرار عجز جهود التنمية العربية عن تلبية متطلبات الاقتصاد المستقل ذي النمو المستقر، على الرغم من معدلات النمو المرتفعة وانجازات البنية الاساسية، الى تجزؤ هذه الجهود قطرياً، والى عدم وضوح أهداف التنمية بعيدة المدى، والى اختلال التوازن بين دوري القطاع العام والقطاع الخاص لصالح الاول سواء قطرياً أم عربياً.

ولهذا فقد واجهت مشروعات التكامل الاقتصادي العربي مشاكل مماثلة، تمثلت في قيام القطاع العام في كل دولة عربية بالمشاركة في اقامة وإدارة هذه المشروعات، في ظل غياب شبه تام لدور القطاع الخاص في التنمية الاقليمية المشتركة. وتعطل مبدأ انتقال عوامل الانتاج واقتصار التنمية الاقليمية على مشاركات الحكومات العربية أو ممثليها أديا الى محدودية مساهمة القطاع الخاص وبالتالي ضعف فعالية هذه الجهود.

وتهدف هذه الدراسة الى تقديم وتحليل الاطار النظري لاسلوب التكامل الاقتصادي العربي

(*) هذه الدراسة هي ملخص موجز لبعض جوانب اطروحة الدكتوراه التي اجيزت في عام ١٩٨٥ بالعنوان نفسه (باللغة الانكليزية) من جامعة ولاية بنسلفانيا الامريكية.

Hussein Amach, «The Public Sector and Regional Development: Investigation on the Integration Projects Approach in the Arab Region,» (Ph.D. Thesis in Economics, The State University, Pennsylvania, 1985).

المطوّر المستند الى المشروعات التكاملية الاقليمية[1]. والفكرة المحورية لهذا الاسلوب تتلخص في أن مشاركة القطاع العام القطري (بصفته منظماً للاقتصاد) في الانتاج والاستثمار الاقليمي تعتبر أساسية ولكنها غير كافية حيث تتطلب مساهمة القطاع الخاص بصورة مكثفة وموسعة في المرحلة التالية. ولهذا فان أهداف هذه الدراسة تتمثل في: ١ ـ تحليل وتطوير لأسلوب بديل عن الممارسة التقليدية في التكامل، ٢ ـ تطوير دالتي الاستثمار والانتاج في القطاع الخاص ضمن اطار القطاع الاقتصادي العربي المشترك، ٣ ـ اختبار التأثير المتوقع لمشروعات التكامل على النمو والتنمية العربية من خلال طريقة تحليلية جزئية حركية.

وتنقسم الدراسة الى أربعة أجزاء. يعالج الجزء الأول القضايا المطروحة أمام أسلوب مشروعات التكامل وفرضيته النظرية والخلفية الأدبية التي تتضمن تعريفاً به. ويناقش الجزء الثاني آلية وتطوير النموذج الاقتصادي الرياضي، ويتحدث الجزء الثالث عن تحليل النتائج التجريبية وعلاقتها بالتنمية الاقليمية، أما الجزء الاخير فيستعرض الخلاصة وبعض التوصيات العملية.

أولاً: المشكلة والخلفية النظرية

في هذا الجزء سنحاول استعراض المشكلة النظرية التي واجهت عملية التنمية الاقتصادية العربية والأساس النظري الذي يعتمد عليه أسلوب المشروعات التكاملية.

١ ـ القضايا المطروحة

إن دوافع ومسببات ظهور القطاع العربي المشترك، الذي يمثل آلية التكامل الاقتصادي العربي الحالية، ترجع الى جهود التكامل خلال الاربعة عقود الماضية. وقد تمثلت جهود التنمية التكاملية في محاولتين رئيسيتين هما **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري في الخمسينات واتفاقية السوق العربية المشتركة في الستينات**.

وقد اعتمدت هاتين المحاولتين، سواء في الاطار أو الممارسة في التطبيق، على نموذج السوق الاوروبية المشتركة والنظريات التقليدية في التحرير التجاري. والركيزة الأساسية التي بنيت عليها توقعات التكامل ونتائجه هي انتقال السلع والبضائع بين مواقع الاستهلاك النهائية. وقد أوكلت عملية إنجاز التبادل التجاري، ضمناً، الى القطاع الخاص بشكل عام. ويبدو أن هنالك تضارباً في الوسائل والاهداف جعل من تحقيق هذا التكامل في ظل تلك الشروط أمراً يصعب الوصول اليه عملياً، وبالتالي أدى الى إخفاق هاتين المحاولتين.

ومشكلة التكامل الحالية تتلخص، بايجاز، بثلاث نقاط ارتكازية: **أولاً**، ان مشاكل البلدان العربية، كبلدان نامية، هي مشاكل بنيوية متعلقة بتخلف القطاعات الانتاجية الرئيسية وليست ناتجة عن مشاكل الدورة الاقتصادية التي تؤثر على معدل النمو والبطالة كما هي في الدول

---

(١) استبعدت كل الهوامش الفنية والمراجع والبيانات من هذا الموجز، الذي يناقش بعض جوانب الاطروحة، ولذا يقترح على القارىء المهتم مراجعة الاصل الكامل بالانكليزية الموجود لدى المؤلف.

المتقدمة. ولذا فان مبدأ تحرير التجارة ربما يفيد الدول المتقدمة ولكنه لا يعني كثيراً بلداناً تصدر المنتجات والمواد الاولية ونصف المصنعة الى بلدان ذات منتجات مشابهة. **ثانياً**، ان انتقال السلع والمنتجات وحده، كوسيلة، ربما لن يحقق التكامل في ظل عدم حرية انتقال كاملة لعوامل الانتاج وفي ظل وجود حواجز اقتصادية (اضافة الى الحواجز السياسية والادارية) تتعلق بالتطبيق غير المتكامل لمبدأ السوق المشتركة. ومن هذه الحواجز التكاليف الاجتماعية الاضافية (Externalities) التي تنشأ في ظل وجود نظام يشمل ٢١ دولة عربية مختلفة، عدا عن وجود السلع العامة الاقليمية المختلطة (Regional Mixed Public Goods) التي تعيق سهولة انسياب الموارد وعملية التكامل. **ثالثاً**، تزايد سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي أدى بالنتيجة الى تأثر جهود التكامل بالاولويات المحلية لكل دولة وبالتالي الى تضاؤل مشاركة كل دولة في التجارة البينية والمشروعات التكاملية. ولذا فان تزايد سيطرة القطاع العام خلقت تيارين متضادين في العمل العربي المشترك: الاول هو ضرورة استمرار مساهمة القطاع العام وبصورة متزايدة في الجهد التكاملي بحكم موقعه من السيطرة المحلية لكل دولة، بينما الثاني هو أن إنجاز عملية التكامل يتطلب مساهمة القطاع الخاص في تحريك السلع والموارد الانتاجية من موقع الى آخر ولكنه يصطدم بوجود التكاليف الاضافية التي تقلل من ربحية استثماراته.

وعليه فان أسلوب القطاع العربي المشترك («Arab Joint Sector «AJS) هو إطار فكري وعملي يتجنب مُخفقات التجارب العربية السابقة. وهذا الاسلوب يأخذ بعين الاعتبار ليس الحاجة فقط الى تبادل تجاري بل الاعتراف بالمحددات الهيكلية في بنية الاقتصادات العربية مثل السلع العامة الاقليمية المختلطة، التكاليف الاجتماعية الاضافية، البنية الاساسية الاقليمية، والآلية المؤسسية التي تشجع مصادر القطاع الخاص على الانسياب في المنطقة. ومن هذا يمكن القول ان مشكلة التكامل العربي تتمثل حالياً في حضور كثيف ولكن غير فعال للقطاع العام وغياب غير مبرر للقطاع الخاص، وحضورهما معاً شرط أساسي للتنمية العربية.

٢ ـ الفرضية النظرية

النقطة الاساسية في الفرضية تبين أن دور القطاع العام، عربياً، يعتبر ضرورياً وأساسياً في المرحلة الأولى. بينما التكامل النهائي يتم عندما يصبح بإمكان الموارد الخاصة التنقل بين الاقطار العربية حسب مبدأ «المواطنية الإقتصادية» حيث أن الفرد أو المؤسسة يعمل وينتج في الموقع الذي يحقق له أعلى عائد اقتصادي.

والفرضية تقول بأن القطاع المشترك، الذي هو قطاع عام بحسب ملكيته ودوره الاقتصادي، له تأثير واضح عندما يؤخذ بكليته وحسب أهدافه الاصلية. وهذا القطاع يتمثل في الهيئات القومية المُنظمة، والمؤسسات الانتاجية والاستثمارية التي أُنشئت بمشاركة حكومية عربية وتغطي في نشاطها كل الوطن العربي. وبكلمات أخرى، فان القطاع المشترك، في أغلبه، هو وسيلة التكامل وليس هدفها. ووجوده الفعال يعتبر شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف ويستلزم توفير حركية وفاعلية المشاركة الاهلية.

إن مرونة هذا الاسلوب تزيل مشكلة حساسية السيادة الوطنية تجاه القرار الاقتصادي الجماعي. والمنفعة التكاملية هنا تعتمد على نتائج **التوزيع الاصلي غير المتوازن لتوفر عوامل**

الانتاج في المنطقة انطلاقاً من قاعدة **الميزة النسبية** (Factors of Endowment) التي يجب النظر اليها من زاوية حركية. والتعليل المبدئي لدور القطاع المشترك ينبع من المنافع الحركية: حرية انتقال عوامل الانتاج، منافع وفورات الحجم وقدرته على تضمين التكاليف الاجتماعية الاقليمية والسلع العامة المختلطة. وتأثيره على القطاع الخاص يتم من خلال القنوات التالية: أولاً، ان استثمارات القطاع المشترك تُكمل الاستثمارات الخاصة عن طريق خلق البنية الاساسية والتي بدورها ترفع انتاجية رأس المال الخاص وبالتالي تؤدي الى خفض الاستثمارات الخاصة المطلوبة لانتاج وحدة من الناتج. ثانياً، وجود وزيادة استثمارات القطاع المشترك تخلق منتجات وأسواقاً جديدة، وعليه فإنها ترفع الطلب على منتجات القطاع الخاص المُكملة. وثالثاً، ان مساهمات القطاع المشترك تزيد مجمل الناتج، وتدعم مصادر كل دولة، وبالتالي توفر الشروط الضرورية لاستغلال وفورات الحجم.

٣ ـ الخلفية الأدبية للموضوع

إن عدم فعالية الاتفاقيات التبادلية في الخمسينات فُسر بأنه نتيجة طريقة التطبيق المحدودة، بينما أشار آخرون إلى أن درجة التنمية الاقتصادية واختلاف فلسفة التنمية كانا من أهم أسباب فشل السوق العربية المشتركة في الستينات. الا أنه يبدو أنه في كلا الحالتين أُغفلت النقطة الأساسية وهي أنه لم تتوفر حرية كافية لانتقال عوامل الانتاج إلى جانب التبادل التجاري المحدود ليولد منافع إقتصادية مهمة. إلا أن جو التجربة اتاح لما أسماه بلاسا وستوتجسك (Balassa and Staoutjesdij) «أسلوب محفظة المشروعات التكاملية» لأن يصبح سائداً كأسلوب تكاملي منذ بداية السبعينات.

والمراجعة الأدبية لهذا الموضوع تهتم بمناقشة أربع قضايا رئيسية تحدد مهمة ودور القطاع المشترك، والتي يمكن ايجازها بالنقاط التالية:

أ ـ طبيعية نشاط القطاع المتضمنة سلعاً عامة

إن قوى السوق المؤدية الى التكامل والممثلة بحرية انتقال السلع وعوامل الانتاج، المفترضة، ستخفق بالوصول الى ناتج مثالي بسبب وجود السلع العامة المختلطة والعوامل الخارجية المصاحبة (سلباً أو ايجاباً) نتيجة وجود ٢١ دولة ذات أولويات مختلفة. وتقديم مجموعة متنوعة من السلع العامة في المجتمع الحديث المعقد يستلزم وجود تنظيمات إضافية غير السلطة المحلية.

ومن أبرز الامثلة على مساهمة القطاع المشترك في تقديم السلع العامة هو نظام المواصلات الإقليمية الحديثة، وتحسين مصادر المياه المشتركة، وحماية البيئة، والتعليم والصحة الأساسية. وفي ظل تعدد أعضاء المجموعة العربية فإنه لا يوجد دوافع لدى أي دولة منفردة بتقديم هذه السلع أو بعضاً منها. وعليه فإن وجود مثل هذا الوضع يبرر: (١) التوسع في الانشطة التي تزيد من المنافع المشتركة وتقلل من العقبات الاقليمية، (٢) استخدام مؤسسات القطاع المشترك كأدوات تدخل في تصحيح السوق الخاصة العربية.

ب ـ تكاليف المبادلات

قد تتوقف حركية عوامل الانتاج نتيجة وجود تكاليف عالية عند إتمام الصفقات. والعامل سينتقل اذا كان عائد استثماره في الموقع الجديد يتجاوز تكاليف الانتقال. وتكاليف الصفقات تتضمن تكلفة الانتقال الجسدي، تكلفة تحويل العملة والسياسات المالية، تكلفة الوقت الضائع في انتظار الوظيفة الجديدة، إضافة الى التكاليف المالية والاجتماعية والنفسية الأخرى. وعليه فإن دور القطاع المشترك هو الاقلال من هذه التكاليف التي لا علاقة لها بالعملية الانتاجية، فهناك عدة مؤسسات واتفاقيات قامت لتسهيل عملية انتقال رأس المال والعمالة معاً.

ج ـ حركية عوامل الانتاج

يمكن استخدام عوامل الانتاج الفائضة في سلع لن يتم إنتاجها إذا كانت السوق الاقليمية مجزأة. فانتقال رأس المال الى منطقة فائض عمالي يخفض ضائقة القطع الاجنبي وفي الوقت نفسه يزيد من قدرتها على التصدير. ويمكن الحصول على النتائج نفسها إذ انتقلت العمالة الى منطقة فائض رأسمالي، وهي الفكرة التي تتمحور حولها هذه الدراسة. فتحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية يمكن أن تخفف مشاكل ميزان المدفوعات بينما تساهم العمالة نفسها في زيادة إنتاجية رأس المال الفائض.

د ـ مكاسب أخرى للقطاع

يؤكد المؤيدون للتكامل أن تطبيق أسلوب القطاع المشترك والمشاركة فيه يولد نوعين من المكاسب:

(١) **مكاسب سكونية**: وهي صافي خلق التجارة (عكس تحويل التجارة) بين الاعضاء في المجموعة. وعلى الرغم من أن هذا المكسب يعتبر صغيراً فإنه من الأسباب التقليدية خلف الاتحاد الجمركي الذي ساد بين دول عدة. أما المكسب الثاني فهو ناتج عن مكاسب التبادل الذي يتولد عندما تتوحد القوة الاقتصادية لدول عدة لتشكل احتكاراً يفرض شروطه في البيع والشراء.

(٢) **مكاسب حركية**: وهذه ترمز الى مكاسب الرفاهية التي تتولد عن طريق معدلات نمو اعلى للناتج المحلي الاجمالي. وأهم هذه المكاسب هو اقتصاديات الحجم الذي أبسط أشكاله هو تجميع القدرة الشرائية العربية. بينما الشكل المتقدم يتمثل في انقاص تكلفة إنتاج الوحدة نتيجة انتاج عدد كبير لسوق واسعة. أما المكسب الثاني فيأتي عن طريق تشجيع وإنشاء الصناعة الوليدة حيث بالامكان اكتساب المعرفة بالممارسة وتطوير التقنية الذاتية بعد فترة من الحماية الجمركية.

٤ ـ تعريف القطاع العربي المشترك

يختلف القطاع المشترك عن القطاع العام (بالمعنى السائد) حيث ان الأول ليس قطاعاً ذا طبيعة عامة بالضبط وليس قطاعاً يهدف الى الربح التجاري البحت أيضاً بل إنه يشمل وظائف متعددة ناتجة عن طبيعة دوره وتركيبه الأقرب للقطاع العام. وما يهمنا هنا هو دوره الخارجي وليس تركيبته الداخلية.

ويمكن تقسيم هيكل القطاع ومصادر تمويله الى ثلاث مجموعات رئيسية:

أ ـ المجموعة القومية، وتضم نحو ٤٠ منظمة ذات مشاركة وأهداف قومية متعلقة بوضع الاستراتيجية وتقديم الدعم والمراقبة. وأهم هذه المنظمات الجامعة العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية، الاتحادات النوعية وغيرها.

ب ـ المجموعة الانتاجية، وتضم نحو ٧٨ مؤسسة انتاجية أو استثمارية وتشمل مؤسسات ومشروعات تابعة لها مثل الشركة العربية للاستثمار، الوكالة العربية الفضائية، المؤسسة العربية للانماء والاستثمار الزراعي وغيرها.

ج ـ المجموعة التمويلية، وتضم قناتين رئيستين: الأولى مؤسسات القطاع العام الانمائية وتضم نحو ١٠ مؤسسات مثل الصندوق العربي، الصندوق الكويتي وغيرهما بينما القناة الثانية تمثل التحويل الحكومي المباشر من دول الفائض الى دول العجز العربي أو الى المؤسسات المشتركة.

أما الخصائص المميزة لهذا القطاع فهي تتلخص في دوره بتحسين انتاجية عوامل الانتاج لكل المنطقة، وأن الأرباح الاقتصادية لمنشأة خاصة يجب أن تأخذ في الحسبان الفرص المتاحة خارج الحدود المحلية أيضاً. وفي الوقت نفسه فان هذا الاسلوب مرن أمام الحواجز السياسية ولكنه لا يفترض ان يحل محل السوق العربية المشتركة بل يتممها، ولذا فانه بالإمكان تجاوز اتجاهات السياسات الاقتصادية المتعاكسة أحياناً للدول العربية مع قليل من المرونة الإدارية والتنظيمية. والميزة الأخيرة، التي لم تناقش هنا، هي أنه وسيلة في النهاية لاعادة توزيع الدخل بين القطاعات والمناطق الاقتصادية العربية.

ثانياً: النموذج الاقتصادي

نقطة التحليل الرئيسية هنا هي أن القطاع المشترك سينقص الفروقات في الاسعار النسبية للمدخلات (العوامل) ($\frac{c}{w}$ Rental/wage ratio) التي تتفاوت من دولة الى أخرى في المنطقة العربية حيث ان (Rental C) هي التكلفة الاستعمالية لرأس المال بينما (Wage W) هي متوسط أجر العامل السنوي. وعندما تزال المحددات على انتقال العوامل، فإن ذلك يقود الى تعادل سعر (تكلفة) العوامل ما بين الاقطار لكل قطاع، وعليه فإنه ستنشأ تقنية انتاجية ذات كثافة متشابهة في استخدام العوامل. والنتيجة المباشرة لهذا هو تحقيق زيادة في معدل استثمارات المنطقة وبالتالي زيادة انتاجية العمالة وانتاجية رأس المال.

١ ـ آلية التأثير

بناء على فرضيات النظرية الحديثة (Neoclassical) فإن التوازن في أسعار العوامل $\frac{c}{w}$ أو تناسب عوامل الانتاج ($\frac{L}{k}$ Labor/Capital) يتحقق عندما يكون عامل واحد حر الحركة تماماً. ولكن في العالم الحقيقي لا يوجد هنالك عمل حر تماماً وإنما دائماً يوجد مقيدات سواء في سوق العمالة ام في سوق رأس المال. وبما ان كل دولة عربية لديها فائض من مورد رئيسي واحد (فائض عمالة أو فائض رأسمال) فإنه غير مقبول اجتماعياً الاعتماد على انتقال عنصر واحد فقط، ولذا

فالانتقال المتوازن لكلا العنصرين يجعل عملية التغير مرغوبة وسهلة.

واحدى نتائج فرضية مبدأ تكاملية عوامل الانتاج أنه لا يوجد الآن، وسيستمر في المستقبل وجود فروقات كبيرة في سعر العوامل النسبي في المنطقة اذا لم يتحقق شرط الانتقال المتوازن. وإذا استمرت عملية التنمية الاقتصادية بوتيرتها الحالية، مع العلم بوجود التعددية والاختلاف في توزيع الموارد الطبيعية والبشرية، فإن الاقتصادات الوطنية ستتمايز بشدة عن طريق أشكال متباينة في التقنية الانتاجية بسبب الاختلافات القائمة في تكلفة المدخلات المختلفة في مواقع الانتاج.

وسيتبع هذا أن الدول العربية ذات الفائض العمالي ستخصص حالاً في انتاج سلع ذات كثافة عمالية في المدخلات بينما الدول العربية ذات الفائض الرأسمالي ستخصص في انتاج سلع ذات كثافة رأسمالية في هذه المدخلات. وبالتأكيد هذا أسوأ ما يحدث للتنمية العربية حسب، جدال الشمال والجنوب، في تقسيم العمل الذي سيفيد منطقة على حساب الأخرى، وبتكلفة إنتاجية عالية لكل منتج.

وإذا قسمنا الوطن العربي الى منطقتين رئيسيتين حسب فائض عوامل الانتاج فان منطقة الفائض الرأسمالي تضم دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، بينما مجموعة الفائض العمالي تضم مجموعة الهلال الخصيب، ووادي النيل، أما مجموعة شمال أفريقيا فتعتبر متوازنة نسبياً من حيث وجود المعادن الطبيعية ووفرة عمالية صغيرة. وحسب فروقات أسعار المدخلات (العوامل) فان التنمية الطويلة الاجل ستقود الى تقنية ذات كثافة رأسمالية في دول الفائض الرأسمالي وتقنية ذات كثافة عمالية في الفائض العمالي. ووجود القطاع المشترك، عن طريق ازالة القيود وتقديم تسهيلات الانتقال، سيؤثر على أجور العمال وعلى تكلفة رأس المال معاً. وهذا يعني أن عوامل **تأثير الاحلال** (Substitution Effect) تلعب دورها، فعندما ينتقل رأس المال من الخليج مثلاً سترتفع تكلفته وتنخفض أجور العمال لقلة رأس المال المتوافر بينما دخول رأس المال وانتقال العمالة خارجاً في منطقة الفائض العمالي سيخفض تكلفة رأس المال ويزيد أجور العمال فيها. وعليه فإن أسعار العوامل النسبية تتأثر بتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية. أما **تأثير الناتج** (Output Effect) فيتولد عندما يتوسع المستثمرون في الانتاج مستفيدين من انخفاض تكلفة العمالة في منطقة الفائض العمالي وانخفاض تكلفة رأس المال في منطقة الفائض الرأسمالي حتى يختفي الفائض في كلتا المنطقتين.

والاستنتاج المنطقي لهذه الآلية يقول بأنه على القطاع تغيير تركيز نشاطه من دولة الى أخرى بغرض انقاص اختلافات أسعار العوامل النسبية. فاستثماراته في منطقة ذات فائض عمالي، بافتراض ثبات الشروط الاخرى، تهدف الى جعل عملية استخدام رأس المال غير مكلفة في سبيل الوصول الى تقنية انتاجية قياسية عن طريق تقليل استخدام العمالة النسبي مقابل زيادة استخدام رأس المال. وهذه العملية تسمى التخفيف العمالي (De-Laborization). أما في منطقة ذات فائض رأسمالي فدور القطاع يتمثل في جعل العمالة أقل كلفة عن طريق تقليل مقدار رأس المال المخصص لكل عامل أو ما يمكن تسميته بالتخفيف الرأسمالي (De-Capitalization). وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي، كسلعة واحدة نهائية في الوطن العربي، قد أنتج بواسطة تقنيتين مختلفتين حيث أن معدل العمالة/ رأس المال $\frac{L}{k}$ مرتفع قبل حالة التخفيف العمالي ومنخفض قبل حالة التخفيف الرأسمالي.

٢ ـ النموذج[٢]

تعامل الفرضية القطاع العربي المشترك على أنه تأثير طويل الامد، ويتم من خلال مرحلتين رئيسيتين: الاولى تهتم بانشاء وتشكيل ومتابعة استثمارات ومؤسسات القطاع، والثانية تأتي عندما تكون مصادر القطاع الخاص المتحركة بين الدول العربية تتجاوز تأثير القطاع المشترك على التنمية الاقليمية. وفي هذه المرحلة، الثانية، فإن القطاع المشترك يوصف بأنه القطاع العام، العربي، والذي يقابل حالياً القطاع العام في كل دولة. وقطاع خاص واحد لكل المنطقة العربية. الفرضية تقول بأن القطاع المشترك عندئذ سيولد زيادات إضافية الى الاستثمارات الخاصة عن طريق التأثير على توزيع الموارد في المنطقة. ويتضح هذا التأثير، من خلال الأسلوب الذي تتم فيه حركية عوامل الانتاج وبالتالي تغيير أسعار العوامل النسبية $\frac{c}{w}$، بالسماح للاحلال بين العمالة ورأس المال على طول خطي توسع مختلفين، الاول فيه $\frac{L}{k}$ مرتفعة بينما الثاني فيه $\frac{L}{k}$ منخفضة. وعليه فإن مستويات الناتج التي انتجت بالتوليفات مرتفعة بينما الاقل كلفة هي نتيجة اتباع المنشأة لمبدأ تعظيم الربح ضمن النظرية التقليدية المحدثة.

والصفة المميزة لنموذجنا ضمن النظرية التقليدية المحدثة Neoclassical هو تضمينه متغيرين أساسيين فريدين لهذه الدراسة، الأول هو $\frac{c}{w}$ الذي يمثل التأثير النهائي المقرر لكمية الاستثمار والناتج، والثاني هو رأسمال القطاع المشترك (Joint Capital Stock KJ) الذي يمثل تأثيره المباشر عندما يمارس نشاطه الاقليمي. ولهذا فاننا أدمجنا هذه الصفة ضمن نظام التكامل لتشكيل ثلاثة مظاهر يتم فيها اختبار تأثيره على بقية المتغيرات وحيث قدمنا أيضاً متغير الرأسمال الحكومي (Government Capital Stock k G) ليعبر عن البنية الاساسية في كل دولة.

أ ـ **المظهر الأول**: هو اختبار مدى تغير التقنية الهيكلية للاقتصاد (Structural Technology) نتيجة انجازات القطاع. ومنه فإن المنطقة كلها ستوصف بوجود تقنية ذات كثافة مدخلات مشابهة في القطاع نفسه وليس بين القطاعات. ويتبين هذا بواسطة الانخفاض في مرونة الاحلال التقني (Elasticity of Technical Substitution) (α) بين مدخلات العمالة ورأس المال في دول الفائض العمالي أو بواسطة الزيادة في المرونة في دول الفائض الرأسمالي. واتجاه التغير في مرونة المنطقة، النهائية، ومقداره غير محدد بناء على معلومات سابقة، بل انه مسألة تجريبية. والمعادلة (١) تبين المظهر الأول لاختبار تأثير القطاع:

$$(1)\ \ln\left(\frac{L}{K_{1,2}}\right)_t = a + \alpha_{1,2} + \ln\left(\frac{C}{W}\right)_t + b\,TM_t + u_t$$

حيث أن 1n تعني اشارة اللوغاريتم، و$\frac{L}{k}$تعني تناسب عوامل الانتاج قبل وجود القطاع المشترك و $\frac{1}{k}$ بعد تقديمه، وα_1 هي مرونة الاحلال التقني للمنطقة قبل وجود القطاع المشترك وα_2 بعد تقديمه، وc/w سعر العامل النسبي، وTM هو المتغير الزمني أضيف لامتصاص أخطاء تحديد المعادلة وu هو الخطأ المتبقي نتيجة تركيب البيانات، بينما a هي المعامل الثابت. وتتميز هذه المعادلة، التي اشتقت استناداً الى دالة CES للانتاج بأنها تتجنب مشاكل سعر المنتج، وطبيعة

---

(٢) هذا النموذج، هنا يمثل المرحلة الاخيرة من عملية تطوير النموذج الكامل ولا مجال لذكر كل الخطوات التي اتبعت في سبيل الوصول اليه واقتصر فقط على بعض المعادلات بشكلها التطبيقي النهائي.

عائدات الحجم، وطبيعة تركيبة المنتج ويتم تقدير معامل المرونة مباشرة من خلال علاقة تغير أسعار العوامل النسبية وتأثيره على تناسب المدخلات $\frac{L}{k}$.

والفرق بين قيمة α_1 وقيمة α_2 يشير الى مدى التغير الهيكلي في البنية الاقتصادية للمنطقة. وهذا الفرق ينتج عندما نستخدم رأسمال المنطقة K_1 فقط ثم عندما نضيف اليه KJ ليصبح K_2. والنتائج المستخلصة هو أنه إذا كانت α مرتفعة فإن تناسب العوامل $\frac{L}{k}$ ستتغير كثيراً عند تغير $\frac{c}{w}$ ومنحنى الكميات المتساوية سيكون مستوياً. وهذا يعني أنه بالامكان احلال رأس المال مكان العمالة بسهولة (حالة انتاج بكثافة عمالية). أما إذا كانت قيمة α منخفضة فانها تشير الى وجود منحنى كميات متساوية حاد ومنه فان تناسب العوامل سيتغير بدرجة اقل من تغير $\frac{c}{w}$ وبالتالي فانه من الصعوبة احلال رأس المال مكان العمالة (حالة الانتاج بكثافة رأسمالية).

ب ـ اما المظهر الثاني فهو تضمين متغير القطاع المشترك KJ في دالتي الاستثمارات والناتج الخاصتين المشتقتين لكل المنطقة. ويشير KJ الى الالتزامات الحالية تجاه نشاطات القطاع المشترك.

وقد وصلنا الى دالة استثمار القطاع الخاص للمنطقة، والتي سيتم تقديرها عملياً في هذا المظهر الثاني بعد خطوات معقدة من الاشتقاق والمعالجة الجبرية والاقتصادية (تصل الى ١٦ خطوة) ليمكن كتابتها كالآتي:

$$(2)\ IP_t = a_o - a_1 \left(\frac{C}{W}\right)_t - a_2 KG_t - a_3 KJ_t + a_4 YP_t + a_5 KP_{t-1} + a_6 IP_{t-1} + a_7 D7_t + E_t$$

حيث أن IP هي استثمارات القطاع الخاص السنوية في كل الوطن العربي، c/w هي سعر العامل النسبي، KG هي رأسمال الحكومة في الاقتصاد (تجميع الدول المنفردة)، KJ رأسمال القطاع المشترك، YP الناتج المحلي الاجمالي المنتج بواسطة القطاع الخاص في الوطن العربي، KP_{t-1} هي رأسمال القطاع الخاص في السنة الفائتة وIP_{t-1} هو استثمار القطاع الخاص في السنة الفائتة أيضاً. وتتولد قيمة KP عن طريق تراكم IP سنوياً بعد انقاص مستوى الاهتلاك السنوي. وقد استخدمت KP وIP بفترة ابطاء لسنة واحدة لان النموذج يأخذ بعين الاعتبار التوقعات الارجاعية (Adaptive Expectations) من قبل المستثمرين التي تؤثر في أسعار العوامل مستقبلاً $\frac{c}{w}$ أو مقدار الناتج المخطط YP. أما D7 فهي متغير صوري (Dummy Variable) يشير الى ان البيانات لسبع دول عربية كانت مفقودة قبل عام ١٩٧٠، وE هي خطأ التقدير.

ولذا فان الاشارة الجبرية للمتغيرات $\frac{c}{w}$ وKG وKJ هي سالبة لان ارتفاع قيمة أياً منهم سوف يقلل الحاجة الى استثمارات اضافية للحفاظ على مستوى الناتج نفسه، فزيادة $\frac{c}{w}$ تؤدي الى انقاص كمية الرأسمال الخاص المتوقع (أو الحالي) نتيجة وجود عنصر الاحلال بالاستعاضة بالعمالة عن رأس المال.

أما دالة ناتج القطاع الخاص YP (التي هي جزء من المظهر الثاني) فانها اشتقت من معادلة التوازن نفسها التي تعتمد على دالة كوب ـ دوغلاس Cobb-Douglas للانتاج والتي اشتقت منها معادلة الاستثمار الخاص رقم (٢) أيضاً. ولذا فان المعادلتين هما شكل التوازن النهائي للاقتصاد حيث الكفاءة الاقتصادية للموارد في أعلى مستوى لها. ويمكن كتابة دالة ناتج القطاع الخاص بطريقة التقريب الخطية القابلة للتقدير، بعد عدة خطوات من المعالجة الرياضية، كالآتي:

$$(3)\ YP_t = b_o + b_1 \left(\frac{c}{w}\right)_t + b_2\, KG_t + b_3\, Kp_t + b_4\, KJ_t + b_5\, YP_{t-1} + b_6\, DO_t + E_t$$

حيث أن YP_{t-1} هي الناتج المحلي الاجمالي الذي أنتج بواسطة القطاع الخاص في السنة الفائتة، DO_t هي متغير صوري يعكس فترة الفورة النفطية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، أما بقية المتغيرات فهي كما عرفت في معادلة رقم (٢).

ج ـ أما المظهر الأخير فيتضمن الفكرة بأن القطاع العربي المشترك يشمل المشاركة في الترتيبات المؤسسية والمنشآت الانتاجية في الوقت نفسه، وأنه لا يؤثر كمياً بل نوعياً أيضاً على المتغيرات الاجمالية وليس على القطاعية فقط كما رأينا أعلاه. ولذا فاننا سنحاول تقدير هذا التأثير الاجمالي (Aggregate) النوعي باستخدام المتغير الصوري DJ ويغطي التأثير الذي لم يظهركمياً.

وبالامكان اعادة كتابة معادلة رقم (٣) لتكون معادلة اجمالية مستخدمين شكل اللوغاريتم المضاعف كالآتي:

$$(4)\ \text{In}\left(\frac{Y}{K}\right)_t = -c_o + c_1\, \text{In}\left(\frac{Y}{K}\right)_t + c_2\, \text{In}\, DJ_t + c_3\, TM_t + E_{2t}$$

وهذه المعادلة تظهر ضمنياً التأثير الكلي للقطاع المشترك حيث أن $\frac{Y}{K}$ هي متوسط الناتج لرأس المال، DJ هي المتغير الصوري الذي يأخذ قيمة صفر بين ١٩٦٠ الى ١٩٧١ وقيمة ١ من عام ١٩٧٣ وما بعده. وقيمة معامله تشير الى نسبة تأثير القطاع على انتاجية رأس المال في المنطقة، وTM هي تقريب للتغيرات التقنية والمؤثرات الأخرى التي تظهر تباعاً ومُثلت بالمعامل الزمني.

والأسلوب النوعي في الاختبار، بواسطة المتغير الصوري، لا يمثل الاسلوب الأمثل ولكنه يبقى صالحاً مقارنة بفوائده. فتأثير القطاع العربي المشترك يذهب الى أبعد من الارقام الاحصائية المجردة خصوصاً إذا اعتبرنا التأثير التنظيمي، وإتاحة المعلومات، خلق جو معنوي بجدوى وأهمية الاستثمار والانتاج المشترك. وربما كان هذا التأثير موجوداً منذ سنين طويلة ولكنه لم يترجم الى اجراءات عملية (عدا السوق العربية المشتركة السيئة الحظ) الا منذ بداية السبعينات. وهذا التغير في اتجاه التركيز يعزى الى تغير العقيدة الفكرية تجاه التكامل العربي وانتقال مراكزه السياسية من دول الفائض العمالي الى دول الفائض الرأسمالي. ولذا فقد اخترنا عام ١٩٧٢ كبداية لنمو المشروعات العربية المشتركة، واختبار فرضية القطاع المشترك يستنتج من المعاملات c_1 وc_2. وكما يلاحظ فان هذه المعاملات حددت بطريقة اللوغاريتم المضاعف ليمكن تفسيرها بأنها درجة المرونة الجزئية للمتغير الكلي الذي يعني أن تغير $\frac{L}{k}$ بنسبة مئوية معينة يؤدي الى احداث تغير في $\frac{Y}{K}$ بنسبة مئوية أخرى.

ثالثاً: النتائج التجريبية

إن بنية النموذج هي بنية كلية تعامل الوطن العربي على أنه وحدة اقتصادية ضخمة تضم ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية هي: القطاع الخاص، والقطاع الحكومي، والقطاع العربي المشترك. أما المتغيرات الاقتصادية الاجمالية التي استخدمت هنا فهي نحو ١٢ متغيراً. وكل متغير يغطي ١٤ دولة عربية فقط في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٢ ويغطي كل الدول العربية (٢١) دولة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢.

١ ـ البيانات

والبيانات الاساسية التي استخدمت في هذه الدراسة جمعت من مصادر عدة معظمها من المنشورات الرسمية للدول العربية، والمنشورات الدورية لمنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات والهيئات في نطاق الجامعة العربية أو المستقلة. وقد قدرت البيانات النهائية بالدولار الامريكي وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ اعتماداً على أسعار تحويل العملة لمتوسط السنة، أما الحسابات الاصلية فقد كانت بالاسعار الجارية واستعمل مخفض منفصل لكل دولة على حدة. واستخدمت أساليب احصائية عدة لتحليل وتقويم السلسلة الزمنية للبيانات وجعلها متناسقة من حيث تماثل الأساس الاحصائي لكل متغير.

وهذا لا يعني انتفاء النواقص في البيانات الاحصائية. فهنالك نقص رئيسي في البيانات اضطررنا على أساسه الى تغيير المعادلة الرياضية وبالتالي الحصول على نتائج مقاربة للدالة الاصلية نتيجة نقص البيانات وعدم امكانية اجراء كل التقنيات الرياضية على الحاسب. إضافة الى ذلك فإنه توجد هنالك مشكلة فكرية ناتجة عن تجميع البيانات (Aggregation) على مستوى قومي، وهذا يخلق بيانات لاقتصاد ربما لا يوجد في الصورة نفسها على الواقع. وبالطبع ليس هنالك بديل سوى الاستغناء عن النموذج كله اذا لم نستخدم طريقة التجميع، ولذا فإن فوائده تتجاوز سيئاته.

٢ ـ النتائج التجريبية

ان تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) يعتمد على بيانات السلسلة الزمنية[٣]. وبما أن البيانات المستخدمة هي بيانات سنوية فقد كان استخدام المتغيرات الصورية التي ذكرناها مسبقاً مثل D7 وDO ليحل مشكلة عدم التناسقية والتفاوت الحجمي في اقتصادات الدول العربية.

وبغرض متابعة تأثير القطاع المشترك فإنه بإمكاننا تقسيم هذا التأثير الى ثلاث دوائر تتم وتتداخل فيها مساهمات القطاع وهي: الدائرة الصغرى، والدائرة المتوسطة، والدائرة الكلية. وقد رتبت الدوائر بهذه الطريقة ابتداء من الوحدة الصغرى موضع التأثير (القطاع) وانتهاء بالوحدة الكلية التي هي الوطن العربي، وتشمل الدائرة الصغرى معادلتي الاستثمار والناتج الخاص رقم (٢) و(٣)، والدائرة المتوسطة تضم التغير الهيكلي في الاقتصاد العربي وتمثلها معادلة رقم (١)، أما الدائرة الكلية التي تعنى بصافي التأثيرات فتمثلها معادلة رقم (٤).

أ ـ وقد قدر النموذج في الدائرة الصغرى بواسطة طريقة كوكران ـ أركوت المتتالية (Cochrane-Orcutt) على أساس معادلات منفردة لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي الناجمة عن وجود متغيرات ذات ابطاء لمدة سنة مثل IP_{t-1} وKP_{t-1} و$(YP)_{t-1}$. والجدول رقم (١) يبين أن قيمة

---

(٣) لم نضمن نتائج البيانات المستعرضة (Cross-Section) هذه الدراسة لأنها لا تختلف كثيراً عن نتائج السلسلة الزمنية. وبإمكان القارىء المهتم الاطلاع على التفاصيل الكاملة لنتائج البيانات المستعرضة في:
Amach, «The Public Sector and Regional Development».

معامل التحديد R^2 مرتفعة لكل المعادلات حيث ان تغير المتغيرات المفسرة يشرح نحو ٩٨ بالمائة من التغير في المتغير التابع، كما أن معظم المتغيرات الاصلية (باستبعاد ذوات الابطاء لمدة سنة) مهمة معنوياً في درجة ٥ بالمائة وحتى متغير القطاع المشترك KJ. والقيمة المقدرة لكل معامل تتضمن كلا التأثيرين المباشر وغير المباشر في الارتداد.

وبالإمكان تحليل النتائج التجريبية باستخدام الطريقة غير المباشرة التي تتم بواسطة معاملات بيتا (Beta) القياسية الجزئية. والمنفعة المتحصلة من استخدام هذه الطريقة هي لاظهار القوة النسبية للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع. وكما يبين جدول (١) فان أغلب المتغيرات مهمة معنوياً في دالة الاستثمار في درجة ٥ بالمائة. واقتصاديات $\frac{C}{W}$ تشير الى أن انخفاضها بدرجة معيارية واحدة سيزيد استثمارات القطاع الخاصة بنحو ٢١ بالمائة من الدرجة المعيارية عن طريق السماح للمنشآت باحلال العمالة مكان رأس المال. والمشاركة المباشرة لأسعار العوامل النسبية في التأثير على الاستثمار تبدو صغيرة مقابل تأثير المتغيرات الاخرى. على أي حال، اذا نظرنا الى حركية العوامل نجدها غير مكتملة ولذا فإن النتائج تعتبر مقبولة في هذه المرحلة، ولكن يبدو أن تأثير الاسعار في الناتج هو أعلى منه في الاستثمار. وعند السماح لحركية عوامل الانتاج التامة فانه يتوقع تحقيق كفاءة عالية في استخدام الموارد. وهذا يشير الى أنه عندما يصبح القطاع فعالاً فان متغيرات القطاع ستكون ذات أهمية احصائية أيضاً.

جدول رقم (١)
معاملات بيتا القياسية الجزئية لمعادلتي الاستثمار والناتج في القطاع الخاص، السلسلة الزمنية (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

معادلة استثمار القطاع الخاص

$$IP_t = -0.211\left(\frac{C}{W}\right)_t + 2.828\,KG_t - 0.088\,KJ_t + 1.183\,YP_t$$
$$-(6.661) \qquad (8.675) \quad -(2.715) \qquad (9.801)$$
$$-2.856\,KP_{t-1} - 0.2141P_{t-1} + 0.262\,D7_2 \qquad (2)$$
$$-(9.332) \quad -(1.868) \qquad (7.917)$$
$$R^2 = 0.988$$

معادلة ناتج القطاع الخاص

$$YP_t = 0.274\left(\frac{C}{W}\right)_t - 1.027\,KG_t - 0.325\,KJ_t + 1.634\,KP_t$$
$$(2.593) \quad -(2.927) \quad -(0.857) \quad (3.702)$$
$$+0.545\,YP_{t-1} + 0.382\,DO_t \qquad (3)$$
$$(1.806) \quad (3.698)$$
$$R^2 = 0.972$$

الارقام بين القوسين هي مقياس (t) ودرجات الحرية هي ١٤ و١٦ للمعادلتين (٢) و(٣) على التوالي. وقيم (t) استخرجت بواسطة كوكرن ـ أركوت وفرضت على معاملات بيتا التي استخرجت بطريقة 2SLS. والمعادلات هي تقريب خطي، ولا يوجد معامل ثابت في هذا النوع من الارتداد.

أما المتغير KJ فهو يظهر الاشارة الجبرية الصحيحة في دالة الاستثمار (٢) أما في دالة الناتج (٣) فيظهر عكس الاشارة المطلوبة وغير مهم معنوياً أيضاً، وهذا يعني أن ارتفاع KJ

بمقدار درجة معيارية واحدة يؤدي الى تخفيض متطلبات الاستثمار الخاص بنحو ٩ بالمائة من الدرجة. وبما أن هذا المتغير غير مهم في دالة الناتج فانه عندئذ يشك بوجود «السمتية المتعددة» (Multicollinearity) بين المتغير KJ والمتغير KG (الذي يمثل رأسمال قطاع الحكومة). وبعد تجارب احصائية عدة حول السمتية المتعددة تبين أن KJ لا يزال غير مهم في دالة الناتج، والصفات غير الثابتة لهذا المتغير ليست جديدة. اذا تفحصنا دور القطاع العربي المشترك فاننا نلاحظ الحقائق التالية:

- ان مشاركة القطاع المشترك بجدية في الاقتصاد العربي تعتبر حديثة.
- لم يضع المستثمرون العرب في توقعاتهم المساهمة المحتملة لحركية عوامل الانتاج.
- ان تأثير منظمات تنظيمية عدة لا يمكن حسابه كمياً، وعليه فان KJ ربما تكون أقل من التأثير الحقيقي.
- القطاع العربي المشترك قطاع ذو أهداف طويلة الاجل وعليه فان KJ الحالية هي قصيرة الاجل والحكم على مدى تأثيرها يحتاج الى فترة أطول.

ولن ندخل في تحليل تفصيلي للمتغيرات الاخرى، أما المتغير KG الذي يمثل رأسمال قطاع الحكومة فهو يظهر اشارة موجبة (عكس المطلوبة) ويمكن تفسير ذلك بأن هذا المتغير تدخل فيه اجزاء عدة متضاربة، والمتغير YP الذي هو الناتج الخاص (في معادلة ٢) يؤثر على الاستثمار بالصورة الصحيحة حيث ان زيادته تتطلب زيادة في حجم الاستثمارات للمحافظة على معدل النمو نفسه، والمتغير ذي الابطاء KP_{t-1} فتصرفه منطقي، والمتغيران IP_{t-1} وYP_{t-1}يبدوان غير مهمين احصائياً. وتضمين المتغيرات الصورية يؤدي الى حيادية النتائج، فالمتغير D7 يشير الى أن إضافة معلومات عن سبع دول ادى الى تحسين معلومات الاستثمار بمقدار ٢٦ بالمائة من الدرجة المعيارية (تعادل ٢,٨ مليار دولار) أما متغير DO الذي يمثل فورة اسعار النفط في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ فان تأثيره يعادل ٣٨ بالمائة من الدرجة المعيارية، أي أن الفورة لوحدها أدت الى زيادة ناتج القطاع الخاص بنحو ٢٨ مليار دولار.

ب ـ أما التأثير الهيكلي للقطاع فيمكن ملاحظته عن طريق نتائج المعادلة (١) كما يبين الجدول رقم (٢). فالنتيجة تظهر أن $\frac{c}{w}$ مهم احصائياً وأن المعامل α انخفضت قيمته من ١,٩٧٢ قبل دخول القطاع المشترك الى الاقتصاد العربي الى ١,٨١٩ بعد دخول القطاع. والمتغير TM يعبر عن عامل الزمن الذي أضيف ليمتص أخطاء تحديد المعادلة. وهذه المعادلة تختبر قدرة القطاع المشترك على التعجيل في احلال العمالة مكان رأس المال. فأي زيادة في السعر لاستعمال رأس المال (مع بقاء العوامل الاخرى على حالها) سيقود الى انقاص في كمية رأس المال المستخدمة التي استعيض عنها بعمال جدد.

والتقديرات تظهر أن معامل التحديد مرتفع لمثل هذه المعادلة وأن دور القطاع المشترك أدى الى انقاص قيمة مرونة الاحلال بنحو ٨ بالمائة. وبما أن قيمة α لا تزال أكبر من واحد فان هذا يشير الى أن عملية الاحلال بين العمالة ورأس المال لا تزال سهلة، لتقليل فائض العمالة عن طريق: ١ ـ تحريكه الى دول الفائض الرأسمالي، و٢ ـ انقاص فائض رأس المال بتحريكه الى دول الفائض العمالي. وتغير بسيط في تكلفة عوامل الانتاج سيطلق حرية أكبر لهذه العوامل.

جدول رقم (٢)
تقديرات التغير الهيكلي التقني في المنطقة ضمن نظام القطاع المشترك مقاساً بالتغير في مرونة الاحلال (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

المعاملات الهيكلية للاقتصاد العربي قبل القطاع المشترك

$$\ln\left(\frac{L}{K}\right)_t = -5{\cdot}5811 - 1{\cdot}9716 \ln\left(\frac{C}{W}\right)_t - 0{\cdot}0971\ TM_t \qquad (1)$$

$$-(15{\cdot}717) \quad -(5{\cdot}556) \quad -(6{\cdot}556)$$

$R^2 = 0{\cdot}801,\ DW = 1{\cdot}339,\ SER = 0{\cdot}035$

المعاملات الهيكلية للاقتصاد العربي بعد القطاع المشترك

$$\ln\left(\frac{L}{K}\right)_t = -5{\cdot}658 - 1{\cdot}8189 \ln\left(\frac{C}{W}\right)_t - 0{\cdot}0987\ TM_t$$

$$-(19{\cdot}045) \quad -(5{\cdot}182) \quad -(7{\cdot}743)$$

$R^2 = 0{\cdot}834,\ DW = 1{\cdot}501,\ SER = 0{\cdot}032$

فسر معامل الارتداد للمتغير $\frac{C}{W}$ على أنه مرونة الاحلال α وقد استخدمت طريقة كوكرن ـ اركوت للوصول الى هذه النتائج. R^2 معامل التحديد، DW هي مقياس دوربن ـ واتسون، وSERهي الخطأ المعياري للارتداد.

ولكن لماذا انخفاض α مهم لنا في هذه الدراسة؟ من تجربة التنمية، فان قيمة α المرتفعة تصاحب اوضاع التخلف الاقتصادي حيث يسيطر قطاع الزراعة التقليدي على نشاط الانتاج والعمالة بينما قطاع الصناعة لا يزال صغيراً. وعليه فإن انخفاض α يعني زيادة التصنيع وبالتالي ازدياد صعوبة احلال العمالة مكان رأس المال حسب قانون الانتاجية الحدية المتناقصة. وبما أن القطاع المشترك هو محاولة لنشر رأس المال مع تزامن النمو في القطاع التقليدي (تؤكدها مقولة الامن الغذائي العربي مؤخراً)، لذا فان عملية التصنيع ستأخذ مكانها في كثافة عوامل فريدة نابعة من توزيع الموارد الطبيعية للمنطقة.

ج ـ والنقطة الاخيرة في اختبار النموذج تهدف الى ايضاح صافي التأثير على مستوى الوطن العربي باستخدام متغير الناتج المحلي الاجمالي (وليس القطاعي) بناء على الاسلوب النوعي في التقدير. وكما تبين التقديرات في الجدول رقم (٣) فان كل المتغيرات مهمة احصائياً حيث ان قيمة معامل التحديد مرتفعة وقيمة المقياس دوربن ـ واتسون DW أيضاً في المستوى المطلوب (حيث لا يوجد ترابط تسلسلي). وهذا يعني أن DJ تساهم بنسبة ٢٩ بالمائة من تغير المرونة النسبية لمعدل الناتج/ ورأس المال $\frac{Y}{K}$. أو بكلمة أخرى إذا كان النمو السنوي لحصة رأس المال من ناتج المنطقة هو ١ بالمائة فان القطاع المشترك يساهم بنحو ٢٩ بالمائة من قيمة هذا النمو. وعليه فان تأثير التنظيمات المؤسسية (نوعياً) قد دخل هنا مما أدى لان تكون مساهمة القطاع مرتفعة نسبياً. فالعلاقة بين تأثير القطاع والاقتصاد العربي هي علاقة التوازن المستمر:

$$AJS \uparrow \rightarrow KJ \uparrow \rightarrow 1nk \uparrow \rightarrow 1n\left(\frac{Y}{K}\right) \uparrow \rightarrow Y \uparrow \curvearrowright$$

جدول رقم (٣)
تقديرات تأثير القطاع على المنطقة العربية مستخدمين متغيرات قومية (وليست قطاعية) (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

$$(4)\quad \ln\left(\frac{Y}{K}\right)_t = \underset{(12\cdot901)}{6\cdot7193} + \underset{(12\cdot879)}{1\cdot0138}\ln\left(\frac{L}{K}\right)_t + \underset{(6\cdot654)}{0\cdot2859}\,DJ_t + \underset{(6\cdot992)}{0\cdot0396}\,TM_t$$

$R^2 = 0\cdot944,\ DW = 1\cdot941,\ SER = 0\cdot058$

النتائج استخلصت بواسطة طريقة كوكرن ـ اركوت وكما يُلاحظ فإن المتغيرات كتبت بطريقة اللوغاريتم المضاعف.

وعليه فان زيادة مساهمة القطاع العربي المشترك AJS تؤدي الى زيادة نمو رأس المال مي، وانقاص المتطلبات الرأسمالية لوحدة الناتج الذي يؤدي الى ارتفاع معدل نمو الناتج/ رأس المال (1nY/K) وبالتالي يعطي المنطقة الفرصة لتنتج أكثر بكمية المدخلات نفسها.

د ـ وقد اختبرنا صحة النموذج بأن حاولنا محاكاة (Simulation) دالات النموذج واشتقاق قيم المضاعف الحركي (Dynamic Multiplier). فالجزء الأول هو الاختبار عن طريق محاكاة البيانات التاريخية فقط في البداية ثم توسيع الاختبار ليشمل سنوات متوقعة اضافية. ويبين الجدول رقم (٤) أن مقياس المحاكاة (RMS% Error) لكل الدالات تحت الاختبار هو في حدود المقبول ما عدا دالة (٤). وحتى هذه الدالة عندما رسم شكلها البياني (لم نضمنه هذه الدراسة) تبين أنه لا يزال جيداً لانه يتبع أثر نقطة الانعطاف الرئيسية، ولربما اعادة تقدير هذه الدالة بطريقة ديناميكية سوف يغير النتائج. وكلما كانت قيمة المقياس أقل كلما كانت درجة المحاكاة

جدول رقم (٤)
مقاييس اختبار المحاكاة الحركية التاريخية للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

المتغير التابع	RMS% Error مقياس المحاكاة النسبي	R^2	نوعية المحاكاة	رقم المعادلة
IP	٪١٢,١	٠,٩٨٦	حركية	٢
YP	٪١٧,٨	٠,٩٨٢	حركية	٣
$\frac{L}{K}$	٪٤,٣	٠,٥٨٠	ثابتة	١
$\frac{Y}{K}$	٪١٣٠,٦	٠,٩٤٤	ثابتة	٤

المقاييس استخلصت بواسطة تصغير المربعات العادية OLS ونوعية المحاكاة تشير الى وجود عامل ابطاء ذاتي «حركية» بينما في «ثابتة» لا يوجد ابطاء.

أفضل. وهنالك مقولة تردد بين أوساط الاقتصاديين بأن النموذج الجيد في تقدير معاملات الارتداد ليس شرطاً كافياً لان يكون جيداً أيضاً في تقدير المحاكاة لان لكل منهما غرضاً محدداً.

أما الجزء الثاني من اختبار النموذج فهو عن طريق اشتقاق المضاعف الحركي. وقيمة المضاعف هي مقدار التغير في المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المفسر. فقد رفعنا قيمة المتغير المفسر، استثمارات القطاع المشترك ij، مرة واحدة بمقدار مليار دولار في عام ١٩٦١ ثم تتبعنا درجة تأثيره على المتغيرات المقصودة خلال فترة زمنية تجاوزت عشر سنوات. والنتائج المبينة في الجدول رقم (٥) تبين قيماً مختارة لبعض هذه المتغيرات. فمضاعف الصدمة هو مقدار التغير الذي يتم في المتغير التابع في فترة زيادة القطاع المشترك نفسها بمقدار مليار دولار. أما المضاعف الاجمالي فهو صافي تراكم قيمة المضاعف في فترة يتلاشى فيها التأثير تماماً.

جدول رقم (٥)
المضاعف الحركي لبعض متغيرات الاقتصاد العربي نتيجة زيادة استثمارات القطاع المشترك بمقدار مليار دولار عام (١٩٦١)

الفترة	$\frac{\alpha IP}{\alpha IJ}$ مضاعف الاستثمار الخاص	$\frac{\alpha YP}{\alpha IJ}$ مضاعف الناتج الخاص	$\frac{\alpha(Y/K)}{\alpha IJ}$ مضاعف انتاجية راس المال
مضاعف الصدمة	٠,٠٧٥ -	١,٠١٤	٢,٨٩٠
المضاعف الاجمالي	٠,٠٦٢ -	٣,٠٤١	١٠,٣٠١

المضاعف الاجمالي هو المضاعف الطويل الأجل بينما مضاعف الصدمة هو للفترة الاولى فقط.

ويمكننا ملاحظة أن زيادة استثمار القطاع المشترك بنحو مليار دولار سيؤدي الى نقص في الاستثمارات الخاصة بنحو ٦٢ مليون دولار. وهي حجة يمكن أن تؤخذ ضد القطاع المشترك وتأثيره السلبي على القطاع الخاص. ولكن هذا غير صحيح حين ينظر الى دور هذه الاستثمارات في توليد ما قيمته ٣ مليارات دولار من ناتج القطاع الخاص، وهو ما يعوض عن عامل الطرد ضد استثمارات القطاع الخاص. أما على المستوى القومي فإن قيمة المضاعف تزداد الى نحو عشر مرات. وهذا يعني أن حصة وحدة رأس المال من الناتج القومي $\frac{Y}{K}$ ستزداد عشر مرات في حالة تنفيذ استثمارات في القطاع المشترك بمقدار مليار دولار.

رابعاً: الخلاصة والتوصيات

تتوزع الافكار الرئيسية في هذا الملخص على مجموعتين، الاولى تحتوي مراجعة للمسائل الاساسية التي نوقشت نظرياً وعملياً في النموذج، والثانية تتضمن توصيات إجرائية.

والقاعدة الفكرية التي يجب إعادة التذكير بها هنا هي أن هذه الدراسة ما هي الا محاولة

لإلقاء النور على مسألة التكامل الاقتصادي التي استهلكت جهداً ووقتاً كثيراً من مصادر العرب. وقد توخينا في العرض النظري للمسألة، وبناء النموذج، وتوثيق البيانات، وتفسير النتائج العملية مبدأ الموضوعية الجادة كأساس علمي. وما اذا كانت النتائج العملية تؤيد أو ترفض فرضية دور القطاع المشترك فإن هذا هو الغرض الرئيسي من الدراسة. وفي الاقتصاد، مثله مثل أي علم آخر، يفترض بأن كلا النظرية والتطبيق متلازمين دائماً فالنظرية هي اطار يتخيله العقل عند اعتبار القرار الاجرائي. وأن الاستنتاجات العملية لاختبار واحد دليل غير كاف لاثبات أو رفض النظرية، بل ان الاختبار هو تمرين في سلسلة أدلة متصلة.

١ ـ تلخيص لفرضيات القطاع المشترك

إن فرضية القطاع المشترك قد طورت من خلال نموذج النظرية الاقتصادية التقليدية المعدلة وأنها عنيت بشرح دالتي الاستثمار والناتج الخاصة، ولشرح تغير تناسب العوامل، ولشرح دالة الناتج القومية. وانه من المناسب امتحان استعمال $\frac{c}{w}$ وتقدير استثمارات القطاع المشترك في ضوء النتائج العملية هنا.

أ ـ يفترض النموذج أن حركية عوامل الانتاج الكاملة ستؤدي الى الغاء فروق تكلفة المدخلات داخل المنطقة. وربما يجادل البعض بأن الغاء الفروق هو فرض نظري مقبول ولكنه فرض متطرف على المستوى العملي. وقد حاولنا اظهار أن هذا الفرض لا يزال صالحاً حتى على مستوى الاجراءات العملية للوصول الى نمو وتنمية مثاليين. فالمنطقة قد قسمت الى منطقتين فرعيتين لينتجا ناتجاً واحداً الذي هو الناتج المحلي الاجمالي GDP والذي باستطاعتنا استخدامه كمقياس بديل عن مدى الرفاهية في الوطن العربي. جزء من هذا الناتج أنتج بواسطة طريقة الكثافة العمالية في دول الفائض العمالي بينما الجزء الآخر بطريقة الكثافة الرأسمالية في دول الفائض الرأسمالي. وفرض حركية عوامل الانتاج، وبالتالي الوصول الى تكلفة واحدة، معلل على أساس أن فروقات $\frac{c}{w}$ قد خلقت بسبب التوزيع غير المتوازن للمصادر الطبيعية والبشرية بين اجزاء الوطن العربي.

وتتطلب المحافظة على معدل النمو لكل دولة ضمن تقنيات الانتاج الحالية، معتبرين فقط الكفاءة المحلية Local Efficiency، الوجود المستمر لفائض عنصر الانتاج المقصود. وبكلمات أخرى، فان ذلك يستلزم وجود بطالة دائمة (أو عطالة مقنعة) للمصادر (عمالة ورأسمال) وهو ضد مبدأ الاقتصاد السليم. وتأكيدنا على قاعدة الكفاءة الاقتصادية مهم لجعل كل منشأة تأخذ بعين الاعتبار، عند حساب الربح، تكلفة الفرصة البديلة التي توجد وراء الحدود السياسية للدولة. فتكلفة فرصة العمالة (الأجر) ورأسمال (تكلفة الاستعمال) يعبر عنها باختلافات c/w في دول المنطقة. والمنشآت، تسعى بطبيعتها الى تعظيم الربح، تنتج حيثما تكون تكلفة الانتاج هي الاقل (متضمناً تكلفة المبادلات). وانسياب المصادر الى مناطق ذات عائد عال سيؤدي الى الغاء الفروقات داخل كل قطاع، ولكن الفروقات بين القطاعات ستبقى. ويجب أن نتذكر بأن جهدنا هو أن نتحرك باتجاه ناتج ذي كفاءة عالية مقارنة بالمراحل السابقة والناتج النهائي في أي مرحلة هو مشكلة يومية تواجه صانعي القرار.

ب ـ والنقطة الثانية هي تقويم فعالية استثمارات القطاع المشترك. فالبيانات المستعملة في

النموذج هي بيانات كلية، وهذا التعميم يتجاهل حقائق عدة. أولاً، ان تحويلات الحكومات غير الرسمية لا تمر عن طريق القطاع مباشرة بينما اعتبرت كلها استثمارات هنا. وهذا يفترض لان نعامل جزءاً منها فقط كاستثمارات بينما البقية تستخدم لتمويل الاستهلاك الحكومي الجاري. ثانياً، جزء من رأسمال المؤسسات والمشروعات العربية المشتركة المدفوع لا يزال عاطلاً على شكل ايداعات في المصارف التجارية. وأخيراً يوجد عدة اتفاقيات ثنائية ودولية لمشروعات متنوعة بين حكومات المنطقة لم تدرج هنا بسبب عدم وجود بيانات متاحة عنها، وقد انشىء عدد من هذه المشروعات خارج اشراف القطاع المباشر. ولذا فان القطاع يضخم النتائج في بعض اجزائه ويقللها في نواح أخرى.

٢ ـ التوصيات العملية

هذه التوصيات استخلصت من النقاش النظري والعملي في هذه الدراسة. وتتركز هذه التوصيات حول موضوعات ذات طابع عام يختص بطبيعة وآلية التكامل الاقتصادي، وأهمها:

أ ـ **تقوية دور القطاع الخاص**: يلعب القطاع الخاص، في المرحلة النهائية، دوراً أساسياً في تطبيق نظام القطاع المشترك. وهذا يستلزم الدعوة الى تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتساهم بمشروعات اقليمية عن طريق مساعدتها بمعلومات عن فرص الاستثمار، وتبسيط اجراءات الاستثمار وقوانين الضرائب. والتقوية يمكن التعبير عنها بتقوية الربط بين المؤسسات المتخصصة والمتكاملة، ووضع معايير وتحديث ممارسات الأعمال في المنطقة. والمؤتمران الاخيران لرجال الاعمال العرب يجب أن ينظر اليهما على أنهما مبادرتان بارزتان في نشاط القطاع الخاص العربي.

ب ـ **حركية عوامل الانتاج**: إن حركية عوامل الانتاج (عمالة ورأسمال) ليست عنصراً مهماً في نظام القطاع المشترك فقط وانما أساسياً أيضاً من أجل اتباع استراتيجية تنمية مستمرة ومتوازنة. وأعيد التركيز على الحركية هنا لأنها من نقاط الدفاع التي تبنتها الجامعة العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة منذ زمن طويل ولا تزال تدعو الى تطبيقها. ان الاتفاقية المقترحة منذ منتصف السبعينات من قبل منظمة العمل العربية من أجل ايجاد قواعد لتنظيم حرية انتقال العمالة هي خطوة مهمة اذا ما طبقت. وربما الشروط المتوافرة لحرية حركة انتقال رأسمال أفضل من شروط انتقال العمالة الخاصة لانتقال رأس المال. وإن تقوية المنظمات المتخصصة لرأس المال يجب أن ينظر اليها كمهمة عاجلة. ويفترض أن تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين ضد الاخطار التجارية وغير التجارية التي يحتمل أن تواجهها المؤسسة الخاصة وتغطي بنشاطها اجزاء الوطن العربي كافة بصورة فعالة، الا أن دورها لا يزال ضئيلاً.

ج ـ **استغلال مصادر القطاع المشترك المتاحة**: قدمت مجموعة من الاقتصاديين العرب، تحت اشراف الجامعة العربية، مقترحاً الى مؤتمر القمة العربي في عام ١٩٨٠ يقضي بأن تلتزم كل الدول العربية بتخصيص ١٠ بالمائة على الاقل من استثماراتها السنوية لتمويل مشروعات القطاع المشترك، مع تركيز التنمية على الدول الأقل نمواً. وقد استجاب المؤتمر لذلك بتخصيص مبلغ ٥ مليارات دولار لهذا الغرض لتستثمر في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. والسؤال هنا ليس ما اذا كان هذا المبلغ يعادل ١٠ بالمائة أم لا وانما ما هي قدرة مؤسسات القطاع المشترك سواء من جانب

المنظمات العربية (المقيدة في حركتها) أم من جانب الممولين على القدرة بالالتزام ومتابعة التنفيذ؟ والسؤال يجب اعادة صياغته ليكون: هل مؤسسات القطاع المشترك مؤهلة سياسياً وقانونياً لتنفيذ مشروعاتها كما اعتمدت من قبل الحكومات العربية؟ بالتأكيد لا، ويدل على ذلك تعثر اتفاقيات مشتركة عدة ذات صفة قومية حول العمالة والاستثمار عربياً. والمصادر المالية المتوفرة حالياً للقطاع تتجاوز نسبة ١٠ بالمائة منذ عام ١٩٧٤ تقريباً. وقد ادخلنا مقابل هذه النسبة ليس فقط المؤسسات التمويلية العربية التقليدية بل أيضاً التحويلات الحكومية المباشرة والمشروعات المشتركة كجزء من نظام القطاع المشترك لأنها جميعاً تتحمل مسؤولية انجاز التكامل الاقتصادي العربي. وعليه فإن المهمة المباشرة يجب أن توجه الى تعزيز الالتزام بأهداف هذه المؤسسات، وزيادة كفاءتها الادارية وليس مجرد رأسمال المؤسسات المعطل في المصارف التجارية.

د ـ **مشاركة القطاع العام**: ان زيادة مشاركة القطاع العام في الاستثمار والانتاج والتنظيم ضرورية على المستوى الاقليمي في المرحلة الأولى لازالة العوائق الاقليمية وخلق جو من الثقة للمستثمرين. وأقرب الامثلة للدور المتوقع هو دور الهيئة العربية للاتصالات الفضائية في تسهيل الاتصالات بين اجزاء الوطن العربي، فحالما يلمس القطاع الخاص وجود الدولة في صناعة الاتصالات الحديثة فان مؤسسات القطاع الخاص ستشارك. وهذه الدراسة تتبنى المبدأ القائل بأن القطاع الخاص هو الذي يجب أن يحقق أهداف التكامل ويستفيد من منافعه أخيراً. وتقوية دور صندوق النقد العربي، مثلاً كمصرف مركزي عربي ومؤسسات عربية أخرى مماثلة، سيؤدي الى إيجاد الاجواء العملية والنفسية اللازمة لتكامل وتمازج الفعاليات الخاصة والافراد في نظام مالي ونقدي واحد هدفه الوصول الى أعلى مستوى رفاه للفرد والمجتمع.

هـ ـ **التمويل بالمساهمة**: ان معظم صناديق ومؤسسات التنمية العربية أنشئت لتقوم بالدرجة الاولى بتحويل رأس المال من الدول المانحة الى الدول المستفيدة. وهذه الوظيفة كانت مناسبة عند انشاء هذه الصناديق في بداية السبعينات. الا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة، وانخفاض عائدات النفط، والدرجة المتقدمة التي وصلت اليها عمليات هذه الصناديق جعلت من تغيير الوظيفة الاساسية لهذه المؤسسات أمراً ضرورياً. ويفترض الان ان تتجه هذه المؤسسات التمويلية نحو مشاركة مباشرة وغير مباشرة في التمويل بالمساهمة بملكية أصول المشروعات الانمائية المشتركة. على الرغم أنه ليس ما يمنع هذه المؤسسات دستورياً من المساهمة بالأسهم، فإن الظروف الجديدة في الاقتصاد العربي تدعو الى استغلال المصادر المتاحة بالطريقة الأفضل وهي المساهمة بالملكية. وهذا الأسلوب يعتمد على افتراض أن الالتزام السياسي والمالي نحو القطاع لا يزال قائماً كما هو عند إنشاء هذه المؤسسات.

وأسلوب التمويل بالمساهمة يحرر جزءاً كبيراً من المصادر المالية، للمؤسسات التمويلية، المربوطة بقروض طويلة الأجل. وان أي مؤسسة تمويلية، خصوصاً تلك التي لها طبيعة اقليمية كالصندوق العربي، باستطاعتها اقتراح وتمويل والمساهمة في مشروعات عربية مشتركة عدة مختارة وتوجيهها خلال سنوات الانشاء. وبعد أن يستكمل المشروع فنياً ومالياً، فان باستطاعة المؤسسة التمويلية الانسحاب لتمويل مشروع آخر. وهذه الطريقة تُمكن المؤسسة من استعادة أموالها بسرعة وتدويرها في مشروعات جديدة. ولا تستدعي أن تكون مساهمة هذه المؤسسات بنسبة كبيرة بل ان مجرد مشاركتها الرمزية أحياناً تفرض عوامل ثقة في المشروع وتجعله قابلاً للنجاح□

الحبيب المالكي

الاقتصاد المغربي والازمة

(الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٦)، ١٦٠ ص.

كمال عبد اللطيف

استاذ بشعبة الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ الرباط ـ المغرب.

ـ ١ ـ

لا شك في أن مغامرة البحث في مجال العلوم الانسانية، في العالم الثالث، تحتاج إلى كثير من الحنكة النقدية، وذلك بحكم لجوء الباحثين في هذا المجال الى استعمال مجموعة من المفاهيم والفرضيات وأنماط التحليل المطبقة في مجالات معرفية تاريخية مختلفة ومتنوعة. من هنا، يصبح الإحتراس النقدي مطلبا تقتضيه متطلبات إعادة إنتاج المفاهيم، ومتطلبات ابتكار المفاهيم المطابقة لبنيات الوقائع الإنسانية موضوع الدرس.

صحيح ان هناك من يرى أن مراكمة المعارف في هذا الباب مرحلة أولى ضرورية، وإن الاحتراس النقدي الزائد قد يعوق إمكانية التراكم، إلا أننا نعتقد أن انتاج المعارف في حقل الدراسات الإنسانية يجب أن ترافقه وتواكبه باستمرار يقظة نقدية متواصلة، لكي لا نساهم في إنتاج المعارف الملفقة، ونطبق الأدوات المعرفية الجاهزة، دون مراعاة الحدود والشروط والأوليات وإشكالات التاريخ.

لا نريد أن يفهم من هذه التوطئة أي دفاع عن الخصوصية المطلقة، كما لا نريد أن يفهم منها أي مبالغة في تَسْبِيجِ نسبية المفاهيم والنظريات العلمية، فالمعارف العلمية في نظرنا مفتوحة، أما كونيتها فهي مطلب مَانَفْتَأ نروُمُه، ولن نبلغه بالتكرار أو بالتقليد أو بالنسخ الأعمى، بقدر ما سنبلغه بمباشرة الإستعمال النقدي للمفاهيم في حقول المعرفة الإنسانية المختلفة، وقبل ذلك بمباشرة رؤية الوقائع في تعددها، في صيرورتها، وفي أفق تناقضاتها القديمة والجديدة والمستجدة، بغية امتلاك الأدوات النظرية القادرة على استيعابها.

ضمن دائرة البحث في مجال العلوم الانسانية، وبالذات في حقل المعرفة الإقتصادية من منظور نقدي، صدر مؤخراً كتاب **الاقتصاد المغربي والأزمة** (١٩٨٦) للأستاذ الحبيب المالكي، وهو عبارة عن مجهود يضاف الى أعمال الباحث الأخرى الصادرة باللغة الفرنسية. (أنظر قائمة

بـأعمـال المـؤلـف في (ص ١٥٧) مـن هـذا الكتاب).

لا يتعلق الأمـر في هذا الكتـاب بدراسـات أكـاديمية خـالصة، ولا بـأبحاث إقتصـادية بحتـة، بقـدر مـا يتـعلـق بمُصَنِّـف يتسـم بمواجهته السجالية لقضايا نظرية وسيـاسية معينة، من أجل محاولة تسهيـل عملية تَمثُّـلِ معطيـاتهـا، وتشخيص عِلَلِهَـا، في أفق تفكيـر استـراتيجي يروم أهـدافاً سيـاسية مُعْلَنَـة، ويتجـه صوبهـا من خـلال جـدل اقتصـادي ايديولوجي متواصـل، من هنا احتواؤه عـلى المقالة والاستجواب والعرض المباشر، اضافـة إلى خـلاصـات دراسـات وعـروض أنجـزهـا الباحث في مناسبات علمية وسياسية متعددة.

- ٢ -

يتضمن كتاب **الإقتصاد المغـربي والأزمة** ثلاثة اجـزاء، جزء نظـري عام، وجـزء يتعلق بنقـد سياسـة صندوق النقـد الدولي، وجـزء ثالث يفكر في استراتيجية التعاون الإقتصادي من منظـور عـربي افـريقي متـوسطي، وقـد جـاءت عنـاوين هـذه الاجـزاء في الكتـاب بالترتيب الآتي:

- تساؤلات نظرية ومنهجية.
- المغرب وصندوق النقد الدولي.
- من الشمـال - الجنـوب، إلى الجنـوب - الجنوب.

لابد من الإشارة هنـا إلى أن كل جـزء من هـذه الأجـزاء يحتـوي عـلى مجمـوعـة من الدراسات والتعليقـات المركـزة حول جـوانب جـزئية متعلقـة بهذا المحـور الإقتصـادي أو ذاك، إلا أنهـا مجتمعـة كـانت تتجـه صـوب تشخيص مـعضـلات الإقتصـاد المغـربـي والخيارات الاقتصادية والسياسية المغربية في عـلاقتها بـالمتغـيرات الـدوليـة، ومـلابسـات الأوضاع في العالم الثالث، وطموحات المجموعة العربية نحو تكامل اقتصادي مأمول.

إن مفاصل الكتاب ومحاوره المذكورة آنفـاً بصـورة مركبـة، تعتبر نتيجـة لعملية الجمـع والتـرتيـب التي ارتضـاهـا المـؤلف. إلا أن قـراءتنا للكتـاب جعلتنا نشعـر أن وراء تعدد المواضيع المطـروحـة والأسئلـة المتـواصلـة والتحليلات الاقتصادية والسياسية المتنوعـة، هَمّاً مشتركاً يوحـد مقالات الكتـاب وأجزاءه، ويجعلها على الرغم من شتاتهـا الظاهـر ذات بعد مركـزي أساسي، يتحـدد في نقد البـاحث للخيارات الاقتصادية السائدة في المغرب.

وقبـل تفصيـل القـول في قضيـة الكتـاب المـركـزيـة، نـريـد أن نشـير الى صعـوبـة استعراض كل الجزئيات التقنية التي احتوتها موضوعاته، ولهـذا، فإننـا سنلجأ إلى إعـادة بناء محتوياته في ضوء تركيب جديد، يتيح لنا الإمساك بقضيته المركزية وتفرعاتها الجزئية، ومراميها البعيدة، ثم إشكالاتها الكبرى.

- ٣ -

هنـاك أمران يشكـلان الشغـل الشـاغـل للبـاحث في هـذا الكتـاب، أولهمـا يتعلق بمـا يمكن أن نسميـه الهـاجس الابستمـولـوجي (المعرفي)، وثانيهمـا التفكير في الاستـراتيجية البـديلة للخيـارات الاقتصاديـة والسياسيـة السائدة في المغرب، ومعناه أن الكـاتب يُرَاوِحُ الخطـو بين النَّظَـر والممارسـة، إنـه يفكـر في السيـاسة الإقتصـادية السـائـدة، ويفكـر في الوقت نفسه في بلورة الوسـائل النظـرية التي تكفـل تشخيصاً دقيقـاً لِعِلَلِهَا، وكـل ذلـك في سبيـل ما يسميـه الباحث التنميـة المجتمعية الشاملة.

الهاجس المعرفي: نقصد بالهاجس المعرفي هنـا الاسئلة المنهجيـة التي تـدفـع البـاحث بـاستمـرار إلى إعـادة النظـر في المفـاهيم المستعملـة في المجال الإقتصـادي، ومحـاولـة التفكـير في صياغـة مفاهيم جـديدة في ضـوء متغيرات اللحظة التاريخية والمجتمعية المتعلقة بالمغرب، وبعض الـدول التي تنتمي الى دائرة العالم الثالث.

في هذا السياق نلاحظ عند الباحث تفكيرا متواصلاً في مفهوم التبعية ومفهوم الدولة، ثم مفاهيم التنمية والتصنيع والتعاون والإستقلال والتحرر الإقتصادي.

يتعلق الأمر في نظرنا، وفي دائرة هذا الهاجس المعرفي بنوع من الحس النقدي الذي يهدف إلى التفكير في المفاهيم السائدة في مجال تحليل الظواهر الاقتصادية والتاريخية، من أجل مصداقية ونجاعة أكثر، كما يتعلق في نهاية التحليل بنقد الدوغمائية، وبخاصة في مجال التحليل الإقتصادي الذي يعتمد نمطاً من أنماط تأويل المادية التاريخية. ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في دفاع الباحث على ضرورة إعادة النظر في مَكَانَةِ الإقتصادي ضمن بنية الكل الاجتماعي لدول العالم الثالث، ثم في التفكير من جديد في طبيعة ووظيفة الدولة داخل هذه الدول. واضح أننا مع المؤلف أمام أبحاث لا تكتفي باستعمال الجاهز من المفاهيم، والجاهز من الفرضيات، إنه يَسْعَى باستمرار الى التشكيك في بعض المفاهيم، من أجل إبراز بعض أنماط الخصوصية التاريخية.

يعي الباحث جيداً أن متطلبات الخطاب الإقتصادي النقدي ليست يسيرة ولا متيسرة، إنها متطلبات لا تستكين لاستعارة النماذج وتطبيق الوصفات الآلية، بقدر ما هي مطالبة بمباشرة حوار نظري مع نتائج المعارف العلمية، ومتطلبات التناقضات التاريخية الحاصلة في بنية الوقائع الملموسة. (راجع ص ٢١ ـ ٢٧).

يتيح الهاجس النقدي للباحث فرصة معاينة مهام علم الإقتصاد أمام ظاهرة التخلف، فلا يمكن مثلاً للفكر الإقتصادي الذي يدور في فلك الاقتصاد السياسي الليبرالي أن يقدم حلولاً إيجابية لمعضلات التخلف والتبعية والتأخر التاريخي، ولا يمكن لوصفات المؤسسات الإقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي تبرمج الحلول في إطار الإقتصاد الرأسمالي أن تساهم في حل الحصار التاريخي السياسي الإقتصادي المَضْرُوب على دول العالم الثالث. من هنا تصبح المفاهيم الإقتصادية الكلاسيكية، والمفاهيم الحسابية والمالية التقنية التي توصف عادة «بالواقعية السياسية»، مجرد أدوات غير قادرة على إدراك الأزمات الفعلية التي تعاني منها دول العالم الثالث.

يضاف إلى ذلك أن النموذج المفاهيمي والواقعي الذي بلورته الماركسية في القرن التاسع عشر، ونموذج بعض التجارب الإشتراكية في منتصف هذا القرن في بعض الدول الافريقية، أو بعض دول أمريكا اللاتينية، لم تُنْتِج نظريا المفاهيم الكافية لتفسير آلية التخلف وظواهره في العالم الثالث، ولم تساهم واقعيا في تجاوز أوضاع التخلف ومظاهر التبعية، بقدر ما ركزت ظواهر جديدة من قبيل رأسمالية الدولة، اضافة الى ترسيخها لعوامل جديدة ساهمت في استمرار غياب المجتمع المدني و«تنمية التخلف».

لكن الباحث لا يكتفي بابراز فَقْر وبؤس البحث الإقتصادي السائد أمام ظَاهرة التخلف، بل إنه يحاول التفكير في سُبل صياغة مفاهيم جديدة. فالهاجس النقدي عنده يتعدى المستوى التشكيكي السَّلْبي، ليتجه صوب الخيارات السياسية الايجابية، ويحاول في أفقها المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج مفاهيم تغذي تصورات جديدة، قادرة على تشخيص اعراض الأزمة في الإقتصاد الثالثي، وقادرة في الوقت نفسه على مُحَاصَرة هذه الأزمة، في إطار اقتراح حلول ورسم بدائل. ولا يمكن في نظر المؤلف أن نساهم بصورة جماعية في صياغة نظرية اقتصادية جديدة مطابقة لواقع العالم الثالث، وقادرة على تفسير بنياته التاريخية المجتمعية في

كليتها الا بمراعاة أوليات محددة، والانطلاق من شروط بعينها، أما الأوليات التي يقترحها الباحث فهي:

ـ تنتمي هذه النظرية إلى مجال ثورة ثقافية مرتبطة في روحها بالتراث الوطني والعالمي التقدمي والمتحرر.

ـ أن تكون مرتكزة على مصالح الشعوب.

ـ تتخذ هذه النظرية مفهوم الفائض الإقتصادي كمحور أساسي لها، من أجل المساهمة في إغناء فائض القيمة الماركسي.

وأما الشروط التي يعتبر الباحث أنها سَتُغَذِي التفكير في النظرية الجديدة، بعد التسليم بالأوليات السابقة فهي:

ـ تحرير الفكر الإقتصادي، عن طريق مُحَارَبَة المركزية الأوروبية، والدوغمائية الجامعية.

ـ ربط مشروع تأسيس هذه النظرية بمعطيات المرحلة التاريخية التي تتأسس في سياقها وأفقها التاريخي العام (راجع ص ٩ ـ ١٤).

ولعل تأملاً مركزاً في الأوليات والشروط المذكورة، يُتِيح لنا أن نتعرف على موجهات تفكير الباحث، كما يتيح لنا معرفة طموحه الكبير في الإجتهاد والإبتكار في أفق ممارسة سياسية تاريخية واعية.

يتضح مما سبق أن الخطاب الإقتصادي الذي تضمنه الجزء الأول من الكتاب قد اتجه صوب مسألة المفاهيم والنماذج، وحاول التفكير في معضلات الخطاب الاقتصادي النقدي أمام الظواهر الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للعالم الثالث، وأمام الخطاب الإقتصادي في لغته الكلاسيكية، وفي لغة المؤسسات الإقتصادية الرأسمالية، وكذلك في لغة الخيارات الاشتراكية، إلا أنه لم يَكْتَف برَصْد العوائق والصعوبات التي تقف وراء تأسيس خطاب إقتصادي نقدي فاعل في بنية المجتمع، ومُسَاهم في التحويل التاريخي الإيجابي والمُحَرِّر، بقدر ما حاول في الجزء الثاني والثالث من كتابه، ومن خلال مواجهته لمظاهر التبعية والتأخر التاريخي، أن يفكر في الخيارات البديلة التي تسمح بإمكانية تحقيق التنمية، كما تسمح بالإستقلال التاريخي المبدع، فكيف يقدم الباحث هذا البديل؟

استراتيجية التنمية: من التنمية الإقتصادية إلى التنمية الإجتماعية. إذا كانت مقالات الجزء الأول من الكتاب قد اتجهت في أغلبها، كما بيّنا آنفا، صوب قضايا منهجية، وحاولت التفكير في المفاهيم والأطروحات الإقتصادية المفسرة لبنيات التخلف في اقتصاد وواقع العالم الثالث، وذلك بغية المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج بعض المفاهيم والفرضيات المطابقة لبنيات الواقع المذكور في خصوصيته التاريخية، فإن أبحاث الجزء الثاني والثالث قد حاولت اعتماداً على بعض خلاصات ونتائج الجزء الأول إضافة إلى نتائج بعض دراسات الباحث السابقة، مقاربة ظواهر اقتصادية ومالية واستراتيجية معينة، وذلك من أجل ممارسة اقتصادية سياسية تَنْقُلُنا من مستوى الخطاب المعرفي، إلى مستوى الخطاب الإقتصادي، وأحيانا تَنْزَلِقُ بنا إلى مستوى الخطاب السياسي والايديولوجي المباشرين.

يقدم الباحث في الجزء الثاني من كتابه مجموعة من الدراسات حول علاقة المغرب بصندوق النقد الدولي، وتتجه كل هذه المقالات نحو فضح التبعية الاقتصادية التي يعاني منها المغرب من جراء ارتباطه بصندوق النقد الدولي، وتنفيذه لوصفاته، حيث يبرز أن منطق التوازن المالي الذي يشكل قاعدة القواعد في الحلول المالية لصندوق النقد الدولي (راجع ص ٨٥ ـ ٨٧) لا تطابق واقع أحوال المغرب الإقتصادية والمالية والمجتمعية، إضافة إلى مَسِّها بسيادته واستقلاله.

ولا يمكن للمغرب أن يفك طوْق التبعية،

ويمارس حضوره التاريخي التام باستقلال ووعي، الا بخيارات تنحو نحو اقتصاد مغاربي متكامل، واقتصاد عربي يقدر أهمية منظور التكامل النفعي، بين أقطار متجاورة جغرافيا وتاريخيا، ثم اقتصاد متوسطي قادر على محاورة «الشمال» مع عدم إغفال أهمية التكامل القاري داخل افريقيا، وقد حاول الباحث مقاربة جوانب من معضلة التكامل والتعاون الإقتصادي في الجزء الثالث من كتابه. (راجع ص ١٣٥ ـ ١٤٧).

إن ما يهمنا في هذين الجزءين هو ملاحظة كيفية تنفيذ الباحث لمهمة الحس النقدي الذي مارسه على المنظومات الإقتصادية السائدة في تفسير التخلف والتنمية، حيث حاول التفكير في البدائل النظرية الإقتصادية السائدة حول التخلف والتنمية. وقد ركز جهده في هذا الباب في ممارسة عملية زحزحة مهمة لحدود الإقتصاد ومكانته في مجال الواقع المجتمعي ككل. كما حاول إبراز أهمية التنمية الإجتماعية كبديل لشعار التنمية الإقتصادية الذي يكتفي بالقياس الكمي والتعليل الأحادي الجانب، اضافة إلى القسر الإرادي الفوقي، الذي لا يراعي الشروط العامة التي تُوَلِّد التحول في التاريخ، والتقدم في المجتمع، ودون الإنتباه إلى الدروس والتجارب التي شهدها التاريخ منذ الخمسينات إلى اليوم، في افريقيا، وفي امريكا اللاتينية، حيث وَلَّدَ التخلف التبعية، وَوَلَّدَت الدولة القهرية رأسمالية جديدة، ورُسِمَت الحلول المالية في إطار منظمات مالية واقتصادية خارجية، مما حَاصَرَ الإستقلال الذاتي للدول المتخلفة والتابعة (راجع ص ٧٨ ـ ٨٣).

لكن ما العمل؟ كيف نُوقِف مُسلسل تدعيم التأخر والتبعية؟ ينطلق التفكير في العمل عند الباحث من قناعته بأن التنمية الإقتصادية مزيج دينامي مرحلي، وإنها لن تتحقق دون مشروع وطني للمجتمع، يقوده في هذه المرحلة من التحول إلى «بناء مجتمع الحوار، مجتمع التجديد، مجتمع المشاركة». (ص ٢٦ ـ ٢٧).

فالأحداث الجديدة في اقتصادات العالم الثالث، ومضاعفات التبعية الظاهرة والخفية، تدفعنا في نظره إلى إعادة النظر في مرجعية نظريات التخلف التي تبلورت في الخمسينات من هذا القرن، وسيكون من بين أهم نتائج هذه المراجعة، كما تبلورها مقالات هذا الكتاب إزاحة مركزية العامل الاقتصادي في تفسير عملية التنمية، واعطاء الاعتبار لمفهوم الدولة كمفهوم تحليلي يتخطى الحواجز المصطنعة بين مختلف فروع المعرفة، عسى أن نتمكن من الإمساك بواقع التخلف من جانب جديد من أجل إبراز ميكانيزمات استمرار تكريس التخلف بوسائل القهر السياسي، والدوران في فلك الإقتصاد التابع (ص ٤٥). وفي اطار إعادة النظر هذه، يلح الكاتب على إعطاء الأولوية للعامل الإجتماعي شريطة أن نفهم «أن التنمية الإجتماعية ليست نقيض التنمية الإقتصادية بمفهومها العادي، بل هي تشمل التنمية الإقتصادية، فتجاوز التنمية الإقتصادية هو من الخلاصات الأساسية لقراءة واستقراء تجارب التنمية في العالم الثالث» (ص ٣٨).

إن زحزحة المُحَدِّد الإقتصادي من موقعه المركزي في عملية تفسير التخلف والتبعية، والتفكير في أولوية الاجتماعي السياسي، هي المبادىء العامة التي تحدد خيارات الباحث، ويتضح هذا بجلاء عندما نلاحظ أن خطاب الكتاب في مجمله يتجه صوب إبراز أهمية المحدد السياسي مُمَرْكَزاً في معطى الدولة باعتبارها بُؤْرَة حاسمة داخل عملية التفكير في التنمية بمعناها الإجتماعي الشامل، ومِن هنا بالذات نفهم طغيان السجال السياسي في الكتاب، وطغيان النفحَة الليبرالية داخل هذا السجال عند دفاع الباحث عن الديمقراطية، (راجع ص ١٤٩ ـ ١٥٤) على الرغم من أنه

يبرر دفاعه عنها بالمرحلية، حيث يبقى الطموح الاشتراكي وارداً في نهاية التحليل.

- ٤ -

حاولنا فيما سبق تقديم صورة مكثفة عن كتاب **الاقتصاد المغربي والأزمة**. لم تكن غايتنا من وراء هذا التقديم استعراض مفاصله ومحاوره الكبرى وتقنياته الجزئية، بقدر ما كانت محاولة لبناء الجوانب التنظيرية فيه، اضافة إلى توضيح جوانب من خيارات الباحث مادامت غايته الأساسية في نظرنا تتجلى في نقده للخيارات الإقتصادية السائدة في المغرب وفي بعض دول العالم الثالث.

ونحن نعتقد أن مشروعاً من هذا القبيل يُعزز المكتبة الإقتصادية في المغرب، ويضيف إلى مساهمات باحثين آخرين عناصر تغذي التراكم المعرفي اللازم لتدعيم وتقوية خطاب إقتصادي نقدي يساهم في توضيح المقاصد والأهداف، ويطور مجال إنتاج المفاهيم في حقل الإقتصاد، وداخل دائرة البحث في مجال العلوم الإنسانية في ترابطها وتكاملها.

ومادمنا قد ركزنا في هذا التقديم على الجانب المعرفي في الكتاب، والخيارات الاقتصادية والسياسية البديلة، فإننا نريد في النهاية إثارة ملاحظتين تنتميان إلى الأفق نفسه، عسى أن نتمكن من تعميق النقاش وإثْرَاءِه.

الملاحظة الأولى، حول حدود التحليل الإقتصادي والتحليل السياسي: إن نمطية التحليل في أبحاث الكتاب واضحة وموحدة، لقد اختلطت فيها الحدود بين المعالجة الإقتصادية والمعالجة السياسية، بل أن بعض المقالات طغى فيها التحليل الايديولوجي الظرفي على تقنيات البرهنة الإقتصادية. واذا كان بإمكاننا أن نجد لهذا الأمر تبريراً في إطار التناول الإقتصادي النقدي الذي يريده الباحث أفقاً لفهمه وتفكيره، فإن سياق التحليل ونتائجه تظل غير مقنعة، لقد ظلت وتيرة التحليل في أغلب المقالات تُرَاوح الخطو بين المعطيات الإقتصادية والمواقف السياسية الجاهزة، فَنَتَجَ عن ذلك تبسيط مُخِلٌ ببنية الظواهر الإقتصادية والخيارات السياسية.

يُضاف إلى ذلك أن كثيراً من المفاهيم الجديدة التي تضمنها الكتاب لم تُوضَّح بصورة تامة وظلت في نظرنا في حاجة إلى مزيد من التدقيق النظري والتمثيل التاريخي، وأهم هذه المفاهيم «الرأسمالية الوطنية»، «التنمية»، «الأزمة»، «الديمقراطية».

الملاحظة الثانية، نقد الليبرالية والخيار الديمقراطي: فالباحث ينتقد في كثير من أبحاث الكتاب نمط الإقتصاد الرأسمالي الليبرالي، كما ينتقد الماركسية الدوغمائية، ويدعو إلى تجديد الفكر في المفاهيم الإقتصادية والسياسية المناسبة والمطابقة لأوضاع العالم الثالث، من أجل العلم، ومن أجل العمل والتقدم، لكنه بمِقْدار ما ينتقد الليبرالية الإقتصادية، يُدَافع عن روح الليبرالية في السياسة أي عن الديمقراطية، «فالديمقراطية هي أساس كل تقدم يهدف إلى تحرير الإنسان» (ص ١٥٠).

يمكن أن نسجل هنا وجود تناقض ما، على الرغم من أن الباحث يوضح في بعض مقالات كتابه الطابع المرحلي والأداتي للخيار الديمقراطي. إننا نتساءل ألا يمكن أن تكون الدعوة إلى الديمقراطية دعوة إلى الديمقراطية بالذات؟ وإن الديمقراطية من أجل الاشتراكية شعار سياسي مرحلي فقط؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف نُسَاهِم في تَكسير تلاحم ووحدة الليبرالية في الإقتصاد والديمقراطية في السياسة؟ أي كيف نُقوِّض دعائم الليبرالية في الإقتصاد، ونبني دعائم الديمقراطية في السياسة؟ □

John Laffin
The Arab Mind
العقل العربي

4th ed. (London: Cassel and Co., 1986), 280 p.

د. عبد القادر ياسين

استاذ العلوم السياسية - جامعة غوتنبيرغ ورئيس قسم الشرق الاوسط بالمعهد الدولي لابحاث الصراع.

في شهر آب/ اغسطس الماضي اصدرت دار كاسيل (Cassel)، احدى كبريات دور النشر البريطانية، الطبعة الرابعة من كتاب *The Arab Mind* **العقل العربي** للدكتور جون لافين. وكانت الطبعة الاولى قد صدرت في نيسان/ ابريل عام ١٩٧٤ وتبعتها طبعتان عام ١٩٨٠ و ١٩٨٤ على التوالي. ولا اغالي اذا قلت ان هذا الكتاب يعتبر من ابرز المحاولات التي تقوم بها المنظمة الصهيونية العالمية لتشويه صورة الانسان العربي، وذلك لاستناده الى جهد كبير في عملية التوثيق وجمع المراجع.

والمؤلف، غني عن التعريف. فهو المحرر السياسي لمجلة *The Jewish Chronicle* الناطقة بلسان الاتحاد الصهيوني - البريطاني وأحد اعضاء هيئة تحرير دائرة المعارف اليهودية *Encyclopedia Judaica* يبدأ كتابه بخدعة تقليدية تستهدف تصديق القارىء له، وهي الزعم بأنه قد تعلق بالعرب (وكل ما يمت اليهم بصلة) تعلقا رومانسيا منذ نعومة اظفاره. ويخصص المؤلف العديد من الصفحات يشرح لنا كيف نما حبه للعرب، وكيف شرع في استكمال دراسته للغة العربية. ولا يحتاج القارىء الى بذل جهد خارق ليدرك ان ادعاء لافين اتقان اللغة العربية لم يعفه من التردي في عدد لا يستهان به من الاخطاء اللغوية.

يستهدف هذا الكتاب تحديد بعض الملامح الخطية الرئيسية مما يسميه بـ «العقل العربي» مفترضا وجود مثل هذه الملامح، حتى مع وجود التباين الاقليمي والبشري بين اجزاء العالم العربي المختلفة.

يبدأ كتابه بالحديث عن تربية الطفل في العالم العربي. فيوضح اختلاف المعاملة بين الابناء والبنات منذ الولادة والرضاعة، حتى يبدأ الابن في الانتماء الى عالم الرجال، والبنت في الانتماء الى عالم النساء. ويشرح بعض تأثيرات ذلك على السلوك في المجتمع، وتوزيع انماط السلطة والمسؤولية بين الاعضاء من الجنسين. وفي فصل بعنوان «تأثير اللغة» يكرر المؤلف الكثير مما سبق قوله حول «عيوب» اللغة العربية. وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى انه وإن كانت بعض ملاحظاته صحيحة في جزئياتها، فإن النقمة العامة التي تتخلل التحليل مرفوضة لما فيها من تشكيك بقدرة اللغة العربية على

التعبير الدقيق ومواجهة متطلبات العصر. ومهما قيل في هذا الخصوص، فمن غير الممكن اثبات ان شعباً معيناً قد تخلف لصعوبة لغته، أو لعدم خضوعها لقواعد المنطق، وأن شعباً آخر («كالشعب اليهودي»، كما يزعم في مكان آخر) قد تقدم لعكس هذه الاسباب.

يقول لافين أن «للغة العربية سحرها وفتنتها بالنسبة لمن يتقنها، وان الناطقين بلغة الضاد يعتزون ويفتخرون بها بأكثر مما تفعل الشعوب الاخرى». ثم ينتقل بعد ذلك الى تحليل بعض خصائص هذه اللغة، ومن ذلك «الخطابية» و«المبالغة» و«زيادة التأكيد» و«كثرة التكرار». ويزعم ان العرب «كثيراً ما يستعيضون بالاقوال عن الافعال، وكلما زاد حماسهم في الكلام تزايد إحساسهم بأن ما يريدونه على وشك أن يحدث.. أو انه قد حدث بالفعل..».

ويتناول بعد ذلك موضوع الأزمنة والأفعال في اللغة العربية، وهو يرى انها مرتبكة. ويعزو ذلك الى «عدم اهتمام العرب بعامل الوقت ودقته واحترامه» ويذهب الى حد القول ان اللغة العربية «لا تعرف الماضي والحاضر والمستقبل» مؤكداً أنها «لن تفي بمتطلبات الحياة العصرية ما لم تتدارك هذا القصور الفاضح».

ويخصص لافين ثلاثة فصول كاملة للحديث عن تأثيرات الشخصية البدوية على العقل العربي، ومدى ما أورثته له من صلابة روح الجماعة ومن قيم مهمة كالكرم والشجاعة والشرف واحترام الذات.

ويتطرق الى موضوع الجنس عند العرب، فيرى ان ثمة قدراً لا يستهان به من «الكبت الجنسي» مقترناً ببعض صور التنفيس غير المباشر. كما يرى ان السلوك الجنسي للعرب «مزدوج ومختلط، ففي الوقت الذي يعتبر فيه مجرد التلميح للجنس في العلن، وبحضور الجنسين، انتهاكاً صارخاً للاخلاق، فان الحديث المستفيض عن هذا الموضوع بين الجماعات التي من نفس الجنس، او ممارسة كافة فنون الجنس بين الرجل وزوجته، لا تخضع على الاطلاق لأي حرج او تقييد».

وينتقل بعد ذلك الى الحديث عن دور الاسلام كعنصر رئيسي في تكوين الشخصية العربية مظهراً أهميته الكبرى ومردداً الآراء التقليدية عن «تواكل العرب وقدريتهم» وعدم قدرتهم على تغيير ما بأنفسهم «لئلا يتعارض ذلك التغيير مع ما يريده الله» [كذا!!]. ويقرر في هذا الصدد، ان العقل العربي، محكوم بالاسلام، قد اتجه الى المحافظة اكثر من الابتكار، أو الاستمرارية اكثر من المبادرة.

ويعالج كذلك موضوع العواطف والانفعالات عند العرب مشيراً الى «تطرفها وحدتها وصعوبة التحكم فيها». ويذهب الى حد القول ان الكراهية «متأصلة عند العرب لدرجة ان من السهل ان ينفلت عيارها». ومرة اخرى يلجأ الى ربط ذلك بفكرته الاساسية عن عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الافكار والكلمات والافعال في العقل العربي.

وينتقل الى موضوع الفن والأدب والموسيقى عند العرب مشدداً على أهمية «التكرار والاغراق في التفاصيل»، وموحياً بأن فرص التجديد والابتكار في هذه الفنون «محدودة للغاية» بسبب الانماط السائدة حالياً. ويتبع المؤلف ذلك بفصل عن «الازدواج اللغوي عند بعض العرب» (يقصد اجادة لغة أوروبية أو اكثر الى جانب العربية) زاعماً ان مثل هؤلاء العرب «يعيشون على هامش المجتمع العربي الكبير، وانهم يعانون من ازدواجية ثقافية تؤدي، ضمن ما تؤدي اليه، الى الانفصام الثقافي بين النخبة والجماهير، بل الى انفصام الشخصية العربية».

ويتناول المؤلف بعد ذلك موضوع «ركود الحضارة العربية» وخاصة خلال فترة الحكم العثماني، ثم الاحتكاك بالحضارة الاوروبية ابتداء من نابليون وخضوع البلدان العربية للاستعمار الاوروبي، «مما نبههم الى تخلفهم والى تقدم الغرب». وكان من نتيجة ذلك (الخضوع للاستعمار) الدعوة الى استفاقة العقل العربي من سباته واحتلال مكانة مرموقة الى جانب الغرب الذي نظر اليه معظم العرب على انه مصدر الداء وسبب تخلفهم وركودهم. وتتويجاً لهذه الدعوة ظهرت الحركة القومية التي نجحت في تحرير معظم الدول العربية.

ومع ذلك، فقد ظلت القومية العربية، في

رأي لافين «مصطبغة بالكراهية العميقة للغرب». فعلى الرغم من ان بعض مظاهر التقدم الحديثة كالتعليم والتكنولوجيا قد انتشرت في الدول العربية عن طريق احتكاكها بالغرب، «فان العقل العربي لا يستطيع ان ينسى ان الغرب كان الجني الشرير والعدو المكروه الذي لابد من لومه على كل المشاكل التي يعاني منها العرب».

ويزعم ان «احتكاك العرب بالغرب ادى الى نمو عقدة الشعور بالنقص (Infriority Complex) عند العرب» أدت بدورها الى مزيد من الصعوبة في التخلص من قيود التخلف السابق [كذا!!]. وقد زاد من صعوبة الموقف ان العرب استمروا يحكمون على انجازاتهم بمعايير الغرب وتقدمه، مما ادى الى مزيد من الاحباط والشعور بالألم لديهم، وأبعدهم عن الاعتماد الكامل على مواردهم الخاصة.

وبعد،

لقد حاول لافين (وحقق نجاحا باهرا) في بث الوقيعة بين العرب والغرب موصيا للأولين بأنه «يتعاطف» معهم، وانه يريدهم ان «يعتمدوا على انفسهم، وعلى تقويمهم لأنفسهم وفقا لمعاييرهم الخاصة»، وموحيا للآخرين بأنه «يفهم جيدا لماذا يكرههم العرب الحاقدون على تقدمهم العلمي والتكنولوجي وازدهارهم الاقتصادي - الاجتماعي». ان قراءة هذا الكتاب واجب على كل مثقف عربي، ذلك انه نموذج للكتب التي تحتوي على قدر كبير من المعلومات الصحيحة في تفاصيلها الصغيرة، وفي الوقت نفسه فانها مغرضة في مدلول رسالتها العامة. واعتقد بأن هذا النوع من الكتب بالذات هو الذي علينا مواجهة الكثير منه في المستقبل القريب □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)

الطبعة الثانية من كتاب

التحليل السياسي الناصري

دراسة في العقائد والسياسة الخارجية

الدكتور محمد السيد سليم

ندوة «العالم العربي في عام ١٩٣٦»

باريس، ٤ ـ ٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦

د. مسعود ضاهر

استاذ تاريخ لبنان الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية.

تعريف بالمؤتمر والأبحاث

بدعوة من جماعة البحث حول المغرب والشرق الاوسط G.R.E.M.A.M.O (Groupe de Recherches sur le Maghreb et le Moyen-Orient) في جامعة باريس السابعة (Paris VII) والمركز القومي للبحث العلمي في فرنسا C.N.R.S. (Centre National de Recherches Scientifiques)، عقدت ندوة متخصصة حول الوطن العربي ابان حكم الجبهة الشعبية في فرنسا وانعكاس تلك المرحلة، على مختلف الصعد، في السياسة الداخلية والخارجية لفرنسا. ضمتّ الندوة التي استغرقت ثلاثة ايام، ٤ ـ ٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦، مجموعة من الباحثين الفرنسيين والعرب المتخصصين في التاريخ الحديث والمعاصر، بخاصة في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. وباستثناء عدد ضئيل جداً من الباحثين الانكليز والامريكيين والنروجيين والايطاليين (بنسبة باحث واحد لكل من هذه الدول ما عدا ايطاليا التي حضر منها باحثان) فإن المؤتمرين توزعوا تقريباً بنسبة متساوية بين الفرنسيين والعرب. وكانت اللغة السائدة هي الفرنسية دون سواها الا في حالات محدودة استخدمت فيها الانكليزية لفترة قصيرة لأن جميع المشاركين على علاقة وثيقة باللغة الفرنسية مما جعل الحاجة الى الترجمة تنتفي او تكاد.

ونظراً الى التنظيم الدقيق للمؤتمر ـ منذ اكثر من سنتين دون انقطاع ـ فإن نسبة توزع الباحثين العرب كانت من الشمولية بحيث غطت جميع البلدان العربية التي خضعت للحكم الفرنسي، في المشرق والمغرب على السواء. كذلك دعي اليه عدد من الباحثين العرب الذين قدموا أوراقاً مهمة حول البلدان العربية ابان الحكم الانكليزي في الثلاثينات من هذا القرن. لكن تدابير الحكومة الفرنسية الحالية حرمت عدداً من

الباحثين العرب من حضور المؤتمر بعد ان اعدوا له اوراقا ذات فائدة علمية مميزة. ولم ينج من سيف الحظر بعض الباحثين الفرنسيين المقيمين في الخارج، بخاصة في سوريا، بحيث شمل الحرمان من حضور المؤتمر الباحثين السوريين والفلسطينيين والفرنسيين المقيمين في سوريا. وكان ذلك التدبير مستهجنا للغاية ويعكس موقفا سلبيا من الحكومة الفرنسية تجاه دخول الباحثين العرب الى اراضيها حتى بدعوة رسمية من الجامعات الفرنسية نفسها، وبعد ان تقدموا بطلب تأشيرات الدخول (الفيزا) منذ فترة طويلة، كما ان منظمي المؤتمر ارسلوا بطاقات الطائرة قبل شهر من انعقاد المؤتمر.

شمل الحضور الفرنسي باحثين من الجامعات الفرنسية ومراكز الأبحاث فيها وبشكل خاص من مراكز وجامعات باريس وتور ونيس ومرسيليا ورين وليون. وتوزع الحضور العربي ليشمل جامعات تونس والجزائر والمغرب وبيروت والقاهرة والكرك وبغداد، اضافة الى باحثين عرباً يعملون في باريس ولندن وجامعات اوروبية اخرى. وقد التزم جميع الباحثين، من فرنسيين وعرب وجنسيات اخرى، التزاما دقيقا بشعار المؤتمر «العالم العربي في عام ١٩٣٦». وفي حين شدد معظم الفرنسيين على الجانب المنهجي والداخلي في دراسة الجبهة الشعبية التي وصلت الى حكم باريس عام ١٩٣٦، فإن بعض الفرنسيين وجميع الباحثين العرب والآخرين قدموا ابحاثا تناولت نماذج محددة حول كيفية انعكاس حكم الجبهة الشعبية في المحميات وفي مناطق الانتداب الفرنسي. وحملت الابحاث العناوين التالية:

- «حكومة الجبهة الشعبية والمغرب».
- «الحركة النقابية التونسية والجبهة الشعبية».
- «التجمع الشعبي في تونس».
- «الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة القومية ابان حكم الجبهة الشعبية وفي ظروف انعقاد المؤتمر الاسلامي».
- «الجبهة الشعبية والاستراتيجية السياسية في قسنطينة».
- «المؤتمر الاسلامي في تلمسان».
- «يهود الجزائر والجبهة الشعبية».
- «العمال الجزائريون والجبهة الشعبية في منطقة Bouches - du - Rhône».
- «الجبهة الشعبية والمفاوضات من أجل المعاهدات في المشرق: هل من منطق جديد؟».
- «سوريا عام ١٩٣٦: غليان في المدن».
- اميل اده ـ صورة لمفاوض عام ١٩٣٦».
- «المعاهدات الفرنسية مع سوريا ولبنان من خلال الصحافة اللبنانية عام ١٩٣٦».
- «المعاهدة الفرنسية ـ السورية لعام ١٩٣٦ ومسألة الاقليات: نموذج منطقة الجزيرة في سوريا».
- «ثورة عز الدين القسّام من خلال المؤرخين الفلسطينيين المعاصرين».
- «ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ونتائجها».
- «مصر عام ١٩٣٦: دراسة مقارنة مع منطقتي الهلال الخصيب والمغرب العربي في المجالين السياسي والثقافي».
- «المؤتمر الوطني لحزب الوفد عام ١٩٣٥: جبهة شعبية أم جبهة شعبوية؟».
- «انقلاب بكر صدقي وآثاره على العلاقات العراقية ـ الايرانية».
- «الاعلام المشوه حول المشكلات المغربية ابان حكم الجبهة الشعبية».
- «الحركة النقابية المغربية والجبهة الشعبية».

ـ «اليهود والمسلمون المغاربة ابان حكم الجبهة الشعبية».

ـ «التجمع الشعبي والصحافة المغربية».

ـ «قراءة سريعة لبعض الابحاث الحديثة حول تاريخ لبنان ما بين الحربين العالميتين».

ـ «المسألة القومية في برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني وثورة ١٩٣٦ في فلسطين».

ـ «الاتجاهات القومية والفاشية في المغرب الخاضع للاحتلال الاسباني».

ـ «التيار القومي الداعم لفرنكو في المغرب الخاضع للاحتلال الاسباني».

ـ «اليمين الفاشي في الجزائر».

ـ «الجالية الايطالية في تونس بين الفاشية والجبهة الشعبية».

ـ «مواقف القوميين العرب تجاه المانيا النازية وايطاليا الفاشية في الثلاثينات من القرن العشرين».

ـ «التيارات النقابية والمعادية للامبريالية في الحركة الوطنية السودانية في الثلاثينات من القرن العشرين».

يتضح من قراءة عناوين الابحاث ان غالبية الدراسات قد انصبت على تحليل الوطن العربي في السنوات القليلة التي سبقت او تلت وصول الجبهة الشعبية الى حكم باريس عام ١٩٣٦. وكان نجاح المؤتمر كبيراً في هذا الجانب لأن الالتزام الدقيق بعنوان المؤتمر مسألة صعبة للغاية. وقد ساعد في انجاحه ان عدد المدعوين من كل بلد عربي كان محدوداً بنسبة باحث واحد أو باحثين على الاكثر. فجاءت الابحاث متوازنة لتشمل معظم بلدان الوطن العربي التي تأثرت بحكم الجبهة الشعبية بشكل مباشر او غير مباشر كالأقطار العربية الخاضعة للحكم البريطاني.

وعلى الرغم من الروابط الكثيرة التي جمعت بين الباحثين الفرنسيين والعرب المهتمين بدراسة شؤون المغرب العربي الذي خضع للاحتلال الفرنسي لسنوات طويلة وترك آثاره واضحة حتى الآن في المجالات الثقافية والاقتصادية وغيرها، فإن المغرب العربي حظي بأبحاث متنوعة بلغت ستة عشر بحثاً منه سبعة ابحاث حول المغرب، وستة ابحاث حول الجزائر، وثلاثة ابحاث حول تونس. في حين درس المشرق العربي ووادي النيل (مصر والسودان) عبر اربعة عشر بحثاً منها ستة ابحاث حول سوريا ولبنان، وثلاثة عن مصر، وثلاثة عن فلسطين، وبحث واحد عن السودان، وبحث عن العراق لم يرسل الى المؤتمر وبقي مجرد عنوان مدرج ضمن اعماله.

هكذا غطت ابحاث المؤتمر مروحة واسعة من تاريخ الوطن العربي في اواسط الثلاثينات من هذا القرن باستثناء مناطق الجزيرة العربية واليمن وليبيا أي الاقطار التي كان تأثرها ضعيفاً بحكم الجبهة الشعبية في فرنسا. مع الاشارة الى انه كان بالامكان تقديم بحث حول المسألة الليبية خلال تلك المرحلة التي شهدت صعود الفاشية في ايطاليا وزيادة نفوذها في ليبيا تمهيداً للتأثير المباشر على الجالية الايطالية الكبيرة المتمركزة في تونس. وعلى الرغم من تقديم بحث مهم عن تلك الجالية، فإن إبراز الترابط بين المسألتين الليبية والتونسية خلال تلك المرحلة لم يكن كافياً. ولعل دعوة باحث ليبي متخصص بتلك المرحلة او الاستفادة من أي باحث عربي او اوروبي متخصص في التاريخ الليبي لفترة ما بين الحربين العالميتين كانت تسد، دون شك، ثغرة مهمة في مؤتمر يطمح الى تغطية جميع البلدان العربية ابان حكم الجبهة الشعبية.

اتجاهات النقاش

اعتمدت الاوراق المقدمة الى المؤتمر، في غالبيتها، منهجاً علمياً دقيقاً يستند الى وثائق الارشيف الفرنسي والوثائق الخاصة المحلية في محاولة للدخول الى عمق الاحداث والوقائع وتحليلها، واستخراج الاستنتاجات الضرورية لفهم طبيعة حكم الجبهة الشعبية ومدى الاثر اللاحق الذي تركه في المستعمرات وفي المناطق الخاضعة للرساميل الفرنسية.

ودلت الوثائق التاريخية المتعلقة بالوطن العربي على إصرار الشعب العربي، في مختلف اقطاره، على النضال من اجل حريته واستقلاله وسيادته الوطنية. فاستفادت تلك الاقطار من مرحلة حكم الجبهة الشعبية في فرنسا لتجعل من فكرة الاستقلال في رأس أي برنامج سياسي ومطلبي تقدمت به القوى الاساسية الفاعلة في مشرق العرب ومغربهم. فالاستقلال اصبح فكرة راسخة لدى جميع الشعوب، ومنها العرب، في نضالها من أجل الحرية. وعلى الرغم من ان مرحلة الجبهة الشعبية لم تثمر عن نيل الاستقلال لأي قطر عربي، فإن العودة الى الممارسات الاستعمارية السابقة لليمين الفرنسي باتت صعبة للغاية بخاصة في ظروف اشتداد الصراع الدولي بين النازية والفاشية من جهة، والاتحاد السوفياتي والحكومات التي تنادي بالديمقراطية والليبرالية من جهة اخرى. وعلى قاعدة ذلك الاستقطاب العالمي برز الشرق الاوسط، بخاصة المناطق العربية فيه، كإحدى الحلقات الساخنة التي تهدد باندلاع معارك ضارية على اراضيه التي تكشفت عن كميات هائلة من النفط. وقد دارت فعلاً احدى أهم المعارك في هذه المنطقة، وهي معركة العلمين، التي حددت، الى حد بعيد، هزيمة الالمان والايطاليين وفشل مشاريع سيطرتهم على الوطن العربي على الرغم من تبلور تيارات سياسية وقيام احزاب وتجمعات تدين بالكثير من مبادئها وممارساتها للنازية الالمانية، والفاشية الايطالية، والكتائب الفرنكوية الاسبانية. ومع احتلال الحبشة والبانيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها بدا للقوى الديمقراطية المحلية ان مطلب الاستقلال في ظروف الصراع الحاد بين الفاشية والنازية من جهة، والقوى المعادية لها على الصعيد العالمي من جهة اخرى، لم يكن سهل المنال لأن العالم بأسره قد تحول الى ساحة لذلك الصراع وان كل شبر فيه قد يصلح لموقع استراتيجي للقوى العسكرية المتحاربة. لذلك ربطت غالبية الابحاث بين وصول الجبهة الشعبية الى السلطة في باريس والظروف الدولية المستجدة على الساحة العالمية حيث كانت النازية والفاشية تتمدد في جميع الاتجاهات، وتهدد باشعال حرب عالمية جديدة، وتنذر باحتلال فرنسا نفسها واسقاط بريطانيا في قبضة النازية، وتهدد بالزحف على الاتحاد السوفياتي، وتسعى الى اعادة اقتسام العالم بالقوة المسلحة بالفكر الفاشي والترسانة العسكرية الضخمة والتنظيم الحديدي.

ولدرء مخاطر النازية والفاشية قامت في الدول الاوروبية جبهات موحدة ضمت القوى الراديكالية واليسارية الاشتراكية والشيوعية والكثير من الشخصيات الديمقراطية والليبرالية في فرنسا والمانيا واسبانيا وغيرها. وتبلورت في المستعمرات كذلك كتل شعبية كبيرة اتخذت اشكالا متنوعة منها: المؤتمر الوطني، وانصار السلم، وعصبة مكافحة الفاشية والنازية، وغيرها. وكانت فاعليتها تتراوح بين بلد عربي وآخر تبعاً لموقع القوى

الوطنية والديمقراطية ودورها الفاعل على الساحة المحلية.

وأولت الجبهة الشعبية مسألة المستعمرات أهمية خاصة، منذ البداية، وحددت شخصية سياسية ليبرالية فرنسية لاقتراح برنامج يوحي بابدال الشكل الاستعماري القديم بعلاقة صداقة بين فرنسا والبلدان الخاضعة لها. وأوكلت هذه المهمة الى ڤينو (Viénot) للتفاوض مع السوريين واللبنانيين من أجل إبدال الانتداب بمعاهدتي صداقة وتحالف. فنجح فعلاً في مهمته خلال فترة قصيرة. وتبدلت لهجة الوطنيين السوريين واللبنانيين، الى حد كبير، في خطاباتهم المحلية تجاه فرنسا نتيجة تبدل واضح في خطب القادة الفرنسيين انفسهم. حتى ان احد قادة الحزب الراديكالي صرخ في وجه رئيس الوزراء ليون بلوم (Léon Blum) قائلاً: «لماذا يستمر التقتيل في المستعمرات التي تخضع لفرنسا؟ الا تشعر بالخجل والعار أن يقال عن حكم الجبهة الشعبية ما قيل عن الحكومات الاستعمارية السابقة؟». هكذا برز تحول جذري لدى القوى الراديكالية والشيوعية وبعض اطراف الحزب الاشتراكي وهي القوى التي شكلت الجبهة الشعبية. وتبلور تيار واسع يدعو الجبهة الى حل مسألة المستعمرات حلاً جذرياً وذلك بالتعاون الوثيق مع القوى الديمقراطية والوطنية المحلية. لكن المتتبع لخطب القادة الاشتراكيين الحاكمين في فرنسا يلاحظ تمايزاً واضحاً بين تيار يدعو الى الاحتفاظ بالمستعمرات تحت ستار الخوف من سقوطها بأيدي النازيين والفاشيين حتى لو وصل الأمر الى حد استخدام السلاح والقوة ضد الاحزاب الوطنية التي تطالب بالاستقلال، وتيار ثانٍ ينظر الى مصلحة فرنسا في المدى البعيد والتي لا يمكن ضمان بقائها في الوطن العربي الا بإيجاد صيغة سياسية جديدة تقوم على نبذ الاستعمار وأساليبه وإحلال فكرة الصداقة والتعاون معها.

وشهدت الندوة نقاشاً حاداً بالغ الأهمية حول جذرية الجبهة الشعبية، برنامجاً وتنظيماً وممارسة، والى أي مدى يمكن اتهام بعض القادة الاشتراكيين، وعلى رأسهم ليون بلوم رئيس الوزراء، بخيانة شعارات الجبهة نفسها؟ وهل كان فشل الجبهة الشعبية في حل مسألة المستعمرات نتاج التردد او التذبذب المصلحي للقوى الفاعلة فيها والتي لا تختلف كثيرا في اطماعها الاستعمارية عن قوى اليمين الفرنسي نفسه، لأن جماهير هاتين الفئتين واحدة، وهي جماهير انتخابية وليست بفعل تطور جذري في بنية المجتمع الفرنسي.

ودار نقاش واسع ايضاً حول شعارات الجبهة الشعبية بين اللفظية اليسارية والممارسة اليمينية، وعن علاقة الاطراف الفاعلة في الجبهة بالشارع الفرنسي الذي نعتها بـ «جبهة من أجل الخبز والسلام والديمقراطية». وطرحت كذلك مسألة في غاية الأهمية حول موقف الجبهة من الجنسية او الهوية القومية للشعوب الخاضعة لها بخاصة القومية الجزائرية وكيف عومل الجزائريون بالدرجة الاولى، والتونسيون والمغاربة، في فرنسا ونشوء مشكلة الجاليات العربية المغربية على الاراضي الفرنسية. وهي المشكلة التي بدأت في القرن التاسع عشر لكنها ارتدت طابعاً أكثر حدة في القرن العشرين. فقد برزت صعوبة كبرى في تحديد هوية المهاجرين العرب في فرنسا، بخاصة جيل الابناء منهم الذين ولدوا وتربّوا على الارض الفرنسية. فهو مواطن غير فرنسي يعيش على الارض الفرنسية وداخل فرنسا نفسها، وتخضع بلاده للسيطرة الفرنسية، لا بل تدّعي امتلاك

الارض التي ينتمي اليها في الحالة الجزائرية. لكن الجزائريين والتونسيين والمغاربة لم يعاملوا كمواطنين فرنسيين على الارض الفرنسية. لكنهم اعتبروا في موقع يميزهم عن باقي سكان المستعمرات الفرنسية في بعض المظاهر الشكلية بحيث يسهل خداع بعضهم واستقطابه الى الثقافة الفرنسية. كذلك حاولت فرنسا على الدوام استغلال مشكلة الاقليات الطائفية والعرقية في المستعمرات وجذبها الى جانب الاستعمار الفرنسي وتسليحها للوقوف بوجه الحركات الوطنية والقومية المطالبة بالاستقلال والحرية. ودلت الابحاث المقدمة حول اليهود في المغرب والجزائر، والايطاليين في تونس على سهولة التحاق هذه الجاليات بالاستعمار الفرنسي الذي قدم لها خدمات كثيرة، في مختلف المجالات بخاصة الجنسية الفرنسية التي اعطيت الى يهود الجزائر والمغرب وتونس، او بتعبير أدق الى كل من طلب منهم تلك الجنسية. وعلى الرغم من بقاء قسم من هذه الجاليات على علاقة ود بالجماهير الاسلامية في تلك البلدان والتحاق بعضهم بالحركة الوطنية فيها، فإن الغالبية الساحقة من يهود المغرب العربي والايطاليين في تونس اقامت روابط وثيقة بالقوى الفرنسية المسيطرة ووقفت الى جانبها على الدوام.

بقي ان نشير الى نقطة سجالية مهمة برزت خلال الندوة حول ارتباط تشكيل الجبهات الشعبية خلال عام ١٩٣٦ بقرار مركزي اصدرته الأممية الشيوعية في موسكو والتزمت به الاحزاب الشيوعية في مختلف البلدان. وبرزت تساؤلات كثيرة حول مصداقية هكذا قرار في التطبيق العملي، لأن إقامة الجبهة الشعبية مع القبول ببقاء الاحزاب الشيوعية خارج السلطة وبالتالي عدم قدرتها على اتخاذ أي قرار عملي وتطبيقه، يقدم خدمة كبرى للقوى الانتهازية داخل التحالف والتي تتستر بشعارات يسارية لفظية لتمارس الاساليب نفسها التي يقوم بها اليمين، فتبقى الشعارات الجبهوية حبراً على ورق لا بل تمهد الى عودة اليمين الى السلطة دون تغيير جذري في بنية المجتمع. وكان هذا الموضوع بالذات محور ندوة خاصة اقامها معهد الابحاث الماركسية في باريس (Institut de Recherches Marxistes) خلال يومي ١٢ و ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ حضرها عدد كبير من مفكري الاحزاب الشيوعية في العالم، وقدمت فيها ابحاث معمقة حول الموقف من الجبهة الشعبية وتحليل السلطة فيها وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لقيامها في كل من فرنسا والمانيا واسبانيا.

بعض الملاحظات الختامية

نجحت الندوة فعلاً حين استطاعت توجيه جميع الابحاث نحو عمق المسألة التاريخية المهمة «حكم الجبهة الشعبية في فرنسا وانعكاسه في الوطن العربي». ولم يكن بالامكان رصد جميع الجوانب في هذا المجال لكن الانطباع العام للمشاركين ان النقاش حول مسألة واحدة بعد كتابة ابحاث معمقة حولها يبرز السمات الاساسية للموضوع ويسمح بالدخول الى اعماق متفاوتة من تفاصيل تلك السمات بين بلد عربي وآخر. نجحت الندوة كذلك في اقامة التوازن البحثي بين الاقطار العربية المشرقية والمغربية بفضل الحضور العربي المكثف والذي تجلى بالحشد الكبير للمؤرخين العرب الذي لم يغب عنه سوى اتحاد المؤرخين العرب وبعض الباحثين الذين امتنعت السلطات الفرنسية عن إعطائهم تأشيرة الدخول.

وكانت ثمرة النقاش المعمق ان برنامج الجبهة الشعبية كان يعمل لمصلحة فرنسا بالدرجة الاولى ولم يلحظ موقفا واضحا تجاه المستعمرات الخاضعة لها، بل اتخذت الجبهة الشعبية التدابير الآيلة الى الحفاظ على تلك المستعمرات تحت ستار الخوف من سقوطها في براثن القوى الفاشية والنازية. فبرنامج الجبهة كان يتحدد استناداً الى موقع فرنسا في اطار مجموعة الدول المتصارعة على الصعيد العالمي في مرحلة كانت تنذر باندلاع حرب عالمية وشيكة. لذلك لم تنخدع القوى الديمقراطية والوطنية العربية بالشعارات التحريرية التي اطلقتها بعض القوى الفرنسية بهدف الوصول الى السلطة في فرنسا. وكان لتلك الشعارات ما يبررها على الصعيد الفرنسي الداخلي بعد تزايد النفوذ اليساري في الاوساط الشعبية والعمالية. لكن ابقاء الحزب الشيوعي الفرنسي خارج السلطة على الرغم من حصوله على ٧٢ مقعداً برلمانيا كان يعني بوضوح ان السياسة الفرنسية لن تكون جذرية تجاه المستعمرات، وبالتالي لن تقبل الاطراف الفاعلة في الجبهة مبدأ حق تقرير المصير لتلك المستعمرات. وعندما دخلت قضية تحرير المستعمرات والدول الخاضعة للرساميل الفرنسية باب المفاوضات والمساومات بانتظار تغيير في السلطة الفرنسية يعيدها الى احضان اليمين الفرنسي، بدا للوطنيين والديمقراطيين في سوريا ولبنان، كما في تونس والجزائر والمغرب، ان معركة الاستقلال طويلة ولا يمكن الوصول اليها الا بالقوة المسلحة (نموذج بلدان المغرب العربي) او في ظروف دولية ملائمة (نموذج سوريا ولبنان). وعندما فتحت معركة الاستقلال على مصراعيها تبين للفرنسيين ان القوى الديمقراطية والوطنية العربية قد استفادت من فترة حكم الجبهة الشعبية كي تنظم صفوفها، وتنشط نقاباتها والاحزاب اليسارية والقومية فيها،وتستغل المنابر الصحفية والاعلامية لتهيئة الرأي العام المحلي للدفاع عن السيادة والحرية والاستقلال ورفض كل اشكال الفاشية والنازية.

لقد ادركت القوى الوطنية العربية ان وصول الجبهة الشعبية الى حكم باريس غير كاف لتحررها، بل أوجد ظروفا أكثر ملاءمة لنضالها من اجل انتزاع حريتها بنفسها. كما ادركت ان ادارة المستعمرات وموظفيها لم يتبدلوا كما لم تتبدل اساليبهم الاستعمارية القديمة. فمرحلة الجبهة الشعبية كانت فترة قصيرة بين مرحلتين طويلتين من حكم اليمين الاستعماري الفرنسي ولم تستطع ان تغيّر جذريا في سياسة فرنسا الداخلية والخارجية بسبب الأزمات المتلاحقة التي تعرضت لها داخل فرنسا من جهة، وعدم جذرية بعض اطرافها في السلطة من جهة اخرى. فلم تتخل القوى الوطنية العربية عن نضالها من اجل الاستقلال الذي اعتبرته شعار المرحلة المقبلة إذ ما قيمة جبهة شعبية لا تقدم أي برنامج لحل مسألة المستعمرات؟ وما شرعية سلطة تدّعي رفع الظلم عن الشعب الفرنسي في الداخل ولا ترفع الظلم عن الشعوب الخاضعة للرساميل الفرنسية في الداخل والخارج معاً؟

في تقويم نهائي لحكم الجبهة الشعبية تبين ان المسألة لا تطرح على اساس موقف سلبي أو ايجابي بالمطلق بل تحليل الظروف الموضوعية، الداخلية والعالمية، التي رافقت وصول الجبهة الى السلطة في فرنسا ومدى جدية اطرافها في تطبيق الشعارات التي نادت بها. فماذا بقي من الحماس الكبير الذي واجهت به الجماهير الفرنسية وجماهير

المستعمرات وصول القوى الراديكالية والشيوعية والاشتراكية الى السلطة بعد أقل من عام واحد لم تتحقق خلاله أي مكتسبات جدية لتلك الجماهير؟ وسرعان ما بدأ التململ الشعبي يعبر عن نفسه بالتظاهرات والاضرابات والعنف وجاءت أزمة عام ١٩٣٨ لتطيح بحكم الجبهة وتعيد اليمين الفرنسي الى السلطة لفترة لا تتجاوز السنتين قبل سقوط باريس تحت ضربات القوات الالمانية الغازية.

ان التحليل الهادىء والمعمق، اضافة الى النقاش العلمي المثمر الذي تمحور حول فترة زمنية قصيرة، اعطى الانطباع الايجابي لدى جميع الباحثين على الرغم من بعض الثغرات التنظيمية والتفاوت في مستوى الابحاث. لكن المحصلة النهائية للندوة ستكون، بعد نشر الابحاث والنقاش، ذات فائدة علمية لتعميق المعرفة حول الاتجاهات السياسية في الوطن العربي ابان مرحلة تاريخية غنية جداً من تاريخه المعاصر، وتحديداً في السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية التي تمخضت عن ولوج بعض الاقطار العربية مرحلة الاستقلال السياسي□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

صورة العرب في عقول الأمريكيين

الدكتور ميخائيل سليمان